

# مجلس النواب الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم السبت ١١ محرم ١٣٩١ هـ الموافق ٢٦ شباط ١٩٧٢ م.

(الجلد ١٧)

(العدد ٦)

## جداول الأعمال

صفحة

٢٩٩

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. (موافقة)

\*\*\*

٣١٢

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - بركة معذرة من معالي السيد عبدالله الكليب (موافقة)

- رجب معالي الرئيس بالوزراء الجدد
- التي معالي الدكتور قاسم الريادي كلمة حول الانتخابات في الضفة الغربية . ومناقشة
- التي معالي سعادة السيد يوسف النظم كلمة في موضوع الانتخابات المذكورة وحول المذاهب التي تقع فيه البهاويين في دكا وبالنسبة
- لمذوان بل لبنان .
- انظر الوقائع وآخر هذا العدد .
- كلمة سعادة النائب السيد محمد المنور الجديد حول شجب الترامات الفقيري .

هكذا صند المجلس

صفحة

٣١٢	٣ - تلاوة الاوراق الواردة :
٣١٢	أ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٢٧٤٨) جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٤) المقدم من النائب السيد جلال مرزوق القلاب .
٣١٥	ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨٣) حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨ .
٣٢٠	ج - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨٢) حول مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١ .
٣٢٤	د - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٧٩) حول القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٣٢٧	هـ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨٤) حول القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية .
٣٢٩	و - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨١) بشأن : -
٣٤٥	١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠ قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
٣٤٦	٢ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم .
٣٤٦	ز - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٧٠) حول مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ .
٣٤٦	٤ - الاسئلة :
٣٤٦	أ - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (١٣٤٧) على السؤال رقم (٣) المقدم من نائب الطفيلة سعادة السيد وحيد العوران .
٣٤٩	٥ - الاقتراحات برغبات
٣٤٩	أ - اقتراح برغبة رقم (٦) مقدم من النائب السيد يوسف المظم يتضمن طلب رفع ناحية الشوك الى مديرية قضاء .

صفحة

٣٤٩	ب - اقتراح برغبة رقم (٧) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن طلب فتح وتعبيد واكمال بعض الطرق القروية في الاواء الجنوبي .
٣٥٠	ج - اقتراح برغبة رقم (٨) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن طلب فتح آبار في محافظة معان لسقاية العشاير الموجودة هناك وسحب المياه الى عشاير النواية .
٣٥٠	د - اقتراح برغبة رقم (٩) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن طلب فتح عيادات صحية في بعض القرى التابعة لمحافظة معان وتعيين طبيب مقيم في قرية الحسينية .
٣٥١	هـ - اقتراح برغبة رقم (١٠) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن تنفيذ بعض المطالب العامة لسكان واهالي قرية الحسينية .
٣٥١	و - اقتراح برغبة رقم (١١) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن توزيع شتول شجر الزيتون والمان لتشجيع المزارعين على زراعة الزيتون وتوزيع الاشجار الحرجية على قرى ومزارعين محافظة معان .
٣٥٢	ز - اقتراح برغبة رقم (١٢) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن طلب فتح البئر الواقع بجانب مدرسة الحمية الشرقية في محافظة معان .
٣٥٢	ح - اقتراح برغبة رقم (١٣) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن طلب تركيب مضخة على البئر الواقع قرب رأس النقب .
٣٥٢	ط - اقتراح برغبة رقم (١٤) مقدم من النائب السيد وحيد العوران يتضمن طلب اصلاح طريق جسر الكرك - سبل الحسا وتنفيذ بعض مطالب سكان واهالي قرية العينا في متصرفية الطفيلة .
٣٥٣	ي - اقتراح برغبة رقم (١٥) مقدم من النائب السيد عبد الوهاب الطراونة يتضمن طلب اقامة استراحة وفندق سياحي صغير على شاطئ البحر الميت الذي يبعد عن مدينة الكرك حوالي ٣٥ كيلومتر .
٣٥٣	ك - اقتراح برغبة رقم (١٦) مقدم من النائب السيد عبد الوهاب الطراونة يتضمن طلب فتح وتعبيد بعض الطرق السياحية واصلاح وصيانة بعض الطرق وتوسيعها في قرى محافظة الكرك .

قر المجلس اساليا الى اللجنة الادارية

مكتبه السيد

## صفحة

٣٥٤

٦ - قرارات اللجنة المالية :

٣٥٤

٣٥٥

موافقة كما ورد من الحكومة للاعيان

٣٦١

٣٦٣

٣٦٦

٣٦٧

تأجيل بناء على طلب الحكومة

٣٧١

٣٧١

٣٧٢

٣٧٤

٣٧٧

٣٨٨

موافقة على القرار للاعيان

٣٩٩

للاعيان

- أ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ بشأن ما يلي :-
- (١) مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طابع الواردات لسنة ١٩٧١ .
  - (٢) مشروع القانون المعدل لقانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٧٠ .
  - (٣) القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل .
  - (٤) القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ضريبة الدخل .

- ب - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ بشأن ما يلي :
- (١) القانون المؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن .
  - (٢) القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون رخص المهن .
  - (٣) القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون رخص المهن .
  - (٤) القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون رخص المهن .

٧ - مقررات اللجنة القانونية :

- أ - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/١/٥ بشأن ما يلي :
- (١) مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية لسنة ١٩٧٢ .
  - (٢) القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون المسكرات .
  - (٣) مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧١ .
  - (٤) القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ قانون المواصفات والمقاييس .

- ب - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٢/١/١٢ بشأن مشروع قانون مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٧١ .

## صفحة

٤٠٤

موافقة على القرار للاعيان

٤١٩

٤١٩

٥٠٠

٥٠٦

٥٠٩

٥١٦

٥١٩

٥٢٣

٥٢٧

٥٢٧

٥٣٠

٥٣٢

٥٣٧

٥٤٤

٥٥٩

٥٦٣

٥٦٤

٦١٨

٦٢٠

٦٢٠

٦٢٥

موافقة

ج - قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٢/١/١٧ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء .

د - قرار رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٣ بشأن ما يلي :-

- (١) القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ قانون التجارة البحرية
- (٢) مشروع قانون تشكيل الحاكم الشرعية لسنة ١٩٦٥ .
- (٣) القانون المؤقت رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .

هـ - قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/١٤ بشأن ما يلي :

- (١) القانون المؤقت رقم ٦٩ لسنة ٧١ قانون استصلاح الاراضي الحرجية .
- (٢) القانون المؤقت رقم ٧٠ لسنة ٧١ قانون المراعي .
- (٣) القانون المؤقت رقم ٧١ لسنة ٧١ قانون الحراج وحفظ التربة

و - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/١٤ بشأن ما يلي :

- (١) مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١
- (٢) القانون المؤقت رقم ٦٥ لسنة ٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني
- (٣) مشروع قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية لسنة ١٩٧١

ز - قرار رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٢/١/١٣ بشأن ما يلي :-

- (١) القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون العمل
- (٢) القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ٩٧١ المعدل لقانون العمل
- (٣) القانون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ٩٧١ المعدل لقانون العمل
- (٤) القانون المؤقت رقم ٦٧ لسنة ٩٧١ قانون العمل
- (٥) مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ٩٧١

٨ - مقررات اللجنة الادارية :

أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١٢/٣٠ بشأن بعض العرائض والشكاوي .

ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ بشأن بعض العرائض والشكاوي .



## صفحة

- ٦٢٦ ٩ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١٢/٢٩ بشأن القانون المؤقت رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ الملحق بقانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ .
- ٦٢٩ ١٠ - قرار لجنة التوجيه الوطني والسياحة والمغتربين رقم (١) بشأن بعض المواضيع المتعلقة بالسياحة .
- ٦٢٩ ١١ - احالة مشاريع القوانين والاتفاقيات التالية والواردة من الحكومة الى اللجان المختصة :
- ٦٢٩ أ - مشروع الاتفاقية لتنظيم العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية بين جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية .
- ٦٢٩ ب - مشروع اتفاقية تبادل المعونة في تسليم المجرمين والمسائل الجزائية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية .
- ٦٢٩ ج - مشروع قانون معدل لقانون تسليم المجرمين الصادر لسنة ١٩٧٢ .
- ٦٢٩ د - مشروع قانون المؤسسة المالية لاهوال الايتام لسنة ١٩٧٢ .
- ٦٣٠ ١٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (عُينت في ١٩٧٢/٣/١)



معالي السيد كامل عريقات  
رئيس مجلس النواب يترأس الجلسة



## مجلس النواب

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً ونصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٧٢/٢/٢٦ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلراً حضرات النواب المحترمين السادة : عبدالله الكليب ، امين مجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الذويب ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، رمضان حجه ، صديقي الجمبري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبدالقادر الصالح ، صالح الضامن ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج وعيسى عقل .

## وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .  
وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور السيد صبحي امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد عبدالله صلاح .

وزير دولة معالي السيد اميل الغوري .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور السيد يعقوب ابو غوش .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور السيد اسحق القرعان .

وزير المالية معالي السيد انيس المعشر .

وزير العدلية معالي السيد سالم المساعده .

وزير النقل والسياحة والآثار معالي السيد غالب بركات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور السيد سعيد النابلسي .

وزير الاشغال العامة معالي المهندس السيد احمد الشويكي .

## افتتاح الجلسة :

الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

( ١ ) تلاوة محضر الجلسة السابقة :

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

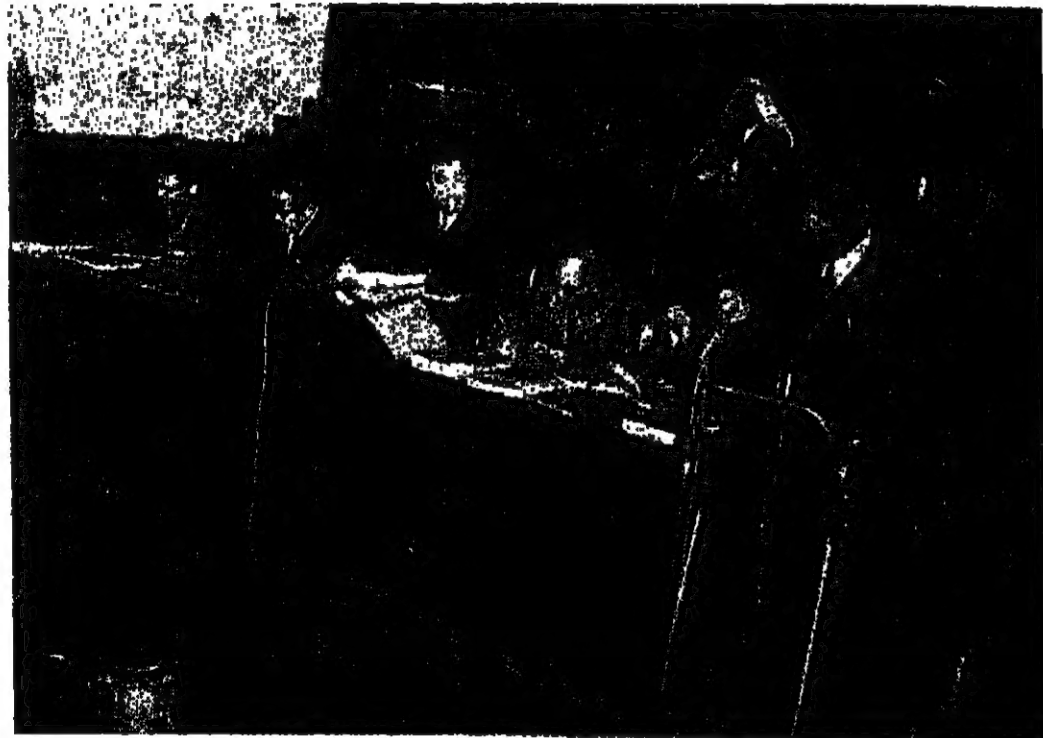
الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من

تلاوته .

السيد الرئيس :

قبل ان ابدأ بالجلسة ارحب بالوزراء الجدد واتمنى لهم النجاح في خدمة هذا البلد تحت ظل جلالة الملك المعظم



معالي الدكتور قاسم الرعاوي  
يلقي كلمته حول الانتخابات في الضفة الغربية

لكنه صبحه العمل

الاستاذ جمو نائب عمان :

انت اعطيتم الثقة .

السيد الرئيس :

انا رحبت بهم باسمكم .

..

تفضل دكتور قاسم .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

سيد الرئيس ، ايها الزملاء الكرام .

ان الذي حدا بي الى الترجه بهذه الكلمة من على المنبر هو امر خطير بل مؤامرة هي اخطر مؤامرة تعرضت لها قضيتنا في ماضيها وحاضرها ومستقبلها . ففي هذا الوقت الذي ضيم فيه الكرام ووجفت الضائفر وانقطرت الشرائع وضاعت الحدود ، تقف الامة العربية غارقة الى الاذقان في متاهات الجدل والمتاهات والمعارك الجائنية التي تبعتها عن معركة التحرير ، بينما تقف الصهيونية ومن ورائها لتبني المستعمرات وتشيد الحصون والقلاع وتطرد اهلائنا من الضفة الغربية وقطاع غزة لتستقبل الآلاف من المهاجرين ، وهي ماضية في تهويد المدينة المقدسة غير عابئة بأي رأي او قرار دولي ، اما المؤامرة التي هي اخطر من كل ذلك فهي مؤامرة الانتخابات البلدية التي اعلنت اسرائيل عن نيتها في اجراها . ان اسرائيل تعرف تماماً وتذكر بأن اولاً : وحدة الاردن بصفته هي المنطلق الحقيقي لتحرير فلسطين ، وهي تدرك ان هناك قرارات من الامم المتحدة ومجلس الامن (قرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧) يدعو اسرائيل لسحب قواتها من المناطق المحتلة وبالتالي اعادتها الى البلاد العربية التي انتزعت منها . وهي لا تريد ان تستمر في تجدي الرأي العام الدولي والمحافل السياسية بل تريد ان تموه على الرأي العام محل تظهر فيه بأنها استجابت

لطلبات المحافل الدولية ، بينما هو يحقق مصالحها ، كذلك تدرك اسرائيل ان هناك قرارات للامم المتحدة تدعو الى منح شعب فلسطين الى تقرير المصير ، وهي تريد ان تعرض عن هذا الحق بتسوية تخدع مصالحها الذاتية ، كذلك تدرك اسرائيل ان وجودها كدولة يجب ان يرتكز على ركيزتين اساسيتين هما : الوجود الواقعي او الفعلي ( Defacto ) والوجود الشرعي او القانوني ( Dejure ) . واما الوجود الفعلي فقد حققته باحتلالها للمناطق التي احتلتها في فلسطين والمناطق العربية الاخرى مثل سيناء والجلولان . ولذلك تريد الركيزة الشرعية لوجودها . كما ان اسرائيل تدرك تماماً ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للقيام بمناورات سياسية تستطيع ان تفرضها على الرأي العام العالمي بفضل ما اوتيت من قوة وباع طويل في الاعلام . ولذلك عمدت الى فكرة اجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ، ولا استبعد ان تلحقها بعمليات انتخابية اخرى الغرف التجارية والامتحانات والمؤسسات والتمهات العمالية . ان اسرائيل تهدف من وراء ذلك : اولاً : ضرب وحدة الضفتين ضربة قاصمة لا عودة فيها .

ثانياً : تصفية الحقوق العربية في فلسطين وحقوق شعب فلسطين تصفية نهائية بأيدي فريق منهم .

ثالثاً : الحصول على ركيزة الوجود الشرعي لدولة اسرائيل بموافقة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

رابعاً : ايجاد التناقضات بل الاختلافات الدموية والجلورية بين سكان المناطق المحتلة من جهة وبين الحكومات العربية والفلسطينيين خارج المناطق المحتلة وبينهم كذلك وبين الفلسطينيين الذين وقعوا تحت الاحتلال منذ سنة ١٩٤٨ .

وهي كذلك تريد ان تعرض حق تقرير مصير بمشروع تموه به على الرأي العام العالمي كاقامة ادارة محلية وبالتالي التغاير من هذا ومن هذه الادارة ومن خلالها واتخاذها كراس جسر لتمرر من خلالها مخططاتها التوسعية الصهيونية .

وهي كذلك تهدف الى ايهام الرأي العام العالمي بأنها قامت بطريقة ديمقراطية بانتخاب ممثلين ستعبر عنهم للرأي العام العالمي بأنهم هم احق الناس بتمثيل وجهة النظر العربية وتمثيل الحقوق التي يجب ان تمنح للفلسطينيين ، ذلك انهم هم اصحاب المصلحة الحقيقية في النزاع الاسرائيلي العربي ، لانهم لهم ميزة الوجود على الارض ، وكذلك تم انتخابهم - كما ستوهم الرأي العام - بطريقة ديمقراطية .

كذلك انها تهدف الى توجيه ضربة شديدة الى وحدة الشعب في الاردن ، وهي تعرف ان الاردن بطبيعة تكوينه السكاني وموقعه الجغرافي هو منطق التحرير وهو امل العودة .

من اجل كل ذلك عمدت الى فكرة اجراء انتخابات بلدية ، وليس تغيير وجوه رؤساء البلديات او المجالس البلدية ، او هدفها تحسين خدمات الحراسة والكناسة والمجاري والمياه ، بل هدفها ابعاد وخطر من ذلك .

انها في رأي اخطر مؤامرة تعرضت لها القضية منذ ان وجدت الى يومنا هذا ، وهي تتلخص بأنها ستفقد القانون الاردني مع ان هذه كلمة حق اريد بها باطل ، انها تعرف انه يتوجب عليها بأن تنقل القانون الاردني حسب انشائية جنيف لسنة ١٩٤٨ ، ولكنهم بعملية هذه تنال القانون الاردني اصلاً وموضوعاً ، تنافيه اصلاً لان القانون الاردني اذا تبصر مع

الدمستور يعتبر لاغياً . والدمستور الاردني يقوم على وحدة الضفتين ويحسدهما وهي تهدف من اجرائها فصل وحدة الضفتين والهيرة للمقاصد والمساكني لا لترتيب والمباني ، وهي بعملية تخالف الدستور من وجهة ويعتبر عملها اجراء باطل .

كذلك خالفته موضوعاً باتخاذ اجراءات لا يقرها القانون الاردني ، فقد اعلنت عن عزمها القيام بانتخابات في بلديات التي لا يجيز القانون الاردني اجراء انتخابات فيها ، كالبليات الجديدة التي لم يتم بعد تخمين وتقرير ضريبة البلدية ، والقانون الاردني بالمادة (١٢) فقرة (٣) ينص على انه : لا يجوز لاي فاعل ان يتقدم الى الانتخاب ما لم تكن قد تحققت عليه ضريبة قبل سنة من تاريخ ممارسته حقه الانتخابي وان يدفع هذه الضريبة وقدرها دينار . وقد اعلنت في بلديات على سبيل المثال ( بلدية بني زيد ) بأنها ستجري انتخابات فيها مع ان القانون الاردني لا يجيز مثل هذا الاجراء ، كذلك فانها ستعتمد الى تزوير وتشويه واستغلال بعض الصلاحيات الممنوحة لوزير البلديات بتعيين عضوين في كل مجلس بلدي دون ان يتم انتخابهم انتخاباً مباشراً ، وتستطيع ان تعين من بين هذين العضوين رئيساً للبلدية . ولا استغرب ان تعمد الى تعيين رؤساء البلديات بالشكل الذي تراتح اليه ذلك انها قد تشترط على اي رئيس قبل تعيينه ان يوافق على مخططاتها مسبقاً وعندئذ تعينه ، فسواء تمت الانتخابات بالتركية او ترشح لها الناس يجيدون او غير ذلك فانها تستطيع ان تعين من تشاء في رئاسة مجالس البلدية .

هذه هي المؤامرة الخطيرة التي تتعرض اليها ، واني اعتقد ان هذا المجلس هو احق الناس هو الحق الجهات باستنكار هذا العمل واظهار رأيه صراحة فيه ، واني اقدم بجلتكم الكريم الى : -



اولاً : توجيه التحية الى اخواننا في الضفة الغربية الذين اعلنوا عن مقاومتهم لهذه الانتخابات والطلب منهم جميعاً ان يرتفعوا عن مستوى المصالح الذاتية والحزبات العشائرية والعنصرية لان الامر لا يتعلق ببلديات وانتخابات بلدية بل هو ابعاد اثارا وخطر عليهم وعلى وجودهم وعلى القضية بأكملها ، وبوسعهم ان لا يرشحوا انفسهم للانتخابات ، والقوات الاسرائيلية والقانون لا يسبب اجبار اي شخص على ترشيح نفسه للانتخابات.

كذلك فاننا نشكر الحكومة على الموقف الذي اتخذته من الانتخابات ، ونطلب المزيد من تركيز اعلامي وتخطيط لاحباط هذا المشروع الخطير .

كذلك اقترح الابق الى سكرتير عام الاتحاد البرلماني الدولي بالاستنكار هذه المحاولة التيمية والطلب منه ان يعمم هذا الاستنكار الى جميع البرلمانات الدولية التي هي اعضاء في الاتحاد .

كذلك الابق الى جميع البرلمانات العربية والطلب منها ان تقوم بواجبها القومي تجاه هذه المحاولة التي تهدد الوجود العربي في بقعة من اعز البقاع على الامة العربية . والطلب من هذه البرلمانات ان تعمل كل ما في وسعها لجمع الصف العربي والارتفاع بالامة العربية والدول العربية عن مستوى الخلافات الجائبة والمهارات التي تبعتها عن معركة التحرير الحقيقية .

هذه برأي بعض الاقتراحات المتواضعة التي ارجو ان يوافق عليها مجلسكم الكريم واشكركم .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس . . .

( اصوات موافقة )

السيد الدلقوني نائب اريد :

.. يا سيدي قبل ان يوافق .

السيد الرئيس

تفضل فضل بك

السيد الدلقوني نائب اريد

ياسيدي ... اذا سمح الاخوان . . سبق لهذا المجلس الكريم ان اتخذ قراراً وكذلك الحكومة واذاعته . فهل طلب معالي الزميل للتأكيد على ما اتخذته الحكومة من اجراءات وهذا المجلس . ام اجراء جديداً وهذا يتوقف على صمود اخواننا في الضفة الغربية ومناعة وطنيتهم .

فاذا كان قرار المجلس السابق وقرار الحكومة وموقفها الصلب الذي وقفته والاذاعات المتكررة غير كافية فليتخذ هذا المجلس الكريم ما يراه من تأييد او تكرار للعملية .

السيد المجالي نائب الكرك

فلذكر ان نعت الذكري ، كل اذكرنا احسن .

السيد العوران نائب الطفيلة

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان .

الموضوع يجد ذاته موضوع لاشك قيم وذو اهمية بالغة كونه يرتبط ارتباطاً جديراً مع وجودنا في هذا القسم اي الجزء من العالم ، العالم العربي ككل ومهدد في اخطار غزو عالمي شامل لا يعرف مداه الا الله . ونحن مع الأسف كعرب واعني الجزيرة العربية كاملة ساهون لاهون لاهون لنا الا ان نزل غزلاً كل منا يريد ان يوقع اخاه في شركه .



عطوفة السيد وحيد العوران



الامر يتوجب بادىء ذي بدء ان نحصر  
الرم فينا كوحدة عربية كاملة ، وان نفتش بدقة  
واخلاص عن تلك النشآت التي تسير بنا الى نواحي  
مظلمة لا نعرف اين نضع اقدامنا ان في هاوية او في  
درجة تدعو الى سلام .

العدو الاسرائيلي معزز الجانب من جميع القوى  
العالمية ، حتى من يدهون لنا بالنصح مع الأسف ،  
وان اسرائيل لن تتحدى العالم العربي في مواقفها التي  
تفضل وابانها الزميل الدكتور الريماوي . انما هي  
بمعلمها هذا تتحدى الكرة الارضية والتي تمثلها هيئة  
الأمم هذا الميثاق الذي يحرم على اسرائيل ان تسير  
في اجراءاتها التي تخشى منها الويل وعواقب الامور  
تراها وتسمعها وتلمسها من حين الى آخر ولكن مع  
الاسف لاجلوى مما ترى وتسمع وتلمس . فاذا ولا  
بد تعزيز لاقتراح الدكتور ان مخاطب الأمم المتحدة  
عن طريق سكرتيرها العام عن هذه الاجراءات  
الوقحة التي تتخذها فيها اسرائيل رغم ما انحلت  
من قرارات وما اعلنت من تواص وما ابانت من  
مستبدات كلها ذهبت ادراج الرياح على صحرة  
اسرائيل المنهارة .

وعليه فان البرلمانات العالمية مع احترامي لما ومع  
تقديسي لاجراءاتها في لقاءاتها الفرعية والكلية هي  
ايضاً تنادي بما ننادي فيه ، لكن للأسف لاصدى  
ولا جواب .

وعليه فأني اقل المذهب الذي تفضل به  
الدكتور ، وارجو المجلس الكريم ومن السلطة  
التنفيذية ان تواصل الجهد والمضى لتخفيف المصاب  
وشكرنا الجزيل لاجواننا في الضفة المحتلة راجين منهم  
الصمود والمثابرة والكفاح .

السيد الرئيس

تفضل استاذ يوسف

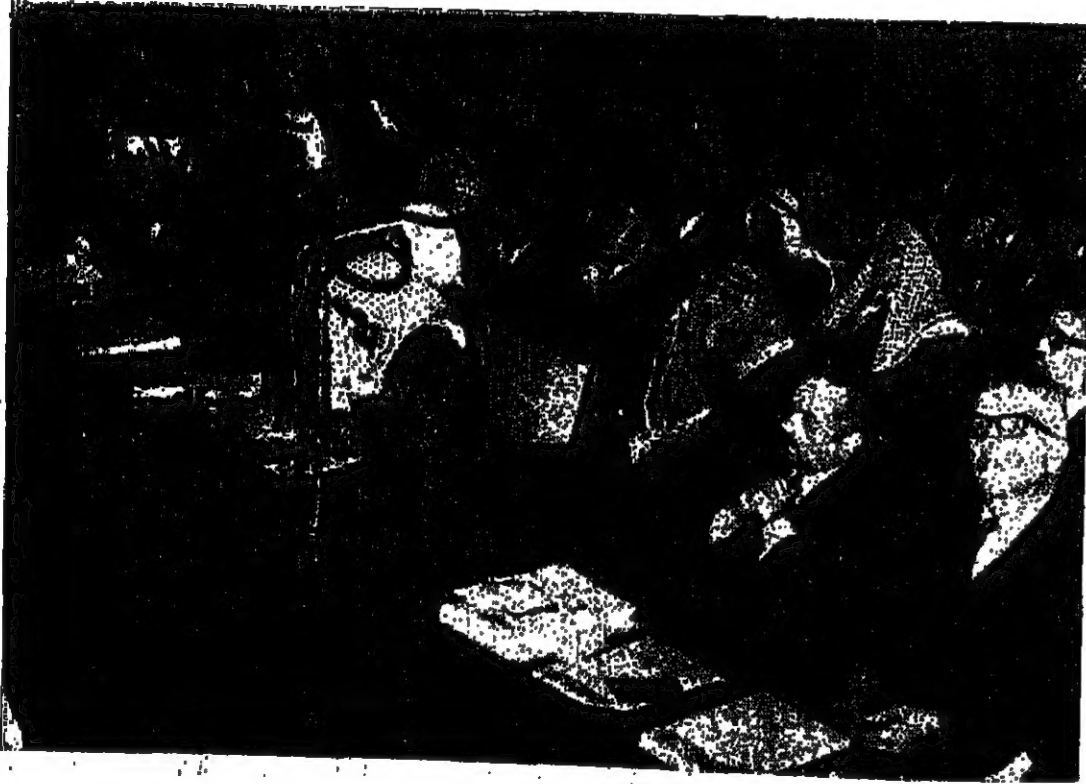
السيد العظيم نائب معان

تأييداً للرأي الذي تلاه الأخ الدكتور قاسم  
الريماوي واستاذي ابو نبيل والأخ الكريم ابو لؤي  
ارى ان يقوم الاعلام الاردني بوسائله المختلفة . سواء  
اكان عن طريق التلفزيون او الراديو او عن طريق  
الاتصالات الشخصية بين وزارة الاعلام بالاردن  
وزارات الاعلام بالعالم العربي الآخر لكي يوجد  
الرأي وفي نظري ان العالم العربي على الاقل في هذه  
القضية متفق على ان اجراء الانتخابات البلدية  
في الضفة الغربية انما هي جزء من المؤامرة الكبرى وفي  
حالة اتفاق اخواننا في الضفة الغربية سوف يستمعون  
وقد اثبتوا في كثير من المواقف شرف صودهم  
العظيم سوف يستمعون الى آراء الأمة من كل جهة  
بان التعاون في مثل هذا الموقف الانتخابي انما هو  
هو خيانة او جزء او عملية تخون الأمة وقضيتها .  
في هذه الحالة اذا اجتمع الناس هناك فيما وراء النهر  
في ضفتنا الحبيبة على مقاطعة الانتخابات في اسرائيل  
- كما قال اخي - وجيشها لا يستطيع ان يفرض  
على الناس امراً يريدونه ...

بالنسبة للعدوان على لبنان ، اذكر قول الشاعر  
في هذا الموقف :

لاخيل عندك تهديها ولا مال

فليسمع النطق ان لم يسعد الحال  
بالنسبة لنا كمجلس نواب مؤسسة تشريعية ارى ان  
يرقى ايضاً الى مجلس الامن لشعر هؤلاء الناس  
بشعورنا مع اخواننا وليترك الامر للحكومة لاتخاذ  
الاجراءات الرسمية الاخرى .



سعادة السيد يوسف العظيم

هكذا صيغ المجلس

ثم هناك برقية ، ارجو وكلنا سمع عن المدايح التي تم الآن في دكا عاصمة باكستان الشرقية ضد المسلمين البهارين الذين يحاصرون في احياء خاصة لا يادتهم لا للذنب اقترفوه الا لانهم يؤمنون بوحدة جناسي باكستان . فأرى من المجلس الكريم اذا تكرم الاخوة ان يبرقوا الاخوة الى دكا الى مجيب الرحمن هناك بأن تتوقف هذه المدايح وان يبرقوا ايضاً الى مجلس الأمن للتحرك لاتخاذ هؤلاء الابرياء من المدايح التي تم ضدهم ، فارجوا طرح هذه الاقتراحات وشكراً .

( اصوات . تلبية وموافقة )

السيد الحقني نائب عمان :

دولة الرئيس ، اخواني

انا شخصياً اؤيد كل كلمة او رأي اورده معالي الزميل الدكتور الربماوي . ولكن لي ملاحظة ربما هي دقيقة ونابهة ومفيدة ، وربما يعتبر البعض ان هذه الملاحظة سخيفة .

بالدرجة الاولى اذا كان الجسم صحيح فهناك الهمة وهناك النشاط وهناك السعي والجد والاجتهاد للوصول الى ما يفيد بالنسبة للمجموع وبالنسبة لنفسه وبالنسبة للفرد .

فاذا كانت الصحة معتلة والمرض مزمن لا فائدة مطلقاً من هذا الشخص او هذا المجتمع او هذا الفرد ان يفيد لا نفسه ولا غيره ... هذه ربما بالغة العربية تعتبرها مواربة ولكن ليس من طبعي ان ادور وابدي رأياً غير واضحاً .

بالنسبة لما يجري في الضفة الغربية ، كما يقال صاحب البيت ادري بالذي فيه ، البرلمانات التي تنهوا عنها وتذكرها والتي تخاطبونها وتتوسلوا لها ماذا تفيد ؟ ماذا تفيد ؟ والندوات العالمية ماذا تفيد ؟ واخلوا قرارات الوف القرارات التي اتخذتها هيئة

الأمم المتحدة التي كلها على الرفوف غطاها الغبار ولا احد مهمم فيها ولا احد يدري عنها وين رايحين انتوا انا مش عارف ..

آن لنا ان نفهم ، المثل العربي : ما جاك جلدك الا ظفرك ، آن لنا ان نفهم ان لم تساعد انفسنا ، ما توحدنا ، وهذه كلمات اصبحت عابرة ولم يعد لها تأثير مطلقاً على اي لسان او اية مجموعة من كثير رديدها وقد باخت ايضاً .

الشيء الذي اود الوصول اليه بالنسبة لما يجري في الضفة الغربية بالدرجة الاولى هذا يعتمد اعتماد كلي وجازم وحقيقي عليهم هم سكان الضفة الغربية لا علي ولا عليك ولا على مجلس ولا ندوه عالمية ولا حكومة عالمية . ان ارادوا هم هم يتصلبوا بموقفهم ويجادلوا ويصبروا الى النهاية .

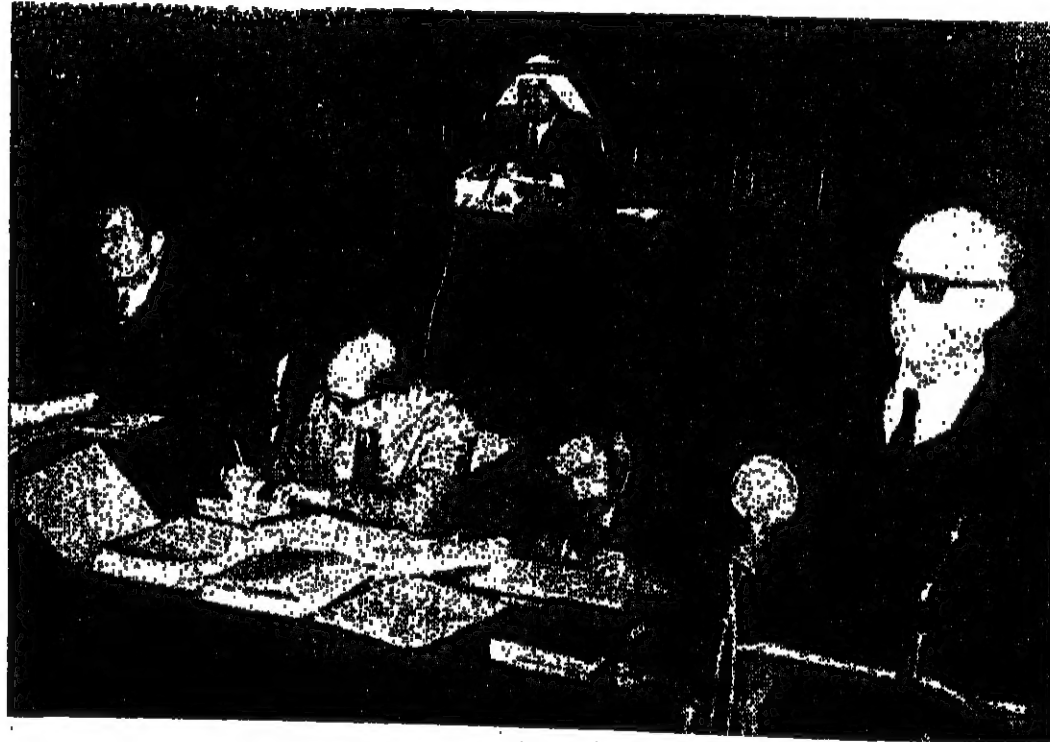
اما اذا قلنا لهم لاتهملوا انتخابات لا تصفوا معاهم ، ولا تقضوا على الوحدة وغيره وغيره .. هذا كلام فارغ .

ولذلك امل ان سكان الضفة الغربية ان يكونوا وحدة واحدة ويقوموا او يعملوا على رص صفوفهم ويكونوا يد واحدة ويقاوموا هذه المحاولة الدنيئة .

اما بالنسبة لنا لا لنا لايد ولا حيلة .

السيد الحاج عبدالله نائب اربد :

سيدي الرئيس ، مع ايماني بما قيل وتعليقاً على ما اقترحه الدكتور قاسم ان اضعف الايمان ان تقوم ببعض التحرك وبعض الواجب ، وانا اطلب من المجلس واثني على تنفيذ اقتراحات الدكتور قاسم . وهذا اقل ما يمكن ان نعمله .



عطوفة السيد رفعت الحقني



اولاً: من هم الذين انقلدوا العرب المائة مليون من الاستعمار العثماني ومن هو مطلق الرصاصة الاولى؟ هو الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى وانجاله القادة الأبطال .

ثانياً: من هو الملك الذي اعتقل في قبرص وتوفي بالمجن لاجل فلسطين ولكرامة العرب ودفن بالأقصى؟

ثالثاً: من هم الذين حرروا سوريا ولبنان وحرروا رجالها وزعمائها من احيال المشائق؟

رابعاً: وماذا اقول عن المهرج؟ فالدنيا تعرفه وتعرف جباله وابناء الضفة يعرفونه .

خامساً: الجيش الاردني هو الذي قاتل قتال الأبطال وتشهد الضفة الغربية وتشهد جنين ، وتشهد الكرامة ، وقاتل بدون غطاء جوي وهو يعرف الحقيقة . وان الجيش الاردني شهدت بطولته الاعضاء وبانه اشجع جيش عربي .

ليعلم الدجال الشقيري ان المملكة بصفحتها تضم شعباً واحداً ضمن دولة واحدة يمثلهم الملك المعظم وولي عهده الامين المحبوب وسمو الامير محمد وسيظل الاردن طليعة المؤمنين العالمين في خدمة قضايا العرب بكل امانة ووعي واخلاص وكفاءة . لهذا فانني اشجب اقتراعات مسيامة الكلاب المهرج . والسلام عليكم .

السيد الرئيس

نعود الآن لبحث جدول اعمال جلسة اليوم ولتفضل عطوفة الأمين العام

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على اقتراحات الدكتور قاسم؟

الجميع: موافقون .

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على اقتراحات الاستاذ يوسف العظم .

الجميع: موافقون .

السيد الرئيس:

(١) اذن سنختار لجنة من ثلاثة اعضاء لصياغة البرقيات .

السيد الرئيس:

تفضل الشيخ محمد

السيد الحليد نائب عمان:

معالي الرئيس ، حضرات النواب قبل حرب حزيران كان المهرج المقتري الشقيري في مصر وكان يقتري على الاردن وعلى رجالات الاردن ، ويملا الدنيا ضجيجاً بصوته الجهور ويفكر الناس بانه رجل وكان يقول ساقود الثورة واكسر اليهود ، وقبل الحرب بخمسة ايام حضر المهرج الشقيري للقدس ليحارب اليهود وهو يلبس لباس الميدان الكاكي ، وعندنا وقعت حرب حزيران ومن اول طلقة فر الشقيري الجبان وشلع الخاكي وليس ملايس عجوز وفر مع الجبال الى ان وصل عمان وفر من عمان الى بيروت ومن ذلك الحين لم نسمع له ذكر . وقبل عدة ايام ظهر المهرج مرة ثانية من اذاعة عربية واصبح يقتري المهرج الجبان على الاردن وعلى ابطال العروبة .

(١) انظر الوراق بآخر هذا العدد



سعادة السيد الحاج عبد الله



## ٢ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس :

تتلى الاجازات والاعتذارات

( ١ )

السيد الأمين العام :

وردت البرقية التالية من معالي السيد عبد الله الكليب وهذا نصها :

معالي رئيس مجلس النواب / عمان  
لأنحراف صحي اعتذر عن حضور الجلسة القادمة وأرجو قبول معذرتي .نائب أريد  
عبد الله الكليب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون.

## ٣ - تلاوة الاوراق الواردة

السيد الرئيس :

تتلى الاوراق الواردة

( ١ )

السيد الأمين العام :

كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٢٧٤٨)  
جواباً على الاقتراح برغبة رقم ( ٤ ) المقدم من  
النائب السيد جلال مرزوق القلاب وهذا نصه :

الرقم ٢٧٤٨/٧٤/١٥

التاريخ ١٩٧٢/٢/٢

الموافق ١٣٩١/١٢/١٧ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء الانضم

رقم ٢٧/٣/٢٧ فواب ٨٥٥/٧ تاريخ ١٩٧٢/١/١٨  
المرفق به الاقتراح برغبة رقم ( ٤ ) المقدم من النائب  
السيد جلال مرزوق القلاب .أرجو العلم بأن المخصصات غير متوافرة لبناء  
المدرسة المطلوبة وانما بإمكان أهل القرية الحصول  
على قرض من صندوق قروض البلديات والقرى  
لإنشاء مدرسة نموذجية وستساهم الوزارة بتسديد  
٥٠٪ من قيمة الاقساط والفوائد السنوية التي ستترتب  
على أهل القرية ومن ثم يتم تسجيل البناء باسم وزارة  
التربية والتعليم بعد تسديد قيمة القرض .

واقبلوا الاحترام

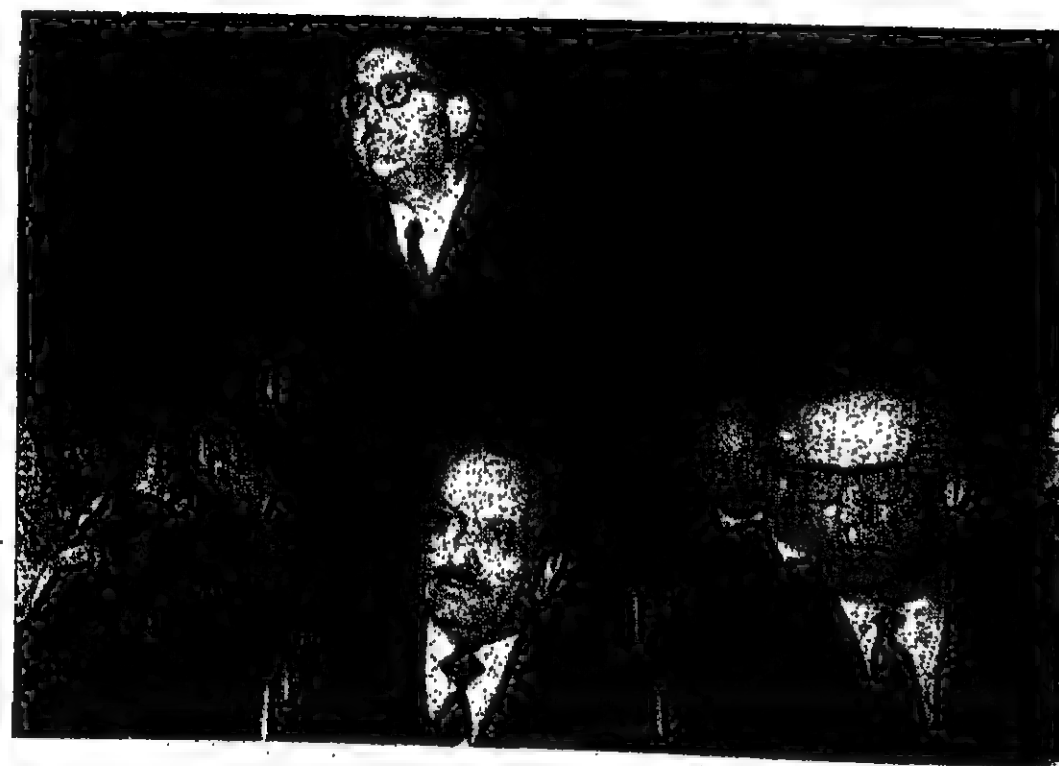
وزير التربية والتعليم  
الدكتور اسحق فرحان

السيد قلاب نائب جرش

مختص هذه المدرسة فأنتم سنة ١٩٦٧  
انقدم بطلب تخصيص مبالغ لها ، السنة الماضية ورد  
كتاب من وزير التربية والتعليم على انه قد تخصص  
لهذه المدرسة ثلاثة آلاف دينار لبناء هذه المدرسة ،  
وبعد ذلك فتشنا على هذا المبلغ لدى وزارة البلديات  
أشاروا أنهم مأخوطين من وزارة البلديات  
وزارة البلديات قالت ماخصصنا هذا المبلغ ،  
راجعنا دولة الرئيس ووزير التربية والتعليم اعطاء  
كتاب انه نحن بعثنا كتاب لادارة الموازنة لتخصص  
مبلغ ثلاثة آلاف . علماً بأنه مبلغ الثلاث آلاف دينار  
لا يكفي لبناء المدرسة المطلوبة .

معاندة السيد محمد المنور الحليد نائب عمان

الشيخ أحمد الخليل



معالي وزير التربية الدكتور اسحق الفرحان



سماعة السيد جلال مرزوق

السيد الرئيس :

خلدوا الثلاث آلاف . .

السيد قلاب نائب جرش :

الآن كتاب وزير التربية والتعليم يقول خلدوا  
قرض ونحن نسد ٥٠٪ معناه كل الكلام السابقين؟

السيد الرئيس :

معالي وزير التربية

السيد وزير التربية والتعليم :

يا سيدي ، حاولنا ان نخصص في الموازنة ثلاثة  
آلاف دينار وايضاً تساهم بـ ٥٠٪ في بناء المدرسة ،  
لكن حالة الموازنة التي تعرفونها بالنسبة للمشاركة  
الائتمانية في السنتين السابقتين كانت حالة صعبة . لكن  
اذا الله اخرجها بالنسبة للموازنة مستعدين لكن بالنسبة  
للسرعة اذا اهل القرية اخذوا قرض وزارة التربية  
تساهم بـ ٥٠٪ .

السيد الرئيس :

كما نرجو ان يخصص المبلغ الذي خصص  
بالعام الماضي :

( ب )

السيد الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم  
١٨٣ حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات  
لسنة ١٩٦٨ ،

السيد الأمين العام :

الرقم ١٨٣/٢/١٧/٢

التاريخ ١٩٧٢/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٦٦٨/٢/١٧/٢

المؤرخ في ١٣/٥/١٩٧١ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة  
العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ٩٧٢/٢/٦ رفض  
مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨ ،  
بسبب ان مشروع هذا القانون قد صدر بشكل قانون  
مؤقت وان ما ورد فيه من مواد قد ادخلت في صلب  
القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٧١ والذي وافق  
مجلسكم الموقر عليه في جلسته السابقة .

اعيد لمعاليكم نسخ مشروع هذا القانون ، رجاء  
التكرم بعرض ذلك على مجلس النواب الموقر ، حتى  
اذا ما رفضه تكرم معاليكم باعلافي لاجراء المقتضى  
الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المقي

السيد المفلح نائب عمان رئيس اللجنة القانونية :

سبق ان قررتم هذا الموضوع كمشروع لمجلس  
النواب سنة ١٩٦٨ الا ان الحكومة اصدرت هذا  
الموضوع باللدات كقانون مؤقت وهو على مجلس  
النواب الكريم واجازه وللذلك اصبح هذا المشروع  
غير وارد ويحتاج لرفض ، وقرار مجلس الاعيان في محله  
ويلزم ان يرد ويعمل بالقانون المؤقت الذي اجازه  
مجلس النواب وسيجيزه مجلس الاعيان .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على كتاب دولة رئيس  
مجلس الاعيان القاضي برفض مشروع قانون معدل  
لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨ ؟ .

الجمع : موافقون

( وهذا هو نص المشروع كما رفضه مجلس  
النواب وبالصيغة التي سعاد فيها مجلس الاعيان  
مرفوضاً ) .



معالي السيد رياض المفلح



## الاسباب الموجبة

بالنظر لوقوع حوادث استيلاء غير مشروع على اموال البنوك المرخصة في الآونة الاخيرة وجد من الضروري وضع هذا التعديل لتحقيق الامور التالية :-

١ - يتوخى تعديل عنوان الفصل الاول من الباب الخامس وعنوان القسم الثاني، على الشكل المبين في المشروع، اضافة جرائم تزوير الشيكات واختلاس اموال البنوك الى الجرائم الاخرى المبحوث عنها في القانون والتي تحفل بالثقة العامة .

٢ - كما اضيفت الفقرتان ( ب ، ج ) الى المادة ( ٢٣٩ ) الاصلية لتعريف المقصود من لفظة السند المالي ولفظة الشيك ، قياسا على تعريف لفظ البنكوت في صدر المادة .

٣ - واضيفت الفقرة ( ٤ ) الى المادة ( ٢٤٠ ) الاصلية لتلافي النقص الموجود في القانون بالنسبة لعقوبة تزوير سندات الدين العام التي تصدرها الدول او المؤسسات العامة ، وقد اعطيت هذه الجريمة عقوبة مساوية لعقوبة تزوير اوراق البنكوت بالنظر لصفتهما العامة ولتاثيرها المباشر على الثقة بالسندات المالية التي تصدرها الدولة .

٤ - واضيفت الفقرتان ( ب ، ج ) الى المادة ( ٢٤٠ ) الاصلية بحيث اصبح لعمليات تزوير الشيكات والاختلاس عقوبة اشد من عقوبة تزوير الاوراق الخاصة التي كانت تفرض في معاقبة تزوير الشيكات ، او الاختلاس العادي ، كما شددت العقوبة اذا كان مرتكب التزوير من موظفي البنوك او المؤسسات المصرفية المتخصصة ، لتكون رادعا قويا ضد استغلال الوظيفة من قبل اشخاص اولتهم البنوك ثقافتها الكاملة ،

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - ١ - يعدل عنوان الفصل الاول من الباب الخامس من القانون الاصلي بحيث يصبح على الشكل التالي ( في تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكوت والسندات المالية والشيكات واختلاس اموال البنوك وتزوير الطوابع ) .

ب - يعدل عنوان القسم رقم ( ٢ ) من ذات الفصل والباب باضافة عبارة ( والسندات المالية والشيكات واختلاس اموال البنوك ) بعد عبارة ( تزوير البنكوت ) .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢٣٩ ) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) باضافة الفقرتين ( ب ) ، ( ج ) التاليتين اليها :-

ب - تشمل لفظة السند المالي : اذونات الخريضة وسندات الدين العام التي تصدرها الدولة او المؤسسات العامة سواء كانت مسجلة او لحاملها .

ج - تشمل لفظة الشيك اي محرر يتضمن امرا صادرا عن شخص هو الساحب الى شخص آخر يكون مصرفا وهو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث او لأمره او لحامل الشيك وهو المستفيد مبلغا معيناً بمجرد الاطلاع على الشيك .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٢٤٠ ) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

١ - باعتبار ما جاء فيها فقرة ( أ ) .

٢ - باضافة البند ( ٤ ) التالي اليها :

٤ - كل من زور سنداً مالياً بقصد الاحتيال او غير فيه او تداول سنداً يدل ظاهره على انه مزور مع علمه بذلك .

٣ - باضافة الفقرتين ( ب ، ج ) التاليتين اليها :

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل من زور شيكاً بإحدى الوسائل المحددة في المادتين ( ٢٦٢ ) ، ( ٢٦٣ ) من هذا القانون ولا تقل العقوبة عن الحبس مدة خمس سنوات اذا كان مرتكب التزوير احد الموظفين او المستخدمين العاملين في المؤسسات المصرفية او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

ج - يعاقب بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات كل من اختلس اموالاً تعود لخرائن او صناديق البنوك او مؤسسات الاقراض المتخصصة او استعمل طرقاً احتيالية للاستيلاء عليها وكان من الاشخاص العاملين في هذه الاماكن .

(ج)

السيد الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان رقم (١٨٢)  
حول مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الأعمار  
لسنة ١٩٧١ .

السيد الأمين العام :

الرقم ١٨٢/١/١٢٨/٢

التاريخ ١٩٧٢/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٦٧٢/١/١٢٨/٢

تاريخ ٩٧١/٥/١٢

قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة من الدورة  
العادية الأولى ، المنعقدة بتاريخ ٩٧٢/٢/٦ رفض  
مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الأعمار لسنة  
٩٧١ ، بسبب أن مشروع هذا القانون قد صدر  
بشكل قانون مؤقت ، وأن ما ورد فيه من مواد قد  
ادخلت في صلب القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة  
١٩٧١ ، والذي وافق مجلسكم الموقر عليه في جلسته  
سابقة .

أعيد لمعاليكم نسخ مشروع هذا القانون . رجاء  
التكرم بعرض ذلك على مجلس النواب الموقر ، حتى

إذا ما رفضه تكرمتم معاليكم بإعلامي لإجراء المقتضى  
الدستوري . .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس الأعيان

سعيد الملقى

السيد الرئيس :

ما رأي رياض بك .

السيد الملقح نائب عمان :

نفس الموضوع ، حل محله قانون مؤقت وأرجو

المجلس أن يوافق على قرار الأعيان .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب دولة  
رئيس مجلس الأعيان القاضي برفض مشروع القانون  
المعدل لقانون مجلس الأعمار لسنة ١٩٧١ ؟

الجميع : موافقون .

( وهذا هو نص مشروع القانون كما رفضه  
المجلس وبالصيغة التي سيعاد فيها لمجلس الأعيان  
مرفوضاً ) .

### الاسباب الموجبة

#### لمشروع قانون مجلس الأعمار المعدل

لما كان مجلس الأعمار هو الهيئة المركزية التي تقوم بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ،  
وقد اعتمدت في تنظيم أجهزته وتعيين موظفيه على جلب الكفاءات العلمية وتجاوز جاهلها بمختلف التشريعات التي  
منها والتي يتعالج فيها شؤون موظفيه الاحتفاظ بهذه الكفاءات وتطويرها ولما لم يكن للخدمة في مجلس الأعمار أية  
ضمانة يشعر الموظف بالاستقرار اسوة بما يتمتع به موظف الحكومة وأخص بالذكر هذا الحقوق الضاعية ، فقد  
قام قسم كبير من موظفي المجلس الذين يتمتعون بكفاءات عالية بترك المجلس في السنوات الأخيرة المتعاقبة لعدم  
وجود مثل هذه الضمانات .



معالي السيد رياض الملقح

هكذا ولا كان بعض المؤسسات التي انبثقت عن المجلس قد اخضعت خدمات موظفيها للتقاعد بقوانين كصندوق قروض البلديات والقرى ومؤسسة الاقراض الزراعي وسلطة المصادر الطبيعية وبشكل حافظت فيه هذه القوانين على كافة الحقوق المكتسبة للموظفين من حيث الراتب ومدة الخدمة . . . الخ .

ان منح هذه الامتيازات لموظفي هذه المؤسسات المنبثقة عن المجلس ليجعل من الضرورة بمكان مساواة الدائرة الام بالمؤسسات المشار اليها .

لذا وحتى يتمكن المجلس من الاحتفاظ بما لديه من الكفاءات وجلب المزيد منها من اجل القيام بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه فقد تم وضع هذا التشريع .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

رقم ١٥ لسنة ٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل واي تعديل آخر طرأ عليه ويستعاض عنه بما يلي :

أ - باستثناء ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة يعين موظفو المجلس ويرفعون وتحدد رواتبهم وتنتهي خدماتهم وتنظم سائر الشؤون المتعلقة بهم وفق نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع آخر يحل محله .

ب - يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة لاغراض نظام الخدمة المدنية المذكورة .

ج - يستمر تطبيق نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ على الموظفين السليين لا يرغبون بان يشملهم قانون التقاعد المدني ، شريطة ان تم جميع التبعينات الجديدة بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية اعتبارا من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٣ - تعتبر الخدمات المصنفة السابقة للفئات التالية في مجلس الاعمار والدوائر والمشاريع التابعة له خدمات مقبولة للتقاعد على حساب الخبرة العامة ويخضعون لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته او اي تشريع يحل محله :

أ - الموظفون المصفون في مجلس الاعمار الذين يوافقون على الخضوع لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - كل من تسري عليه احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته او اي تشريع يحل محله شريطة ان يكون على رأس عمله عند نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٤ - تسري احكام المادة (٣) من هذا القانون على اي موظف جرى تعيينه في وظيفة مصنفة بمقتضى قانون مجلس الاعمار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ وقانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ وما طرأ عليه من تعديلات ونظام موظفي مجلس الاعمار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ .

المادة ٥ - يجري تحديد درجات الموظفين الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون على النحو التالي :

أ - تحدد درجات الموظفين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع يحل محله .

ب - تحدد درجات الموظفين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية بمنحهم درجة واحدة عن كل اربع سنوات ، على ان تعتبر الدرجة التي اشغلها الموظف بتاريخ ١/٨/١٩٥٧ في المجلس كحق مكتسب يعمل على اساسه لهذه الغاية او يجري تحديد الدرجة وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ايها اعل راتبا .

المادة ٦ - على اي موظف من الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون التقدم بطلب خطي الى نائب رئيس مجلس الاعمار بطلب ايه اخضاعه لقانون التقاعد وفقا لاحكام هذا القانون على ان يتم ذلك خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ولا ينظر في اي طلب بعد ذلك .

المادة ٧ - تستوفى العائدات التضاعدية عن الخدمات السابقة المقبولة للتقاعد من الموظفين الذين تشملهم احكام المادتين (٤ و ٣) من هذا القانون وفقا للاسس التي يرضها وزير المالية .



## السيد المفلح نائب عمان

التعديلات التي طرأت في مجلس الاعيان هي تعديلات شكلية ولغوية ولا تغير شيئاً من اساس القانون وموضوعه ، وقد وافق عليها وزير الاوقاف عندما دعي من قبل اللجنة القانونية لمجلس الاعيان . واطلعت اللجنة القانونية لمجلس النواب على هذه التعديلات التي لا تؤثر بصورة مسن الصور على موضوع القانون .

ولهذا ارجو من مجلسكم الكريم الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

## السيد العوران نائب الطفيلة

اريد ان اسأل من ابو بشار ، هل هناك فارق بين كلمة اموال واملاك ؟ ... انا اعرف انا اعني واعرف ان الاملاك التي ترد عبارة عن رهن :

## السيد المفلح نائب عمان

هناك فرق جزئي بسيط وانما اموال اصبح من املاك

## السيد العوران نائب الطفيلة

يعني اموال اشمل .

## السيد المفلح نائب عمان

نعم اشمل .

## السيد الحشمان نائب السلط

الاموال تشتمل اموال منقولة و اموال غير منقولة ، وكلمة املاك محصورة بالملك . فكلمة اموال اشمل .

## السيد الرئيس

والآن هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب دولة رئيس مجلس الاعيان من تعديلات ؟

الجميع : موافقون .

( وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرسل بها مع الاطلاع على المجلس الاعيان الموقر )

(٥)

## السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٧٩) حول القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقتضيات الاسلامية .

## السيد الامين العام

الرقم : ١٧٩/٩٨/٢

التاريخ : ١٩٧٢/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٤٧٩/٩٥/٢

تاريخ ١٩٧١/١٢/٣١

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ ، الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقتضيات الاسلامية ، بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :

(١) الاستعاضة عن كلمة (واملاك) بكلمة (واموال) الواردة في الفقرة ١ من المادة (٣) المضافة الى القانون بموجب المادة (٤) .

(٢) صياغة الفقرة (ب) من المادة (٣) المضافة الى القانون بموجب المادة (٤) بالنص التالي :

ب - العناية بتطوير المسجد ليؤدي رسالته في مجالات التوعية الاسلامية .

(٣) شطب الفقرات (ج، ز، ط) من المادة (٣) المضافة الى القانون بموجب المادة (٤) .

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذه التعديلات على مجلسكم الموقر ، حتي اذا ما وافق عليها بتكريمي باعلامي لاجراء مقتضى الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

محمد المني



معالي السيد رياض المفلح

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

هـ - تعني كلمة (الوزير) وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

ب - باضافة الفقرة (و) التالية إليها :

و - تعني كلمة (الوكيل) وكيل وزارة الأوقاف .

المادة ٣ - حيثما وردت كلمة (الرئيس) في القانون الأصلي يستعاض عنها بكلمة (الوزير) كما يستعاض عن كلمة (دائرة) بكلمة (وزارة) وعن عبارة (المدير العام) بكلمة (الوكيل) .

المادة ٤ - تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي تحت رقم (٣) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الأساس :-  
المادة ٣ - أهداف وزارة الأوقاف :

أ - المحافظة على المساجد وأموال الأوقاف وصيانتها وتنميتها وإدارة شؤونها .

ب - العناية بتطوير المسجد ليؤدي رسالته في مجالات التربية الإسلامية .

ج - اذكاء روح التضحية والجهاد والثبات في الأمة وتقوية الروح المعنوية من خلال المعاني الإسلامية وتوجيهات العقيدة .

د - تنمية الاخلاق الإسلامية وتمكينها في حياة المسلمين العامة والخاصة .

هـ - دعم النشاط الإسلامي العام وتنظيمه الديني وانشاء المعاهد الدينية ومبداً من تحفيظ القرآن ،  
و - نشر الثقافة الإسلامية والمحافظة على التراث الإسلامي وإبراز دور الحضارة الإسلامية في رقي الانسان وتنمية الوعي الديني وشهد المسلم الى عقيدته .

المادة ٥ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرات (أ، هـ، و) والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - يتألف المجلس من الوزير رئيساً ومن وكيل الوزارة وثلاثة أعضاء من المديرين في وزارة الأوقاف وأربعة أعضاء برتبة وكيل وزارة أو مدير دائرة يمثلون وزارات : الأشغال والبرية والأعلام ودائرة للموازنة وأربعة أعضاء يختارون من المهتمين بأمر الأوقاف والشؤون الإسلامية ومدة عضوية المجلس سنتان .

هـ - تؤلف لجنة من وكيل الوزارة رئيساً وعضوية مدير الرعظ والارشاد والمدير المالي والمدير الإداري في الوزارة تكون لها صلاحيات لجنة انتقاء وتعيين الموظفين .

و - تطبق على جميع موظفي الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية أحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ أو أي قانون يحل محله ويعتبر تاريخ بدأ الخدمة للموظفين القائم على العمل عند نفاذ هذا القانون من تاريخ ١٩٥١/٥/١ على أن تحسم عائدات التقاعد من رواتبهم وتدفع لصندوق الخزينة ليتولى دفع رواتب التقاعد والمكافآت الى مستحقيها ويستثنى من أحكام هذه المادة الموظفون الذين يتقاضون رواتبهم من المواد المفتوحة في موازنة الوزارة ويوضع نظام خاص لتنظيم شؤونهم .

المادة ٦ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ز - اقرار صرف المبالغ التي تزيد على خمسين ديناراً وقرار دفع الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها ويستثنى من أحكام هذه الفقرة الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها والتي تقل قيمتها عن خمسين ديناراً وتصرف بموافقة الوزير .

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية إليها :

ح - للمجلس ان يرسم السياسة العامة للوزارة وان يخطط لتنفيذ الاهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة اعلاه .

السيد الرئيس .

(٨)

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم  
(١٨٤) حول القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧١  
المعدل لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية .

السيد الامين العام :

الرقم ١٨٤/٢٨٦/٢

التاريخ ١٩٧٢/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .

بالاشارة الى كتابكم رقم ١٤٧٣/٢٨٦/٢  
المؤرخ في ١٩٧١/١٢/٣١ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة  
العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ الموافقة  
على القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧١ المعدل  
لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية بالصيغة التي ورد  
فيها من مجلس النواب الموقر . مع اجراء التعديل  
التالي عليه وهو :-

صيغة الفقرة (١) من المادة (٤) المعدلة بموجب

المادة (٢) من هذا القانون بالشكل التالي :-

و أ - تعتبر المؤسسة شخصية معنوية ذات  
استقلال مالي وإداري ، ولها أن تمارس  
الصلاحيات المنصوص عليها في هذا  
القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاها  
وتقاضي وتقاضي بهذه الصفة وأن تمتلك

الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة  
لعملها وان تنصرف فيها ولها حق الاقتراض  
ولها أن تتيب عنها في الاجراءات القضائية  
التائب العام أو احد موظفيها الحاملين  
شهادة الحقوق أو أي محامي بوكالة عامة  
أو خاصة .

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذا التعديل على  
مجلسكم الموقر حتى اذا ما وافق عليه ، تكرمتم باعلامي  
لاجراء مقتضى الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

السيد المفتي نائب عمان :

التفضية وضع الفاظ ذات مدلول اوسع من  
الالفاظ التي استعملها مجلس النواب ووافق عليها .  
ولما لم يكن هناك تأثير على جوهر القانون فلا مانع من  
الموافقة على اقتراح مجلس الاعيان .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب مجلس  
الاعيان ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب  
وبالشكل الذي سيعاد به لمجلس الاعيان) .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية

رقم (٢٦) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧١ المثار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به  
اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة الرابعة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٤)

أ - تعتبر المؤسسة شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ، ولها أن تمارس  
الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاها وتقاضي  
وتقاضي بهذه الصفة وأن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لعملها وأن  
تنصرف فيها ولها حق الاقتراض ولها أن تتيب عنها في الاجراءات القضائية التائب العام  
أو احد موظفيها الحاملين شهادة الحقوق أو أي محام بوكالة عامة أو خاصة .

ب - اذا تولى على المؤسسة شراء اية اموال غير منقولة لازمة لعملها فيجوز لها طلب  
استملاكها وفق اجكام قانون الاستملاك المعمول به ، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة  
بدور المنشئ لغايات طلب الاستملاك وفي طلب الحياة القورية .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٥) من القانون الاصيل بإضافة البند (هـ) التالية الى الفقرة (أ) منها :-

هـ - لغايات تنفيذ هذا القانون ، يتولى المؤسسة المدير العام ، ويقوم بالتوقيع لباية عنها وفي جميع  
شؤون المؤسسة .

هكذا صيغ العمل



(و)

السيد الرئيس .

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨١) حول قوانين التربية والتعليم .

السيد الامين العام :

الرقم ١٨١/٢/٣٢/٢

التاريخ ١٩٧٢/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٦٦٧/٢/٣٢/٢

المؤرخ في ١٣/٥/١٩٧١

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ ما يلي :

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠ قانون إلغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة وعدم تأييد قرار مجلس النواب المؤقت المتضمن رفض هذا القانون .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة وعدم تأييد قرار مجلس النواب المؤقت المتضمن رفض هذا القانون .

٣ - الموافقة على التواصي التي وضعتها لجنة الخبراء حول هذا الموضوع لرفعها الى الحكومة والاخذ بها ، والمرفق طياً صورتين عنها .

اعيد الى معاليكم نسخ هذين القانونين ، رجاء التكرم بعرض ذلك على مجلسكم المؤقت ، واعلامي بالنتيجة لاجراء المقتضى الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

السيد الخشنان نائب السلط

اعادته للجنة القانونية لاعادة دراسته

(اصوات اعادة للجنة القانونية)

- ضجة -

السيد المفلح نائب عمان

سبق لمجلس النواب الكريم ان قرر موضوع رفض الفحص الاعدادي واجتياز هذا الرفض ، باكثرية من المجلس ، وبالتالي رفعه الى مجلس الاعيان فرأى مجلس الاعيان خلاف ما رأيناه بالايجاع واعيد لنا هذا لتتناول فيما اقراه مجلس الاعيان فعرضت الامر على اكثرية اخواني اعضاء اللجنة القانونية بالايجاع الذي كان منعقدا يوم الاربعاء الماضي فتدارسنا الامر من جميع جوانبه ، وانا من جملة الاشخاص الذين طالبوا برد الفحص الاعدادي وعدم ابقاء الفحص الاعدادي . لمصالح كنت بذلك الوقت مؤمناً بها كل الأيمان من نواحي امنية ، ولا اريد ان اجث بهذه الزاوية مطولا لأن كل نائب او كل مستمع وكل وزير يدرك ما معنى الاشياء الامنية التي كنت اقصدتها ، وقد زالت من نعم الله هذه المخاذير الامنية وعاد لنا الامن والاستقرار واصبح الطالب امين على ان يقي ببلده وان يقي بين عائلته ان يعود ويستأنس بدراسة الموضوع من جديد . هذا الامر الاساسي الذي كنت اتبناه في قضية رد للقانون من ناحية لاضرورة لفحص الاعدادي . لكن الامر الذي اريد ان اعرضه على اخواني مجلس النواب وهو امر اهم بكثير من اي ناحية كانت . العام تركنا الطلاب والطالبات في حيرة وكانوا الطسلا باملوا ان يلغى الفحص الاعدادي حتى الدقيقة التي جلسوا فيها على مقاعد الفحص ، وكانوا

السيد الرئيس :

تفضل خالد بك .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ياسيدي ، اذا سمحتم . يذكر مجلسكم الكريم تماماً ان هذا الموضوع كان مدار اهتمام المجلس ومناقشته مناقشة تفصيلية ودقيقة ومناقشة موضوعية اخلت من وقته ساعات كثيرة سواء على مستوى اللجنة القانونية او على مستوى مجلسكم الكريم هذا . هذا موضوع الاسباب كما يذكر الخال ابو بشار الذي دعت اللجنة القانونية بعد دراسة مستفيضة ودعى مجلسكم الكريم برفض القانون كانت اسباب متعددة منها السبب الذي تفضل فيه الخال ابو بشار . الا انه السبب الرئيسي كان سبب موضوعي . سبب اجتماعي ، كل منا نادى وتكلم بالموضوع وكان السبب الجوهرى انه سبب نتيجة تنفيذ هذا القانون مشكلة اجتماعية يجب ان نجد لها العلاج قبل ان نقر هذا القانون ، ودرس هذا الموضوع بالارقام ومع وزير التربية والتعليم وقالوا على اساس ان هناك اعداد كبيرة من الطلاب سيكون مصيرهم الشارع ووزير التربية والتعليم قال ان هناك جزء من هؤلاء الطلاب سيستوعبوا في المدارس المهنية . كل منا في الواقع يرى بان مثل هذا الموضوع الذي سببته عليه مشكلة اجتماعية كبيرة يجب ان نجد له العلاج اولا قبل ان نقره ، فانا ارى ان مثل هذا القانون يعاد الى اللجنة القانونية لتعيد دراسته بموضوعية بنفس الموضوعية الذي درسته سابقاً وبأنى مجلسكم الكريم ويكون لمجلسكم الكريم فترة ومدة اعادة دراسة الموضوع بموضوع نحن بعد نقاش مرير قررنا رده ، فلا يجوز ان نتسرع ونقبل رده من مجلس الاعيان الا اذا اقتنع مجلسكم الكريم الاقتناع الكامل لأن مصلحة البلد تتطلب ذلك

ينظروا لباب المدرسة الى باب قاعة الفحص لربما ان يدخل عليهم احد ويبلغهم ان الفحص انتهى . هنا التردد وهذا الاضطراب اضعف الطالب والطالبة في البلد من حيث نزل مستواه ولو لم تستعمل التربية قرارها وتوجيهها بان نزلت نسبة النجاة لوقعنا في كارثة قوية وكبيرة وسقط من سقط اكثر من كل سنة .

الأمر الثاني اتصلت بكثير من المسؤولين بوزارة التربية وخاصة بالمدارس الخاصة قالوا ان الضعف الذي ظهر بالسنة الماضية بسبب هذا التردد وهذا الاضطراب الذي وقع عند الطلاب يشاهد بهذه السنة ضعف من الطلاب الذين اجتازوا الفحص واجتازوا بالفحص الاعدادي .

لذلك ، ارجو خلاصاً من الاخوان ومن جميع المستمعين ومن النواب بصورة خاصة ان لا يضعوا الطلاب والطالبات في هذا التردد وهذا الاشكال . ربما يقال اننا بحاجة للدرس ، الدرس بهذا الموضوع اشبع اشباعاً كاملاً من لجنة التربية والتعليم ومن اللجنة القانونية ومن اللجان المختصة بمجلس الاعيان ولكل من صاحب النظرتين لكل واحد له ما يبرر قوله . لكن ارجو خلاصاً وبكل اخلاص ان لا تحملوا ولا تحملوا الطلاب على ما حملناه عليهم في السنة الماضية . ولكم مني كل شكر واحترام وشكراً.

اصوات تشبه وموافقة

- ضجة -

السيد ابو العز نائب عمان :

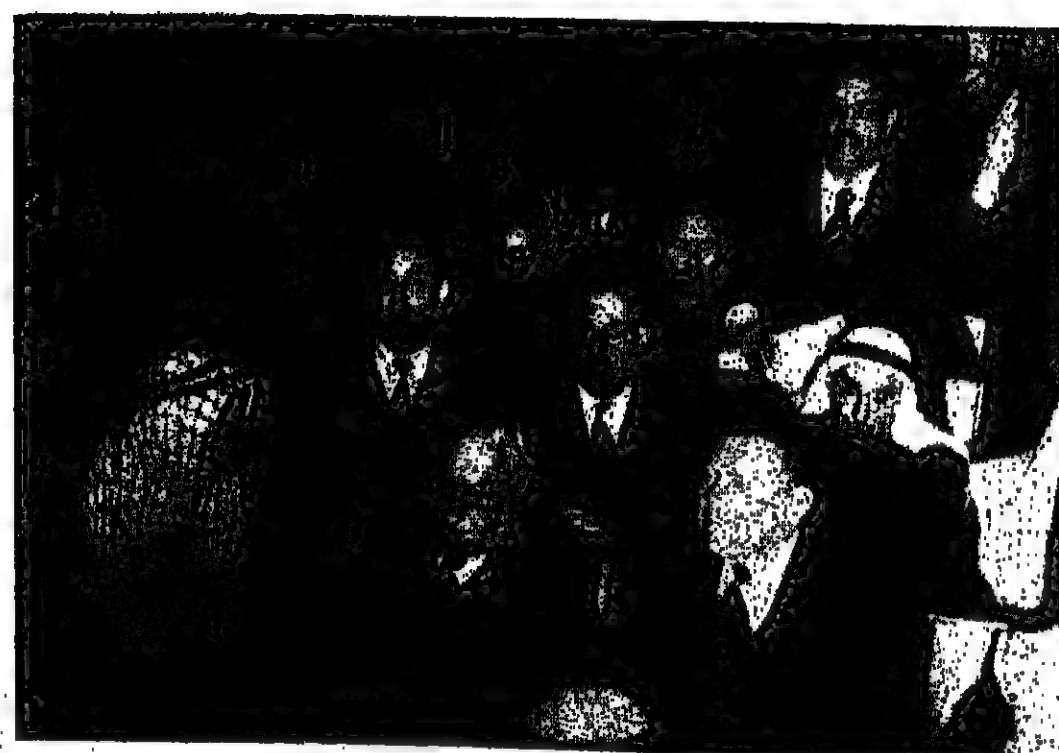
مش موافقين انا اطلب للتصويت عليه

السيد المفلح نائب عمان :

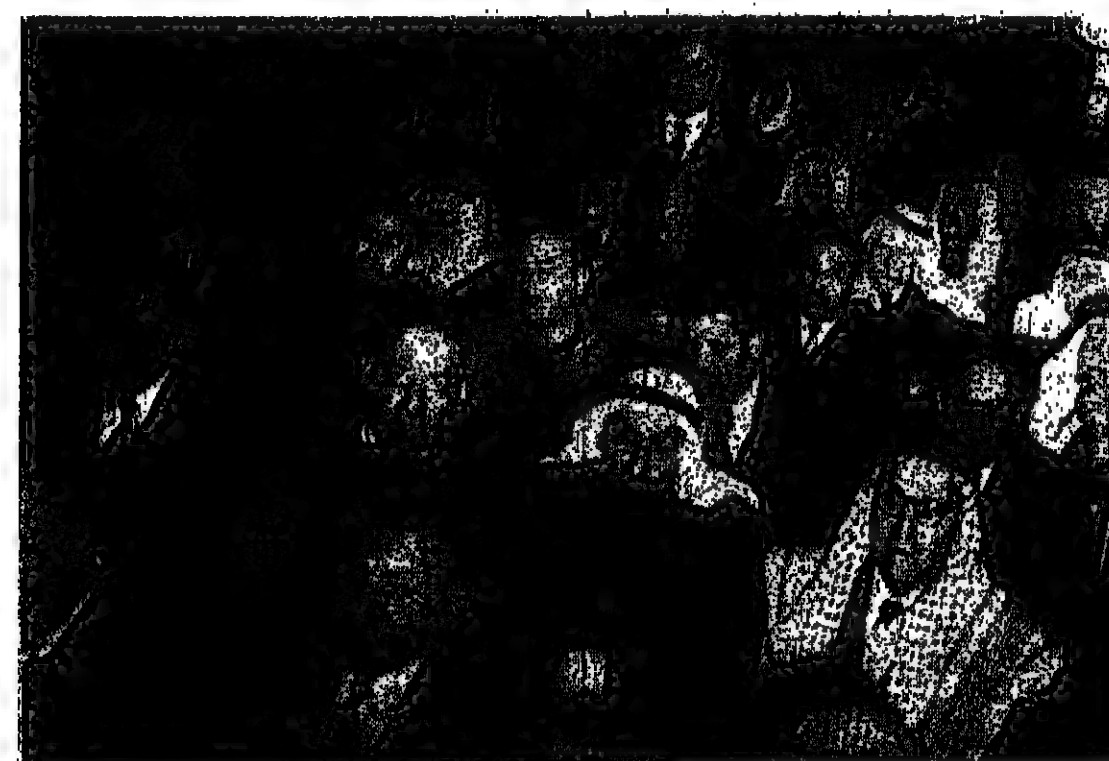
القضية بغاية البساطة ارجوان تطرح بالتصويت

من يريد ان لا يوافق على ...

كتابي



عطوفة السيد رزق البطانية



معالي السيد عماد الحاج حسن

ما موضوع الحيرة التي تفضل بها ابو بشار الواقع  
العام الماضي كان مجال مثل هذا الأمر أما هذه السنة  
اصبح الطلاب جميعاً باعتقادي يدرسوا الى هذا  
الامتحان ولن تكون حيرة في هذا العام .

لذلك رجاء يا اخوان التريث والتروي بهذا الامر .

السيد العمدة الله نائب مادبا:

ياسيدي ما عندي شيء أقسوله أكثر مما قاله  
الأخ خالد الحاج حسن وأغنى بلزوم رجوعه اللجنة  
القانونية ونبحثه من جديد .

السيد المفلح نائب عمان:

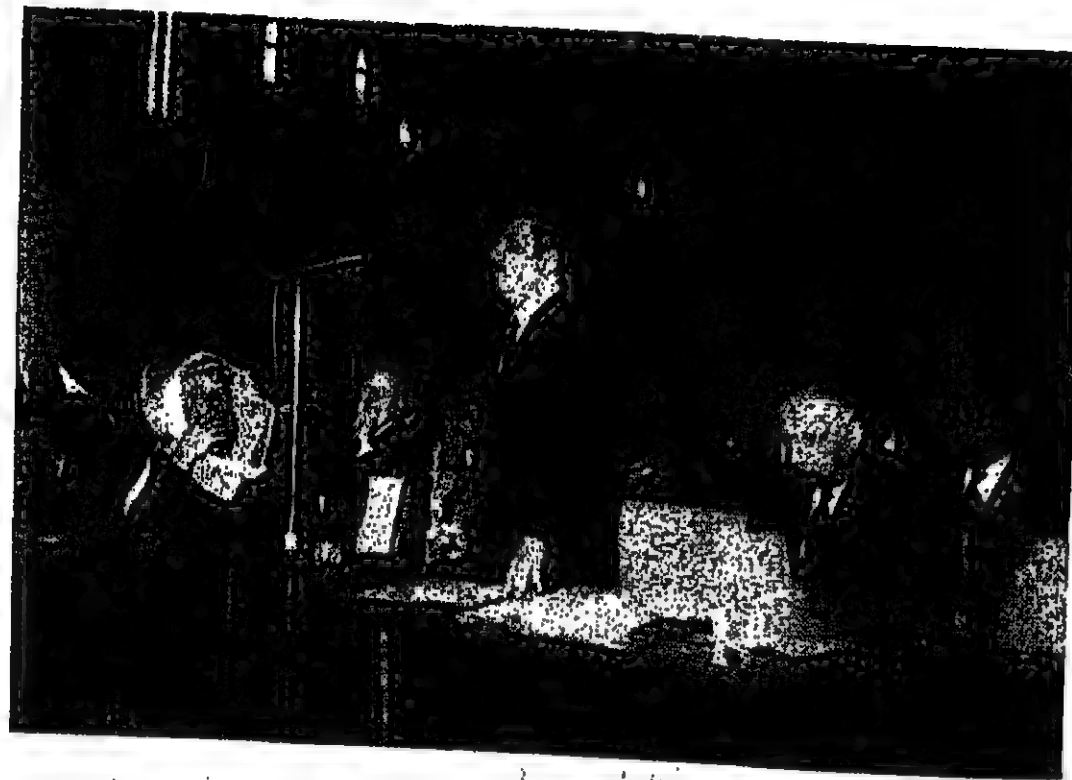
فاتني ان اذكر نقطة مهمة وذات بال، ذكرت  
ان في اجتماعنا الأخير يوم الاربعاء عرضت الامر على  
اعضاء اللجنة القانونية وكرمهم الله وافقوني بالاجماع  
من كان حاضرا من اعضاء اللجنة القانونية وافقوني  
ان اقول هذا القول عنهم وكان الموضوع احيل على  
اللجنة القانونية . ولذلك ارجو لأجل ما بينته ولأجل  
ما ذكرته ولأجل ما قلته وشفقة بالطلاب اؤكد لكم  
انه باليوم يأتي عدة تلفونات ويسألوني هل هناك  
فحص او كذا ، وقد اساءت الاذاعة عندما اعيد هذا  
القانون من مجلس الاعيان مجلس النواب اساءت  
التعبير ولم تقدر ان تعبر المعنى الذي يفهمه المواطن  
وقالت ان هذا القانون رد لمجلس النواب ، المواطن  
والطلاب خاصة ففهموه انه لن يكون هناك فحص  
اعدادي ، ولذلك اسودوا وكرر رجائي ورحمة  
بالطلاب وشفقة بهم لأجل ان يعددوا موقفهم من  
هذا الموضوع ان لا حاجة لأحالته للجنة القانونية  
وطرح الامر للتصويت .

السيد البطاينة نائب اربد:

ياسيدي انا مع الأخ ابو بشار انه عندما نظر  
مجلس النواب بالقانون على ضوء الظروف القائمة في  
ذلك الوقت رد القانون بسبب وجود بعض الظروف  
الملحة التي كانت تقتضي رد القانون في ذلك الوقت.  
الا ان هذه الظروف بعضها قد غاب الا ان بعض  
الظروف الهامة لا تزال قائمة واساسية .

التعليم لا يتجزأ في المدينة او القرية ومستوى  
التعليم يجب ان لا يتجزأ ايضا ، فالاهتمام بالقرية هو  
ادعى من الاهتمام بالمدينة ان الذي نواجهه الآن من  
حيث مستوى التدريس في المدن والقرى نجد خلافاً  
كبيراً وفرقاً شاسعاً بين الاهتمام بالمدينة وطلابها وبين  
الاهتمام بالقرية وطلابها . على مستوى المدارس وعلى  
مستوى المدرسين وعلى مستوى المعونات والاهتمام ،  
هناك فرق كبير بين ما يعامل به التلميذ في المدينة وبين  
ما يعامل به في القرية وما يتيسر له من فرص التعليم  
في المدينة او ما يتيسر له من فرص التبعين والاهتمام  
بالقرية . اذا اردنا بعين الاعتبار التطور  
العلمي في هذا البلد يجب ان تأخذ  
ككل لاهل اساس ان يكون اهتمامنا منصّباً على  
مدارس المدن واهل المدارس القروية وهي في  
الاساس عامودنا الفقري وهي في الاساس هي التي  
تتيح عجلة التربية وعجلة التعليم في بلدنا .

ولذلك ارى بان هذه الظروف الموضوعية التي  
لا تزال قائمة بحاجة ماسة الى المعالجة العميقة والهامة  
ولذلك اثني على رأي الأخ خالد واطلب احالة هذا  
القانون الى اللجنة القانونية ثانية لإعادة البحث فيه من  
جميع النواحي :



دولة رئيس الوزراء الأستاذ احمد اللوزي الألفهم

الجنة العامة للشؤون



## دولة رئيس الوزراء:

باسم الحكومة اشكر اصحاب المعالي والزلا، والاعوان النواب لأن هذا الموضوع فعلاً ويتعاون بناء مخلص بين الحكومة ومجلس النواب الكريم بلجانه المختصة وجندنا مختلف الكفاءات ومختلف المستويات في المجتمع وبوزارة التربية ولجان التربية والتعليم وفي الصحافة من اجل بحث هذا الموضوع الذي اصبح اليوم الخطر فيه واضح كالوضوح في السواد من البياض .

ولا اكنتمك اننا كل يوم بأثنين عشرات الاستفسارات فاذا كان معنى رد الاعيان للقانون ، هل هو عودة جديدة لخلقة مفرغة ولبحث جديد ومشاورات جديدة على موضوع يكاد يكون من الاهمية بمستوى الطعام والشراب بالنسبة للطلاب .

الحقيقة هي كلمة واحدة هل نحن نريد ابقاء فحص دراسة الاعدادي ام لا .

هذه الكلمة درست على مدى اكثر من سنة ونصف دراسة فنية ودراسة من الضمير ومن وحى الاخلاص لهذا البلد ولناشئته وطلابه . والحكومة بالتاكيد كانت امام هل نحن مع تنظيم التعليم بوضع قيود علمية واضحة محددة ومتفق عليها ومعمول بها في الدول العربية ومختلف انحاء العالم ام لا . وعلى ضوء اوضاعنا وعلى ضوء ظروفنا وعلى ضوء امكانياتنا نعتقد ان مثل هذا القيد وبقضاء فحص الدراسة الاعدادية هو لصالح الناشئة قبل صالح اية جهة .

بطبيعة الحال الاجتهاد بهذا الامر يكاد يكون بعض الاختيارات تدخل فيه انه يمكن التسامح فيه : لكن في الحقيقة ليس لنا خيار سوى ان يبقى هذا القيد العلمي التربوي الاحصائي الدقيق الذي نؤمن به إيماناً مطلقاً .

الوزارة والحكومة مهتمة بمدارس القرى اكثر من اهتمامها بمدارس المدن ، نحن عندنا بالقرى لا يوجد لويتين . نوبة واحدة نهتم بالحداثات نهتم بالابنية نهتم بالمعلم نهتم بالزراعة نهتم بالريف اهتمام هائل ولنا نطلب الحمد عليه فهذا جزء من الواجب ونطلب المزيد على ضوء امكانياتنا وعلى ضوء ما نستطيع .

استسمح الاخ ابو صبحي علماً بان عودته للجنة قد تدخلنا باجتهادات جديدة تعطل على الطلاب وتشوش اذهانهم من جديد وتشوش البيت وتشوش المدرسة وتشوش الادارة ، وما دام الامر كذلك فهي كلمة والحكم فيها واضح اما نعم واما لا .

السيد ابو الراغب نائب عمان:

عندما الفت الحكومة الفحص الاعدادي لم تأخذ اعتباراً وانما بعد دراسات مع مجلس التربية والتعليم وكان هنالك عاذير :

اولاً : قالوا نريد ان نعلم الصفوة للابقاء على الفحص الاعدادي .

ثانياً : يترتب على ذلك نفقات كثيرة لا تتحملها الموازنة

وهذه الاسباب التي اوردها مجلس التربية والتعليم وهذا النقاش الذي دار حينها في الامتحان .

انما السبب الرئيسي كما اورده زميلي المحترم الاخ رزق يؤثر كثيراً على الطالب بالقرى الاردنية ، نحن لا نريد ان نربي بانباء هذا البلد الشباب الذين لا تتجاوز اعمارهم الثلاثة عشر عاماً بالشوارع وهم بالآلاف .

كان هذا هو السبب الرئيسي لالغاء فحص الاعدادي . فأننا يجب ان ندرس هذا الموضوع للدراسة الوافية وهذا يتصل اتصال مباشر بكل مواطن وكل تلميذ بهذا البلد ، فاني اؤيد اقتراح الاخ خالد



فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمر

الحكومة

على أساس ان يعاد هذا القانون الى اللجنة القانونية، ثم ندرسه دراسة وافية ونعطي الرأي الصحيح على ذلك .

كان في ذلك الوقت عندما بحث هذا القانون في هذا المجلس عدة اسباب من اجل الغاؤه اما لازالت اسباب كثيرة تتصل بمستقبل هذا البلد العلمي. لذلك نرجو ان يعاد هذا القانون وان نعطي الدراسة الوافية ونحدد اوقات الاجتماع حتى نستطيع ان نصل الى الحل السليم باسرع وقت ممكن .

السيد الرئيس : الشيخ عبد الباقي

الاستاذ جمو نائب عمان :

رأي هذا ان يأخذ برأي اللجنة صاحبة الاختصاص بالموضوع الذي يعرض على هذا المجلس.

عندما عرض هذا القانون على مجلس النواب احيل الى لجنة التربية والتعليم على اعتبار انها صاحبة الاختصاص . واشتركت اللجان القانونية ولجنة التربية والتعليم في دراسة هذا الموضوع ، كما اشترك مجلس التربية والتعليم بكل رجالات هذا البلد الذين اشرفوا على التربية والتعليم واسهموا في هذه التربية وخرجت لجنة التربية والتعليم بقرار ان الغاء الفحص الاعدادي ليس من صالح الطالب . الا ان مجلس النواب لأعتبارات اوردها كل نائب وكانت حسب اعتقادهم ورأيهم انها اعتبارات واقعية وربما كانوا على صواب واعتقد كانوا على صواب من وجهة نظرهم عندما ردوا هذا القانون وبقي الامر كما ذكر الاخوان ان الطلاب بقوا في حيرة وانتهى الامر بهم ان اعيد فحص الاعدادي بقانون مؤقت وكانت النتائج - مع الاسف - لولا ان وزارة التربية والتعليم خفضت علامة النجاح لسقط أكثر من ( ٩٠ ٪ ) من

الذين تقدموا الى الفحص الاعدادي . ونتيجة لهذا التخفيض ونتيجة لرفع الطلاب للأول ثانوي بعلامة مخفضة الآن المدارس تعاني - ان كانت المدارس الخاصة أو المدارس الحكومية - تعاني من الطلاب الذين ترفعوا للأول ثانوي بعلامات مخفضة لنهم لا يستطيعون ان يجاروا الطلاب الذين ترفعوا بكفاءة .

الاخوان الذين يتحدثون على طائفتان لا يتمكنوا من الاستمرار بالدراسة وان ينقطعوا عنها في الثالث الاعدادي ارجو منهم ان ينشأوا عليهم ان يرسبوا في التوجيهي فخير للطالب ان ينصرف للتعليم المهني قبل ان يضيع عليه وقت طويل او ثلاث سنوات ثم ينصرف للتعليم المهني ثم هناك ملاحظة ثانية ان الجامعات والكليات عندما وفي كل البلاد العربية والاجنية لا تقبل اي طالب يحمل التوجيهي انما يقبل على حسب معدله وبالأولوية فاي طالب يجتاز الفحص الاعدادي من غير ان يكون مؤهلاً لان يدرس في الصفوف الثانوية يصل للتوجيهي بعجز غير مكتمل ثم يرسب في التوجيهي واذا نجح ينجح بمعدل لا يأهله ان يدرس في كلية او جامعة . ونحن نعلم ان شهادة التوجيهي الآن تكاد لا تساوي شيئاً بالنسبة لما توصل اليه العلم وما توصل اليه المستوى العلمي عندنا وفي العالم .

لذلك ارجو من الاخوان واقترح احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية هو تحصيل حاصل ، لأن اللجنة القانونية متفقة على الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

لذلك ارجو والموضوع قد اشبع بحثاً ، ارجو ان نصوت على هذا القانون رفضاً ام تأييداً .

السيد ابو العز نائب عمان :

تليقاً على كلام عطوفة الزميل الشيخ اصحاب الاختصاص اصحاب الاختصاص رفضوا اهلنا القانونيين

واصحاب الاختصاص في مجلس الشيوخ رفضوا هذا القانون والحكومة تقدمت فيه ورفضوه المجلس الاعيان والنواب فاذا رجعنا لاصحاب الاختصاص اصحاب الاختصاص اعطوا رأيهم بهذا قبل الرد فيه وهي قرارات الحكومة والمجلس .

- ضجة -

السيد العظم نائب عمان :

لا يا سيدي ، اصحاب الاختصاص مجلس التربية والتعليم اذا سمحتم ، ومجلس التربية والتعليم التقى بلجنة التربية والتعليم واللجنة القانونية لمجلس النواب في رأينا واحداً من اعضاء مجلس التربية والتعليم المختصين بهذا الموضوع يعارض بقاء فحص الاعدادية هذه حقيقة تاريخية .

ثانياً : استدعى معالي رئيس اللجنة القانونية عدداً من ذوي الاختصاص للاجتماع باللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم واذكر منهم بالاضافة لمعالي وزير التربية والتعليم الحسني والدكتور خليل السالم والدكتور محمد نوري شفيق وعدد من الذين عاشوا هذه المشكلة . وابدوا آرائهم ويوسفني ان اقول ان زميلاً كان يجلس بجانبني وتكلم معي مداعباً . . . قال لو جاء كل الخبراء واصحاب هذا الرأي سترفض هذه الفكرة ومن هنا احبب اللجنة القانونية واحيي معالي رئيس اللجنة لان الحديث عن خطأ وقس لظروف سابقة والتكلم بهذا الموقف السليم انما هو فضيلة من الفضائل الفضيلة ان نلتقي على الخير وان نرفض الخطأ حينما كان مصدر الخطأ . بالاضافة الى انني عندما سمعت الحديث من الزميل ابوصفوان عن المدينة والقرية ليس له ارتباط بهذه القضية ونحن بالاردن نلاحظ ان القرية ترضى رعاية جيدة ، فليس في كل مدرسة مدينة ملعب وليس في كل مدرسة مدينة حديقة بينما بالقرى حدائق وملعب والتوصية

على ان يهتم بها اهتماماً خاصاً ، بالاضافة الى ان الاردن يكاد يكون البلد الوحيد الذي يدرس في مدرسة القرية فيه جامعيون ، عدد كبير من الجامعيين يدرسون بالقرى فالموضوع ليس له ارتباط بموضوع الاعدادي ، وانا انني على اقتراح معالي رئيس اللجنة القانونية وعسلي اقتراح الاخ الزميل بان يطرح الموضوع للتصويت وان يؤيد قرار مجلس الاعيان .

اصوات اطرحوه بالتصويت يا معالي الرئيس

السيد الرئيس :

هناك بعض النواب يرغبون بالمناقشة ، فضل وحيد بك

السيد العمور نائب الطفيلة :

كلام رئيس اللجنة وارد وواضح ان احالته للجنة القانونية والنظر فيه ثانية ودراسته من قبل هذه اللجنة واعادة اللجنة بما تراه للمجلس يتطلب اجتماع المجلس معاً للتصويت على هذا القانون . وهذا يأخذ وقتاً طويلاً ، وبالنسبة لمصلحة ابناءنا اما ان نجيزه او لا نجيزه وخوفاً من البلبلة والردى بالحضان الكسل علينا ان نقول الكلمة والرجوع عن الخطأ فضيلة . ولماذا نتركهم لاهم متعلمين ولا هم انصاف متعلمين لا هم للمحراث ولا هم . . .

السيد الدكتور الرمادي نائب رام الله :

نقطة نظام ، الواقع الذي طرح اقتراح ، والاقتراح المعارض دائماً يطرح للتصويت ، الاقتراح ان يحال للجنة او لا يحال المفروض ان يطرحه رئيس المجلس على التصويت هل يحال هذا الموضوع على اللجنة ام لا يحال لان الموضوع غير مطروح للنقاش

- ضجة -

السيد الرئيس :

هناك عدد من الاعضاء يرغبون في الكلام ويجب ان يتكلموا تفضل وفمت بك - ضجة -

السيد المايطة نائب الكرك :

نطلب احالة المشروع للتصويت نطلب التصويت عليه امارده واما الموافقة عليه ليش البحث فيه مرة ثانية .

السيد المفتي نائب عمان :

يا سيدي كل واحد منا له رأي وحر في ان يتكلم النظام افضل صحيح لكن كل واحد يجب ان يتكلم . . اذا ترك الحبل على الغارب بالنسبة للطلاب يعرف ان بعد عشرين سنة هناك فحص توجيهي هذا يجعل التلميذ ان يتقاعس ولا يتم . . . واحد مثلاً داعي ترك الغنم في البرية لا يرعاهم . . . فن حيث المبدأ . . انا اقر واشدد واطالب واطالب ان يبقى الفحص الاعدادي . . ارجو ان اكمل . . . والشيء الوحيد الذي ارجو المجلس فيه ان لا يحال هذا القانون الى لجنة او غير لجنة يجب ان يبت فيه الآن لانه كما قال الاخوان اذا فيه تأخير سنقع في نفس المشكلة السابقة ، لذلك ارجو من المجلس ان يبت الآن فيه اما اقراره اولاً .

السيد الحاج عبدالله نائب اربد :

سيدي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين عندما عرض القانون في الجلسة اياها الحقيقة كانت هناك نقطة هامة جداً ، اننا اعتقد انه اعتدى على كرامة اشخاص هذا المجلس عندما هدد باستعمال واستخدام القانون للوقت من قبل الحكومة قبل التصويت عليه .

دفاعاً عن كرامتنا الشخصية كمجلس نواب قننا وانتقنا وغلينا الحكومة ، لكن عندما نقارن الكرامة الشخصية بكرامة المواطن ، نحن نتنازل عن كرامتنا الشخصية . . .

- ضجة -

السيد الرئيس :

انتهت المناقشة . . من لا يوافق على قرار مجلس الاعيان يرفع اصبعه .

- ضجة -

السيد ابو العز نائب معان :

انا برفع اصبعي ، انا ما بوافق ويسجل علي - ضجة -

السيد الرئيس :

وافق المجلس على قرار الاعيان

- ضجة -

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا اخوان ، يا اخوان ، الواقع لا يوجد خلاف جوهرية ما بين . . ابو بشار والرأي الذي بديته بالنسبة للموضوع . لم نختلف الآن على ان هذا القانون يجب ان يرد 'و' يجب ان يقبل يا ابو غازي . الخلاف ان هذا القانون بما ان اللجنة القانونية اوصت برده بعد دراسة والمجلس الكريم وجد ان الملاحظات التي يبتها اللجنة القانونية ملاحظات جوهرية برد القانون الآن انا اعرف ان يوم الاربعاء سيكون عندنا جلسة هل هناك مانع من ان نقرّب اربعة ايام فقط لاعادة دراسة هذا القانون ؟

السيد المفلح نائب عمان :

يا سيدي الحق بيده . . . يدي اراجع المحول . . قال لي الحال وانا اقول له المحول . . .

السيد المايطة نائب الكرك :

( مقاطعاً )

يا سيدي لحد الآن لم بلغ الاعدادي في الجامعة العربية لم تلغ الاعدادي فلا يجوز ان تلغيه . - ضجة -

السيد المفلح نائب عمان :

. . . يا سيدي هو عملياً التصويت كما قال العين المحترم عمران بك .

السيد المايطة نائب الكرك :

. . . انا مش عين .

السيد المفلح نائب عمان :

. . عفواً النائب بالنسبة لانيك لازم تكون عينين . . الا انه بجلسة الاربعاء طلب الاخوان اعادته للجنة لدراسة بجلسة الاربعاء كان النصاب القانوني للجنة القانونية مجتمعة ولم يكن حاضراً للانصاف النائب خالد بك والنائب سليم بك البخت والأخ السكرتير . الا انه اكثرية اللجنة القانونية درست جميع ما ورد بقرار مجلس الاعيان ووكلتني ان ابلغ مجلسكم الكريم بالموافقة على قرار مجلس الاعيان

اصوات : موافقة : ضجة

السيد الحاج حسن نائب عمان :

شو الموافقة .

السيد الرئيس :

الموافقة وافق المجلس على قرار مجلس الاعيان مرة ثانية من لا يوافق على قرار الاعيان . - ضجة -

السيد ابو العز نائب معان :

انت رئيسنا ويجب ان تأخذ رأي الجميع

السيد الرئيس :

انا اخذت رأي الجميع والتصويت انتهى . . .

السيد ابو العز نائب معان :

. . . طريقة التصويت مش صحيحة اقرأ النظام واجراءاتك غير صحيحة . . .

السيد الرئيس :

. . . اجراءاتي صحيحة غصين عنك . . . شو هالفوضى .

السيد ابو العز نائب معان :

. . . نحن نسحب

السيد العوران نائب الطفيلة :

. . . هذا يقصد للاستهلاك المحلي ولا يقصد المصلحة العامة .

- ضجة -

السيد الرئيس :

انا ارفع الجلسة

- ضجة -



السيد البطاينة نائب اربد :

ياسيدي نحن نقرر الانسحاب من الجلسة لانه لم يتم التصويت حسب الاصول .

- ضجة -

السيد ابو العز نائب معان :

انت ما مشيت حسب الاصول انت منشان غايات شخصية .

- ضجة -

السيد البطاينة نائب اربد :

ياسيدي هناك نظام والنظام يقول نصا ، بان مجلس الاعيان اذا اعاد قانون لمجلس النواب على المجلسين ان يجتمعا ليقررا ذلك لا يجوز لمجلس النواب ان يصوت على قرار مجلس الاعيان .

- ضجة -

السيد المفلح نائب عمان :

عند الاخ مفهوم مغلوط في فهم الدستور.

السيد البطاينة نائب اربد :

لا ياسيدي

السيد المفلح نائب عمان :

اذا امرت . . القضية في غاية من البساطة يا اخ القضية في غاية من البساطة الا يقول انه اذا اقر مجلس النواب قرار مجلس الاعيان في حاجة الى ان يجتمع المجلسين . . .

السيد البطاينة نائب اربد :

... لا . لا اذا رفض . .

السيد المفلح نائب عمان :

... ونائي معه ، اذا رفض المجلس يعني اجتماع المجلسين المجلس له الحق ان يقر ويصر على رأيه السابق او ان يوافق على قرار مجلس الاعيان فاذا اصر على قراره السابق فلا اجتماع المشترك واجب دستوري .

لذلك الاكثرية التي اقرت قرار مجلس الاعيان الآن تطلب كان من حضرتك طلب التصويت . : من لا يوافق على قرار مجلس الاعيان يرفع ايده . .

السيد البطاينة نائب اربد :

... خطأ . والتصويت من يوافق . . .

- ضجة -

السيد العودة الله نائب مادبا :

نحن نريد ان نسأل وزير التربية والتعليم سؤال واحد ، نحن ماذا عملنا وجهزنا لاطالب على اساس ان يدرس ؟ اين المدارس الزراعية ؟ وين مدارسه الصناعية ؟ وين مدارسه المهنية ؟ اينها ؟ . . .

- ضجة -

السيد المفلح نائب عمان :

حرية البرلمان وديمقراطيته تتجلى بالتصويت في اي شكل يريدوه يوضع بالتصويت .

الدكتور الرعاوي نائب رام الله :

الواقع ان الاخ خالد طرح اقتراح بسلون للدخول في الموافقة على القرار او عدم الموافقة ، لانه غير مفصل في النظام الداخلي . . النظام الداخلي يقول اذا قبل مجلس النواب مشروع قانون . . الخ .

ما هنالك اقول يا اخوان بحال اللجنة وعندما اجتمع الاربعاء القادم وعندما تدرس اللجنة وتبين الرأي السديد بالنسبة للدراسة الشاملة التي قامت بها . . بقيت اللجنة القانونية اربع جلسات حتى اتخذت القرار السابق . . فيه موضوعية . . وفيه احساس منها في صالح البلد العام الا يحق الا يستأهل رد الاعيان الذي اتخذ وقت طويل ونحن نشكرهم على ذلك في رد القانون الا يتطلب ويستأهل منكم يا اخوان ان بحال اللجنة وتدرسه بجلسة واحدة وان تكونوا رأي انتم خلافا اربع ايام .

- ضجة -

السيد القلاب نائب جرش :

الدورة قريبة من الانتهاء وكل مايتأخر به القانون يتضرر الطلاب لذلك يجب ان يبت فيه . . .

السيد الحجابي نائب الكرك :

الموضوع احيل للجنة القانونية وبكامل اعضاء اللجنة ووفق عليه . ليطعن المجلس ورأي ابو بشار ان العضو الذي يخالف قرار الاعيان يرفع اصبعه .

السيد الرئيس :

هنالك اقتراح من ابو بشار .

السيد العودة الله نائب مادبا :

(مقاطعة) فيه قرار من اللجنة القانونية ، اذا فيه قرار من اللجنة القانونية باحالة هذا القانون على المجلس نحن نراه : لا يوجد قرار :

السيد الرئيس :

انتهى البحث ، واشيع الموضوع بحثاً من جميع الوجوه .

لأنص ، لكن بما انه جرت العادة على أن كل موضوع يأتي من حق المجلس ان يحيله والتصويت ليس له تفصيل فالمجلس يقرر هذا الموضوع ، فالمطلوب ان يطرح امام المجلس هل يوافق على بحثه واتخاذ قرار فيه الآن او احالته على اللجنة ، هذا ما نبحثه الآن ، فاذا سقط اقتراح احالته الى اللجنة تنتقل الى تصويت آخر على موافق او غير موافق .

السيد المفلح نائب عمان :

الرد على كلام الدكتور : اولاً الدكتور مشى بطريقة من الشمس الى الله يقضب عليه ما هو معروف مع هذا ولا هو معروف مع هذا .

الدكتور الرعاوي نائب رام الله :

انا مع النظام .

السيد المفلح نائب عمان :

انتظر . . انتظر . . ثانياً . النظام واضح يقول عندما يودع المشروع من الحكومة بحال الى اللجنة القانونية ، اذا اعيد من مجلس الاعيان يطرح امام مجلس النواب قرار مجلس الاعيان ولذلك القضية سليمة ومضمولة واشتبهت بحثاً ، فنزل ثلاث سنوات ونحن نبحث في القضية لذلك يطرح ما يريدون .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع جدول الاعمال هذا استلمناه وقرأت هذا الجدول ولا يوجد فيه الا كتاب من دولة رئيس مجلس الاعيان لم يرفق كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان بين هذه الأوراق ، تلي من قبل الامين العام فتلاوته غير كافية في وقت قصير مثل هذا ، ونحن نصدر قانون يتعلق بمصير جيل ، فكل ما هنالك انا لا اختلف منع معالي رئيس اللجنة القانونية انا كل

الاقتراح الاول من ابو بشار رئيس اللجنة  
القانونية بقبول القانون كما اقره الاعيان .  
والاقتراح الثاني من السيد خالد الحاج حسن  
باحالته الى اللجنة القانونية ومأضع الاقتراحين .  
والآن من موافق على احوالة القانون للجنة  
القانونية ؟  
( لم يوافق المجلس على احواله للجنة القانونية )

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار مجلس الاعيان برده القانون .  
ووافق المجلس على ما ورد بكتاب مجلس  
الاعيان وفيما يلي نص ( ١ ) القانون المؤقت رقم ٢٨  
لسنة ٧٠ قانون الغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٩  
( ٢ ) قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ٧٠ قانون معدل  
لقانون التربية والتعليم كما وافق عليها مجلس النواب  
وبالصيغة التي سترفع لمجلس الاعيان .

• فيما يلي نص تراشي اللجنة الفنية لدراسة موضوع امتحان الشهادة الاعدادية .

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

الموضوع :- قانون الغاء القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٩  
بعد التحية :-

اجتمعت اللجنة الفنية لدراسة موضوع امتحان الشهادة الاعدادية العامة بناء على تكليف اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان ، وبعد التداول ولاعتبارات عديدة قوية من النواحي التربوية والفنية والاجتماعية والاقتصادية  
والمالية تؤيد اللجنة الفنية ابقاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة ، وتقدم للجنة القانونية بالتوصيات التالية :-

( ١ ) لا يقبل في المرحلة الثانوية العامة ( الاكاديمية ) الا من يحمل الشهادة الاعدادية العامة ، اما القبول  
في التعليم الثانوي المهني بمختلف انواعه ومراحله فينظم بموجب تعليمات تصدرها الوزارة .

( ٢ ) يسمح للطلبة الراغبين في امتحان الشهادة الاعدادية العامة ممن لم يتجاوزوا السن القانونية ، اعادة  
الصف الثالث الاعدادية في المدارس الحكومية ، اما في المدارس الخاصة فيسمح بالاعادة دون التقيد بسن معين .

( ٣ ) تضع وزارة التربية والتعليم التعليمات لتنظيم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لمن  
يودون الاشتراك في الامتحان من غير الطلبة النظاميين ، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار المستوى العلمي الذي وصل  
اليه المشترك ومدة خبرته العملية بعد تركه المدرسة .

حكمت الساكت الدكتور نوري شفيق الدكتور خليل السالم بشير الصباغ

### الاسباب الموجبة

استناداً الى قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ فان التعليم الزامي في المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، وتبعاً  
لذلك فان التعليم في المرحلة الثانوية ليس الزامياً ، غير ان وزارة التربية والتعليم ، وبعد تجربة سنة كاملة للقانون  
المؤقت الذي الغي بموجبه امتحان الشهادة الاعدادية وجدت ان التعليم في المرحلة الثانوية في طريقه لان يصبح  
الزامياً في سنوات قليلة قادمة ، فقد قبل في هذه السنة الدراسية في الصف الاول الثانوي ما يزيد على تسعين  
بالمائة من طلبة الصف الثالث الاعدادية ، وأدت هذه السياسة الى تضخم في أعداد الطلبة المقبولين في المرحلة  
الثانوية ، والى زيادة في الحاجة الى المعلمين المؤهلين والابنية المدرسية والوسائل التعليمية .

ولقد ألغى امتحان الشهادة الاعدادية ، ولم يكن من ضمن مخططات وزارة التربية والتعليم ان يجعل التعليم  
في المرحلة الثانوية الزامياً نتيجة لالغاء الامتحان ، وانما كان في نية الوزارة ايجاد بديل لامتحان الشهادة الاعدادية ،  
وساوت الوزارة ابراز البديل المطلوب ، فلم تجد مفعراً من اعتماد الامتحانات المدرسية التي يجريها المعلمون كبديل  
لامتحان الشهادة الاعدادية .

وبعد تجربة سنة لالغاء امتحان الشهادة الاعدادية ، فان وزارة التربية والتعليم عازمة على اعادة العمل بنظام  
امتحان الشهادة الاعدادية للأسباب التالية :

١ - كانت الامتحانات المدرسية التي يجريها المعلمون البديل الذي جرى على أساسه قبول الطلاب في المرحلة  
الثانوية ، وهو بديل لا يعادل في قياسه للتعليمي امتحان الشهادة الاعدادية العامة :

٢ - نتيجة لالغاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة تضخمت أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي الاكاديمي ،  
وهذا مما أثر تأثيراً سلبياً على اقبال الطلبة على التعليم المهني بأنواعه الثلاثة .

٣ - لقد كان امتحان الشهادة الاعدادية الوسيلة التي بها كان ينظم القبول للتعليم الثانوي المهني بأنواعه الثلاثة  
الزراعية والصناعية والتجارية ، وكانت وزارة التربية والتعليم تجد في الامتحان العام ونتائجه المجالات  
الواسعة لاتخاذ مختلف الاجراءات التي بها تنظم القبول للاول الثانوي المهني ولم تتمكن الوزارة من التوصل  
الى بديل ينظم عملية القبول في التعليم المهني فتركت الامر الى مديري التربية والتعليم في المحافظات والاولوية .

٤ - لقد كانت وزارة التربية والتعليم تجد صعوبات جمة في السنوات السابقة في مساهمة لاجتياز المعلمين الجامعيين  
المؤهلين للتعليم في المرحلة الثانوية في ظل امتحان الشهادة الاعدادية ، وازدادت هذه الصعوبات شدة  
وتعقيداً في هذه السنة . وسيؤدي ذلك بالتالي الى هبوط في مستوى التعليم الثانوي ومن ثم هبوط في مستوى  
الشهادة الثانوية العامة لدى الجامعات ،

٥ - لقد كان الاردن البلد الوحيد في العالم العربي الذي أقدم على الغاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة ، ولا  
يبدو ان هناك اتجاهاً في البلاد العربية ، وخصوصاً المجاورة منها للاردن ، لالغاء الامتحان الأمر الذي  
سيخلق صعوبات لدى انتقال الطلبة الاردنيين الى المدارس الثانوية في البلاد العربية الشقيقة .

هكذا صيد السمك

٦ - لعل العوامل الاقتصادية هي من الاسباب الرئيسية التي دعت وزارة التربية الى اعادة النظر في الغاماتحان الشهادة الاعدادية فالتوسع في التعليم الثانوي الى حد تعميمه والزاميته، وهو النتيجة الحتمية لالغاء الامتحان، ينقل كاهل الدولة بنفقات اضافية للتعليم علماً بأن هذا التوسع لا تتطلبه المرحلة الراهنة من تطور البلد الاجتماعي والاقتصادي، فالزيادة الماثلة في عدد المعلمين والابنية المدرسية وما الى ذلك من احتياجات تربوية يتطلب رصد مبالغ اضافية هي فوق طاقة ميزانية وزارة التربية والتعليم، لا بل هي فوق طاقة موارد الدولة بشكل عام.

٧ - وحتى ولو توافرت الامكانيات المالية المسادية، وهذا محض افتراض فان العوامل الفنية والتربوية تشكل عقبة كأداء.

- ١ -

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠

### قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ (قانون معدل لقانون التربية والتعليم) بحيث يعود العمل بالقانون الاصيل رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ كما كان عليه قبل تعديله بالقانون المشار اليه.

#### الاسباب الموجبة

بعد الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ (قانون معدل لقانون التربية والتعليم) وهو القانون الذي ألغى بموجبه امتحان الشهادة الاعدادية العامة، أعيد العمل بالقانون الاصيل رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ وبالمادة ١٨ التي كانت المادة (٣) من القانون المؤقت المذكور قد ألغتها.

تري وزارة التربية والتعليم ان لا يشترط النجاح في الشهادة الاعدادية العامة الا في القبول للتعليم الثانوي العام (الاكاديمي) وان لا يشترط القبول في التعليم الثانوي المهني بمختلف انواعه ومراحله، وذلك لاتاحة فرص التعليم المهني في المستقبل لأكبر عدد ممكن من طلاب الثالث الاعدادي سواء كانوا ممن نجح في الاعدادية ام لا، وبخاصة ان وزارة التربية والتعليم مقبلة في مخططاتها التربوية البعيدة المدى على توسيع وتوزيع فرص التعليم المهني ضمن خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ومن ضمنها دراسات القوى البشرية واحتياجات السوق اليها في المستقبل.

لما كانت مشاريع الوزارة لبرامج التعليم المهني في المستقبل تشكل حسب احتياجات البلد الى القوى العاملة على ضوء الفكر الاقتصادي والاجتماعي رأيت وزارة التربية والتعليم ضرورة توافر عنصر المرونة في شروط القبول الى التعليم المهني بمختلف انواعه ومراحله للقبلة، فوجدت من الانسب لمصلحة الطلاب ان ينظم القبول بموجب أنظمة وتعليمات تضعها الوزارة حسب مقتضيات الاحوال.

- ٢ -

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠

### قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
ولا يقل في المرحلة الثانوية العامة (الأكاديمية) الا من يحمل الشهادة الاعدادية العامة، اما القبول في التعليم الثانوي المهني بمختلف انواعه ومراحله فينظم بموجب أنظمة وتعليمات تصدرها الوزارة.

(ز)

السيد الرئيس :

ارجو تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٧٠) حول مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١.

السيد الامين العام :

الرقم ٢٧٠/٢٨٥/٢  
التاريخ ١٩٧٢/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٧٠/٢٨٥/٢ المؤرخ في ١٣/٥/١٩٧١.

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ الموافقة على مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر، مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :

و اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) من المادة (٤) ، وهي :

مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للمهنيين الجيولوجيين المنتسبين لنقابة اصحاب المهن الهندسية .  
أرجو معاليكم التكرم بعرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر، حتى اذا ما وافق عليه تكرمتم معاليكم

السيد الرئيس :

ثاني الآن للبند الرابع من جدول الاعمال وهو الاسئلة فارجو من الامين العام تلاوة الاسئلة واجوبة الحكومة عليها.

(أ)

السيد الامين العام :

سؤال رقم (٣)

تاريخ ١٩٧٢/١/٣١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للاجابة عليه ضمن المدة القانونية :  
رأيت وسمعت ولمست الحريف الكبير من بعض الشركات التجارية الخاصة بالادوات الزراعية على المزارعين باستغلالها اتمان باهظة لقطع محتاجها الاثمن



الزراعية، عندما تعوزهم الحاجة لمشتراها وتتيح طرق  
يتجزئها ابتغاء للمزيد من الاسعار، الامر الذي  
لا يطاق واني على استعداد تام لشرح المزيد منها امام  
المجلس الكريم.

فارجو من معالي وزير الاقتصاد الوطني اعلامي  
عن موقف هذه الوزارة من ارتفاع اسعار هذه  
الحاجيات والادوات وما هي الاجراءات التي  
ستتخذها حيال هذا الموضوع.

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة الطفيلة

وحيد العوران

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد عليه.

الرقم ١٣٤٧/١/٨١٠

التاريخ ١٩٧٢/٢/١٩

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٤٤/٧/١٦/٣ تاريخ  
١٩٧٢/٢/٣ ومرفقة صورة عن السؤال رقم (٣)  
المؤرخ في ١٩٧٢/١/٣١ المقدم من قبل النائب المحترم  
السيد وحيد العوران.

ارجو ان اوضح النقاط التالية ازاء ما ورد  
بالسؤال المذكور :-

١ - من المعلوم ان طابع الاقتصاد الاردني طابع  
اقتصاد حر تحدد فيه الاسعار في السوق الحر  
بناء على عوامل العرض والطلب ولذلك فان  
اسعار الآلات الزراعية وقطعها تحدد بهذه  
العوامل. وعليه فانه ان جاز لهذه الوزارة تحديد  
اسعار بعض السلع التموينية الضرورية لاستهلاك  
الشعب مثل الطحين والخبز وجليب الاطفال  
والسكر والارز والخصار والفواكه فانه يتعمل  
عليها تحديد اسعار السلع الانتاجية مثل الآلات  
الزراعية وقطعها.

٢ - لقد اثرت على اسعار الآلات الزراعية وقطعها  
عدة عوامل خارجية منها :-

أ - ارتفاع تكاليف الانتاج في البلاد المصدرة  
الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة  
واجور الايدي العاملة ذلك الارتفاع  
الذي انعكس على اسعار الآلات الزراعية  
وقطعها في داخل المملكة مما ادى الى  
ارتفاع اسعارها نسبيا.

ب - ارتفاع اسعار عمالات البلاد المصدرة مما  
زاد في اسعار المستوردات مثل الآلات  
الزراعية.

ج - التغيير القجائي الذي طرأ على مرافق  
المستوردات الاردنية مما زاد في تكاليف  
الاستيراد وبالتالي على الاسعار ولو قليلا.

٣ - ان الآلات الزراعية وقطعها تخضع الى تخفيضات  
جمركية لذلك فان اسعارها مهما ارتفعت تبقى  
منخفضة بالنسبة لاسعار غيرها من الآلات  
والمعدات الصناعية الاخرى.

٤ - ان وزارة الاقتصاد الوطني ترحب كل الترحيب  
بزيارة النائب المحترم للإجابة على كل سؤال  
حول اسعار الآلات الزراعية وقطعها ولتقديم  
المزيد من التوضيحات المتعلقة واطلاعه على  
السياسة التي تتبعها في تحديد الاسعار لبعض  
المواد.

مع الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

سعيد البابسلي

السيد العوران نائب الطفيلة

لأول مرة نسعى ان وزير قد نصب نفسه  
مدافعا عن شركة في موضوع هام له مساس مباشر  
في كل مواطن. وقد يجوز ان يكون له عذر في ذلك  
نسبة للامن.

ثانيا : نسبة لشيء هذا الكتاب في الوزارة  
اياها وزارة الاقتصاد الوطني.

كلنا يعلم بان وزارة الاقتصاد الوطني من اولي  
مهامها تسعيرة الطحين الرز السكر الشاي والتبجل  
والبقولونس والكزبرة والبصل ناشف واخضر الخ..  
رغم هذا كله مع الاسف لم تضبط هذه  
التسعيرات، فالتاجر يحمل (السن) في كفة ميزانه  
ويطلب ما يريد بغض النظر عن قاعمة التسعيرة وغيرها  
والتي مكذب يسأل من السوق.

ثالثا : الادوات الزراعية موضوع البحث.  
انا لا احمل هذه الوزارة مسؤولية وتهمية  
الاحداث الطارئة التي يدعي ان اليد العاملة في اوروا  
قد ارتفع مستواها وعلى المزارع في رحاب / بني  
حسن والحسينية عند ابن جازي وعيمه جندلي انا السائل  
وفي الرمثا وفي غيرها من قرانا ان يكون مسؤول عن  
زيادة نجحت بالأيدي العاملة في مصانع اوروية.

رابعا : التسعيرة التي يجب ان تكون قائمة بين  
الشركة والمزارع يجب ان تكون معتدلة وموزونة..  
وخافوا الله يا مسؤولين.

خامسا : بالأمس خفض الدولار ما شأننا فيه  
وعلى فرض ان لنا شائنا فيه .. بصناعة موجودة من  
عشرات السنين في مستودعات الشركات ان تأتي  
وتلومني في سياسة نيكسون وغيرها في اميركا بالنسبة  
للدول وغيره انا بنظر لمصلحتي - يا ناس خافوا الله.

سادسا : النوعية. ماسألني وزير الاقتصاد وانا على  
استعداد النوعية التي تتعامل فيها الشركات مع المزارعين  
ماهي ؟

اريد ان اوضح لكم بعض منها : يأتي المزارع  
يريد ان يتنازع من الشركة برغي يطلب البرغي ..  
آتيه بالبرغي ياولد ، يأتي الولد . وهو مقبل عليه ،  
كم ثمنه (١٨) غرش خذ.. وهو مقبل عليك يفك  
السامونة تفضل هي البرغي يعطيني اياه حديد ،  
اعطيني السامونه . عشر غروش وثمانية عشر ٢٨  
غرش .. يا اخي هذا برغي صنعته تم بالسامونه واذا  
اعطيني اياه بدون سامونه فهو مسمار حديد.. ابدأ..  
بيدك تأخذ هكذا هكذا خذ ما بيدك مع السلامة.

اريد (جنط) .. هذا سعره بيديك الطارئة او  
الصينية بيدي جنط انا افهم ان الصينية تركب  
بدون برواز والبرواز لا يركب بدون صينية متممة  
بعضها البعض لا وهذه سعرها ٣٣ والثانية سعرها  
٣٠ صارو ٦٣ بيديك تأخذهم معا او اختار احد  
الأثنين فاما البرواز واما الصينية . امرك ، حالتي  
تفرض علي بيدي ميزان يرفع الدست وينزله الدست  
المحراث اظن تعرفوها.

- ضججه -

ارجوك خليتي اوني ارجوك هذه امانه انتم  
خلفتموا بمئين بين الولاء والأخلاص ارجوكم انا  
خلفت ، تأخذ الميزان الذي يرفع الدست وينزله  
هذا ٩ شقف كم شقفه بذلك منه .. ياخي لهذا عامود  
متحم لبعضه البعض لا يتنازع بالشقفه .. هيك عندنا ..  
يتأخذ آخر ما يتأخذ آخر وايكم هذا الذي صار وحق  
رأس الحسين ، وحق من يخاف الكون وشرفي هذا  
الذي صار معي انا بنفسي ، فياناس خافوا الله انا.

مماي قرش واصل الشركة لكن غيري والله يصلحها  
بلدين علشان ياخذ هذا البرغي او هذه الشقفة راعوا  
الله في ضمائركم ويعلمك بقول لي الأحداث وما  
الأحداث .

#### ٥ - الاقتراحات برغبات

السيد الرئيس :

نأتي لابند الخامس الاقتراحات برغبات المقدمة  
من حضرات الاعضاء المحترمين . فارجو تلاوتها  
تمهيدا لأحالتها .

(أ)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦)

تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ارجو رفع اقتراحي التالي الى الجهات المختصة  
حيث جرت عادات شقوية كثيرة ومراجعات عدة  
لرفع ناحية الشوبك الى مديرية قضاء اذ ان مركز  
الناحية بلدة نجل التي يحيط بها أكثر من خمسة عشر  
قرية من بينها المقارعية وابو غطوب والخريسه  
والجهير وشباخ والبقعة والزيرية ويبر خداد وغيرها  
بالاضافة الى يحيط بها من قبائل رحل وما تضمه من  
مشاير حيوية هامة كسنتيت الشوبك الزراعي الفريد  
في نوعه ومدرسة الشوبك الزراعية ، ومدرسة ثانوية  
كاملة ومستوصف حكومي فيه طبيب مقيم ومكتب  
يزيد متواصل الدوام .

ان كثرة القرى حول هذه البلدة وكثرة السكان  
وتعدد المرافق الاجتماعية فيها يدعونا الى التقدم من  
المسؤولين برجاء التكرم برفع مستوى ناحية الشوبك  
الى مديرية قضاء اسوة بعدد كبير من البلدان بخاصة  
ان ناحية الشوبك قد مضى عليها أكثر من سبعين  
عاما في مستوى ناحية من العهد العثماني دون ان تتقدم  
اداريا خطوة واحدة .

مع خالص الشكر والتقدير

نائب محافظة معان

يوسف المعظم

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على  
اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الأمين العام

اقتراح برغبة رقم (٧)

تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو معاليكم التكرم بإحالة اقتراحي هذا

للمجلس الكريم راجيا الموافقة لاحالته للحكومة .

الطرق

اقتراح برغبة من اجل فتح وتعميد طرق الاواء  
الجنوبي في محافظة معان :

١ ( فتح وتعميد طريق ما بين القوية والدمية  
والغزال والمدرسة )

المراعية . الطقافة . العطوان . الزوايد  
وغيرهم من عشائر بدو الجنوب .

٢ ( فتح وتركيب مضخة على بئر المنشية لعشيرة  
المراعية .

٣ ( تركيب مضخة على بئر الجرباء ١ س ١٠٤  
لعشيرة الجدلوان الجازي وتوايهم .

٤ ( سحب مياه الى العشائر النرابية وبقية العشائر  
الموجودة في مزارع الفحيح للشرب .

٥ ( سحب ماسورة من بئر القاع الى عشيرة  
النعيمات الموجودين في قرية بئر ابو دنة  
وبعد (٣) كم .

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح  
على اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

(د)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩)

تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو معاليكم التكرم بإحالة اقتراحي هذا

للمجلس الكريم . راجيا الموافقة لاحالته للحكومة .

العيادات الصحية

اقتراح برغبة من اجل العيادات الصحية في محافظة  
معان .

١ ( تعيين طبيب مقيم في قرية الحسينية لكثرة السكان  
واسرة في بقية المحافظات .

٢ ( تكملة طريق قرية سورره لعشيرة المراعية .

٣ ( تكملة طريق الجرباء للشوبك .

٤ ( فتح وتعميد طريق ابو الملق المنشية .

٥ ( تكملة طريق بسطة بئر ابو دنة . القاع

٦ ( تعيمد طريق بئر الدباغات . ابو العلق لمساعدة .

٧ ( تعيمد طريق الحسينية / الجفر لما له من اهمية  
السكان .

٨ ( فتح وتعميد تربط ١٠ عي في الخط الصحراوي  
وطوله (١٥) كم لعشائر الحجابيا .

٩ ( فتح وتعميد طريق غرندل شريف الجنوبي  
الخط الصحراوي لعشائر المنايعين .

١٠ ( فتح وتعميد طريق الحميمة / الخط الرئيسي  
لعشائر البدول والموسه .

١١ ( فتح طريق من راس الثقب الى البترا الشرقية  
لعشائر الموجودة هناك .

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على  
اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

(ج)

السيد الأمين العام

اقتراح برغبة رقم (٨)

تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بإحالة اقتراحي للمجلس الكريم

راجيا الموافقة لاحالته للحكومة .

١ ( فتح الآبار الموجودة في محافظة معان لسقاية  
العشائر الموجودة هناك وهم الذواشة .

( ٢ ) فتح عيادة صحية في قرية بير البيطار لعشائر النعمان .  
( ٣ ) فتح عيادة صحية في قرية سورب لعشائر المراعية  
( ٤ ) فتح عيادة صحية في قرية المنشية لعشائر المراعية الشمال لكثرة عدد السكان .

نائب بدو الجنوب  
فيصل الجازي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية .  
الجميع : موافقون

السيد الامين العام :  
( ٨ )

اقتراح برغبة رقم (١٠)  
تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
حضرات الزملاء المحترمين

اقدم اقتراحي لمجلسكم الكريم راجيا الموافقة عليه وتحويله مع التوصية الى الحكومة الموقرة لما له من ذات اهمية قصوى لمساعدة سكان واهالي قرية الحسينية ولكم الشكر .

واقبلوا احترامي

نائب بدو الجنوب  
فيصل الجازي

( ١ ) تكملة مسجد قرية الحسينية  
( ٢ ) مدشوارع القرية بالاسفلت  
( ٣ ) بناء مدرسة للاناث  
( ٤ ) عمل خزان ماء للقرية

( ٥ ) مد شبكة مياه للقرية  
( ٦ ) تكملة طريق الحسينية الفحيح  
( ٧ ) مساعدتنا في اثارة القرية من المشروع الزراعي  
السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية .  
الجميع : موافقون

السيد الامين العام :  
( ٩ )

اقتراح برغبة رقم (١١)  
تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب  
حضرات النواب المحترمين

ارجو تحويل اقتراحي هذا الى الحكومة الموقرة لما له من ذات اهمية ملحة لسكان : -

( ١ ) تعمم شتول الزيتون بالجمان لتشجيع المزارعين على زراعة الزيتون .  
( ٢ ) توزيع الاشجار الحرجية على قرى ومزارعين بدو الجنوب لزينة بيوتهم وحفظها من الهواء والغبار  
( ٣ ) عمل حزام لقرية الحسينية النموذجية من الجهة الغربية لحفظها من الغبار والهواء .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية .  
الجميع : موافقون.

قرية ابو اللسن وقرية سورب والعشائر المجاورة هناك .

واقبلوا فائق الاحترام .  
نائب بدو الجنوب  
فيصل الجازي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :  
( ط )

اقتراح برغبة رقم (١٤)  
تاريخ ١٩٧٢/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
ارجو التكرم بعرض اقتراحي هذا على مجلسكم الموقر لتتخذ به والعمل على اقرار ما يراه مناسبا بشأنه واقبلوا فائق الاحترام .

نائب منطقة الطفيلة  
وحيد العوارن

١ - اصلاح طريق جسر الكرك سبل الحسا المسار بالميتالانه لا يصلح السير الا بصعوبة تحفها المخاطر .

٢ - النظرة الجدية لوضع سكان العيسا والقرى المحيطة بهامن المراض والتي تبدل لاول وهلة بانها ههمة تموزها النظرة لاصلاحية من جميع الوجوه كالمدارس والعيادات الطبية والفتب البريدية واصلاح الطرق الزراعية وغيرها من الطرق الرئيسية التي تربط قراهم ومزارعهم .

( ز )

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٢)  
تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب  
حضرات النواب المحترمين

اتقدم باقتراحي راجيا الموافقة عليه وتحويله الى الحكومة الموقرة والموازنة على الابواب .  
ارجو فتح البئر الواقع بجانب مدرسة الحميمه الشرقية الواقعة على الخط الرئيسي للقى لسقاية السكان وعشائر الحساسين والموسه وبقيّة العشائر هناك .  
واقبلوا احترامي ،

نائب بدو الجنوب  
فيصل الجازي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

( ح )

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٣)  
تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب  
حضرات النواب المحترمين

ارجو تحويل اقتراحي هذا الى الحكومة الموقرة والموازنة على الابواب .

١ - تركيب مضخة على البئر الواقع قرب رأس النقب الى عشيرة المراعية والسدراوشة وسقاية



٣ - العطف على إبنائهم من حيث تعيينهم خصوصاً من ساعده الحظ والهي التوجيهي اسوة بغيرهم.

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على اللجنة الإدارية .

الجميع : موافقون

( د )

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم ( ١٥ )

تاريخ ١٩٧١ / ٢ / ١٠

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

معالي الرئيس :

تبعد مدينة الكرك عن البحر الميت ٣٥ كيلومتر فقط . فاني اقترح ان تقوم سلطة السياحة بعمل استراحة وفندق سياحي صغير على شاطئ البحر الميت الجميل في مناظره الخلابة ومناخه في موسم الشتاء ونصف موسم الصيف . فهنا العمل تكون سلطة السياحة قد خدمت البلد والمواطنين في تأمين راحتهم واستجمامهم وجلبت السياح من الخارج والداخل يأمنون ذلك المكان ويصرفون في البلد عملة صعبة تصل ليد معظم المواطنين وبهذا تنتعش عاصمة الكرك الباسية التي تعاقبت عليها سنين القحط والجفاف وكما هو ملحوظ في الحركة السياحية انها مورد لا بأس به فبلدنا جميل وبه آثار اسلامية ورومانية قيمة وبها مناظر طبيعية خلابة وبالقرب من البحر الميت يوجد غيون ماء ساخنة معدنية حينما لو صارت خيامات على الطراز الحديث لتجلب ايضاً من اراد ان يستنفي عليها . أرجو ان ينال الموافقة من مجلسكم الموقر .

واقبلوا الاحترام ،

نائب الكرك

عبد الوهاب الطراونه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

( ك )

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم ( ١٦ )

تاريخ ١٩٧١ / ٢ / ١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ان الطرق في محافظة الكرك هي اسما طرق معبدة مذكورة في سجلات وزارة الاشغال العامة طرق معبدة انتهى العمل بتجديدها ولم يبق عليها الا الصيانة وهناك انتست ولا يشعر بها الا الذين يمشون على ظهورها وسأوصفها كما هي وبايجاز : هي اسمها طرق معبدة عرضها مترين ونصف محصورة بين ضلعين عالين من الحجارة الصوان البارزة غير مستوية واممها القسي ( بنكيت ) لا يتمكن سائق السيارة الخروج من بينها حتى اذا خرج مستعمل سيارته وتصاب اصابة مباشرة فورا . اما ما بين الضلعين اي ( البنكيت ) ارض مرصوفة بعد كل عشرة امتار تجد جورة عميقة وحجارة من الصوان البارز الحاد مثل السكين لا يقدر السائق ان يسير عليها الا بسرعة ١٠ كيلو متر بالساعة في اوقات الصيف اما بالشتاء فقصية اعظم وخاصة اذا واجهته سيارة فهناك المشكلة فيعلو صياح السواقين من منهم الذي يرجع ( رفرس ) لوراء حتى يمر الآخر وكثيراً ما يحصل مشاجرات فيحملها احد الركاب بأن ينزل ويختار مكان ملائم ويخلع بعض الحجارة من البنكيت . على جنب ويحل المشكلة . ولهذا تجد معظم حجارة ( البنكيت ) مغلعة

ومرمية في الارض المجاورة . هذا وصف الطرق المعبدة ويوجد طرق ليست معبدة ولا وصلت لها يد التعمير لأن منها واحدها طريق تصل من خط غور الصافي مثلث المزرعة الى شط البحر الميت . نرجو ان تتعبد جيداً حتى شاطئ البحر لتصل السيارات التي تنقل السياح والاهالي المواطنين الى شاطئ البحر لأنه لأن لم يفرح اي مواطن ان يذهب بسيارة للاستجمام على شاطئ البحر علما ان طول الطريق خمسة كيلومترات فقط . وكذلك نرجو توسيع طريق الكرك عين ساره لغاية قرية سمرا وتوسيع طريق الكرك/الزار وتصلب باقي الطرق وتوسيعها وهي مذكورة ومعروفة في وزارة الاشغال العامة . أرجو الموافقة على طلباتي .

واقبلوا احترامي ،

نائب الكرك

عبد الوهاب الطراونه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على

اللجنة الإدارية ؟

الجميع : موافقون .

## ٦ - مقررات اللجنة المالية

السيد الرئيس :

نتنقل الآن لبحث مقررات اللجنة المالية

فارجو من معالي مقررها السيد خالد الحاج حسن

التفضل الى المنصة لتلاوة المقررات .

( أ )

السيد المقرر :

## قرار رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخت وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة المقرر السيد خالد الحاج حسن والاعضاء السادة : سبابا العكشة ، يعقوب معمر ، فضل الدلقموني ، موسى ابو الراغب ، سلمان القضاء ، رزق البطاينة ، فرح ابو جابر ، يحي الدين الحسيني . ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة لحالة اليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها وتديقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

١ . الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طابع الواردات لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٢ . الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٣ . الموافقة على القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٤ . الموافقة على القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ضريبة الدخل بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

واللجنة المالية توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها :

اللجنة المالية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة المالية .  
الجميع : موافقون .  
السيد الرئيس :

أذن تلى القوانين مادة مادة للموافقة عليها .

- ١ -

السيد الرئيس :

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون رسوم

طوائع الواردات لسنة ١٩٧١ .

السيد المقرر :

الواقع المنشروع حتى يحد من التزوير وحتى يسهل عملية وضع الطوائع .

(فتلاه المقرر مادمادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ووافق المجلس عليه وبالشكل الذي رفع فيه لمجلس الاعيان وهذا نصه ) :

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع قانون المعدل لقانون رسوم طوائع الواردات لسنة ١٩٧١

الاجراءات اللجنة المالية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الان
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ البند (١)	<p>المادة ٤ :</p> <p>تستوفى رسوم طوائع الواردات بالصاق الطوائع على المستندات بالقيم التي تفس عليها في الجداول رقم (١) الملحق بهذا القانون اذا كانت القيمة لا تزيد على دينار واحد وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفى ما لم يكن الشخص الشخص المكلف قانونا بالصاق الطوائع قد اخطاها بكتابة اسمه عليها او وضع خاتمه او رصعه اياه او بانه صورة تخطيطا غير صالحة للاستعمال مرة اخرى وكتابات يوضح التاريخ الصحيح عليها .</p> <p>ب- اذا زادت قيمة الطوائع الواجب الصاقها على دينار واحد تستوفى هذه القيمة تقبلا من قبل عايب المالية او عايب اية دائرة حكومية بموجب وصول مقبوضات .</p> <p>ج- رسوم طوائع الواردات الواجب استيفائها من رواتب وعلاوات الموظفين والمواطنين والمقيمين وتخصصات وعلاوات</p>	<p>نص المادة (٥)</p> <p>١- تستوفى رسوم طوائع الواردات بالصاق الطوائع على المستندات بالقيم التي تفس عليها في الجداول رقم (١) الملحق بهذا القانون اذا كانت قيمة الطوائع لا تزيد على عشرة دنانير وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفى ما لم يكن الشخص المكلف قانونا بالصاق الطوائع قد اخطاها بصورة تخطيطا غير صالحة للاستعمال مرة اخرى وذلك بكتابة اسمه عليه او توقيعه او وضع خاتمه او رسم اياه او وضع التاريخ الصحيح عليه .</p> <p>٢- اذا زادت قيمة الطوائع الواجب الصاقها من العمرة ودائير تستوفى هذه القيمة من قبل عايب مالية المقاطعة تقبلا بموجب وصول مقبوضات .</p> <p>٣- رسوم طوائع الواردات الواجب استيفائها من رواتب وعلاوات الموظفين والمواطنين والمقيمين وتخصصات وعلاوات مجلس الامة الشعبية تقبلا على نفس الشئ .</p>

هكذا عينه المصلح

اجراءات اللجنة المالية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ٢٧/٢/١٩٧٢	<p>امضاء مجلس الأمة الشهيرة واجور العمال والمستخدمين تقطع تقدا على نفس المستند.</p> <p>د - يحوز لوزير المالية ان يستعمل الآلات للامانة الطابع عوضا من استيفاء رسوم الطابع تقدا او بالصاق طابع على المستندات بقيمة الرسوم الواجب استيفاؤها قانونا.</p> <p>هـ - لوزير المالية ان يامر بالطريقة التي يراها مناسبة باستيفاء رسوم طابع الواردات التي تحقق على وصولات استهلاك الكهرباء في الشركات تقدا في نهاية كل شهر يتلا من الصاق الطابع على تلك الوصولات.</p> <p>تعدل المادة ٢ من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية لها :-</p> <p>١ - يستحق من احكام هذه المادة العقود والكيالات التي تنظم بين الحكومة او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رعية اية مؤسسة مالية او بنكية بقصد حصول الحكومة او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رعية على قروض مالية من هذه المؤسسات.</p>	<p>من المادة ٢ :-</p> <p>١ - مع مراعاة اي نص خاص في هذا القانون تستوفي رسوم الطابع عن اي مستند مذكور في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون من الشخص الذي نظم المستند لمصلحته وتضمن الطابع وتبطل من قبل ذلك الشخص عند تنظيم المستند.</p> <p>٢ - تستوفي رسوم الطابع بالصاق الطابع على المستند الذي ينظم بين الحكومة او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رعية واي شخص آخر من قبل ذلك الشخص.</p>

اجراءات اللجنة المالية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ٢٧/٢/١٩٧٢ البند (١)	<p>تعدل المادة ١٢ من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٢) والاستعاضة عنه بما يلي :-</p> <p>٢ - اذا قبل اي موظف من موظفي الحكومة او امانة العاصمة او اية بلدية او مؤسسة رعية في الملكية مستندا لم يكن قد ادى المقت عليه الطابع المستحقة او كانت الطابع المأمونة عليه ناقصة او لم تحوز القيمة تقدا او كان استهلاكها تقدا ففرض عليه التزامة بموجب المادة (١٣) من هذا القانون وذلك علاوة على تقديم صاحب المستند.</p> <p>يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ١٣ :-</p> <p>التزامة التي تستوفي من كل مستند لم تلتزم عليه الطابع او كان ما الصق عليها عليه تقدا او لم تلتزم فيها تقصاها بالاقامة الطابع الواجب الصاقها او الناقصة او القيمة الواجب استيفاؤها او القيمة الناقصة على ان يكون ذلك الادنى من القيمة التي تكون عليها القانون تكون على قيمة الطابع التي لم تبطل لعدم اتمام الطابع والمقرر والتي فيها القانون تكون على قيمة الطابع التي لم تبطل على ان يكون الحد الادنى هذه القيمة من اي مستند (٢٥٠) فلسا (٢٥٠) ومحوز لوزير المالية ان يفي من هذه القيمة عندما يفتح بان المستند الذي تعلق به قد نظم في مكان لم يكن المصوّل فيه على الطابع ممكنا وان ظروف الكلف كانت في ابراز المستند مانعة من الصاق الطابع عليه .</p>	<p>نص الفقرة (٢) من المادة (١٣)</p> <p>٢ - اذا قبل اي موظف من موظفي الحكومة او امانة العاصمة او اية بلدية او مؤسسة رعية في الملكية مستندا لم يكن قد ادى المقت عليه الطابع المستحقة او كانت الطابع المأمونة عليه ناقصة او لم تحوز القيمة تقدا او كان استهلاكها تقدا ففرض عليه التزامة بموجب المادة (١٣) من القانون الاصيل وذلك علاوة على تقديم صاحب المستند.</p> <p>نص المادة (١٣)</p> <p>التزامة التي تستوفي من كل مستند لم تلتزم عليه الطابع او كان ما الصق عليها عليه تقدا او لم تلتزم فيها تقصاها بالاقامة الواجب الصاقها او الناقصة على ان يكون الحد الادنى هذه القيمة من اي مستند (٥٠٠) فلسا (٥٠٠) وما التزامة التي تفتح لعدم اتمام الطابع والمقرر والتي فيها القانون تكون ضمني قيمة الطابع التي لم تبطل على ان يكون الحد الادنى هذه القيمة من اي مستند (٢٥٠) فلسا، ومحوز لوزير المالية ان يفي من هذه القيمة عندما يفتح بان المستند الذي تعلق به قد نظم في مكان لم يكن المصوّل فيه على الطابع ممكنا وان ظروف الكلف كانت حاصلة مانعة من الصاق الطابع عليه .</p>



## الاسباب الموجبة

١ - الحد من حوادث تزوير الطوابع الناتجة عن اعادة استعمالها حيث ضمن هذا المشروع نصا يميز استيفاء قيمة الطوابع التي تزيد على دينار واحد بموجب ايصال رسمي علما بان القانون الحالي لا يميز ذلك الا في الحالات التي تزيد فيها قيمة الطوابع على عشرة دنائير فقط .

٢ - نص هذا التعديل على وجوب حسم قيمة الطوابع المستحقة على اجور العمال من مستندات الاجور نقداً في حين اقتصر الحسم بموجب القانون الحالي على رواتب الموظفين والمتقاعدين ومخصصات وعلاوات اعضاء مجلس الامة الشهرية فقط .

٣ - نظرا لتعاقد وزارة المالية على شراء آلات لدمغ الطوابع لاستعمالها في دمع طوابع الواردات على الوثائق والمستندات الخاصة لهذا الرسم وبمناسبة قرب وصولها وطرحها للاستعمال فقد روي تعديل القانون بشكل يميز لوزير المالية استعمال الآلات لهذه الغاية .

٤ - نظرا لشكوى شركة كهرباء عمان من المصاعب التي تواجهها في الصاق الطوابع القانونية على ايصالات استهلاك الكهرباء العدد فقد تم تعديل القانون بشكل يسمح بموجبه لوزير المالية ان يأمر باستيفاء مجموع قيمة هذه الطوابع نقداً من شركات الكهرباء .

٥ - تضمن هذا التعديل نصا بتفريم الموظفين المختصين والمسؤولين عن استيفاء رسوم طوابع الواردات غرامة رادعة من اية مخالفة لهذا القانون ناتجة عن اهمالهم في مراعاة تطبيقه بدقة .

٦ - كثيراً ما تلجأ الحكومة والمؤسسات الرسمية والبلديات الى ابرام عقود اقتراض مع المؤسسات المالية الخاصة والبنوك ولما كانت مثل هذه العقود والوثائق الخاصة لرسوم طوابع الواردات التي تمتنع المؤسسات المالية والبنوك عن تحملها على حسابها على اعتبار ان استحقاق هذا الرسم هو على المستفيد الذي تصر هذه المؤسسات والبنوك على انه المقرض لذا فقد تم تضمين هذا المشروع نصا يعني هذه العقود من الرسم حيث كان وما زال يدفع من حساب المقرض الذي يعتبر معنى اصلا من هذا الرسم بموجب القانون .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٤ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

### المادة ٤ :

أ - تستوفى رسوم طوابع الواردات بالصاق الطوابع على المستندات بالقيم التي نص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون اذا كانت القيمة لا تزيد على دينار واحد وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفى ما لم يكن الشخص المكلف قانوناً بالصاق الطوابع قد اطلقها بكتابة اسمه عليها او وضع خاتمته او رسمه اجهامه او باية صورة تجعلها غير صالحة للاستعمال مرة اخرى وكذلك يوضع التاريخ الصحيح عليها .

ب - اذا زادت قيمة الطوابع الواجب الصاقها على دينار واحد فتستوفى هذه القيمة نقداً من قبل محاسب المالية او محاسب اية دائرة حكومية بموجب وصول مقبوضات .

ج - رسوم طوابع الواردات الواجب استيفاؤها من رواتب وعلاوات الموظفين والمتقاعدين ومخصصات وعلاوات اعضاء مجلس الامة الشهرية واجور العمال والمستخدمين تقتطع نقداً على نفقس المستند .

د - يجوز لوزير المالية ان يستعمل الآلات الدامغة للطوابع عرضاً عن استيفاء رسوم الطوابع نقداً او بالصاق طوابع على المستندات بقيمة الرسوم الواجب استيفاؤها قانوناً .

هـ - لوزير المالية ان يأمر وبالطريقة التي يراها مناسبة باستيفاء رسوم طوابع الواردات التي تتحقق على وصولات استهلاك الكهرباء في الشركات نقداً في نهاية كل شهر بدلاً من الصاق الطوابع على تلك الوصولات .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها :  
(٣- يستثنى من أحكام هذه المادة العقود والكيانات التي تنظم بين الحكومة أو أمانة العاصمة أو بلدية أو مؤسسة رسمية وبين أية مؤسسة مالية أو بنكية بقصد حصول الحكومة أو أمانة العاصمة أو بلدية أو مؤسسة رسمية على قروض مالية من هذه المؤسسات ) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٢) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
(٢- إذا قبل أي موظف من موظفي الحكومة أو أمانة العاصمة أو أية بلدية أو مؤسسة رسمية في المملكة مستنداً لم يكن قد ألصقت عليه الطوابع المستحقة أو كانت الطوابع الملصقة عليه ناقصة أو لم تستوف القيمة نقداً أو كان استيفؤها ناقصاً فتفرض عليه الغرامة بموجب المادة (١٣) من هذا القانون وذلك علاوة على تفرغ صاحب المستند .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :  
المادة ١٣ :

الغرامة التي تستوفي عن كل مستند لم تلصق عليه الطوابع أو كان ما ألصق منها عليه ناقصاً أو لم تستوف قيمة الطوابع نقداً أو كان ما استوفي منها ناقصاً هي ثلاثة أمثال الطوابع الواجب الصاقها أو الناقصة أو القيمة الواجب استيفائها أو القيمة الناقصة على أن يكون الحد الأدنى لهذه الغرامة عن أي مستند (٥٠٠) فلس ، أما الغرامة التي تدفع لعدم إبطال الطوابع بالصورة التي عينها القانون فتكون مثلي قيمة الطوابع التي لم تبطل على أن يكون الحد الأدنى لهذه الغرامة عن أي مستند (٢٥٠) فلساً ( ويجوز لوزير المالية أن يعفي من هذه الغرامة عندما يقتنع بأن المستند الذي تعلقت به قد نظم في مكان لم يكن الحصول فيه على الطوابع ممكناً وأن ظروف المكلف كانت في إبراز المستند مانعة من الصاق الطوابع عليه ) .

- ٢ -

السيد الرئيس :

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون صيانة أموال

الدولة لسنة ١٩٧٠

السيد المقرر :

وهذا حتى تضبط السرقات والاختلاسات من قبل الموظفين .

السيد المفلح نائب عمان :

يسمح المقرر : هذه القرارات وزعت جميعها على النواب ودرست دراسة مستفيضة والوقت أضيق

من ... وعندئذ أرجو تلاوة القرار ومن له اعتراض سيديه .

السيد العظم نائب عمان :

لا شرح كامل ولا تجاوز سريع :

السيد المقرر :

بالنسبة لرغبة النواب أبو بشار في المرة السابقة أن نقول كلمة موجزة حول كل قانون .

ز فتلوه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي شيرف في مجلس الأعيان .

اجراءات اللجنة المالية  
مجلس النواب

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ البند (٢)

١٩٧٠

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون صيانة أموال الدولة لسنة ١٩٧٠

المادة الممول بها الآن

نص المادة (٤) :

١- يكون انحصار هذه المحكمة التحقيق في أية أموال موقوفة أو غير موقوفة تسربت لأي شخص كان من قبل أي موظف أو أي شخص مساند يعتقد أن ذلك الموظف قد باعها أو وهبها أو أجرها أو ربحها بقصد تهريب الأموال دون حجزها من قبل الدولة .

٢- التحقيق في أية أموال موقوفة أو غير موقوفة يعتقد أن ذلك الموظف أو الشخص المدان حصل عليها أو أجرى أية تعديلات عليها أو أقام أية معارضة أو غرس أية أشجار أو أية إجراءات أخرى بسبب ما حصل عليه من أموال مسروقة أو غشبية أو أكرت هذه الأموال الموقوفة أو غير الموقوفة لسجلته باسمه أو يبيع منه عليها مسجلة باسم زوجته أو أقربه أو أي شخص آخر .

٣- تطبق المحكمة أحكام هذا القانون على الشخص أو الموظف السلي ثبت بقرار قطعي صادر من محكمة مختصة أو بقراره الخطي ادخاله لأموال الدولة بقتة يحكم إدارته تلك الأموال أو الاشراف عليها أو تسلمه إياها ولو لم يلاحظ جزاها لأية أسباب كانت .

مكتبة عبد الحميد

## الاسباب الموجبة

لما كانت الغاية من وضع القانون الاصلي هي المحافظة على اموال الدولة من ان تنالها ايدي العابثين بالسرقة او الاختلاس او التلاعب ، وبما ان التجربة والتطبيق ومراجعة المحاكم في كثير من القضايا اثبتت عدم جدواه بنصب الحالي لما يعترض الحصول على البيانات القاطعة من عقبات وصعوبات لا ميسل الى تدليلها ولشئ الطرق التي يلجأ اليها في تهريب الاموال المختلسة للاقارب والزوجات فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل بضمان المحافظة على اموال الدولة .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٠

## قانون تعديل لقانون صيانة اموال الدولة

المادة - ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة ( د ) التالية اليها :

د - اذا ادين موظف بتهمة اختلاس او سرقة اموال عائدة للدولة ارتكبها اثناء اشغاله الوظيفة التي جرى الاختلاس او السرقة فيها فان جميع الاموال غير المنقولة التي سجلت باسم الموظف المدان منذ اشغاله تلك الوظيفة او باسم اصول او فروع او زوج او اخوة تلك الموظف تعتبر انها من اموال الدولة الا اذا اثبت ذلك الشخص المسجلة الاموال غير المنقولة باسمه انها ليست من تلك الاموال .

( ٣ )

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل .

السيد المقرر :

كانت ضريبة الدخل ٢٥٠ فاس بالنسبة للدينار على الشركات والحكومة بالنسبة لظروفها الاقتصادية تتطلب ان يكون هناك زيادة في الواردات فرفعت من ٢٥٠ الى ٣٥٠ ( فتلاء المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي رفع فيه لمجلس الاعيان )

## ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل

اجراءات اللجنة التالية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٧/٢ البند (٣)	تعدل الفقرة (١) من المادة (٣٥) من القانون الاصلي بالاستعاضة عن الرقم (٣٥٠) الزائد فيه بالرقم (٣٥٠) .	نص الفقرة (١) من المادة (٣٥) ١ - تسوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة لاية شركة من الشركات بمعدل (٣٥٠) مائتين وخمسين فلساً من كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة وتعتبر الضريبة المسددة على هذا الوجه ضريبة نهائية لا يجوز ردها او اقتضاها بقبض اي حكم من احكام هذا القانون .



## الاسباب الموجبة

لاصدار القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩

( قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ )

ان الاسباب الموجبة لاصدار هذا القانون تتصل مباشرة بضرورة زيادة الواردات المحلية لسد النفقات المترتبة على تقديم الخدمات العامة الضرورية وتخفيض العجز الناتج من انخفاض هذه الواردات نتيجة لحرب حزيران سنة ١٩٦٧ . وذلك انه بالرغم من انخفاض الذي طرأ على هذه الواردات منذ حزيران ١٩٦٧ فان مسؤوليات الحكومة المتصلة بالخدمات العامة ومطلبات المجابهة والصعود قد ازدادت - الامر الذي ادى الى الارتفاع على مستوى الانفاق السابق لتوفير المقومات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الضرورية لاعادة بناء ودعم الجبهة الداخلية التي تعتبر جزءا متما للجبهة العسكرية .

وبناء على ذلك فقد اضطرت الحكومة الى زيادة الواردات المحلية ( ضمن اجراءات اخرى لهذه الغاية )  
زيادة الضريبة على ارباح الشركات المساهمة المحدودة التي ينتظر ان تساهم بزيادة تقدر بـ (٤٠٠) الف دينار خلال  
السنة الاولى ونصف مليون دينار خلال السنة الثانية من تطبيق هذا القانون وذلك برفع نسبة الضريبة المفروضة  
على ارباح الشركات المذكورة من ٢٥ الى ٣٥ ٪، وكما هو واضح من فصوص قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥)  
لسنة ١٩٦٤ الذي يعتبر هذا القانون معدلا له فان هذه الضريبة تفرض على ارباح الشركات الصافية الخاضعة  
للضريبة وفقا لاحكام القانون المذكور اعتبارا من اول السنة المالية القادمة ١٩٧٠ .  
وعلى هذا الاساس فان هذه الضريبة ، بفرضها على الارباح التي يجنيها الشركات المساهمة المحدودة  
التي توفر لها الدولة المقومات الاقتصادية والتجارية والظروف الملائمة للعمل وتحقيق الربح ، تعتبر ضريبة عادلة  
للاسهم في سد النفقات العامة المترتبة على الدولة ، مع الاشارة بهذه المناسبة الى ان نسب الضرائب الماثلة في  
معظم الدول الاخرى - في الاحوال العادية - تصل الى ما يزيد عن (٥٠ ٪) .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩

معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يطلق على هذا القانون المؤقت اسم قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٩ (المعدل) ويقرأ مع قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون ثاني سنة ١٩٧٠ .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٢٥) من القانون الاصيل بالاستعاضة عن الرقم (٢٥١) الوارد فيها بالرقم (٣٥١) .

- ٤ -

السيد الرئيس :

على القانون الوقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ضريبة الدخل

السيد المقرر :

حاج التباس بالنسبة لتاريخ تنفيذ القانون السابق رقم ٢٩ تقرر اصدار قانون لتصحيح هذا الالتياس.  
( فلاحه القرار مادة اادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه يجمعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالصيغة التي سيقع بها بمجلس الاعيان ) .

ملحق طية مجلس النواب حول القانون الوقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ضريبة الدخل

اجراءات اللجنة المالية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالاصناف الجديد	المادة للممول بها الان
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ البند (٤)	اصول تاريخ قضاة القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩ المعدل القانون الاصيل بحيث يعمل به اعتبارا من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧١ .	اصول تاريخ قضاة القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩ المعدل القانون الاصيل بحيث يعمل به اعتبارا من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧٠ .

الحمد لله الذي جعل

## الاسباب الموجبة

حيث انه قد حصلت خلافات في وجهات نظر اصحاب العلاقة حول تاريخ تطبيق احكام القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل فقد وضع هذا التعديل لازالة الالتباس الواقع قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي

السيد المقرر :

## قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخيت وحضور اصحاب المعالي والعلوية والسعادة المقرر السيد خالد الحاج حسن والاعضاء السادة سايما العكشة ، يعقوب معمر ، فضل الدلقموني ، موسى ابو الراغب ، سليمان القضاة ، رزق البطاينة ، فرح ابو جابر ، محي الدين الحسيني .

ونظرت في القوانين المؤقتة المحالة اليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - اضافة عبارة (بالنسبة للامكان التي تقع خارج حدود البلديات) الى آخر تعريف عبارة (رئيس البلدية).

٢ - اضافة فقرة (٢) الى المادة الرابعة بالنص التالي :-

( ٢ ) يجوز ان تصدر الرخصة بشروط تحددها تعليمات يصدرها المجلس البلدي وتنتشر في الجريدة الرسمية وتعتبر شروط الترخيص جزءا من هذا القانون وكل مخالفة لاي شرط منها تعرض المخالف لسحب الترخيص واغلاق الحل من التي اصنعت الترخيص بالاضافة الى العقوبة المقررة لمخالفة احكام هذا القانون .

٣ ( يصحح رقم الفقرة ٢ من المادة (٤) برقم (٣) .

السيد الرئيس :

يتلى قرار اللجنة المالية رقم ( ٤ ) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٧ حول قوانين رخص المهن .

٤ ( الاستعاضة عن عبارة ( اعتبارا من اليوم الاول ) بعبارة ( لمدة سنة اعتبارا من اليوم الاول ) الواردة في المادة الخامسة .

٥ ( الاستعاضة عن عبارة ( خلال شهر واحد ) الواردة في الفقرة (١) من المادة (٧) بعبارة ( خلال ثلاثين يوما ) .

٦ ( الاستعاضة عن عبارة ( الاشخاص الثلاثة ) الواردة في الفقرة ( ١ ) من المادة (٨) بعبارة ( الاشخاص جميعهم ) .

٧ ( الاستعاضة عن عبارة ( في غضون شهر واحد ) الواردة في السطر الثاني من المادة (١٠) بعبارة ( في غضون ثلاثين يوما ) .

٨ ( شطب المادة (٢٣) بكاملها .

٩ ( اضافة مادة جديدة برقم (٢٣) بالنص التالي :

٢٣- أ - تتولى كل بلدية تحقيق وجباية رسوم رخص المهن داخل حدودها .

ب - تعتبر الرسوم والغرامات المتحققة قبل نفاذ هذا القانون حقا للبلدية المختصة بها .

ج - يتولى محاسب المالية المختصة تحقيق وجباية رسوم رخص المهن خارج حدود البلديات لحساب الخزينة .

١٠ ( اضافة العبارة التالية الى آخر المادة (٢٥) وهي :-

( واغلاق الحل اذا لم يكن مرخصا ) .

١١ ( اجراء التعديلات التالية على جدول رسوم رخص المهن رقم (١) :-

المهنة      فلس او دينار      الاولى      الثانية      الثالثة      الرابعة

١ - المصارف (البنوك) والمؤسسات

ال اخرى التي تتعامل اعمال البنوك:

١ - المركز الرئيسي      دينار      ٥٠٠      ٥٠٠      ٥٠٠      ٥٠٠

٢ - الفرع      دينار      ٢٠٠      ٢٠٠      ٢٠٠      ٢٠٠

٣ - محلات التسليف خلائق دينار      ١٠٠      ١٠٠      ١٠٠      ١٠٠

البنوك

الصرافون

١ - درجة اولى      دينار      ١٥٠      ١٠٠      ٥٠      ٢٥

٢ - درجة ثانية      دينار      ٢٠٠      ١٥٠      ١٠٠      ٥٠

٣ - درجة ثالثة      دينار      ٢٥٠      ٢٠٠      ١٥٠      ١٠٠

٤ - يجري تصنيف الدرجات

من قبل البنك المركزي

بشهادة يبررها طالب

الرخصة الى رئيس البلدية

أو من ينيبه .

البند	المهنة	فلس	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
او دينار						
٣ -	الاشخاص الذين يتعاقدون على طريقة السلم الشرعي	دينار	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٤ -	محلات النقل البري التي يستخدم او يمتلك فيها طالب الرخصة اى عدد من الباصات او التراكات او الصهاريج	دينار	١٠٠	٥٠	٢٥	١٥
٨ -	محلات التأمين على انواعه	دينار	١٥٠	١٠٠	٧٥	٤٠
١ -	المركز الرئيسي في المملكة	دينار	٣٠	٣٠	١٥	١٠
٢ -	الفرع	دينار	١٠	١٠	١٠	١٠
٩ -	محلات فاحصي الحسابات او المحاسبين القانونيين	دينار	١٠٠	٦٠	٢٥	١٢
١ -	اذا كان طالب الرخصة شركة	دينار	١٠٠	٦٠	٢٥	١٢
٢ -	اذا كان طالب الرخصة شخصاً واحداً	دينار	١٥	١٥	١٠	٥
١٠ -	الاشخاص الذين يمتنون التخليص على البضائع او تصديرها وسماسرة الخضار او الفواكه ومكاتب الطلبة ومحلات التحليل الطبي او التحليل الكيماوي او الوسطاء التجاريين (القومسيونجية)	دينار	٦٠	٤٠	٣٠	١٦
١ -	اذا كان طالب الرخصة شركة	دينار	١٥	١٥	١٠	٨
٢ -	اذا كان طالب الرخصة شخصاً واحداً	دينار	١٥	١٥	١٠	٨
٣٣ -	محلات الصباغة :	دينار	٣٠	٢٠	١٥	١٠
١ -	الذهب والفضة والاحجار الكريمة	دينار	٣٠	٢٠	١٥	١٠
٣٤ -	الباعة بالمفرق :	دينار	٣٠	٢٠	١٥	١٠
١ -	باعة المعادن الثمينة والمجوهرات واثاث البيوت الجديدة والسجاد الجديد والسيارات والمركبات وقطعها واطاراتها والمآكنات والموتورات وقطعها على اختلاف انواعها واجهاسار المطاحن والدراجات النارية	دينار	٤٠	٢٥	١٥	١٠
٢ -	باعة مواد البناء الاولى والاوازم الصحية	دينار	٥٠	٢٥	١٥	١٠

البند	المهنة	فلس	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
او دينار						
٣ -	باعة اجهزة الراديو والتلفزيون والتلاجات وافران الغاز الخ .	دينار	٢٥	١٥	١٠	٥
٥ -	بائعو الالبسة القديمة واثاث البيوت القديمة واية ادوات قديمة .	دينار	١٠	٦	٥	٢

١٢ - اضافة مادة جديدة بعد المادة (٢٤) مباشرة بالنص التالي : -

٢٤ - تعتبر الزيادة في الرسوم نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ ١/١/١٩٧٢ .

ب - توصية المجلس الكريم برفض القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ٩٦٧ المعدل لقانون رخص المهن بسبب ان هذا التعديل قد ألغى بموجب القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ٩٧١ واصبح هذا القانون غير ذي موضوع .

ج - توصية المجلس الكريم برفض القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ٩٦٧ المعدل لقانون رخص المهن بسبب ان هذا التعديل لا لزوم له في الوقت الحاضر .

د - توصية المجلس الكريم برفض القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ٩٧١ المعدل لقانون رخص المهن بسبب ان احكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ قد ادخلتها اللجنة في صلب القانون الاصيل واما المادة الخامسة منه فقد قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بشطبها بسبب ان قانون تنظيم المدن والقرى قد عالج هذه الامور والمواضيع بشكل واضح وواسع في عدد من مواده . واذا كان هنالك ضرورة لذلك فالتعديل يجري على قانون تنظيم المدن والقرى .

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية



## دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس

إذا لا يرى المجلس مانع ونستأذن من معاليك  
إن يؤجل البحث بهذا القرار وبهذه القوانين حتى  
يجمع المختصون من الوزارة المعنية مع معالي رئيس  
الجنة ومقررها وأعضائها لربما بالجلسة القادمة يأتيونا  
بشيء متفق عليه لبعض الصيغ المعدلة .

السيد المقرر : لا مانع .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بهذه  
القوانين ؟  
الجميع : موافقون .

السيد المقرر بالوكالة

- أ -

## قرار رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصايبها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١/٥ برئاسة رئيس اللجنة معالي  
السيد رياض الملح وحضور أصحاب المعالي والقضاة والعلوية المقرر السيد سامان القضاء والأعضاء السادة :  
بشارة غصيب ، سابي العكشه ، سليم البخيت ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب المجالي ، خالد الحاج حسن ،  
عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة وعي الدين الحسيني .

ونظرت بالقوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الحالية عليها من قبل المجلس وبعد دراستها قررت ما يلي :-  
( ١ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة إدارة الفنادق والاستراحات الحكومية كما ورد من الحكومة .  
( ٢ ) الموافقة على القانون المؤقت رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون المسكرات كما ورد من الحكومة .  
( ٣ ) الموافقة على مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧١ مع ادخال التعديلات التالية عليه :-

١ - يحذف ما ورد في أول المادة الثالثة وهو :-

( المادة ( ٣ ) - مهامها وصلاحياتها :-

أ - تقوم مديرية المواصفات والمقاييس بالمهام التالية : (

ويستعاض عن ذلك بما يلي :-

و المادة ( ٣ )

أ - تؤسس في الوزارة دائرة تسمى دائرة المواصفات والمقاييس يعين لها مدير عام  
ومهندسون ومفتشون ومن تدعو الحاجة اليهم من الموظفين الآخرين لتنفيذ هذا القانون .

ب - يتولى المدير اعداد البرنامج السنوي لهذه الدائرة وإدارة أعمالها اليومية والإشراف على  
أعمال اللجان ومتابعتها وتكون مهامها وصلاحياتها كالتالي : :

٢ - تعتبر الفقرة ( ب ) الواردة بالمادة ( ٣ ) فقرة بحرف ( ج ) .

٣ - المادة الخامسة ، يحذف من آخر البند ( ب ) عبارة ( يكون أحدهم الرئيس ) ويستعاض عنه  
بعبارة ( يتولى المدير رئاسة اللجنة في حالة غياب الوزير ) .

٤ - المادة التاسعة ، تضاف كلمة ( عام ) بعد عبارة ( للمفتش دخول أي مكان ) الواردة في أول  
الفقرة ( أ ) منها .

٥ - المادة الحادية عشرة ، تستبدل كلمة ( للوزير ) بكلمة ( للوزارة ) الواردة في أولها وكلمة ( له )  
بكلمة ( لها ) الواردة في السطر الثاني من هذه المادة .

٦ - المادة الثالثة والعشرون ، توضع عبارة ( من خمسة دقائق حتى خمسين ديناراً أو بالحبس مدة خمسة  
عشر يوماً حتى ثلاثة أشهر ) بدلاً من عبارة ( لا تزيد على خمسين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز  
شهرين ) الواردة في أول هذه المادة .

( ٤ ) توصية المجلس الكريم برفض القانون المؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٧٠ ، قانون المواصفات والمقاييس ،  
بعد أن أوصت اللجنة المجلس بقبول مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧١ الوارد في الفقرة  
الثالثة من هذا القرار .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على هذا القرار .

الجنة القانونية

مخالف

لا أوافق على قانون المسكرات المعدل

عبد الباقي جمو

( ١ )

السيد الرئيس :

يثل مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة إدارة الفنادق والاستراحات الحكومية مادة مادة كما  
ورد من الحكومة ووافق عليه اللجنة .  
( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة ،  
وهذا نصه كما سيرفع المجلس الأعيان ) .

هكذا صيغ العمل



يزرعون بجانب كل شجرة كرم شجرة زيتون لان شجرة الزيتون شجرة مباركة ، واقول هنا بهذا المجلس من اجل ان تفكر يوما تفكيرا عمليا جادا - وليس لي في الاسلام اكثر مما لكم - وحتى المسيحية الكريمة التي نزلت على السيد المسيح برد في الانجيل، لا يدخل ملكوت السموات السكير . ونحن من هذا المنطلق الخلقي الديني ومن منطلق القرآن والاسلام الذي يحرم الخمر ارجو ان يفكر يوماً بان يصلحو يوما هذا البلد ، فلقد مر علينا في بلدنا ساعات فيه سبع مصانع خمر وليس فيه مصنع نسيج واحد . من هذا المنطلق لا ارى ان يقر اي قانون له علاقة بالمسكرات .

السيد العوران نائب الطفيلة

تمليقاً على ما تفضل به الأخ يوسف العظم من

ان في الجزائر الآن فكرة وهي زرع شجرة زيتون بجانب كرمه تحاشيا في يوم من الأيام للأستمرار بصنع الخمر، مع الاسف وزارة الزراعة لهذا العام قد اقرت مبدأ توزيع غراس على كل من يرغب في تشجير مساحة من الأرض له ( ٢٥٠ ) نصبة زيتون اخيراً اجابتهم بـ ( ١٢٥ ) وهكذا دواليك فكيف تساوي بين هذا وذلك .

السيد المقرر بالوكالة

ياسيدي على كل حال هذه نقاط هامة وارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار ،

السيد الرئيس

هل فوافق المجلس على قانون المسكرات رقم ٤٤ ( فوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان )

### ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ المعلن قانون المسكرات

اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١/٥/١٩٧٢ - البند (٢)	
المادة ١ - وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ١ - وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصيل بالنسبة الى الفقرة (١) منها والاضافة منه بما يلي :-	تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصيل بالنسبة الى الفقرة (١) منها والاضافة منه بما يلي :-
١ - يحوز الزرع اعادة رسوم الكومس المنقوعة او اية نسبة منها عند تصدير المسكرات مع مراعاة للشروط التالية :-	١ - يحوز الزرع اعادة رسوم الكومس المنقوعة او اية نسبة منها عند تصدير المسكرات مع مراعاة للشروط التالية :-
أ - يجري التصدير بالصورة التي يتيها الزرع .	أ - يجري التصدير بالصورة التي يتيها الزرع .
ب - على المصدّر ان يثبت للزرع خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير وصول المسكرات الى المكان المحدد اليه وتزويها فيه .	ب - على المصدّر ان يثبت للزرع خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير وصول المسكرات الى المكان المحدد اليه وتزويها فيه .
المادة للمعول بها الآن	المادة للمعول بها الآن
نص الفقرة (٢) من المادة (١١)	نص الفقرة (٢) من المادة (١١)
٢ - يحوز الزرع ان يتيها ما لا يزيد على ٩٠٪ من رسوم الكومس من المسكرات التي يجري تصديرها اذا افتتح انما قبل وصلت الى الجهة المصدرة اليها خلال ستة اشهر من تاريخ تصديرها ومن المصدّر ان يحجز قبل ان تغلق المسكرات من على الصنع ان يقدم القيدان السلي يظله الزرع وان يجري التصدير بموجب الشروط التي يتيها واذا صدر من تعديل الشروط وازداد التزامات المصدرة فانه يدفع رسوم الكومس عن المسكرات التي اخرجت بهذه الصورة .	٢ - يحوز الزرع ان يتيها ما لا يزيد على ٩٠٪ من رسوم الكومس من المسكرات التي يجري تصديرها اذا افتتح انما قبل وصلت الى الجهة المصدرة اليها خلال ستة اشهر من تاريخ تصديرها ومن المصدّر ان يحجز قبل ان تغلق المسكرات من على الصنع ان يقدم القيدان السلي يظله الزرع وان يجري التصدير بموجب الشروط التي يتيها واذا صدر من تعديل الشروط وازداد التزامات المصدرة فانه يدفع رسوم الكومس عن المسكرات التي اخرجت بهذه الصورة .



## الاسباب الموجبة

لقد استهدف المشروع تعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون المذكور ليصبح في الامكان رد كامل رسوم المكسوم عن المسكرات والكحول المصنوعة محلياً عند تصديرها لكون نص الفقرة الحالي يميز رد ٩٠٪ فقط من هذه الرسوم .

ان من شأن هذا التعديل تمكين المصانع الاردنية من منافسة انتاج المصانع الاجنبية والعربية في اسواق الدول المجاورة علماً بان كافة القوانين والانظمة المتعلقة بالسجائر والحديد والاسمنت والسيرف وغيرها من الصناعات الاردنية الخاضعة لرسوم المكوس والانتاج تميز رد كامل الرسوم في حالة تصديرها الى خارج الاردن .

قانون مؤقت رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٧١  
قانون معدل لقانون المسكرات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون المسكرات رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٢ - يجوز للوزير اعادة رسوم المكوس المدفوعة او اية نسبة منها عند تصدير المسكرات مع مراعاة الشروط التالية :

أ - يجري التصدير بالصورة التي يعينها الوزير

( ٣ )

السيد الرئيس :

ب - على المصدر ان يثبت للوزير خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير وصول المسكرات الى المكان المشحونة اليه ونزولها فيه .

يتلى مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧١ كما اقترته اللجنة ( فتلاه المقرر مادة مادة كما عدلتها اللجنة ووافق المجلس على كل مادة منه وعالية بمجموعه وهذا نصه بالشكل المعدل كما سيرفع لمجلس الاعيان ) .

## الاسباب الموجبة

لما كان قانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ اجاز انشاء دائرة للمواصفات والمقاييس ترتبط بوزير الاقتصاد مباشرة فقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني بموجب نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مديرية المواصفات والمقاييس كاحدى مديريات الوزارة كما تم تعيين مدير وموظفين لهذه المديرية من جهازها وتقوم المديرية حالياً بكافة نشاطاتها في ظل الوضع التنظيمي الحالي في الوزارة .

وحيث ان هذا يستدعي اجراء بعض التعديلات البسيطة والشكلية المتعلقة بالامور التنظيمية في القانون المشار اليه وذلك كي يتسجم مع الوضع التنظيمي للمديرية دون اجراء اية اضافات او تعديلات في صلب القانون ومحتواه ولتحقيق هذه الغاية وضع مشروع القانون المرفق .

## مشروع قانون المواصفات والمقاييس

رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## الفصل الاول

المادة ١ - اسم القانون وبه العمل به

يسمى هذا القانون ( قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعاريف

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة ( الملكة )	الملكة الاردنية الهاشمية .
تعني كلمة ( الوزارة )	وزارة الاقتصاد الوطني .
تعني كلمة ( الوزير )	وزير الاقتصاد الوطني .
تعني كلمة ( الوكيل )	وكيل وزارة الاقتصاد الوطني .
تعني كلمة ( المديرية )	مديرية المواصفات والمقاييس .
تعني كلمة ( المدير )	مدير مديرية المواصفات والمقاييس .
وتعني عبارة ( اللجنة الاستشارية )	اللجنة الاستشارية لمديرية المواصفات والمقاييس المؤلفة بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة ( المواصفات القياسية )	الصفات التي يوافق عليها مجلس الوزراء لتحديد جودة وصفات السلع والمواد التي يرمز لها في المملكة ب ( م ق أ ) ويرمز لها دولياً ب ( JSS ) ( Jordan Standard Specification )
وتعني كلمة ( مقاييس )	الآلات والادوات والاجهزة التي تستعمل في القياس وفي جملة ما تشمله مايلي : ١ - مقاييس الاطوال التي تستعمل في قياس الابعاد او المساحات او الاحجام بوحدة المتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

ب) المكاييل التي تستعمل لتحديد السعات بوحدة اللتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

ج) الاوزان التي تستعمل لتحديد الكتلة بوحدة الكيلو غرام الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

### الفصل الثاني

#### مديرية المواصفات والمقاييس

المادة ٣ - أ - تؤسس في الوزارة مديرية تسمى مديرية المواصفات والمقاييس يعين لها مدير ومهندسون ومفتشون ومن تدعو الحاجة اليهم من الموظفين الآخرين لتنفيذ هذا القانون .

ب- يتولى المدير اعداد البرنامج السنوي لهذه المديرية وادارة اعمالها اليومية والاشراف على اعمال الاجان ومتابعتها وتكون مهامها وصلاحياتها كالاتي :

١ ( تحديد المواصفات والمقاييس وتعديلها كلما رأت ذلك ضروريا والعمل على تعميم استعمالها ونشر المعلومات التي تتعلق بها .

٢ ( وضع مشروعات المواصفات القياسية للسلع والمواد التي تنتج محليا لتحديد جودتها وتسهيل تبادلها التجاري في المملكة وخارجها .

٣ ( اصدار المواصفات التي يوافق مجلس الوزراء عليها كواصفات قياسية .

٤ ( اصدار المصطلحات وتحديد طرق الفحص والاختبار والتحليل لتحديد جودة ومواصفات السلع والمواد .

٥ ( تنسيق المواصفات القياسية الاردنية الى المدى الذي يكون فيه ذلك ممكنا ، لتتفق مع مواصفات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة الدولية للمواصفات وغيرها من المنظمات والمؤسسات المختصة .

٦ ( اعداد علامة خاصة يستعملها المنتج او المصدر للسلع والمواد التي تنطبق عليها المواصفات القياسية الاردنية للدلالة على جودتها .

٧ ( تشجيع استعمال البطاقات والبيانات او فرض استعمالها كلما رأت ذلك ضروريا على اوعية التغليف بقصد الارشاد .

٨ ( الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المماثلة بقصد السماح لها باستعمال علامة الجودة الاردنية ويشترط في ذلك قيام تلك المنظمات والمؤسسات بالكشف المسبق على المنتجات والمواد المعنية للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الاردنية قبل استعمال تلك العلامة .

٩ ( الاعتراف بالمواصفات القياسية للدول الاخرى للمدد التي تقرها الوزارة بناء على تنسيق من المدير بجهة تنظيم ومراقبة السلع والمواد المنتجة في المملكة والمصدرة والمستوردة .

١٠ ( اعتماد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش على السلع والمواد التي تخضع للمواصفات المقررة .

١١ ( دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الفنية المختصة اليها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

١٢ ( اجراء وتشجيع الدراسات والابحاث التي تتعلق بالمواصفات في المجالات المختلفة .

١٣ ( المشاركة في رفع مستوى الصناعة المحلية وتشجيعها لتحسين انتاجها وحماية المستهلك وقمع الغش عن طريق تحديد المواصفات والشروط التي يجب التقيد بها من قبل المنتج والمصدر والمستورد .

١٤ ( الاحتفاظ بمراجع القياس الاساسية التي تحتاجها المديرية لمعايرة اجهزة القياس والكيل والوزن ووحدها وغيرها من الوسائل للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للوحدات النظامية المقررة ودمجها بالدمجة التي تقرها الوزارة .

١٥ ( التعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المماثلة وتمثيل المملكة في المؤتمرات العربية والدولية للمواصفات والمقاييس .

١٦ ( اتخاذ اية تدابير اخرى تساعد على القيام بهذه المهام .

ج ( تكون الوزارة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والمكاييل والاوزان . غير انه يجوز لها ان تسترشد بأراء او تنسيبات الوزارات والدوائر والمؤسسات الاخرى في هذه المجالات .

## الفصل الثالث

## اللجنة الاستشارية

## تأليفها ومهامها

## المادة ٤ - تأليف اللجنة الاستشارية :

## أ - تأليف اللجنة الاستشارية من :

- الوزير  
المدير  
ممثلان عن وزارة الاقتصاد الوطني .  
ممثل عن وزارة الصحة .  
ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون  
البلدية والقروية .  
ممثل عن وزارة الأشغال العامة .  
ممثل عن وزارة الزراعة .  
ممثل عن نقابة أصحاب المهن المهنية .  
ممثل عن نقابة المهندسين الزراعيين .  
ممثل عن غرفة صناعة عمان .  
ممثل عن أمانة العاصمة .

أعضاء .

ب- يعين ممثلو الوزارات والدوائر الحكومية في اللجنة الاستشارية ويستبدلون بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص .

ج- يعين ممثلو الهيئات الأخرى ويستبدلون بقرار من مجالس إدارتها وموافقة الوزير .

د - يجوز ، إذا كان ذلك ضروريا ، زيادة الأعضاء على الوجه المبين في الفقرتين (ب) و (ج) .

هـ - للوزارات والدوائر الحكومية والهيئات الأخرى أن تنتدب أعضاء مساعدين للأعضاء الأصليين في اللجنة الاستشارية بصفة مراقبين فقط .

و - للوزارة ، في نظام يصدر بمقتضى المادة السادسة والعشرين أن تدفع مكافآت مالية إلى أعضاء اللجنة الاستشارية واللجان الفنية المختصة مقابل المهام والخطمات التي يقدمونها .

## المادة ٥ - إدارة شؤون اللجنة الاستشارية :

أ - تعقد اللجنة الاستشارية جلساتها بناء على دعوة خطية يصدرها الرئيس قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ كل جلسة ويرتب على اللجنة الاستشارية أن تعقد جلسة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر .

ب- يتألف النصاب القانوني في الجلسات بحضور أكثرية الأعضاء المطلقة على أن يتولى المدير رئاسة اللجنة في حالة غياب الوزير .

ج- تصدر قرارات اللجنة الاستشارية بالأكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

د - لا يجوز إنشاء مناولات اللجنة الاستشارية أو أية معلومات تقدم إليها إلا على الرئيس أو بموافقة .

## المادة ٦ - مهام اللجنة الاستشارية :

تقوم اللجنة الاستشارية بالمهام التالية :-

- ١ - تقديم المشورة حول السياسة العامة لتشجيع استعمال المواصفات القياسية والمكايل والأوزان .
- ٢ - تقديم المشورة حول اعتماد برنامج العمل السنوي للمديرية .

## الفصل الرابع

## المقاييس والمكايل والأوزان

## المادة ٧ - اعتبار الوحدات المترية وحدات نظامية :

تعتبر الوحدات المترية الدولية في المقاييس بأنواعها بما في ذلك المكايل والأوزان على الوجه المبين في المادة الثانية هي الوحدات النظامية نافذة في المملكة وتعتبر أية وحدات أخرى غير قانونية باستثناء الوحدات التي تستخدمها القوات المسلحة حاليا .

## المادة ٨ - تفتيش ودمج المقاييس والمكايل والأوزان :

لوزارة بالاتفاق مع وزارة الداخلية أو وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية حسب مقتضى الحال ، استناد مهمة تفتيش ودمج المقاييس والمكايل والأوزان التي تستعمل في المملكة إلى موظفين من دوائر الحكام الإداريين أو المجالس البلدية أو المحلية أو القروية كما يجوز للوزارة استناد هذه المهمة إلى موظفي مديرية التموين والاستيراد والتصدير ويعرف كل موظف استند هذه المهمة إليه ، لأغراض هذا القانون فيما بعد بالمفتش ويشترط في ذلك أن تزود المديرية بكل مفتش تسند هذه المهام إليه بمجموعة واحدة كاملة على الأقل من المقاييس والمكايل والأوزان والأجهزة المقررة للمعايرة .

## المادة ٩ - صلاحيات المفتش :

أ - للمفتش دخول أي مكان عام يعتقد أنه تستعمل فيه مقاييس أو مكايل أو أوزان أو أجهزتها ومقابلتها بالمقاييس والمكايل والأوزان والأجهزة المحفوظة في المديرية وضبط أو حجز أو مصادرة المقاييس والمكايل والأوزان والأجهزة التي يتبين أنها تستعمل خلافا لأحكام هذا القانون .



ب- لاي ضابط شرطة ان يباشر بناء على تعليمات خطية تصدر اليه على الوجه المبين في المادة الثامنة كافة الصلاحيات المخولة للمفتش في الفقرة (أ) .

المادة ١٠ - تقديم التسهيلات للمفتش الخ والاجابة على الاسئلة :

يرتب على كل شخص لديه اية مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها ان يقدم كافة التسهيلات للمفتش او ضابط الشرطة الذي يقوم بالصلاحيات المخولة اليه على الوجه المبين في المادتين الثامنة والتاسعة وان يجيب على كافة الاسئلة التي يوجهها اليه الضابط او المفتش اجابة تامة .

### الفصل الخامس

#### المواصفات

#### علامة الجودة

المادة ١١ - تأليف لجان فنية :

لوزير بناء على تنسيب من المدير ، تأليف لجان فنية خاصة تتولى وضع مشروعات المواصفات كما يجوز له بناء على تنسيب من المدير ايضا تعيين اعضاء في تلك اللجان يمثلون المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين ويشترط في ذلك ان تتوفر في اعضاء هذه اللجان الخبرة والاختصاص والاطلاع الكافي في مجالات العمل المناطة بهم .

المادة ١٢ - اجراءات الموافقة على المواصفات القياسية والنشر عنها :

أ - تقدم اللجان الفنية الخاصة مشروعات المواصفات التي تضعها على الوجه المبين في المادة الحادية عشرة الى المدير لدراستها وتنسيقها والتأكد من امكان تنفيذها ورفعها مع تنسيباته بشأنها الى الوزارة لاصدار القرارات التي تستصوبها .

ب - ترفع الوزارة مشروعات المواصفات مع تنسيباتها بشأنها على الوجه المبين في الفقرة (أ) الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يستصوبها واذا اتخذ المجلس قرارا بالموافقة عليها يجري اصدارها كمواصفات قياسية وتعتبر نافذة المفعول من التاريخ المحدد فيها .

ج - ينشر في الجريدة الرسمية اعلان عن ارقام المواصفات القياسية وتاريخ الموافقة عليها والتاريخ المحدد فيها لنفاذها على الوجه المبين في الفقرة (ب) ومواضعها واثمنها وعناوينها حتى يتمكن ذوو العلاقة من شرائها او الحصول عليها من المديرية مباشرة .

المادة ١٣ - جواز وضع مواصفات مؤقتة :

بالرغم مما ورد في المادة الثانية عشرة يجوز للوزارة بناء على تنسيب من المدير ، اصدار مواصفات مؤقتة لبعض السلع والمواد لاختبار جدواها من الناحية العملية قبل الموافقة عليها واصدارها كمواصفات قياسية على الوجه المبين في تلك المادة .

المادة ١٤ - المواصفات القياسية اختيارية :

تعتبر المواصفات القياسية اختيارية ويعتبر وجود علامة الجودة على السلعة او المادة التي تنطبق عليها المواصفات القياسية بمثابة شهادة جودة وأن تلك السلعة او المادة مطابقة لتلك المواصفات القياسية .

المادة ١٥ - جواز اعتبار المواصفات القياسية لبعض السلع والمواد الزامية :

بالرغم مما ورد في المادة الرابعة عشرة يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير : ان يتخذ قرارا يعتبر فيه المواصفات القياسية الزامية اعتبارا من التاريخ الذي يحدده المجلس في قراره وبالاخص تلك السلع والمواد التي تتعلق بالصحة العامة والسلامة او التي تعد للتصدير .

المادة ١٦ - تقيد مشتريات الوزارات الخ بالمواصفات القياسية :

بالرغم مما ورد في المادة الرابعة عشرة يترتب على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمجالس البلدية والمحلية والقروية وغيرها من المؤسسات الحكومية ان تقيد في كافة مشترياتها من السلع والمواد بالمواصفات القياسية الاردنية ان وجدت ، كحد أدنى لجودة تلك المشتريات .

المادة ١٧ - اعتماد علامة خاصة بالجودة :

أ - تعتمد الوزارة علامة خاصة بالجودة ، تعرف فيما بعد « بعلامة الجودة » يستعملها باشراف الوزارة المنتج او المصدر او المستورد بناء على طلب خطي يقدمه اليها للدلالة على ان السلعة او المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها .

ب - تستعمل علامة الجودة التي تعتمد على الوجه المبين في الفقرة (أ) على شكل خاتم تدمج السلعة او المادة به او تنسج في حواشيها او تحفر عليها او على شكل شهادة ترفق بالسلعة او المادة او بأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلان .

ج - لا يعطى التصريح باستعمال علامة الجودة على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) الا بعد ان تتأكد الوزارة من ان السلعة او المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها وان المنتج او المصدر او المستورد يمكنه ان يتقيد بها في صورة مستمرة وان يلزم بكافة شروطها .

د - يترتب في حالة المواصفات القياسية الزامية على الوجه المبين في المادة الخامسة عشرة ، ان لوضع علامة الجودة على السلعة او المادة -

هـ - يعتبر بيع اية سلعة او مادة تحمل علامة الجودة تعهدا للمشتري من قبل المنتج او المصدر او المستورد بان تلك السلعة او المادة مطابقة للمواصفات القياسية ، ولا تعتبر الوزارة مسؤولة امام المشتري او اية جهة اخرى عن اي عمل يقوم به صاحب السلعة مخالف لهذا القانون .

#### المادة ١٨ - استيفاء رسم محدد لقاء استعمال علامة الجودة :

تستوفي الوزارة ، في عمليات تصدير بمقتضى المادة السادسة والعشرين رسما محددًا لقاء استعمال علامة الجودة على الوجه المبين في المادة السابعة عشرة . ويشترط في ذلك ان يراعى في تحديد الرسم صنف السلعة او المادة وتكاليف الفحص والاختبار والتحليل التي تجرى على تلك السلعة او المادة والعوامل الاخرى ذات العلاقة .

#### المادة ١٩ - الكشف المفاجيء والتفتيش والمراقبة واخذ العينات :

لأي موظف من موظفي المديرية ، بناء على تعليمات خطية يصدرها اليه الوزير او الوكيل بناء على تنسيب المدير ، القيام بالكشف المفاجيء والتفتيش والمراقبة واخذ العينات بقصد الفحص والاختبار والتحليل على اية سلعة او مادة تحمل علامة الجودة او ذات مواصفات قياسية ؛

#### المادة ٢٠ - تعاون الوزارات والدوائر والشركات التي تقتضي وسائل الفحص والتحليل مع الوزارة :

أ - الى ان تتمكن الوزارة من اعداد وتجهيز المختبرات الخاصة بها يترتب على كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى والشركات التي تقتضي وسائل الفحص والاختبار والتحليل ان تتعاون مع الوزارة لاجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع والمواد ، بواسطة المختصين فيها او بواسطة مختصين تنتدبهم الوزارة .

ب - يجوز للوزارة اجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع او المواد خارج المملكة في مختبرات او مؤسسات او معاهد معترف بها .

ج - تدفع الوزارة كافة اجور الاختبارات على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) ولها ان تستردها من صاحب السلعة او المادة التي اجريت عليها الاختبارات .

#### المادة ٢١ - الحالات التي ينذر فيها صاحب علامة الجودة والتي تصدر فيها السلعة او المادة :

أ - اذا تخلفت السلعة او المادة التي اعطي لها التصريح باستعمال علامة الجودة عن مطابقة المواصفات القياسية الخاصة بها بمقتضى المادة السابعة عشرة يترتب على الوزارة ان ترسل اخطاراً خطياً بالبريد المسجل الى صاحب تلك العلامة يطلب اليه فيه التقيد بالزاماته خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ تسلمه ذلك الاخطار .

ب - اذا لم يتقيد صاحب تلك العلامة بالزاماته على الوجه المبين في الفقرة (أ) يترتب على الوزارة ان توجه اليه كتاباً بالبريد المسجل يلغى فيه التصريح باستعمال تلك العلامة اعتباراً من تاريخ تسلمه ذلك الكتاب .

ج - اذا تخلفت السلعة او المادة التي تخضع لمواصفات قياسية الزامية على الوجه المبين في المادة الخامسة عشرة عن مطابقة تلك المواصفات . للوزارة ان تصدر امراً خطياً تقرر فيه مصادرة تلك السلعة او المادة او اتلافها او اعادة تصديرها او اعادة صنعها في صورة تطابق تلك المواصفات الالزامية .

د - كل من يستعمل علامة الجودة على السلعة او المادة او يعلن عن استعمالها بأي وسيلة من وسائل الاعلان دون تصريح من الوزارة على الوجه المبين في المادة السابعة عشرة وكل من يستمر في استعمال علامة الجودة بالرغم من الغاء التصريح باستعمال تلك العلامة على الوجه المبين في الفقرة (ب) اعلاه يعتبر بانه ارتكب جرماً .

هـ - كل قرار تصدره الوزارة ويستند فيه الى تقارير فحص او اختبار او تحليل اية سلعة او مادة مشفوعة بتنسيب من المدير حول مطابقة او عدم مطابقة تلك السلعة او المادة للمواصفات يعتبر نهائياً .

### الفصل السادس

#### المقوبات

#### المادة ٢٢ - الجرائم التي لا يوجد نص على عقوبة محددة لها :

كل من ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون او لاي نظام صادر بمقتضاه ولم ينص على عقوبة خاصة به يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي دينار او بالسجن مدة لا تزيد عن سنة او بكلتا العقوبتين معاً .

#### المادة ٢٣ - رفض ابراز اية مقاييس الخ ، صنع او بيع مقاييس الخ غير قانونية :

كل من اتي فعلاً من الافعال التالية يعتبر مخالفاً ويعاقب بغرامة من خمسة دنانير حتى خمسين ديناراً أو بالسجن مدة خمسة عشر يوماً حتى ثلاثة اشهر . او بكلتا العقوبتين معاً وتصادر المقاييس والمكاييل والاوزان واجهزتها غير القانونية حسب مقتضى الحال : -

أ - رفض السماح المفتش بدخول اي مكان يعتقد بانه تستعمل فيه مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها .

ب- مائع المتش من ضبط اية مقاييس او مكايل او اوزان او اجهزتها غير القانونية .

ج - قام بصنع او بيع اية مقاييس او مكايل او اوزان غير قانونية .

د - استعمل او احرز بقصد الاستعمال في العمليات التجارية اية مقاييس او مكايل او اوزان غير مدموغة او اجهزة غير صحيحة .

المادة ٢٤ - ارتكاب جرم خلافا لبعض المواد:

كل من ارتكب جرما خلافا لاحكام الفقرة (أ) او (ج) او (هـ) من المادة السابعة عشرة او خلافا لاحكام الفقرة (ب) او (ج) او (د) من المادة الحادية والعشرين يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينار او بالسجن مدة لا تقل على شهرين ولا تزيد عن سنتين او بكلا العقوبتين معا .

المادة ٢٥ - تبعية اقامة الدليل:

كل من تسري عليه احكام هذا القانون وانهم يحرم تقع عليه اقامة الدليل انه استجاب لهذه الاحكام .

### الفصل السابع

#### احكام عامة

المادة ٢٦ - مجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧ - الالغاء :

يلغى قانون الاوزان والمقاييس والمكايل رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ وقانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠ واي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ قانون المواصفات والمقاييس .

الجميع : موافقون .

( وهذا نص القانون كما رفضه المجلس وبالشكل الذي سيرفع فيه مجلس الاعيان مرفوضاً ) .

#### الاسباب الموجبة

#### لاصدار قانون للمواصفات والمقاييس

ان الاسباب التي توجب اصدار قانون المواصفات والمقاييس هي وضع مستويات مقبولة للسلع والمواد التي تنتج في المملكة وتنمية تلك المستويات والمحافظة عليها والحيلولة دون ترديها واستعمال المقاييس والمكايل المترية في تبادلها بغية قمع الغش والاستغلال ومنع سوء استعمال الحماية التي توفرها الحكومة لبعض السلع والمواد وتشجيع الصناعيين على تحسين جودة السلع والمواد التي ينتجونها والمحافظة على صحة الجمهور وسلامته عن طريق تنفيذ الامور التالية :-

- ١ - تحديد اصناف وجودة السلع والمواد وتحديد تلك الاصناف التي يمكن ترحيلها بغية تنسيقها وتقليل عددها وتخفيض تكاليفها .
  - ٢ - تحديد المواصفات والابعاد والاشكال والخواص وطرق التشغيل وما إليها حتى تتمكن السلعة او المادة من تأدية الغرض من انتاجها مع ضمان حماية من يستعملها .
  - ٣ - تحديد طرق الاختبار والتحليل والقياس وتجهيز الوسائل التي لاغى عنها للتأكد من مطابقة السلع والمواد للمواصفات التي تقر لها بغية ضمان الجودة من ناحيتي استهلاكها محليا او تصديرها .
  - ٤ - ضبط ومراجعة اجهزة الاختبار والتحليل والقياس التي تستخدم في الصناعة بغية ضمان دقة الانتاج وسلامته وحماية حقوق المستهلكين .
  - ٥ - متابعة تشجيع التحسين المتواصل في جودة السلع والمواد بغية ضمان عدم تخلفها عن المواصفات المحسنة التي توضع لها .
- وبعبارة اخرى فان خدمات المواصفات والمقاييس للمجتمع الانساني لا تقل من ناحيتي ضرورتها وآثارها عن الخدمات التي تؤديها قواعد الاخلاق والسلوك اليه .
- ثم انه سوف ينجم عن اصدار القانون المذكور منافع اخرى ذات اهمية كبيرة في جملتها .
- ١ - توحيد لغة للتخاطب بين المملكة والدول العربية والاقطار الاخرى في المجالات العلمية والصناعية عن طريق توحيد التعاريف والمصطلحات والرموز الفنية والمهندسية .
  - ٢ - توحيد لغة التخاطب بين الصناعيين والتجار في المملكة والدول العربية والاقطار الاخرى حول صفات وجودة السلع والمواد لتسهيل التبادل التجاري بشأنها .



قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠

## قانون المواصفات والمقاييس

•••••

## الفصل الأول

## تمهيد

المادة ١ - اسم القانون ويده العمل به

يسمى هذا القانون (قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧٠) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (الملكية)	الملكية الاردنية الهاشمية .
وتعني كلمة (الوزير)	وزير الاقتصاد الوطني .
وتعني كلمة (الدائرة)	دائرة المواصفات والمقاييس
وتعني عبارة (المدير العام)	مدير عام دائرة المواصفات والمقاييس المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (المجلس الاستشاري)	المجلس الاستشاري لدائرة المواصفات والمقاييس المؤلف بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (المواصفات القياسية)	الصفات التي يوافق عليها مجلس الوزراء لتحديد جودة وصفات السلع والمواد التي يرمز لها في المملكة ب (م ق أ) ويرمز لها دوليا ب (JSS)

( Jordan Standard Specifications )

وتعني كلمة (مقاييس) الآلات والادوات والاجهزة التي تستعمل في القياس وفي جملة ما تشمله مايلي :  
أ - مقاييس الاطوال التي تستعمل في قياس الابعاد او المساحات او الاجسام بوحدة المتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

ب - المكييل التي تستعمل لتحديد السعات بوحدة اللتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

ج - الاوزان التي تستعمل لتحديد الكتلة بوحدة الكيلو غرام الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

## الفصل الثاني

## دائرة المواصفات والمقاييس تأسيسها ومهامها

المادة ٣ - تأسيس الدائرة

أ - تؤسس دائرة تسمى دائرة المواصفات والمقاييس ترتبط بالوزير مباشرة ويعينها مدير عام ومهندسون ومفتشون ومن تدعو اليهم الحاجة من الموظفين الاخرين لتنفيذ هذا القانون .

ب - يتولى المدير العام اعداد البرنامج السنوي للدائرة واداره اعمالها اليومية والاشراف على اعمال الاجان ومتابعتها .

المادة ٤ - مهام الدائرة :

أ - تقوم الدائرة بالمهام التالية :-

- ١ - تحديد المواصفات والمقاييس وتعديلها كلما رأت ذلك ضروريا ، والعمل على تعميم استعمالها ونشر المعلومات التي تتعلق بها .
- ٢ - وضع مشروعات المواصفات القياسية لسلع والمواد التي تنتج محليا لتحديد جودتها وتسهيل تبادلها التجاري في المملكة وخارجها .
- ٣ - اصدار المواصفات التي يوافق مجلس الوزراء عليها كمواصفات قياسية .
- ٤ - اصدار المصطلحات وتحديد طرق الفحص والاختبار والتحليل لتحديد جودة ومواصفات السلع والمواد .
- ٥ - تنسيق المواصفات القياسية الاردنية الى المنى الذي يكون فيه ذلك ممكنا ، لتتفق مع مواصفات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة الدولية للمواصفات وغيرها من المنظمات والمؤسسات المختصة .
- ٦ - اعداد علامة خاصة يستعملها المنتج او المصدر للسلع والمواد التي تنطبق عليها المواصفات القياسية الاردنية للدلالة على جودتها .
- ٧ - تشجيع استعمال البطاقات والبيانات او فرض استعمالها كما رأت ذلك ضروريا ، على اوعية التغليف بقصد الارشاد .

٨ ( الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المائلة بقصد السماح لها باستعمال علامة الجودة الاردنية . ويشترط في ذلك قيام تلك المنظمات والمؤسسات بالكشف المسبق على المنتجات والموارد المعنية لتأكيد من مطابقتها للمواصفات القياسية الاردنية قبل استعمال تلك العلامة .

٩ ( الاعتراف بالمواصفات القياسية للدول الاخرى للمدد التي يقرها الوزير بناء على تنسيق من المدير العام بغية تنظيم ومراقبة السلع والمواد المنتجة في المملكة والمصدرة والمستوردة .

١٠ ( اعتماد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش على السلع والمواد التي تخضع للمواصفات المقررة .

١١ ( دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الفنية المختصة اليها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

١٢ ( اجراءات تشجيع الدراسات والبحوث التي تتعلق بالمواصفات في المجالات المختلفة .

١٣ ( المشاركة في رفع مستوى الصناعة المحلية وتشجيعها لتحسين انتاجها وحماية المستهلك وقمع الغش عن طريق تحديد المواصفات والشروط التي يجب التقيد بها من قبل المنتج والمصدر والمستورد .

١٤ ( الاحتفاظ بمراجع القياس الاساسية التي تحتاج للدائرة اليها لمعايرة اجهزة القياس والكيل والوزن ووحدها وغيرها من الوسائل لتأكيد من مدى صحتها ومطابقتها للوحدات النظامية المقررة ودمجها بالدمغة التي يقرها الوزير .

١٥ ( التعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المائلة وتمثيل المملكة في المؤتمرات العربية والدولية للمواصفات والمقاييس .

١٦ ( اتخاذ اية تدابير اخرى تساعد على القيام بهذه المهام .

ب ( تكون الدائرة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والمكاييل والأوزان . غير انه يجوز لها ان تسترشد بأراء او تنسيات الوزارات والدوائر والمؤسسات الاخرى في هذه المجالات .

### الفصل الثالث

#### المجلس الاستشاري

#### تأليفه ومهامه

#### المادة ٥ - تأليف المجلس الاستشاري :

##### أ - يؤلف المجلس الاستشاري من :

- |       |  |
|-------|--|
| رئيسا | الوزير او من ينييه                       |
|       | المدير العام                             |
|       | ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .          |
|       | ممثل عن وزارة الصحة .                    |
|       | ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون            |
|       | البلدية والقروية .                       |
|       | ممثل عن وزارة الأشغال العامة .           |
|       | ممثل عن وزارة الزراعة .                  |
|       | ممثل عن مركز التنمية الصناعية            |
|       | ممثل عن دائرة القنون والاستيراد والتصدير |
|       | ممثل عن نقابة اصحاب المهن الهندسية .     |
|       | ممثل عن نقابة المهنيين الزراعيين .       |
|       | ممثل عن غرفة صناعة عمان                  |

أعضاء .

ب - يعين ممثلو الوزارات والدوائر الحكومية في المجلس الاستشاري ويستبدلون بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيق من الوزير المختص .

ج - يعين ممثلو الهيئات الاخرى ويستبدلون بقرار من مجالس ادارتها وموافقة الوزير .

د - يجوز ، اذا كان ذلك ضروريا ، زيادة الاعضاء على الوجه المبين في الفقرتين (ب) و (ج) .

هـ - يجوز للوزارات والدوائر الحكومية والهيئات الاخرى ان تنتدب اعضاء مساعدين للاعضاء الاصليين في المجلس الاستشاري بصلة مرابطين فقط .

و - يجوز للدائرة ، في نظام يصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الثامنة والعشرين ان تدفع مكافآت مالية الى اعضاء المجلس الاستشارية واللجان الفنية المختصة مقابل المهام والخدمات التي يقدمونها .

#### المادة ٦ - ادارة شؤون المجلس الاستشاري :

أ - يعقد المجلس الاستشاري جلساته بناء على دعوة خطية يصدرها الرئيس قبل عشرة ايام على الاقل من تاريخ كل جلسة ويترتب على المجلس الاستشاري ان يعقد جلسة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر .

- ب- يتألف النصاب القانوني في الجلسات بحضور أكثرية الأعضاء المطلقة على أن يكون احدهم الرئيس  
ج- تصدر قرارات المجلس الاستشاري بالأكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .  
د - لا يجوز اقتناء مداوات المجلس الاستشاري او أية معلومات تقدم اليه الا من قبل الرئيس او بموافقته.

## المادة ٧ - مهام المجلس الاستشاري

يقوم المجلس الاستشاري بالمهام التالية :-

- ١ - تقديم المشورة حول السياسة العامة لتشجيع استعمال المواصفات القياسية والمكاييل والاوزان .
- ٢ - تقديم المشورة حول اعداد برنامج العمل السنوي للدائرة .

## الفصل الرابع

## المقاييس والمكاييل والاوزان

## المادة ٨ - اعتبار الوحدات المترية وحدات نظامية:

تعتبر الوحدات المترية في المقاييس باتواعها بما في ذلك المكاييل والاوزان على الوجه المبين في المادة الثانية هي الوحدات النظامية النافذة في المملكة وتعتبر أية وحدات أخرى غير قانونية .

## المادة ٩ - تفتيش ودمغ المقاييس والمكاييل والاوزان:

يجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الداخلية او وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية حسب مقتضى الحال ، استناد مهمة تفتيش ودمغ المقاييس والمكاييل والاوزان التي تستعمل في المملكة الى موظفين من دوائر الحكام الاداريين او المجالس البلدية او الخلية او القروية كما يجوز للوزير استناد هذه المهمة الى موظفي دائرة التمرين والاستيراد والتصدير ويعرف كل موظف استندت هذه المهمة اليه ، لاغراض هذا القانون فيما بعد بالتفتيش ، ويشترط في ذلك ان تزود الدائرة كل مفتش تستند هذه المهمة اليه بمجموعة واحدة كاملة على الاقل من المقاييس والمكاييل والاوزان والاجهزة المقررة للمعايرة .

## المادة ١٠ - صلاحيات المفتش:

أ - للمفتش دخول أي مكان عام يعتقد انه تستعمل فيه مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها ومقابلتها بالمقاييس والمكاييل والاوزان والاجهزة المخفوظة في الدائرة او لدى الجهات المختصة في المادة التاسعة ، وضبط او حجز او مصادرة المقاييس والمكاييل والاوزان والاجهزة التي يتبين انها تستعمل خلافا لاحكام هذا القانون .

ب- يجوز لأي ضابط شرطة ان يباشر بناء على تعليمات خطية تصدر اليه على الوجه المبين في المادة التاسعة كافة الصلاحيات المخولة للمفتش في الفقرة (أ) .

## المادة ١١ - تقديم التسهيلات للمفتش الخ والاجابة على الاستاثة :

يترتب على كل شخص لديه أية مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها ان يقدم كافة التسهيلات للمفتش او ضابط الشرطة الذي يقوم بالصلاحيات المخولة اليه على الوجه المبين في المادتين التاسعة والعاشره وان يجيب على كافة الاستاثة التي يوجهها اليه الضابط او المفتش اجابة تامة .

## الفصل الخامس

## المواصفات

## علامة الجودة

## المادة ١٢ - تأليف لجان فنية :

يجوز للوزير بناء على تنسيب من المدير العام ، تأليف لجان فنية خاصة تتولى وضع مشروعات المواصفات كما يجوز له بناء على تنسيب من المدير العام ايضا تعيين اعضاء في تلك اللجان يمثلون المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين ويشترط في ذلك ان تتوفر في اعضاء هذه اللجان الخبرة والاختصاص والاطلاع الكافي في مجالات العمل المناطة بهم .

## المادة ١٣ - اجراءات الموافقة على المواصفات القياسية والنشر عنها :

أ - تقدم اللجان الفنية الخاصة مشروعات المواصفات التي تضعها على الوجه المبين في المادة الثانية عشرة الى المدير العام لدراستها وتنسيقها والتأكد من امكان تنفيذها ورفعها مع تنسيباتها بشأنها الى الوزير لاصدار القرارات التي يستصوبها .

ب - يرفع الوزير مشروعات المواصفات مع تنسيباتها بشأنها على الوجه المبين في الفقرة (أ) الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يستصوبها واذا اتخذ المجلس قرارا بالموافقة عليها يجري اصدارها كمواصفات قياسية وتعتبر نافذة المفعول من التاريخ المحدد فيها .

ج - تنشر في الجريدة الرسمية اعلان عن ارقام المواصفات القياسية وتاريخ الموافقة عليها والتاريخ المحدد فيها لنفاذها على الوجه المبين في الفقرة (ب) ومواضعها وأماكنها وعناوينها حتى يتمكن ذوو العلاقة من شرائها او الحصول عليها من الدائرة مباشرة .



## المادة ١٤ - جواز وضع مواصفات مؤقتة:

بالرغم مما ورد في المادة الثالثة عشرة يجوز للوزير بناء على تنسيب من المدير العام، إصدار مواصفات مؤقتة لبعض السلع والمواد لاختبار جدواها من الناحية العملية قبل الموافقة عليها وإصدارها كمواصفات قياسية على الوجه المبين في تلك المادة.

## المادة ١٥ - المواصفات القياسية اختيارية:

تعتبر المواصفات القياسية اختيارية ويعتبر وجود علامة الجودة على السلعة أو المادة التي تطبق عليها المواصفات القياسية بمثابة شهادة جودة وبأن تلك السلعة أو المادة مطابقة لتلك المواصفات القياسية.

## المادة ١٦ - جواز اعتبار المواصفات القياسية لبعض السلع والمواد الزامية:

بالرغم مما ورد في المادة الخامسة عشرة يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير، أن يتخذ قراراً يعتبر فيه المواصفات القياسية الزامية اعتباراً من التاريخ الذي يحدده المجلس في قراره فيما لتلك السلع والمواد التي تتعلق بالصحة العامة والسلامة أو التي تعد لتصدير.

## المادة ١٧ - تقيد مقررات الوزارات الخ بالمواصفات القياسية:

بالرغم مما ورد في المادة الخامسة عشرة يترتب على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمحاليس البلدية والمحلية والقروية وغيرها من المؤسسات الحكومية أن تقيد في كافة مشترياتها من السلع والمواد بالمواصفات القياسية الأردنية أن وجدت، كحد أدنى لجودة تلك المشتريات.

## المادة ١٨ - اعتماد علامة خاصة بالجودة:

أ - تعتمد الوزارة علامة خاصة بالجودة، تعرف فيها بعدد علامة الجودة، يستعملها بإشراف الدائرة المنتج أو المصدر أو المستورد بناء على طلب خطي يقدمه إليها للدلالة على أن السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها.

ب - تستعمل علامة الجودة التي تعتمد على الوجه المبين في الفقرة (أ) على شكل خاتم تمنح السلعة أو المادة به أو تنسج في حواشيها أو تحفر عليها أو على شكل شهادة ترفق بالسلعة أو المادة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الإعلان.

ج - لا يعطى التصريح باستعمال علامة الجودة على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) إلا بعد أن تتأكد الدائرة من أن السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها وأن المنتج أو المصدر أو المستورد يمكنه أن يقيدها في صورة مستمرة وإن يلزم بكافة شروطها.

د - يترتب في حالة المواصفات القياسية الإلزامية على الوجه المبين في المادة السادسة عشرة، أن توضع علامة الجودة على السلعة أو المادة.

هـ - يعتبر بيع أية سلعة أو مادة تحمل علامة الجودة تعهداً للمشتري من قبل المنتج أو المصدر أو المستورد بأن تلك السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية، ولا تعتبر الدائرة مسؤولة أمام المشتري أو أية جهة أخرى عن أي عمل يقوم به صاحب السلعة بخالف لهذا القانون.

## المادة ١٩ - استيفاء رسم محدد لقاء استعمال علامة الجودة:

تستوفي الدائرة، في تعليمات تصدر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثامنة والعشرين رسماً محددًا لقاء استعمال علامة الجودة على الوجه المبين في المادة الثامنة عشرة. ويشترط في ذلك أن يراعى في تحديد الرسم صنف السلعة أو المادة وتكاليف الفحص والاختبار والتحليل التي تجرى على تلك السلعة أو المادة والعوامل الأخرى ذات العلاقة.

## المادة ٢٠ - الكشف المفاجيء والتفتيش والمراقبة وأخذ العينات:

يجوز لأي موظف من موظفي الدائرة، بناء على تعليمات خطية يصدرها إليه المدير القيام بالكشف المفاجيء والتفتيش والمراقبة وأخذ العينات بقصد الفحص والاختبار والتحليل على أية سلعة أو مادة تحمل علامة لجودة أو ذات مواصفات قياسية.

## المادة ٢١ - تعاون الوزارات والدوائر والشركات التي تقني وسائل الفحص والتحليل مع الدائرة:

أ - إلى أن تتمكن الدائرة من اعداد وتجهيز المختبرات الخاصة بها يترتب على كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى والشركات التي تقني وسائل الفحص والاختبار والتحليل أن تتعاون مع الدائرة لأجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع والمواد، بواسطة المختصين فيها أو بواسطة مختصين تنتدبهم الدائرة.

ب - يجوز للدائرة إجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع أو المواد خارج الملكية في مختبرات أو مؤسسات أو معاهد معترف بها.

ج - يدفع المدير العام كافة أجور إجراء الاختبارات على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) ويجوز له أن يسترد من صاحب السلعة أو المادة التي أجريت عليها الاختبارات.

## المادة ٢٢ - الحالات التي ينذر فيها صاحب علامة الجودة والتي تصدر فيها السلعة أو المادة:

أ - إذا تخلفت السلعة أو المادة التي أعطي لها التصريح باستعمال علامة الجودة عن مطابقة المواصفات القياسية الخاصة بها بمقتضى المادة الثامنة عشرة يترتب على الوزارة أن ترسل انذاراً خطياً بالبريد المسجل إلى صاحب تلك العلامة يطلب إليه فيه التقيد بالتزاماته بخلاف مدة لا تزيد عن أسبوعين من تاريخ تسلمه ذلك الانذار.

ب- اذا لم يتقيد صاحب تلك العلامة بالتزاماته على الوجه المبين في الفقرة (أ) يقرب على المدير العام ان يوجه اليه كتابا بالبريد المسجل يلغي فيه التصريح باستعمال تلك العلامة اعتبارا من تاريخ تسلمه ذلك الكتاب .

ج- اذا تخلفت السلعة او المادة التي تخضع لمواصفات قياسية الزامية على الوجه المبين في المادة السادسة عشرة عن مطابقة تلك المواصفات . يجوز للوزير ان يصدر امرا خطيا يقرو فيه مصادرة تلك السلعة او المادة او اتلافها او اعادة تصديرها او اعادة صنعها في صورة تطابق تلك المواصفات الانزامية .

د- كل من يستعمل علامة المجرودة على السلعة او المادة او يعلن عن استعمالها بأي وسيلة من وسائل الاعلان دون تصريح من الوزارة على الوجه المبين في المادة الثامنة عشرة و كل من يستمر في استعمال علامة الجودة بالرغم من الغاء التصريح باستعمال تلك العلامة على الوجه المبين في الفقرة (ب) اعلاه يعتبر بانه ارتكب جرما .

هـ- كل قرار يصدره الوزير ويستند فيه الى تقارير فحص او اختبار او تحليل اية سلعة او مادة مشقوقة بتسبب من المدير العام حول مطابقة او عدم مطابقة تلك السلعة او المادة للمواصفات يعتبر نهائيا .

### الفصل السادس

#### العقوبات

المادة ٢٣ - الجرائم التي لا يوجد نص على عقوبة محددة لها :

كل من ارتكب جرما خلافا لهذا القانون او لاي نظام صادر بمقتضاه ولم ينص على عقوبة خاصة به يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرين دينارا او بالسجن مدة لا تزيد عن شهر او بكلا العقوبتين معا .

المادة ٢٤ - رفض ابراز اية مقاييس الخ، صنع او بيع مقاييس الخ غير قانونية :

كل من اتي فعلا من الاعمال التالية يعتبر مخالفا ويعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين دينارا او بالسجن مدة لا تتجاوز شهرين او بكلا العقوبتين معا وتصادر المقاييس والمكاييل والاوزان واجهزتها غير القانونية حسب مقتضى الحال :

١ - رفض السماح للفتش بدخول اي مكان يعتقد بانه تستعمل فيه مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها .

ب- مانع الفتش من ضبط اية مقاييس او مكاييل او اوزان او اجهزتها غير القانونية .

ج- قام بصنع او بيع اية مقاييس او مكاييل او اوزان غير قانونية .

د- استعمل او احرز بقصد الاستعمال في العمليات التجارية اية مقاييس او مكاييل او اوزان غير مملوغة او اجهزة غير صحيحة .

هـ- زور او زيف اية دعة تستعمل للمقاييس والمكاييل والاوزان واجهزتها .

و- باع او تصرف باية مقاييس او مكاييل او اوزان واجهزتها التي تحمل دعة مزورة او مزيفة .

المادة ٢٥ - ارتكاب جرم خلافا لبعض المواد :

كل من ارتكب جرما خلافا لاحكام الفقرة (أ) او (ج) او (هـ) من المادة الثامنة عشرة او خلافا لاحكام الفقرة (ب) او (ج) او (د) من المادة التالية والمشرعون يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا او بالسجن مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنتين او بكلا العقوبتين معا .

المادة ٢٦ - تبعية اقامة الدليل :

كل من تسري عليه احكام هذا القانون واتهم بجرم تقع عليه اقامة الدليل انه استجاب لهذه الاحكام .

المادة ٢٧ - عدم استثناء الاجراءات الجزائية بمقتضى قوانين وانظمة اخرى :

ان احكام هذا القانون لا تؤثر في اية اجراءات جزائية بمقتضى اي قانون آخر .

#### الفصل السابع

#### احكام عامة

المادة ٢٨ - صلاحية اصدار الانظمة والتعليمات :

أ - لمجلس الوزراء ان يصدر النظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - الالغاء :

يلغى قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ واي تشريع آخر الى المسمى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

السيد الرئيس :

يتلى قرار اللجنة المتعلق بقانون مجلس البحث العلمي .

السيد المقرر :

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/١/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الملاح ، وحضور أصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة المقرر سليمان القضاة والاعضاء : بشارة غصيب ، سائب العكشه ، سليم البخيت ، يعقوب نعمر ، خالد الحاج حسن ، رزق البطاينة ، محي الدين الحسيني .

ونظرت بمشروع قانون مجلس البحث العلمي الأردني لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه :-

(١) تشطب عبارة ( قابلة للتجديد ) من الفقرة ١-أ من المادة العاشرة وتعتبر الفقرة بكاملها المادة

## الأسباب الموجبة

منذ تأسيس المجلس بموجب النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ والصادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ومن خلال الممارسة الفعلية على مدى السنوات الست الماضية فقد واجه المجلس مشاكل وصعوبات بسبب وضعه التشريعي السالف الذكر أعاقته في سعيه للعمل على تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها على الوجه المرجو .

لذلك ، وللأسباب التالية الذكر فإن من الضروري استصدار قانون خاص للمجلس يبدل من النظام المذكور في أعلاه ليتمكن من ممارسة واجباته وتحقيق أهدافه ومن هذه الأسباب ما يلي :-

١ - ليس للمجلس بوضعه التشريعي الحالي الشخصية القانونية المستقلة التي تمكنه من القيام بواجباته من النواحي القانونية والإدارية والمالية وليس له حق التقاضي والمطالبة بحقوقه .

العاشرة وتنقل الفقرة - ب - الى المادة (١٢) .

(٢) تعدل المادة (١٢) بإضافة الفقرة التالية

اليها والمأخوذة من المادة العاشرة ويعطى لها حرف - هـ - :-

هـ - لمجلس الوزراء استبدال أي عضو في مجلس الإدارة أو تعيين عضو مكان آخر اذا شغرت عضويته .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (٥) ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

يتلى القانون كما عدلته اللجنة مادة مادة للموافقة عليه .

(فلاهم المقرر مادة مادة كما عدلته اللجنة ووافق

المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه كما رفع لمجلس الأعيان معذلا) .

٢ - ان النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ صادر بالاستناد الى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم مما يجعل المجلس مرتبطاً قانونياً وإدارياً ومالياً بوزارة التربية والتعليم في الوقت الذي تنص المادة (٦) من ذلك النظام على ان المجلس يرتبط مباشرة برئيس الوزراء .

٣ - يتطلب المجلس لتنفيذ مهامه بالفعالية اللازمة تحرره من الروتينات والمعوقات وكذلك يتطلب استصدار أنظمة وتعليمات لمعالجة النواحي المختلفة والخاصة بنشاطاته ، ولا يمكن ذلك بدون الاستناد الى مادة من مواد قانون خاص به .

٤ - كذلك يتطلب عمل المجلس الزام جهات أخرى في القطاعين العام والخاص بالتعاون مع المجلس لتحقيق أهدافه وبترسيده بالمعلومات التي يتطلبها خاصة ما يتعلق منها بالبحث العلمي وهذا لا يمكن الا اذا كان للمجلس صفة قانونية تمكنه من ذلك .

٥ - ان كافة المجالس المماثلة في البلاد العربية مؤسسة بموجب قوانين تمكنها من تحقيق الاهداف التي أسست من أجلها كما تجنبها كثيراً من الصعوبات التي تواجه هذا المجلس بسبب وضعه التشريعي الحالي ، ولا يوجد أي سبب يمنع من استصدار قانون مماثل لهذا المجلس خاصة وان مشروع القانون الرقن قد وضع بعد الاسترشاد بتلك القوانين واستخلص ما يتناسب مع حاجات هذه المملكة من تلك القوانين .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون مجلس البحث العلمي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يؤسس في المملكة بموجب أحكام هذا القانون مجلس يسمى ( مجلس البحث العلمي الاردني ) يشار اليه فيما بعد ( بالمجلس ) ، مركزه عمان وله ان ينشئ فروعاً في أنحاء أخرى من المملكة .

المادة ٣ - يكون للمجلس شخصية اعتبارية مستقلة استقلالاً مالياً وإدارياً وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة او ان ينيب عنه النائب العام - وله حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وقبول التبرعات والهبات والوصايا من أشخاص طبيعيين او اعتباريين وان يبرم العقود ويمثله رئيسه في علاقته مع الغير .

المادة ٤ - يرتبط المجلس في جميع شؤونه برئيس الوزراء .

المادة ٥ - يهدف المجلس الى السعي لمواكبة التقدم العلمي في مجالات الحضارة ، والنهوض بالبحث العلمي ووضع نتائجه في خدمة المجتمع الاردني ترغياً لرفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والصحي .



المادة ٦ - يتولى إدارة شؤون المجلس إدارة مؤلف من :-

- أ - رئيس الوزراء
- ب - وزير التربية والتعليم
- ج - أساتذتين من الجامعة الاردنية
- د - سبعة أعضاء ممثلين للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والسلطات المعنية بالبحث العلمي التي يحددها مجلس الوزراء.
- هـ - عضو ممثل لكل من :-
  - ١ - القطاع الصناعي .
  - ٢ - القطاع التجاري .
  - ٣ - القطاع الزراعي .
- و - عضو عن الجمعيات العلمية .
- ز - عضو عن النقابات المهنية .
- ح - عضوين من المهتمين بشؤون البحث العلمي .

المادة ٧ - المذكورون في الفقرات د، هـ، و، ز، ح من المادة السادسة يعينهم مجلس الوزراء بتنصيب من نائب الرئيس بعد استشارة الجهة المعنية بكل منهم .

المادة ٨ - يتولى المجلس لتحقيق اهدافه المهام التالية :-

- أ - وضع التوصيات المتعلقة بسياسة البحث العلمي في المملكة :
- ب - تقديم المشورة الفنية والاقتراحات العلمية للقطاعين العام والخاص .
- ج - تنسيق ودعم وتشجيع البحوث العلمية البحتة والتطبيقية .
- د - متابعة التقدم العلمي والتطور التقني في العالم .
- هـ - العمل على تأمين موارد التمويل اللازمة له وتحديد طرق استثمارها وتعيين البنك او البنوك التي تودع فيها امواله .
- و - تقديم المساعدات للباحثين العلميين بما فيها المساهمة في تغطية نفقات البحوث وتأمين متطلباتها .
- ز - تشجيع العلماء والخبراء الاردنيين في الخارج على العودة الى المملكة للعمل في مجالات البحث العلمي وتطبيقاته .
- ح - استخدام الباحثين العلميين والمستشارين في جميع المجالات لاغراض البحث العلمي .
- ط - نشر ما يرى نشره مناسباً من البحوث العلمية وتسهيل الاستفادة من نتائجها بالوسائل المختلفة .
- ي - انشاء مركز (لوثائق العلمية) ووضع فهرس موحد لجميع المراجع والمطبوعات المتوفرة في المكتبات .

ك - عقد المؤتمرات والتلوات العلمية في المملكة والاشتراك فيها بمقد منها في الخارج .

ل - التعاون مع الجمعيات والاتحادات والمنظمات العلمية المحلية والعالمية .

م - اية امور اخرى ضرورية لتحقيق اهدافه .

المادة ٩ - يراعى ان يجري اختيار اعضاء مجلس الادارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية القادرين على المساهمة في تحقيق اهداف المجلس .

المادة ١٠ - مدة العضوية في مجلس الادارة سنتان .

المادة ١١ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه او نائبه مرة كل شهرين على الاقل او كلما دعت الحاجة الى ذلك ويجوز دعوته عند الضرورة اذا تقدم نصف الاعضاء بطلب خطي توضح فيه اسباب الدعوة .

المادة ١٢ - تنتهي العضوية في مجلس الادارة في إحدى الحالات التالية :-

- أ - الوفاة .
  - ب - الاستقالة .
  - ج - التغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر شرعي .
  - د - مغادرة البلاد مدة تزيد على تسعة اشهر .
  - هـ - مجلس الوزراء استبدال اي عضو في مجلس الادارة او تعيين عضواً مكاناً اخر اذا شغرت عضويته .
- المادة ١٣ - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع مجلس الادارة بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون احدهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات باغلبية ثلثي اصوات الحاضرين .
- المادة ١٤ - يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه .

المادة ١٥ - يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الادارة جهاز تنفيذي يرأسه امين عام يعينه مجلس الادارة .

المادة ١٦ - يمارس الامين العام الصلاحيات التالية :-

- أ - تطبيق وتنفيذ السياسة التي يرضها مجلس الادارة .
  - ب - الاشراف على ادارة صندوق المجلس .
  - ج - الاشراف على الجهاز التنفيذي للمجلس وادارته .
  - د - تولى امانة سر المجلس واللجان التي يشكلها والاشراف على الممارات وضبط محاضر الجلسات ووجه عام يعتبر مسؤولاً عن جميع الامور المتعلقة بالمجلس غير المناطة صراحة بمجلس الادارة .
- المادة ١٧ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز التنفيذي للمجلس والاشراف عليهم وعزلهم وتحديد اختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٨ - يحدد المجلس بدل انتماء ونفقات اعضاء مجلس الادارة والجان التي يشكلها بقرار منه على ان لا يتجاوز بدل الانتماء (خمس) ذنابير لاهو عن كسل بجاسة يحضرها وشريطة ان لا يزيد مجموعها في السنة على (خمين) دينار .

المادة ١٩ - يكون للمجلس صندوق خاص تودع فيه امواله وفق احكام النظام .

المادة ٢٠ - يتألف موارد صندوق المجلس من :

أ - المخصصات التي ترصدها الحكومة في قانون الموازنة العامة لمجلس البحث العلمي الاردني .  
ب - اجور الخدمات التي تقدمها اجهزة المجلس ، واشتركاكات ومبيعات المطبوعات التي تصدرها .  
ج - التبرعات والهبات والوصايا الواردة للمجلس من اي مصدر شريطة موافقة مجلس الوزراء على قبولها .

د - اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

هـ - ريع اموال المجلس المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٢١ - للمجلس حق الاتصال بجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات للحصول على التقارير والبحوث والاحصائيات والمعلومات والبيانات التي لها صلة بالبحث العلمي .

المادة ٢٢ - يجوز انتداب او اعارة اي موظف في الحكومة او اي مؤسسة عامة للعمل في المجلس عملا متفرغا او جزئيا ويعتبر عمل الموظف في المجلس استمرارا لعمله السابق .

المادة ٢٣ - تتعاون الادارات الحكومية والمؤسسات مع المجلس كلما طلب اليها ذلك .

المادة ٢٤ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات صندوق المجلس .

المادة ٢٥ - تبدأ السنة المالية للمجلس في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من تلك السنة .

المادة ٢٦ - للمجلس موازنة سنوية خاصة يعدها الامين العام ويقرها مجلس الادارة .

المادة ٢٧ - يدير المجلس امواله بنفسه ويثق منها وفق النظام المالي الذي يضعه المجلس .

المادة ٢٨ - يعفى المجلس وفروعه الخاضعة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم تأمين او رسم طابع او بريد او غير ذلك من التكاليف المالية وتعتبر هيئة حكومية .

المادة ٢٩ - تنتقل كافة الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب نظام مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته الى هذا المجلس .

المادة ٣٠ - لمجلس الادارة تشكيل لجان خاصة من بين اعضائه او من غيرهم لمعالجة الامور التي يحيلها اليها .

المادة ٣١ - لمجلس الوزراء بتشيب من مجلس الادارة ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ - يلغى هذا القانون نظام مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ وكافة تعديلاته واية تشايع اخرى تتعارض مع احكامه .

المادة ٣٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون :

(ج)

السيد الرئيس :

يتلى قرار اللجنة رقم (٦) .

السيد المقرر بالوكالة :

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١/١٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة السادة المقرر ، سلمان القضاء والاعضاء ، بشارة غصيب ، سليم البخيت ، سايا العكشة ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب المحالي ، خالد الحاج حسن ، رزق البطاينة ، محي الدين الحسيني . ونظرت بالقانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء/الرصيفة الخال عليها من قبل المجلس الكريم ،

الاسباب الموجبة

قرر مجلس الوزراء تفويض معالي وزير الاقتصاد بدراسة امكانية دمج شركتي الكهرباء الاردنية المساهمة (عمان) وكهرباء الاردن المركزية المساهمة (الزرقاء) في شركة واحدة توفيراً للشقات في ادارتها وتوحيداً لمساهما المشترك ، وبعد البحث مع مجلس اذارة الشركتين اوصى معاليه بدمج الشركتين وتوحيدهما في شركة واحدة ولذلك وضعت الحكومة هذا القانون المؤقت لتحقيق هذه الغاية .

وبعد دراسته وتدقيقه قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة رقم ٦ .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

يتلى القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة الاردنية وشركتي الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء/الرصيفة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه وعلى الاتفاق كما ورد من الحكومة وهما نصها كما رفعها لمجلس الاعيان) .

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢

## قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان  
وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٣ .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق الموقد بين الحكومة وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة الملحق بهذا القانون صحيحا نافذا بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منه

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

## اتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان  
وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة

بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٢ تم الاتفاق بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية المعروفة فيما يلي ( بالحكومة ) بموجب تفويض مجلس الوزراء المسالي بقراره رقم ( ١٩٣١ ) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٠ فرينقا اولاً ، وبين ممثلي شركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان المفوضين بقرار من مجلس الادارة رقم ( المادة الثانية عشرة الجلسة السابعة عشرة ) تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٧ المستند لقراري الهيئة العامة القرار الاول رقم ( المادة الخامسة ) تاريخ ١٩٦٠/٦/٢٢ القرار الثاني رقم ( المادة السابعة ) تاريخ ١٩٦٢/٥/٥ وممثلي شركة كهرباء الأردن المركزية المساهمة المفوضين بقرار من مجلس الادارة رقم ( ٦٢/١٨٥ ) تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٧ المستند لقرار الهيئة العامة رقم ( ٦٢/٦ ) تاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ فرينقا ثانياً على ما يلي :-

## المادة الأولى

### تعريف

يكون للألفاظ والمبشرات التالية الواردة في هذا الاتفاق المعاني المبينة أدناه :

أ - الحكومة - حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

ب - الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .

ج - مجلس الادارة - مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئة العامة للشركة والعضوين الذين تعينهم الحكومة لتشييدها في هذا المجلس .

د - الشركة - شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة في عمان وهي صاحبة الامتياز .

هـ - منطقة الامتياز - المنطقة الواقعة ضمن دائرة وهمية نصف قطرها خمسة عشر كيلو متراً ومركزها مأذنة الجامع الحسيني في عمان بالإضافة الى المنطقة التي تبدأ من الكيلو ١٥ حتى الكيلو ٣٦ بهدخو ويعرض ١٠ كيلو مترات من كل جانب من منتصف طريق عمان/ الزرقاء المعبد كما هو مبين على المخطط المرفق ويجوز توسيع المنطقة بطلب من الشركة وتنسيق من وزير الاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء .

و - المشروع - كل ما هو ضروري لتوليد الكهرباء وتوريدها ونقلها وتخزينها وتوزيعها وبيعها وشراؤها وفق هذا الامتياز كما انها تشمل جميع الموجودات الخاصة بهذه الاشغال غير انهما لا تشمل العقود ولا التأمينات القندية أو الدعم المسجلة في دفاتر الشركة .

ز - الانشاءات - جميع السدود والخزانات والابنية والمجاري والطرق وجميع المباني المعدة لمخطات توليد الطاقة الكهربائية أو تحويلها وكذلك الاراضي المقامة عليها هذه المباني والتي تكون ملكاً للشركة أو مؤجرة لها .

ح - المعدات والآلات - جميع الآلات الميكانيكية والكهربائية وسواها والطوربينات والمولدات والمحولات والماكينات وقطع التبديل والخطوط والاسلاك الهوائية والارضية والاعمدة وغيرها من الاجهزة والمعدات الضرورية لتوليد الطاقة الكهربائية أو تحويلها أو نقلها أو توزيعها أو توريدها أو بيعها بصورة واقية وجميع العدة واجهزة القياس غير المستهلكة وأي جهاز تلفوني أو تلفرافي - لاسلكي - يحتاجه الشركة لأغراض مشروعها ؛

ط - الشهر والسنة - الشهر والسنة حسب القويم الشمسي .

ي - ويعتبر المفرد شاملاً للجمع ويعتبر الجمع شاملاً للمفرد .

## المادة الثانية

### توحيد الشركتين

أ - توحد شركتا الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة في شركة واحدة تسمى شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة .

ب - تعود جميع حقوق والزامات الشركتين المندمجتين على الشركة الجديدة .

ج - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الموقد بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٤ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٩١٨ الصادر بتاريخ ١ ايلول ١٩٦٧ .

د - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الموقد بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة كهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ( ١٤١٨ ) الصادر بتاريخ ١ / نيسان / ١٩٥٩ .



## المادة الثالثة

## منح الامتياز ومدته

تمنح الحكومة الشركة هذا الامتياز لمدة خمسين سنة تبدأ من تساريخ نشره في الجريدة الرسمية لتزويد منطقة الامتياز بمحاجتها من الطاقة الكهربائية وفق الشروط المبينة في هذا الامتياز ، ويجوز في اي وقت قبل انتهاء هذه المدة تمديد الامتياز الى مدة اخرى باتفاق الفريقين .

## المادة الرابعة

## الاعفاءات ومنح رخص الاستيراد

أ - تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد واذون العملة ضمن القوانين والانظمة المرعية لاجل استيراد الآلات والمعدات والادوات وجميع ما تحتاج استيراده لاتمام المشروع واستمرار اعماله على ان تستورد جميع هذه المعدات والآلات بمعرفة الشركة وموافقة الوزير .

ب - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ومن جميع الرسوم الاضافية الاخرى التي تستوفي على البضائع المستوردة المواد التي تستوردها الشركة ، اما رأسا لحسابها او التي تحول للشركة من مستودعات عامة او خاصة ( بوند ) شريطة ان تستعمل المواد المذكورة لاغراض الشركة المشار اليها اعلاه وان يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ، ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الاشياء والمواد المستوردة من قبل مستخدمى الشركة لاجل استعمالهم الشخصي او المستوردة من قبيل الشركة لبيعها لمستخدميها .

ج - اذا باعت الشركة لاجل الاستعمال في المملكة الاردنية الهاشمية المواد المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاخرى المذكورة اعلاه الى شركة او مؤسسة اخرى او شخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لتلك الرسوم حسب الفئات التي تجبى بتاريخ البيع عن مواد مماثلة وتدفع الشركة هذه الرسوم .

## المادة الخامسة

## سريان قوانين الكهرباء

تسري على الشركة وعلى المشروع وعلى الانشاءات والمعدات التي يميزها هذا الامتياز احكام اي قانون معمول به الآن او قد يصدر في المستقبل لتنظيم توليد الطاقة الكهربائية او توزيعها او تحويلها او تخزينها او نقلها او بيعها في المملكة الاردنية الهاشمية وتسري عليها ايضا احكام اي نظام صدر او قد يصدر بمقتضى هذا القانون على انه اذا تعارضت احكام القانون مع احكام النظام مع قانون الامتياز فيسري حكم الامتياز الا اذا وافق الفريقان على غير ذلك .

## المادة السادسة

## الانشاءات التي يجب اقامتها

لا يجوز ان تقل قوة الآلات في محطات القوة عن حاجة منطقة الامتياز حسبما يحددها الوزير من حين الى آخر بعد التشاور مع الشركة وتشمل الانشاءات الواجب اقامتها بناء محطات قوة تامة للكهرباء بمجهزة بجميع المعدات والآلات وخطوط النقل والتوزيع الى منطقة الامتياز واعداد اجهزة التوزيع والنقل والتحويل كلها ثبت وجود بيئة كافية على احوال وجود طلب معقول على الطاقة الكهربائية من قبل المستهلكين .

## المادة السابعة

## اشغال الشركة وفقا للتصميمات

مع مراعاة المنشآت القائمة حاليا يجب ان تبنى وتنشأ وتقام الانشاءات التي ترى الشركة ضرورة لبنائها او اقامتها ، وتركب جميع الآلات والمعدات التي تبدو ضرورية لاغراض هذا الامتياز ، وفقا للتصميمات والرسوم والخرائط التي تقدمها الشركة من وقت لآخر وتحصل على موافقة الوزير عليها قبل المباشرة بها وعلى الشركة ان تقوم بتنفيذ جميع التغييرات والتعديلات الاضافية التي يطلب الوزير ادخالها على التصميمات والمواصفات والمخططات المعروضة للموافقة وان تقوم بها وفق التعليمات التي يصدرها . ويجب ان تقدم هذه التصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على ثلاث نسخ بالمقاييس والمقاييس المبينة في المادة الثامنة من هذا الامتياز ، فاذا لم تبلغ الشركة جوابا من الوزير بالموافقة او عمنها خلال المدة او المدة المخصوص عليها في المادة الثامنة من تاريخ تقديم الطلب ، يصبح لها حق الشروع باشغالها كأنها نالت الموافقة .

ليس في هذا الامتياز مما يعني الشركة من الحصول على الرخص اللازمة لجميع اشغالها وتأسيساتها ؛

## المادة الثامنة

## تقديم التصميمات وخلالها

يقتضي على الشركة ان ترفع الى الوزير ثلاث نسخ من تصميمات ومخططات ومواصفات كافة الانشاءات واجهزة التوزيع وخطوط الكهرباء لموافقة عليها قبل الشروع في تلك الانشاءات وذلك بالصورة التالية :

أ - تصميمات ومخططات بمقياس لا يقل عن واحد الى عشرة آلاف ( ١ : ١٠,٠٠٠ ) تبين موقع الانشاءات وحدود سائر الاملاك العمومية والخصوصية ( ان وجدت ) التي تتأثر مباشرة من اقامة تلك الانشاءات .

ب - تصميمات تبين المخطوط الكهربائية الهوائية والارضية ذات الضغط العالي الموصلة بين المواقع المختلفة مرسومة على خرائط بمقياس لا يقل عن واحد الى خمسة وعشرين ألفا ( ١ : ٢٥,٠٠٠ ) .

ج - تصميمات تبين شبكة توزيع الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد الى الفين ( ١ : ٢,٠٠٠ ) .

د - تصميمات ومخططات لخطوط توليد وتحويل الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد الى مئة ( ١ : ١٠٠ ) ومواصفات تفصيلية عن كل ما ستحويه المخططات من معدات وآلات .

ويجب ان تشمل هذه المواصفات ايضاحا كافيا عن انواع واجناس وقوى واقسية المواد وجميع التفاصيل الفنية اللازمة للمعدات والآلات المستعملة او المراد استعمالها او تركيبها في المشروع .  
ويبلغ الوزير موافقته او اعتراضه على التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة قبل انقضاء شهرين من تاريخ رفعها اليه وعلى التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما من تاريخ رفعها اليه فاذا لم يبلغ الشركة رأيه خلال هذه المدة المعينة أعلاه يكون للشركة آنذاك حق الشروع في العمل كما لو ان التصميمات والمخططات والمواصفات المنوه عنها أعلاه نالت موافقته .

وتسري الاحكام السابقة الذكر ايضا على اية تصميمات ومخططات ومواصفات معدلة ترفعها الشركة للوزير لابتداء موافقته عليها بشرط ان يبلغ الوزير الشركة موافقته او عدم موافقته او اعتراضه مع بيان أسباب ذلك على اي من هذه التصميمات او المخططات او المواصفات المعدلة قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما في الاحوال التي تنطبق عليها احكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وقبل انقضاء اربعة عشر يوما في الاحوال التي تنطبق عليها احكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة من تاريخ رفعها اليه ، واذا لم يبلغ الوزير رأيه هذا في المدة المبينة أعلاه يحق للشركة الشروع في الانشاءات وكأنها نالت الموافقة .

اذا قصرت الشركة في انجاز ما طلب منها بموجب شروط هذه المادة وخلال التواريخ المعينة ولم يقتنع مجلس الوزراء ان ذلك كان لاسباب مشروعة خارجة عن امكانية الشركة المعقولة ، للمجلس الحق بانهاء هذا الامتياز او بفرض الغرامة التي يراها مناسبة على الشركة بالنسبة لاعتلال الضرر العام الذي يقدر حصوله بسبب تأخر الشركة عن تنفيذ الاعمال المطلوبة .

#### المادة التاسعة

##### حق الاستملاك

تمتلك الشركة الاراضي والحقوق التي تحتاجها لغايات مشروعها بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والحقوق واذا لم يتم الاتفاق ورأى الوزير ان الحصول على هذه الاراضي او الحقوق ضروري لمقاصد المشروع فيعمل على استملاكها والاستيلاء عليها أو حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى قانون الاستملاك والقوانين المرحية .

#### المادة العاشرة

##### حماية الاراضي والمباني والحقوق الارتفاقية . . الخ

اذا اصاب ضرر أية عقارات أو أراضي أو أبنية أو حقوق ارتفاق أو منفعة في الأرض أو المياه أو عليها أو أي حق تصرف في الأرض أو أي شجرة أو أي شيء آخر ثابت عليها فيجب على الشركة أن تدفع الى اصحابها تعويضا عادلا عن كل ضرر يلحق بهم بسبب هذا الامتياز ، واذا تعذر الوصول الى اتفاق على مقدار التعويض فتدفع لهم الشركة التعويض الذي يقرره المحكمة ذات الاختصاص بناء على طلب تقدم به الشركة أو من يدعي الضرر .

#### المادة الحادية عشرة

##### شبهات النقل والتوزيع ومحطات التوليد والتحويل

مع مراعاة احكام المادة (٢٣) من هذا الامتياز يكون للشركة الحق في بناء وانشاء وتشغيل مسا يلزم من شبكة النقل والتوزيع ومحطات التوليد والتحويل الضرورية في كل مركز من مراكز منطقة الامتياز حيثما توجد بينة على احتمال استهلاك الطاقة الكهربائية .

#### المادة الثانية عشرة

##### حق اقامة اعمدة للخطوط الكهربائية ومد اسلاك ارضية

يحق للشركة ان تقيم عطات تحويل واعمدة للخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي او المتوسط او الخفيف وان تمد خطوطا تحت وفوق الارض في الطارق العامة او الشوارع او اية املاك خاصة حيثما تقتضي الضرورة ذلك ، ويجب على الشركة ان تحصل على موافقة اصحاب الاملاك الخاصة او موافقة الوزير في حال تمتعهم قبل قيامها بأي عمل من الاعمال المشار اليها في بداية هذه المادة . ويحق للشركة الوصول في جميع الاوقات الى اية محطة تحويل او عامود او خطوط كهربائية ذات ضغط عالي او متوسط او خفيف حيثما وجدت . وعلى الشركة ان تعيد حالاً وعلى نفقتها الخاصة الطرق والشوارع التي جرى الحفر فيها الى حالتها السابقة وان تدفع الى اصحاب الاملاك الخاصة تعويضا كافيا عن كل ضرر يلحق بهم وان تعذر الاتفاق على مقدار التعويض فيعود تقديره الى المحاكم المختصة .

#### المادة الثالثة عشرة

##### نقل الاعمدة والخطوط

اذا اقتضت اشغال تنظيم المدن والقرى الواقعة في منطقة الامتياز تغيير مواقع الاعمدة والخطوط لعلى الشركة ان تنقل هذه الاعمدة والخطوط على نفقتها الى المراكز الجديدة التي تعينها لها البلديات التابعة لهذه المدن والقرى .

#### المادة الرابعة عشرة

##### حق الشركة باستيفاء الرسوم لقاء خدماتها

مع مراعاة ما ورد في المادتين السادسة والخامسة عشرة من هذا الامتياز ، على الشركة ابصال التيسار الكهربائي الى مباني المستهلكين للتخزين او القوة او لاغراض صناعية او غير ذلك ، وتحدد الرسوم والاجور والامان التي تتقاضاها عن الابصال بموجب أنظمة تضعها الشركة ويوافق عليها الوزير بمقتضى المادة الثالثة والثلاثين (٣٣) من هذا الامتياز .

## المادة الخامسة عشرة

## وجوب قيام الشركة بأشغالها بكفاءة

على الشركة خلال سريان هذا الامتياز ان تقوم بتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها ونقلها وتحويلها وتوزيعها وبمقتضى الامتياز وفقا لاحكامه بطريقة والية وبكفاءة في جميع الاوقات وان تستخدم لتلك الغاية عددا كافيا من المستخدمين الاكفاء . وعليها ان تزيد من تجهيزاتها ومعداتها لاجابة جميع الطلبات التي يتقدم بها المستهلكون ضمن منطقة الامتياز ، كما ان عليها اىصال الكهرباء الى كافة الاماكن والنقاط الواقعة ضمن منطقة الامتياز عند الطلب منها حسب الانظمة والترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الوزير والشركة .

على الشركة ان تصون المعدات وتجدها كلما دعت الحاجة من حين الى آخر وان تتخذ التدابير الواقية والملائمة لصيانة الاشخاص والاموال من اضرار الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي ووقاية الخطوط التلفزيونية والتلفونية .

وعلى الشركة ان تدفع تعويضا عادلا عن كل ضرر يلحق باي انسان او حيوان او مال منقول او غير منقول او اي حق مكتسب نتيجة قيام الشركة بأشغالها او نتيجة خطأ او اهمال او عطب في تمديد وتوريد ونقل وتوزيع وبيع الكهرباء ، وعلى الشركة ان تراعي في جميع اشغالها وتأسيساتها وتمديداتها وكافة الاعمال التي تقوم بها بمقتضى هذا الامتياز التعليمات الفنية المفصلة التي تصدرها الحكومة لتنظيم توليد وتوزيع وبيع الكهرباء .

## المادة السادسة عشرة

## النور والقطاع التيار

عندما تقتضي الضرورة ايقاف التيار الكهربائي او تنقيصه عن منطقة الامتياز او اي جزء منها فعلى الشركة الحصول على اذن مسبق من الوزير وعليها اعلان الاهلين عن ذلك قبل مدة معقولة .

وفي حالة وقوع انقطاع او نقص فجائي لتيار الكهربائي في منطقة الامتياز او في اي جزء منها لسبب خارج عن ارادة الشركة فعلى الشركة خلال يومين من وقوع هذا الانقطاع او النقص ان تعلم الوزير عن الاسباب التي ادت اليه والتدابير التي اتخذت لتلافي تكراره .

واذا رأى الوزير ان مثل هذا الانقطاع قد تكرر او طال امده بسبب اهمال او تقصير من الشركة ودون ان تتخذ التدابير اللازمة لئلا او اذا قنع بأن التدابير التي اتخذتها الشركة لهذا الغرض غير كافية فله ان ينلزمها بموجب اصلاح الخلل الواقع ضمن مدة محددة واذا لم تتخذ الشركة الاجراء اللازم للقيام بالاصلاح المطلوب في المدة الميعة ولم تستطع ان تقنع الوزير ان تحلها كان لاسباب مشروعة يحق له بموافقة مجلس الوزراء فرض الغرامة التي يراها مناسبة مع العطل والضرر العام الذي يقدر حصوله في كل مرة يقع فيها الانقطاع او النقص .

## المادة السابعة عشرة

## اعلم السماح بإنشاء شركات كهربائية اخرى

مع مراعاة احكام المادة ( ٢٠ ) من هذا الامتياز لا يسمح لاية شركة كهربائية اخرى خلاف الشركة صاحبة الامتياز او لاي شخص او اشخاص آخرين او اية سلطة حكومية او بلدية بتوليد او توريد او توزيع الطاقة الكهربائية ضمن منطقة الامتياز الا اذا قام بهذا التوليد أو التوزيع شخص او اشخاص اذيات استعمالهم الخاص وفي مثل هذه الحالة لا يسمح هؤلاء الاشخاص ان يبيعوا مباشرة او بالواسطة او يستعملوا او يتصرفوا بقوتهم الكهربائية لمنفعة فريق ثالث او للمنافع العامة .

## المادة الثامنة عشرة

## اسعار الكهرباء

يقرر تعريفة اسعار القوة الموردة للمستهلكين ضمن منطقة الامتياز من قبل مجلس الوزراء ويتم ذلك بناء على تنسيق الوزير بعد التشاور مع الشركة . ويجوز للوزير بعد التشاور مع الشركة ان ينسب الى مجلس الوزراء تعديل التعريفة بين حين وآخر كلما وجد ذلك ضروريا على ان لا يتجاوز الربح بمس في ذلك ضريبة الدخل ( ١٦٪ ) من القيمة الاسمية للاسهم وعلى ان لا يقل هذا الربح عن ( ٧.٥٪ ) من القيمة الاسمية للاسهم (مقياسيا على اساس وجبات زمنية مبدئية كل منها خمس سنوات تبدأ الرحلة الاولى من تاريخ ١٩٦٣/٤/١ ) . ويجوز للوزير بعد التشاور مع الشركة ان ينسب الى مجلس الوزراء تطبيق تعريفات كهربائية متنوعة تتلائم والاستعمالات الكهربائية المختلفة كتميزات خاصة بالانارة او الصناعة او التجارة او الزراعة وغيرها وتعريفات تناسب واوقات الاستعمال النهارية او الليلية .

وعلى الشركة ان تمنح الخدمات البلدية والمجالس المحلية واماكن العبادة والمدارس الحكومية والخاصة والمستشفيات الخاصة والحكومية والمصحات والمؤسسات الخيرية تخفيضا في اثمان التيار الكهربائي لا تقل نسبته عن ( ٢٥٪ ) من اسعار الطاقة الكهربائية المقررة بموجب التعريفة الرسمية العامة .

هذا ويحق للحكومة خلال مدة معقولة الطلب الى الشركة تخفيض اسعار الطاقة الكهربائية المستعملة لانارة شوارع المدن والقرى الواقعة ضمن منطقة الامتياز بشكل تدريجي الى ان تصبح هذه الانارة مجانا في مدة اقصاها خمسة عشر عاما .



## المادة التاسعة عشرة

## عدم التمييز بين المستهلكين

لا يجوز للشركة عند التعاقد مع مستهلكي الطاقة الكهربائية أن تميز بين المستهلكين في الرسوم والاجور والاسعار حينما تكون شروط التوريد وكية الاستهلاك متماثلة .

## المادة العشرون

## حق طلب زيادة الطاقة الكهربائية أو توريدها

إذا تقدمت طلبات في أي وقت من أي مستهلك أو منطقة الامتياز لتأمينهم بالطاقة الكهربائية فيحق للوزير إذا قرر تأمين هذه الطلبات أن يبلغ الشركة خطياً بوجوب توريد الطاقة اللازمة بشرط أن يتضمن هذا التبليغ استعداد طالب الطاقة لتقديم الضمان الكافي لاستهلاك الطاقة الإضافية المطلوبة ، وعلى الشركة عند قبولها بالاحاطار أن تقدم طالب اتفاقاً يتضمن الشروط والقيود اللازمة لتأمين توريد الطاقة الكهربائية خلال مدة معقولة .

فاذا رفضت الشركة التبليغ أو تخلفت عن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع الطالب خلال المدة المتفق عليها ولم تكن هناك اسباب مشروعة تبرر هذا التخلف يحق للوزير أن يحول الطالب الحصول على الطاقة الكهربائية الإضافية من أي مصدر آخر وبالشروط التي يراها مناسبة ، أو أن يمارس صلاحياته المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق :

## المادة الحادية والعشرون

## توريد الكهرباء خارج منطقة الامتياز

إذا قلست الشركة بتأمين جميع حاجات منطقة الامتياز بالطاقة الكهربائية وفق احكام هذا الامتياز فيجوز لها أن تورد هذه الطاقة خارج منطقة الامتياز شريطة الحصول على موافقة الوزير على هذا الاجراء مسبقاً :

## المادة الثانية والعشرون

## الاشراف المالي والفني

لوزير خلال مدة هذا الامتياز أن يشرف على اعمال المشروع من الوجهتين المالية والفنية للدرجة التي يراها ضرورية لتأمين استئثار هذا الامتياز استئثاراً وافياً وعلى الشركة أن تقوم بكل ما يطلبه الوزير من الاعمال الضرورية لتأمين استئثار الامتياز على الوجه المذكور وان تقدم له كل ما طلب ذلك جميع المعلومات والتقارير

والاحصاءات حول أي امر يتعلق بالمشروع ويمكنه أن يطلع مباشرة على جميع تقاريرها واصايرها وحساباتها . وعلى الشركة بناء على طلب الوزير أن تقوم بتأدية النفقات التي تنهق للدوطين أو الخبراء ممن تدعو الحاجة لاستخدامهم في ممارسة هذا الاشراف . على أنه يجب أن يكون واضحاً أن قيام الوزير بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة أية مسؤولية عن وجوب قيامها بجميع الالتزامات والخدمات المطاوعة منها على خير وجه بمقتضى احكام هذا الامتياز وتكون الشركة عرضة لاية عقوبة يفرضها عليها هذا الامتياز في حالة مخالفتها أو اهمالها أو تقصيرها أو عجزها عن تنفيذ كل أو بعض ما يتوجب عليها من اعمال ومسؤوليات حتى ولو لم يوجه الوزير أي اخطار لها حول ذلك .

## المادة الثالثة والعشرون

## عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة أن تحول هذا الامتياز أو أي قسم منه أو تزجره أو تبيعه أو تباع أي حق فيه أو أية سلطة مخولة به الا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

## المادة الرابعة والعشرون

## التصرف بممتلكات المشروع

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز أن تنصرف سواء بالبيع أو بالإيجار أو الهبة . . الخ بأي من الاشغال والمعدات والآلات المملوكة للمشروع والتي تستعمل لأغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير .

## المادة الخامسة والعشرون

## فسخ الامتياز عند وجود تقصير

يجوز للوزير بالإضافة الى كل ما ورد في المواد السابقة التي تحوله حق فسخ هذا الامتياز ان يبلغ الشركة كتاباً لايحظ منها اهمالاً أو تهاوياً أو مخالفة أو تقصيراً في مراعاة نصوص هذا الامتياز اخطاراً يطلب فيه إزالة أسباب الاهمال أو التهاون أو المخالفة أو التقصير في الأمر أو الأمور التي يعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار . فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع ان تقنع الوزير ان ذلك التخلف كان لأسباب مشروعة وأنه لم يكن بإمكانها تلافيه فيحق للوزير عندئذ ان يفرض غرامة مناسبة على الشركة ويمدد مدة الاخطار لأجل آخر معقول أو ان يطلب فسخ الامتياز . وإذا تقرر فسخ الامتياز لا يحق للشركة أن تطالب بأي تعويض عن أي عطل أو ضرب أو مضارة تكبدتها أو يحتمل أن تكبدتها من جراء قرار الفسخ .

## المادة للسادسة والعشرون

## الاجراءات اللاحقة لفسخ الامتياز

إذا قرر مجلس الوزراء بمقتضى أحكام هذا الامتياز فسخ الامتياز تبقى الشركة - الى ان يبت في مصير المشروع وعلى ان لا يزيد ذلك على اثني عشر شهراً من تاريخ قرار الفسخ - مسؤولة عن توليد وتوزيع وبيع القوة الكهربائية الى منطقة الامتياز ولا وزير الحق في هذه الحالة اذا وجد ذلك ضرورياً أن يتخذ جميع الاجراءات التي يجب لزوماً لها وان يستعمل جميع اشغال الشركة ومعداتها ويستخدم موظفيها أو يعين موظفين آخرين يرى لزوماً لهم من أجل تأمين حاجات منطقة الامتياز من القوة الكهربائية وذلك على نفقة الشركة وبالنيابة عنها .

ولا يحق للشركة لمدة اثني عشر شهراً من تاريخ فسخ الامتياز إلا في الأحوال التي يوافق عليها الوزير أن تهدم أو تنقل أو ترفع أو تغير في وضع أي من الانشاءات والمعدات والآلات التابعة لهذا المشروع وذلك الى أن يتخذ الوزير قراراً يصدره الاجراءات التي يرى ان المصلحة العامة تقتضي اتخاذها للتصرف بهذه الانشاءات والمعدات والآلات التابعة لهذا المشروع أو أي جزء منها .

وإذا لم يبلغ الوزير الشركة قبل نهاية الاثني عشر شهراً قراره هذا تصبغ الشركة عندئذ حرة في التصرف بالانشاءات والمعدات والآلات المذكورة ، وإذا قرر الوزير شراء المشروع قيم ذلك بموجب أحكام المادة الثلاثين ( ٣٠ ) من هذا الامتياز .

## المادة للسادسة والعشرون

## حسابات الشركة

١ - على الشركة أن تحفظ في جميع الأوقات أثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي دفاتر وقيوداً منظمة تبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن أي عمل من الأعمال التي لها مساس في تنفيذ هذا الامتياز وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها . ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحاً في جميع الاوقات لمندوبي الحكومة الذين يعينهم الوزير خطياً لهذا الغرض .

٢ - تعين الشركة فاحصي حسابات يوافق عليهم الوزير لتدقيق وفحص حسابات الشركة وعلى فاحصي الحسابات ان يقوموا بجميع الأمور المترتبة عليهم بتدقيق وفحص حسابات الشركة وان ينظموا مرة واحدة في كل سنة على الأقل الميزانية العمومية مع لوائح الأرباح والخسائر وعلى الشركة ان تقدم الى الوزير نسخة من هذه البيانات الحسابية مصدقاً عليها من قبل فاحصي الحسابات ويجب ان تقدم مع هذه البيانات قائمة وافية لجميع ممتلكات الشركة والمعدات والآلات التي تستخدمها في تشغيل المشروع .

## المادة للثامنة والعشرون

## القروض وسندات الديون

لا يجوز للشركة أن تقبل أي قرض مؤمن على المشروع وأن تصدر أية سندات دين على المشروع إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية وخسب الشروط التي يبينها مع مراعاة وجوب استهلاك تلك السندات أو القروض استهلاكاً تاماً قبل انتهاء مدة هذا الامتياز .

## المادة التاسعة والعشرون

## توزيع اسهم الشركة

توحيماً للمائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع أية أسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة وذلك بعرضها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين من تاريخ اعلان ذلك في الصحف المحلية ، كما يجب تعيين عدد هذه الأسهم وقيمتها الاسمية والحد الاعلى لاكتتاب الاسهم من قبل الشركة بموافقة الوزير بشكل يسمح لجميع الراغبين المساهمة في المشروع وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيحق غنثله المساهمين السابقين الاشراف بتغطيتها .

## المادة الثلاثون

## سلطة شراء المشروع

١ - يحق للحكومة شراء المشروع خلال مدة الامتياز بتمن يعدل القيمة الفعلية للمشروع كمشروع قائم عامل بما يشتمل عليه من انشاءات ومعدات وآلات كما عرفت في هذا الامتياز ، على ان لا تخضع الاراضي للتقدير بل تعتبر قيمتها الدفترية الاصلية الحقيقية ثمتاً لها . وتقدر قيمة المشروع من قبل لجنة تضم صلباً متساوياً من الممثلين لكل من الشركة والحكومة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس للجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس أعلى محكمة قضائية في المملكة بتعيينه ويكون قرار هذه اللجنة قطعياً وغير قابل للطعن .

ب - اذا تحقق فارق بين القيمة الدفترية للمشروع وقيمتها المقدرة بمقتضى الفقرة ( أ ) من هذه المادة فلهذا فلهذا هذا الفارق خاضعاً لضريبة الدخل .

## المادة الحادية والثلاثون

## القضاء من مدة الامتياز

لدى القضاء مدة هذا الامتياز وعدم الاتفاق على تعديله يحق للحكومة ان تشتري المشروع بكامله ( أي تشغيل وتوليد الكهرباء وتوزيعها ونقلها وتحويلها وبيعها وتجنيب موجودات وأموال الشركة المختصة بهذه الاشغال ) مستكلاً للصيانة وصالحه للاستعمال وفقاً للمادة الثلاثين من هذا الامتياز .

## المادة الثانية والثلاثون

## تحويل الوزير صلاحيته للغير

يجوز للوزير تحويل أي موظف أو شخص أو أشخاص مباشرة أية سلطة أو صلاحية محولة اليه في هذا الامتياز أو ممنوحة له بمقتضاه .

## المادة الثالثة والثلاثون

## سلطة اصدار النظم والتعليمات

يجوز للشركة في جميع الاوقات وبموافقة الوزير ان تضع الانظمة والتعليمات لمستهلكي الكهرباء وعليهم مراعاتها ويحوز الوزير في اي وقت ان يطلب تعديل او الغاء اي نص من نصوص هذه الانظمة والتعليمات او اضافة اي نص اليها ضمن مدة يحددها خطيا.

## المادة الرابعة والثلاثون

## سلطة انشاء جهاز تلهفوني وتلغرافي - لاسلكي - خاص

يجوز للشركة ان تنشئ وتستعمل شبكة للتلفراف والتلفون واجهزة لاسلكية لاجل ربط محطات القوة الكهربائية بمكاتبها ومؤسساتها في منطقة الامتياز فقط على ان تستعمل شبكة التلفراف والتلفون لاجل اغراض هذا الامتياز . وعلى ان تكون خاضعة لمراقبة الوزير واشراؤه ولا يجوز انشاؤها وتشغيلها على وجه يخالف او يحل بتشغيل التلفرافات والتلفونات ولاجهزة اللاسلكية المائدة لدائرة البريد في المملكة الاردنية الهاشمية .

## المادة الخامسة والثلاثون

## شروط الاستخدام

على الشركة بموافقة الوزير ان تضع الانظمة اللازمة لموظفيها لتحديد موجبات واجباتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم واجورهم وشروط استخدامهم وساعات عملهم . ويجب ان تكون هذه الانظمة متفقة مع اي تشريع يتعلق بالعمل والعمال نافذ المفعول في المملكة الاردنية الهاشمية .

## المادة السادسة والثلاثون

## الاعطارات

يجوز تبليغ كل اخطار او اشعار او اعلان مما يقضي هذا الامتياز تبليغه للشركة بارساله بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي ويعتبر كل اخطار او اعلان كهذا انه تبلغ للشركة بعد ارساله بالبريد المسجل على عنوانها المذكور باسمه .

## المادة السابعة والثلاثون

## تعديل الاتفاق

يجوز تعديل اي نص من نصوص هذا الاتفاق او اضافة احكام جديدة اليه خلال مسدة هذا الامتياز باتفاق الطرفين .

## المادة الثامنة والثلاثون

## التحكيم

اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوص هذا الاتفاق او فيها يتعلق باي قرار او اجراء يتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين بحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكما واحدا مع محكم ثالث يتفق الفريقان على تعيينه واذا اختلف الفريقان على تعيين المحكم الثالث او اذا لم يبين احد الفريقين محكما عنه فان رئيس اعل محكمة قضائية في المملكة الاردنية الهاشمية يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

حرر هذا الاتفاق بخمس نسخ في عمان في اليوم ١٥ من شهر جهاد الثاني سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق لليوم ١٢ من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ ميلادية .

مندوب شركة الكهرباء الاردنية	مندوب شركة كهرباء الاردن	مندوب حكومة المملكة
المساهمة	المركزة المساهمة	الاردنية الهاشمية
المفوض بالتوقيع	المفوضين بالتوقيع	المفوض بالتوقيع
رئيس مجلس الادارة	رئيس مجلس الادارة	وزير الاقتصاد الوطني
عضو مجلس الادارة		



(د)

السيد الرئيس :

يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (٨)

(قرار رقم ٨)

السيد المقرر:

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٢/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور أصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة: المقرر سلمان القضاء ، والاعضاء: سليم البخت، سابا المكش، بشارة غصيب يعقوب، بهمر، نجالد الحاج حسن، عبد الباقي جمو، رزق البطاينة، محي الدين الحسيني

ونظرت بالقوانين التالية الحالة عليها وبعد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي :

(١) القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٠ قانون التجارة البحرية،

الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى آخر المادة (٣٨٥) الا انه لا تؤثر احكام هذا القانون او اي قانون يمل حله على قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩

وقانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ حتى ولو تعارضت احكام اي منها مع هذا القانون .

(٢) مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٦٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اضافة عبارة ( او ان يكون من حملة شهادة الحقوق من احدى الجامعات في البلاد العربية او الإسلامية للتعرف بها ) بعد عبارة ( ولم يفصل بسبب وشين ) :  
(٣) القانون المؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية،

توصية المجلس الكريم برفضه بعد ان صدر القانون المؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٧١ قانون التخطيط الذي وافق عليه المجلس في الجلسة الرابعة للمعقدة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .  
اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة كما تلاه المقرر .

الجميع : موافقون .

(١)

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ قانون التجارة البحرية كما عدلته اللجنة ووافق عليه المجلس

( فتلا المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وحسبنا هو نصه بالشكل النهائي كما سيرفع لمجلس الاعيان ) .

## الاسباب الموجبة

## لوضع قانون التجارة البحرية المؤقت

◆◆◆◆◆

باستثناء ما وضع من تشايرج حديثة اقتضاهها نمو ميناء العقبة المطرد وتنظيم سير العمل فيه ، فان جميع المسائل المتعلقة بالتجارة البحرية في المملكة ما زالت تخضع لاحكام قانون التجارة البحرية العماني الذي وضع في النصف الثاني من القرن الماضي وذلك بالاستناد الى الفقرة ٧١ من دستور المملكة السابق الصادر باواخر سنة ١٩٤٦ الذي اعتبر القوانين العمانية المنشورة في اول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ معمولاً بها في المملكة والمادة ١٢٨ من الدستور الحالي التي قضت بان تبقى جميع القوانين المعمول بها في المملكة نافذة المفعول الى ان تلغى او تعدل بتشريع يصدر بمقتضاها .

وان استمرار نمو ميناء العقبة وارتباطه بالموانئ العالمية وبخطوط الملاحة التجارية الدولية وتوسع نطاق نشاطه التجاري وما ينشأ عن ذلك من العلاقات كالالتزامات الناقل والشاحن والتأمين البحري وغيرها من المسائل والمشاكل ، كل ذلك اقتضى وضع هذا المشروع لمعالجة كافة هذه الشؤون وفق النظريات الحديثة المعمول بها في الوقت الحاضر .

مجلس النواب

## (١)

## فهرس قانون التجارة البحرية



في السفن - تعريف السفينة	التزامات والواسق مستأجر السفينة .
تأبعية السفينة وتحديد	مهلة انتظار السفينة والمهلة للالاحقة
تسجيل السفينة وقيد الحقوق	فسخ عقد ايجار السفينة او النقل
اوراق السفينة	في امتياز مؤجر السفينة والناقل
في الامتيازات	صيغة عقود ايجار السفينة والنقل البحري
في الرهن البحري	التزامات الناقل والابراء من المسؤولية
في الحجز	مرور الزمن
اصحاب السفينة ومجهزوها	نقل الركاب بحرا
الربان	القطر
تنظيم العمل البحري - عقد استخدام الملاح	الاحطار البحرية
التزامات الملاح	التصادم
التزامات التجهيز	الاسعاف والانتقاذ
التسليف وحجز اجر الملاحين	الحسائر البحرية ( العوار )
حماية صحة الملاح	عقود الاستقراض الجزائي
الرد الى الوطن	التأمين وشروط عقده والتزامات المؤمن له .
نقضاء عقد الاستخدام	موضوع التأمين
احكام خاصة بالربان	المخاطر المؤمنة والمخاطر المستثناة
ايجار السفينة وعقد النقل	تحديد تعويض التأمين وتسديده
ايجار السفينة لاجل معين	دعوى الحسارة البحرية
ايجار السفينة بالسفرة وعقد النقل البحري	في الترك
احكام عامة .	

## (ب)

فهرس قانون التجارة البحرية حسب الموضوعات وما يقابلها  
من ارقام المواد

المادة	المادة	الاحطار البحرية
١٠-٤	٢٤٧-٢٣٦	تأبعية السفينة وتحديد
٤٢-١٠	٢٥٧-٢٤٨	تسجيل السفن وقيد الحقوق
٦٢-٥٠	٢٨٤-٢٥٨	الامتيازات على السفن
٩٤-٧٥	٢٩٥-٢٨٥	الحجز على السفن
	١١٣-٩٣	اصحاب السفن ومجهزوها
	٧٦-٤٣	اوراق السفينة
	١٧٢-١٧٠	ايجار السفينة وعقد النقل البحري
	١٧٦-١٧٣	ايجار السفينة لاجل معين
	١٨٢-١٧٧	احكام عامة
٣٠٠-٢٩٦	١٩٠-١٨٣	التزامات مستأجر السفينة والواسق
٣١٢-٣٠١	٢١٨-٢١١	التزامات الناقل وشروط الابراء من التبعة .
٣٢٩-٣١٣	١٩٤-١٩١	مهلة انتظار السفينة والمهلة للالاحقة
٣٥١-٣٣٠	١٩٥	فسخ عقد ايجار السفينة والنقل
٣٥٢	١٩٧-١٩٦	امتياز مؤجر السفينة والناقل
٣٦٤-٣٥٣	٢١٠-١٩٨	صيغة عقود ايجار السفينة والنقل البحري
٣٨٣-٣٦٥	٢٢١-٢١٩	التقادم
	١٣٠-١١٤	الربان
		الرهن
١٣٣-١٣١	٦٥-٦٢	رهن السفن وشروطه
١٣٥-١٣٤	٦٧-٦٦	ضرورة تسجيله ومدى شموله
١٤٢-١٣٦	٦٩-٦٨	انواع الرهن واقسامه
١٤٦-١٤٣	٧٠	حق ملاحقة الدائن للسفينة المرهونة
١٥٤-١٤٧	٧٤-٧١	بيع السفينة المرهونة وشروطه
١٥٥		السفن
١٦٥-١٥٦		تعريف السفينة
١٦٩-١٦٦		
٢٣٥		
٢٣٤-٢٢١		

## ( ج )

فهرس قانون التجارة البحرية  
حسب الاحرف الابدجية مع ما يقابلها من ارقام المواد

○○○○○○

## حرف الالف

المادة	المادة	المادة
٣٢١	ابطال عقد التأمين	١٣٨
٣٢٨	ابطال العقود لتفوق القيمة	١٤٦
٢٦٥	الاتفاق بتسوية الخسائر البحرية	٥٨
٣١٧	اثبات قيمة البضائع المؤمنة	١٦٨
٨١	الاجانب حجز سفنهم	٥٩
٢٤٩	اجر الاسعاف غير المطلوب	١٦٥-١٦٤
٢٢٥	اجرة السفر وتأخر الراكب	١٤٢
١٩٦	اجرة السفينة وامتياز مستأجرها	٩٣
١٩٠	اجرة السفينة والتخلي عن البضاعة	٩١
٣٧٣	اجرة السفينة وتركها	٣٠٠
٢٢٠	اجرة السفينة والتقدم	٣٣٨
٢٧٨	اجرة السفينة والخسائر البحرية	٣٣١
١٧٦	اجرة السفينة عدم الاستفادة منها	٣٥
١٧٥-١٧٤	اجرة السفينة المستأجرة توجبها	٨٣
٣٧٧	اجرة السفينة المقفولة والمؤمنون	١٣٧
٢٢١	اجرة العمال والتقدم	١٦٠
١٤٣	اجرة الملاح والسلفة عليها	١٣٣
١٥٨	اجرة الملاح عند الوفاة	٢٩١

## ( د )

المادة	المادة	المادة
٢٨٧	الاستقراض الجزافي تحقق شروطه	٣٧٩
٢٨٨	الاستقراض الجزافي كفيته	٧٧
١٥٧	استمرار عقد الاستخدام	٢٥٤
٢٤٨	الاسعاف والاتخاذ احكامها	٣٠٩
٢٤٩	الاسعاف والاتخاذ توجب العمل	١٢٠
٢٣٠	اصلاح السفن اثناء السفر	٤٤
٢١٣	الاضراب وضمان الناقل	٤٨
٣٤٢	الاضرار المسببة عن المال المضمون	٤٥
١٧	الاعتراض على التسجيل	٤٣
٣٠٢	اعتراض المؤمن على المؤمن له	١١٩
٢١٢	اعداد السفينة للنقل	٤٩
٣٩٠	اعفاء المؤمن وحصر التأمين	١٧٧
٣٦١	اعفاء المؤمن من السيلائ	١٧٩
٨٦	الاعلان عن البيع بالزايدة	١٩٩
٢٤٢	الاغاثة في حالة الاصطدام	١٩٥
٣٠٥	افلاس المؤمن والمؤمن له	١٧٣
١٠٥	الاقتراض بضمان حاجة ملحة	١٧١
١١٨	الآلة المحركة ودفعها اليومي	٣٠٧
١٧٢	القائه البضائع في البحر دون حق	
٢٢٤	امتعة الراكب ومسؤولية الريان	
٥٠	امتياز الديون	
٦٢	امتيازات واستثمار المجهز	
٥٩	امتيازات والتقدم	
٦٠	الامتيازات وبيع السفينة	
٥٤	الامتيازات وشروط الاثبات	
١٩١	انتظار السفينة ومهلتها	



( هـ )

المادة	المادة
٣٣٧	بيع السفينة وسند تملكها
٢١٤	بيع السفينة والتأمين
١٢٩	بيع السفينة في الخارج
٣٤٧	بيع السفينة عجزها عن الملاحة
٢١٧	البيع بالزيادة
٢٦٨	البيع بالزيادة كفيته
٢١٩	البيع بالزيادة محتويات الاعلان
٣٧١	البيانات على قيمة البضائع المؤمنة
٣٧٢	حرف التاء :
٣٠٤	تأبعية السفينة
١٣٥	تبعية العيب الخاص والخطأ
١٨٢	تبعية الناقل والاراء منها
١٨٤	تبليغ الحجز
١٧٢	تبليغ المؤمن الحوادث اللاحقة
١٨١	تبليغ نأ الكارثة للمؤمن
١٨٦	تحديد ثمن البضائع في التأمين
٣٥١	تحديد جعل الانقاذ
٢٨١	تحديد السفينة
٢٦٩	تحديد محمول السفينة
١٩٩	التحفظات في وثيقة الشحن
٢١٨	تحقق هوية المتعاقدين
٢١١	تحويل حق المؤمن له لشركة التأمين
٤٠	تأمين اجرة السفينة لتأمين
٢٠٢	تأمين البضائع الهالكة والاضرار
٢٠٣	تأمين قيمة البضائع عنها
٢٥	

( و )

المادة	المادة
٣١١	التأمين المشترك والتصريح به
٣١٣	موضوعه
٣٨٢	التأمين وقت دفعه بعد الترك
٢٠٤	تداول وثائق الشحن
٣٧٣	ترك اجرة السفينة
٥٦	ترتب الامتيازات والاجور
٣٧٩	الترك وانتقال الملكية
٣٧١	الترك للبضائع المؤمنة
٣٨٠	الترك حال انقضاء السفينة
٣٦٦	ترك السفينة المؤمنة وحالاته
٣٧٨	الترك لا يكون جزئيا وشموله
٣٨٢	الترك وقت دفع التأمين
٣٥٧	الترميم ارجاؤه لوقت انقضاء
٢٧٦	الترميم والحسائر البحرية
٤٩ - ٤٨	تحويل أوراق السفينة
١١	تحويل العلامات والارقام
٥١	تسجيل الامتيازات
٣٤	تسجيل حق بعد الوفاة
١٠	تسجيل السفن
١٢	تسجيل سفن الاجانب
١٣	تسجيل السفينة وصحيفتها
٨٠	تسجيل محضر الحجز ومفاعيله
٣٥٣	تسوية الحسائر بين المؤمن والمؤمن له
٢٧٤	تسوية الحسائر ورقصها
٢٣٦	التصادم وتعويض الضرر
٢٣٨	التصادم خطأ

مجلس النواب

## ( ز )

المادة	المادة
٣٣٥	التصادم في التأمين
٢٤٠	التصادم المسبب عن سائق
٢٣٩	التصادم المشترك وتعويض الاضرار
٢٤	تصحيح قيود السجل
١٢٦	تصديق دفتر يومية الرهان
٣٠٠	التصريحات الكاذبة في التأمين
٢٦٨	التصريح الكاذب والخسائر المشتركة
٣٧٦	التصريح الكاذب عند الترك
٢١٦	التصريح الكاذب عن قيمة البضاعة
١٤	التصريح لأجل التسجيل
٣٧٦	تصريح المؤمن له عند الترك
٥٢	تصنيف ديون السفرات
٣٧٥	تأمين التأمين والاعلام بالترك
١٦٣	تعذر السفر لقوة قاهرة
٣٢١	التأمين بعد وصول السفينة
١٥٤	تعطيل الملاح وقانون الطوارئ
٢٤٧	التعويضات ومهلة دفعها
	حرف السراء:
٦٤	الرهن وانشاؤه للامر
٢١٥	الرهن ترك منفعة للناقل
٦٦	الرهن تسجيله ومهلته
٧٤	الرهن على السفينة في الاردن وبهها
٦٥	الرهن على حصص شائعة
٦٣	الرهن على السفن
٣٣٥	الرهن على سفن تحت الانشاء
٢٤٠	الرهن وماذا يشمل
٢٣٩	الرهن للامن وتفرغه
٢٤	الرهن المسجل والملاحقة
	حرف السين:
١٣٠	سائق السفينة ومسؤولية الرهان
٢٨	سجل رئيس الميناء اليومي
٢٢٩	السفر واقتطاعه بخطأ الرهان
٢٢٦	وتأخره وحق الراكب
١٦٤	تعذر به الشروع به
٢٢٧	تعذر القيام به
٣٥٠	تغييره وبطلان التأمين
١٣٩ - ١٤٠	تخليده واختصاره
٢٤٤	السفن الحديثة والتصادم
٥	السفن السائبة ومصاحرتها
١١	عقوبة نحو رقبها
٢٠	غير المسجلة
١٨	المباغة وتسجيلها
٤	السفينة تابعيتها
٣	تخليدها
٣١٧	تقديرها في التأمين
٣١	شطب تسجيلها
٣٣٠	تأمينها في حوض الانشاء
٣٦٩	عدم صلاحيتها للملاحة

## ( ح )

المادة	المادة
٣٦	السفينة مال منقول
٣٠	المتوقفة لفقد وسائل الترميم
	محمولها وسعتها
	المؤمنة ومدة الترك
	وسعتها
١٤٧	المكر المسبب جراح الملاح
٣٩	سلفات الملاح غير المفوض بها
٣٧	السلفات المعجلة من الاجر
١١٣	سقوط الامتيازات
٦	السهو في اتمام الاوراق
	سند الايجاز ووثيقة الشحن
	سند التملك فقده
	السيلان والتقصان في السفر
	حرف الشين:
٣٣٢	الشاحن وافادته الكاذبة
٢١٤	شحن البضائع غير القانوني
١٤١	شحن البضائع لحساب الرهان
٢٤	شحن البضائع لحساب الملاح
٢١٣	الشحن وبياناته الخطية
	الشحن صيغة وثيقته
	الشروط الخاصة للنقل
	الشروط الخطية ورجحانها
	شروط سائفة الملاح
	شطب الحقوق واسبابه
	حرف الطاء:
١٥٩	طرء الملاح والتعويض
١٦	الطعن في التسجيل
٢٣١	الطوارئ على الراكب
	حرف العين:
١٧٠	العرف والمادة تطبيقهما
١٦٧	عزل الرهان والتعويض عليه

## ( ط )

المادة	المادة
١٠٩	عزل الربان الشريك
١٥٢	العصيان المسبب بجراح الملاح
١٩٨	عقد الانجار وصيغته
١٥٦	عقد الاستخدام انقضاؤه
١٣٢	عقد استخدام الملاح ومشتلاته
٢٨٥	عقد الاستقراض الجزائي تحديده
٣٥٠	العقد بطلانه عند تغيير المقر
٣٠٣	عقد التأمين وفسخه
٢٩٠	عقد القرض الجزائي وتنظيمه
٤٥	عقوبة تأخير تسليم الاوراق
٤٧	التهرب
١٩	عدم اعادة سند التملك
١٨	عدم التسجيل
١١	محو العلامات
٢٢	العقود على السفن وتسجيلها
١١	علامات السفر وارقامها
١٨	العلم ورفعها
٢٥٨	الموار على السفينة وحولتها
١٨٤	عيب البضائع وعدم تسليمها
٢٦٧	عيب السفينة والخسائر المشتركة
٣٤١ - ٣٤٠	العيب بالشيء المؤمن والضرب
	حرف الغين
٢٦٨	غرامة الانقاذ والبضائع المنقذة
٢٣١	الغرامة والتنازل عن الاموال
٢٨٢	الغرامة توزيعها
٣٢٧	الغش والخداع في التأمين
٣٣٨ - ٣٣٩	غش الربان في التأمين
٢٩٣	غرامة الخسائر البحرية والقرض
٣٣٦	غرامة الخسائر المشتركة والمؤمنون
٢٨٠	الغرامة ضمانها وتسليم البضائع
٢٨١	الغرامة المستوجبة لجهز السفينة
١٧٩	غرف الربان والبحارة استعمالها
١٦٤	غرق السفينة والغاء اجر الملاكين
	حرف القاء
١٦٢	فسخ انجار السفينة واجر الملاح
١٩٥	فسخ الانجار والقوة القاهرة
٣٠٥	فسخ التأمين
١٦٧	فسخ عقد الربان اثناء السفر
٣٠٣	فسخ عقد التأمين
٤١	فقد سند التملك واستبداله
	حرف القاف
٢٧٣	قاضي صلح العقبة وخبراء التسوية
٢٩٠	القرض الجزائي وتنظيم العقدة
٢٩٥	القرض الجزائي والتقاعد
٢٩٤	القرض الجزائي المتقدم والتأخر
٢٨٩	القرض الجزائي المسؤول عنه
٢٨٦	القرض الجزائي وقت عقده
٢٣٥	قطر السفن
٢٥١	قطر السفينة ومسؤولية الربان
	قطر السفينة المغانة والجعل

## ( ي )

المادة	المادة
٢٢٨	القوة القاهرة وبلوغ المرفأ
٢٣٧	القوة القاهرة والتصادم
١٨٨	القوة القاهرة وتعذر تمام السفر
١٩٣	القوة القاهرة وقطع مهلة الانتظار
١٢١	القوة القاهرة والمسؤولية
١٢٠	قيادة السفينة وممارستها
٢٩	قيد الحق الاحتياطي
	حرف الكاف
٣١٠	الكشف على الخسائر والملكات
١٠٧	الكفالة وحصر المسؤولية
٣٦٣	الكفيل واسقاط تعهده
	حرف الميم
٢١٧	المشجرات والمواد المتنبهة تحتها
٦٥	مجهز السفينة والتأمين
١٣٦	مجهز السفينة واجباته
١١٢	مجهز السفينة صلاحيته في التأمين
٢٦٦	المخاضة في الخسائر البحرية المشتركة
٣٤٦	الحجر الصحي والاقامة فيه والتأمين
٢٤٥	الحكمة الصالحة لدوى التعويض
٨٢	محكمة مكان الحجر وتقرير البيع
١٥٠	محضر ملكيته
٧٨	محضر الحجر وبيانه
١٠٤	عمول السفينة تحديده
٩	عمول السفينة وضعه
٨٠	عمول السفينة تقديره
١٣١	الملاح تحديده
٢٢٨	المخاطر زوالها في التأمين
٢٣٣	المد والجزر في التأمين
٢٧٩	المدينون في الخسائر البحرية
١٠	مراقب التسجيل
١٥٠	مرض الملاح اثناء الخدمة
٨٨	المزايدة الاضافية في البيع
٢٨٩	المسؤول عن القرض الجزائي
١٠٠	المسؤولية والاقتصار على ثمن السفينة
١١٩	مسؤولية الربان في المخالفات
١١١	مسؤولية الشريك عما لم يوافق عليه
٩٥ - ٩٦	مسؤولية صاحب السفينة وتعادها
٢١٦	الناقل والبيان الكاذب
١٩٧	مستاجر السفينة وحبس البضاعة
١٧٣	مستاجر السفينة وحقوقه
١٠٥	مجهزها المسؤول
١٨٠	مسؤوليته عن البضائع
١٨٣	الترامات
٧١	مشترى حصة وتبلغ الدائنين
٣٤٣	المؤمن له تحمله العشر في التصادم
٣٦٥	المؤمن له تحويل حقه لشركة التأمين
٣٧٦	المؤمن له تصريحه بالتأمين
١١٦	معاينة السفينة
٢٧٠	المعفو من غرامة الانقاذ
١٥٨	مكافأة الملاح عند استشهاده بمسبب انقاذ السفينة
١٥٥	الملاح اعادته الى الوطن
١١٨	الملاحة الساحلية وعقد الانجار



## ( ك )

المادة	المادة
٢٦٩	الملاحة الساحلية والوسق على الظهر
١٦٠	الملاح طرده بدون سبب
١٦١	« فسخ عقد الاستخدام
١٤٩-١٤٨	« معالجته والعصيان
١٣٤	« واجباته
٧٠	« ملاحقة الرهن المسجل
١٣٦	الملاحون الاردنيون وعددهم
٣٨١	ملكية الاشياء التروكة ويدوها
٢٨٧	المنافسة العلنية للقرض الجزائي
٣٥٥	المنافسة العلنية لترميم في التأمين
٢٥٦	المقودون وجعل الانقاذ
٢٥٦	المقودون حقهم في العمل
١٩٢	مهلة الانتظار اللاحقة
٧٩	مهلة تبليغ الحجز
٣٧٥	« مؤمن التأمين
٣٦٧	« ترك السفينة وبدوها
١٨	« التسجيل
٦٦	« تسجيل الرهن
٨٤	« تقديم حجج الاستحقاق
٢٨٣	« دعاوي الغرامة
٣٦٣	« الوضع المؤقت للمؤمن لهم
١٦	« الطعن في التسجيل
٣١٠	« الكشف عن خسائر التأمين
١٩١	« الوسق وبدوها
٢٤٦	المياه الإقليمية والتصادم
٣١٩-٣١٠	المؤمن اشراك غيره معه
٣٤٢	المؤمن الاضرار التي يسببها للغير
٣٦٠	المؤمن اعفاؤه على قدر
٣٣٣	المؤمن مسؤوليته في النفقات
٣٣٧	المؤمنون اعفاؤهم من العوائق
٣٤٣	المؤمنون دعاوي الغرم والوفاة
	حرف التون:
٢١٣	الناقل وضمان البضاعة
٣٠٨	نبا الكارثة وابلاغه للمؤمن
٣٨	نسخة الصحيفة والقيود
٣٣٤	نفقات الارساء وغذاء البحارة في التأمين
١٤٢	النزاع بين الريان والملاحين
٢٦٢	النفقات الاستثنائية وخسارتها
٢٣٣	النظام والتقييد به في السفينة
٣٧٠	نفقات الترميم والافتقار اليها
٣٥٤	النفقات وهلاك السفينة
٤٦	نقص اوراق السفينة
٢١٢	النقل واعداد السفينة
٢١١	النقل البحري واحكامه
١٧٧	النقل البحري وعقد الانحياز
٣٣١	النقل البري المنفرد عن البحري
٢٢٢	نقل الركاب وغلاؤهم
٢٢٤	نقل الركاب ومرور الزمن
١٩٥	النقل فسخ عقده لقوة قاهرة
٩١	تحويل الزائد عن المشتري
	حرف الهاء:
١١٢	هلاك البضائع على سطح السفينة

## ( ل )

المادة	المادة
٢٠٨	هلاك السفينة واخبار المؤمن
٢٠٥	هلاك السفينة وخسارة النفقات والتأمين
٢٠٤	الهلاك والضرب المقصودان والتأمين
٢٠١	هوية الركاب وعقوبة الريان
٢٢٣	هوية السفينة الصادمة واعلائها
١٩١	حرف الواو:
٧	الواسق والتزاماته
٢٣٩	وثائق الاشتراك في الضمان
١٥٨	وثائق الشحن وتباينها
١٥٣	وثيقة الشحن والبياتما للمؤمنين
٣٦٨	وثيقة الشحن وضمان افعال الناقل
٣٥٤	وثيقة الشحن وذكر تداولها اوعدها
٣٣٧	« « للامراو للحامل
٤٩	« « الناقصة
٢٤٣	ورقة السفر ونقلها لآخر
١٨٣	وسق السفينة ويدوها
٢١١	وسم السفينة
٢٠٦	الوفاة بسبب التصادم
٣٢٤	وفاة الملاح واجرته
	ولاء الملاح وثقة دفته

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون التجارة البحرية

## تعريفات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التجارة البحرية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها فيما يلي ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير	وزير النقل
الميناء	ميناء العقبة
الدائرة	دائرة ميناء العقبة
المدير	مدير عام دائرة ميناء العقبة او من ينييه .

## الباب الاول

## في السفن



## الفصل الاول

## تعريف السفينة

المادة ٣ - السفينة في عرف هذا القانون، هي كل مركب صالح للملاحة اياً كان محموله وتسميته ، سواء كانت هذه الملاحة تستهدف الربح ام لم تكن .  
تعتبر جزءاً من السفينة جميع التفرعات الضرورية لاستثمارها .  
السفن اموال منقولة تخضع للقواعد الحقوقية العامة مع الاحتفاظ بالقواعد الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون .

## الفصل الثاني

## في تابعة السفينة وتحديداتها

المادة ٤ - أ - تعتبر السفينة اردنية ، ايا كان محمولها ، اذا كان ميناؤها اردنياً وكان نصفها على الاقل يملكه اردنيون او شركات اردنية ، اكرية اعضاء مجلس ادارتها مع رئيسه من الاردنيين .  
لا يجوز للاردني من اصحاب السفينة بيع حصته او جزء منها لاجنبي الا بموافقة جميع مالكيها الاردنيين ، اذا كان من شأن هذا البيع ان يجعل اكرية مالكيها من غير الاردنيين .  
اذا فقد احد اصحاب السفينة جنسيته الاردنية ، او اذا انتقلت بسبب آخر احسب حصص السفينة لشخص غير اردني ، واصبحت بالنسبة لكرية مالكي السفينة من غير الاردنيين ، ينقضي عندئذ لكل فرد من اصحاب السفينة ان يطالب خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر بيع هذه الحصص لاردني ، بالمراد العلني على ان يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية ، قبل خمسة عشر يوماً من مباشرته . تحتفظ السفينة طوال هذه المدة بجنسيتها الاردنية .  
ب - بالرغم مما ورد في الفقرة أ من هذه المادة وعند الضرورة ، التصوي وزير بناء على اقتراح المجلس الوزاري ، ينسب المالكين الاردنيين لسفينة او اعضاء السفينة اعضاء تاماً من وجود شركاء اردنيين .  
المادة ٥ - أ - تكون السفينة الاردنية ، اذا كانت السفينة التي ترفع العلم الاردني .  
ب - السفن المصادرة لمخالفتها القوانين الاردنية .  
مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من المادة ١٨

المادة ٦ - للسفن الاردنية وحدها حق الصيد على السواحل وحق الملاحة التجارية الساحلية بين الشواطئ الاردنية ، وقطر السفن في دخولها الى هذه الشواطئ وخروجها منها .

المادة ٧ - على السفن الاردنية ان تتسم بحروف عربية ولائيمية بالعلامات التالية :-

أ - السفن البخارية والسفن ذات المحرك المعدة للملاحة الساحلية او للملاحة في عرض البحار : اسم السفينة على جنبي مقدمتها . وعلى مؤخرها اسمها واسم ميناء تسجيلها .

ب - السفن الشراعية الساحلية :

على كل جنب من المقدمة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها ورقم هذا التسجيل .  
على المؤخرة : اسم السفينة واسم ميناء تسجيلها .

ج - مراكب الصيد :

على كل جنب من المقدمة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها ورقم هذا التسجيل .

د - الزوارق وقوارب الميناء المعدة للشحن وجميع الجروم المائمة فيها ( من مواعين وكرافات « جوارف الرمال » ونقالات ) .  
علامات مراكب الصيد التي لها المحمول عينه .

هـ - زوارق وقوارب الدوائر الرسمية والشركات ذات الامتياز :

على المقدمة وعلى المؤخرة او على المقدمة وحدها : اسم السفينة في الغرفة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها مع رقم هذا التسجيل .

و - سفن الزهرة :

يؤذن لهذه السفن ان لا يتسم رقم تسجيلها على هيكل السفينة الخارجي بيد ان هذا الرقم يجب ان ينقش في الغرفة .

المادة ٨ - على اصحاب السفن ان يثبتوا رسميا السعة المعدة للاستعمال في سفنهم ( المحمول الصافي ) وكامل سعتها الداخلية مضافا اليها سعة الابنية المشيدة على السطح ( المحمول القائم ) .  
يعهد بتقدير محمول السفن وتقويم ملحقاتها وتثبيتها الى دائرة ميناء العقبة التي تنظم شهادة بكل ذلك على نفقة مالكيها او منشئها او الموثق عليها الذي يجب عليه ان يقدم الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات .

المادة ٩ - ب. ينقش بالعربي واللاتيني رقم محمول السفينة الصافي على الجهة الخلفية من كبرى عوارض ظهر السفينة او من الجنب الامامي للكوة الكبرى .

### الفصل الثالث

#### في تسجيل السفن وقيد الحقوق

المادة ١٠ - يتخذ دفتر التسجيل في ميناء العقبة .

كل صحيفة من هذا السجل ترقم وتوقع ورقمها يكون الرقم التسجيلي للمركب الذي تحبس الصحيفة عليه دون سواء .

تعرف السفينة باسم الميناء الذي يكون لصاحبها فيه موطن حقيقي او موطن مختار .  
تسجل السفن التي تخص الدوائر الرسمية ( الجمرك ، الشرطة ، مصلحة الحجر الصحي والدواء الخ ... ) في ميناء العقبة ايضا .

المادة ١١ - لا يجوز بوجه من الوجوه بحر الاحرف او الارقام او العلامات القانونية واختاؤها وتغطيتها •  
كل مخالفة لهذه الاحكام تعرض صاحب السفينة وربانها لعقوبة الحبس من يومين الى عشرة ايام ولغرامة تراوح ما بين خمسمائة فلس وعشرة دنانير او لاحدى هاتين العقوبتين .  
وكذلك فان وضع علامات مزورة يعرض صاحب السفينة وربانها للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١ من هذا القانون .

المادة ١٢ - ان السفن التي تخص اشخاصا اجانب مقيمين في الاردن يمكن تسجيلها في الاردن باجازة من وزير النقل اذا كانت هذه السفن معدة للزهره او للتجوال داخل ميناء العقبة .  
يمكن سحب هذه الاجازة في حال وقوع مخالفة لهذه الانظمة او عند تغيير صاحب السفينة ، وتسحب الاجازة حتما اذا استعملت السفينة للملاحة غير التي خصصت لها في تسجيلها .  
يرفع على السفن الاجنبية المسجلة في ميناء العقبة علم بلاد صاحبها او علم بلاد احد اصحابها اذا كان يملكها عدة اشخاص .

المادة ١٣ - يجب ان يذكر في دفاتر التسجيل لكل سفينة على صحيفة :  
١ - اسمها ( واذا كانت هناك سفن عدة ذات اسم واحد فيلحق بكل اسم رقم متسلسل ) .  
ب - رقم التسجيل ( وتلحق به الاحرف المميزة لميناء العقبة ) .

ج - تاريخ نشاء السفينة والمكان الذي انشئت فيه .  
د - نوعها ( كونها سفينة شراعية او باخرة الخ ... ) .  
هـ - اقيمتها ( طولها وعرضها وعمقها ) .

و - مجموعها الصافي ومحمولها القائم بالارامل ( الطويلات ) .  
ز - نوع المحركات الدافعة وقوتها .  
ح - اسماء المالكين وجنسيتهم وبيان عدد اسهم كل منهم .



- ط - اسم مدير السفينة المجهز وجنسيته وعمل أقامته .  
 ي - التبديل الطاريء على السفينة كتغيير مالكها مثلاً .  
 ك - أسباب شطبها من ضياع أو تلف أو بيع .  
 ل - ما يلقي عليها من حجز أو تأمين .

المادة ١٤ - يجري التسجيل في ميناء العقبة بناء على تصريح خطي يعطيه المالك لمدير عام دائرة الميناء بحضور شاهدين على الأقل ويذكر حصته في السفينة ومنشأ ملكيته لها .  
 إذا كانت السفينة ملكاً لشركة فعلى مثل الشركة بصفتها هذه أن يبدلي بتصريحه عنها .  
 وعلى صاحب التصريح أن يؤيد تصريحه بملكيتها بإبرازه جميع الأوراق الثبوتية (كسند البيع وأوراق الحساب إلى آخره) وأن يعرض على المدير استماع الشهود كتمهيد الانشاء والعمال الخ . . .  
 ينظم بما يقدم محضر ضبط يوقعه صاحب التصريح والشهود والمدير العام .

المادة ١٥ - يعلق هذا المحضر على اللوحة الخاصة في مكاتب الميناء . ويشترط في هذا المحضر ذكر البيانات المدرجة في المادة ١٣ المذكورة آنفاً .

المادة ١٦ - لا يمكن الطعن في التسجيل إذا انقضت مدة ( ٣ ) أشهر على تاريخ التعليق ولم يحصل أثناء هذه المدة أي ادعاء أو اعتراض . وبعد ذلك التاريخ لا يبقى للمتضرر إلا حق إقامة دعوى تعويض على صاحب التصريح .

المادة ١٧ - أن المطالب والاعتراضات المقدمة في مهلة الثلاثة أشهر هذه يسلمها المدير ويعملها بعد انقضاء هذه المهلة إلى ديوان المحكمة الابتدائية التابع لها الميناء وديوان المحكمة بدوره يبلغها صاحب التصريح بواسطة المحضر بمهلة ١٥ يوماً من تسلمه لها ولصاحب التصريح مهلة ١٥ يوماً للرد على المطالب والاعتراضات المذكورة .  
 عليها ثم يستدعي رئيس المحكمة بالطريقة نفسها كسبل المتخاصمين إلى جلسة غلينة للفصل في المطالب والاعتراضات المذكورة .

والحكم الذي تصدره المحكمة غنياً لا يقبل الاعتراض . فلا يستئناف هو الطريق الوحيد للمراجعة أية كانت الحقوق المخطف عليها ، والإلتجاء إليه يجب أن يتم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الحكم بالطرق القانونية .

المادة ١٨ - يجب تسجيل السفن خلال خمسة عشر يوماً من انشاءها أو ايجاعها وإذا كانت منشأة أو مبنية في الخارج ، فعلى خمسة عشر يوماً من دخولها المياه الأردنية .  
 ولا يشترط وجود السفينة في ميناء العقبة لإجراء معاملات التسجيل .

والسفينة المبنية أو المنشأة في الخارج ، يحق لها ، ريثما يتم تسجيلها أن تبحر رافعة العلم الأردني بإجازة يصدرها ممثل المملكة الأردنية الهاشمية في مكان البيع والانشاء ، بناء على تصريح بشراء السفينة ، مؤيد بالمستندات .  
 وإذا وقع الشراء في الأردن ، فيسجل انتقال الملك على صحيفة في دفتر التسجيل مابعداً .  
 لا هو منصوص عليه في المادة ( ٢٥ ) من هذا القانون .

إن مالك السفينة الأردنية أو الشريك في ملكيتها الذي لا يقوم بواجب تسجيلها . وفقاً لأحكام هذه المادة ، يعاقب بالحبس من يومين إلى عشرة أيام وبالغرامة من ثلاثة دنائير إلى ستين دنائيراً أو باحلى هاتين العقوبتين ، مالم يثبت أن هنالك قوة قاهرة حالت دون إجراء التسجيل .

المادة ١٩ - إذا بيعت السفينة لأجنبي أو إذا ضبطها العدو أو إذا احترقت أو هلكت بطريقة ما ، فعلى المالك المسجلة باسمه أن يعيد سند ملكيتها إلى مكتب التسجيل في الميناء ليجري الغاؤه والغاء صحيفة السجل المخصصة للسفينة .

ويجب أن يعاد هذا السند في مهلة خمسة عشر يوماً إذا وقع الهلاك أو البيع في المياه الأردنية ، وإذا وقع في الخارج ، ففي مهلة ثلاثة أشهر .

المادة ٢٠ - كل سفينة أردنية غير مسجلة تغادر الميناء ، يجري توقيفها وإذا قبض عليها في البحر فتساق إلى الميناء حيث يحجزها المدير وينظم محضراً بذلك . ويحول هذا المحضر للمحكمة المختصة ، وترسل نسخة عنه إلى وزير النقل .

المادة ٢١ - إذا ثبت على صاحب السفينة نية التهرب من معاملات التسجيل لغاية جرمية . فإن المحكمة تقر مصادرة السفينة وبيعها . ويضاف من البيع إلى واردات دائرة الميناء وترسل نسخة عن الحكم إلى وزير النقل .

وفضلاً عن ذلك يستهدف صاحب السفينة لعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ستين ، والغرامة تراوحت بين ثلاثة دنائير إلى ستين دنائيراً .

أما إذا ثبت أن ليس في الأمر إلا إهمال أو سهو ، فيتعرض صاحب السفينة لغرامة تراوحت ما بين ثلاثة دنائير إلى ستة وثلاثين دنائيراً .

المادة ٢٢ - كل اتفاق وكل عقد يعرض أو يغير عرض وكل حكم مكتسب قوة القضية المقضية وبوجه عام كل عمل تخايبه انشاء أو فراع أو إعلان أو تعديل أو إسقاط حتى يخفي مترتب على سفينة .  
 ومن أجله لا يكون له مفعول حتى يبين المتعاقدان الأبعد تسجيله في دفتر التسجيل .

وإذا ثبت في تسجيل الحقوق المبنية المزمعة على السفن مكتسب بمفعول الاتفاق أو العقود أو الأحكام أو الأعمال المذكورة في الفقرة السابقة .

إن الالتزام بتسجيل السفينة يتضمن الالتزام بواجبها في دفتر التسجيل . ويمكن تقرير الفراع .  
 فغير أن لكل أحد المتعاقدين حق تعديل الزمان برضاهم فضلاً عن حق الفريق المتضرر بالتعويض .  
 لا سيما إذا جرى فراع السفينة إلى شخص ثالث .  
 فلو كان ذلك .

المادة ٢٣ - كل من نال حقا في سفينة مسجلة استنادا الى قيود دفتر التسجيل ولم يجاته يثبت حقه .  
الا ان قوة قيود دفتر التسجيل لا يمكن التمسك بها من قبل الغير اذا كان قبل التملك عالما بالعيوب او بأسباب البطلان .

وفي كل حال يحق للفريق المضرر ان يقيم على سبب الضرر دعوى شخصية بالتعويض .  
المادة ٢٤ - للمتضرر من جراء تسجيل أو تعديل أو شطب اجري بدون سبب مشروع ان يطلب الغاء هذه الامور أو تعديلها . فاذا لم يقع الالغاء أو الشطب برضى الفريقين وجب الحصول على قرار قضائي .

اما الاغلاط البسيطة الواقعة في الكتابة كالتباين بين قيود صحيفة التسجيل وشروحات دفتر اليومية او المستندات المبرزة تأييدا للتسجيل فللمدير الحق في تصحيحها حكما .  
اذا حصل اعتراض من قبل اصحاب العلاقة فعلى المدير ان يطلب الى قاضي الصلح المحلي اجراء التصحيح بعد ان يذكر في الصحيفة الاعتراض وطلب التصحيح .  
ولا يسري الالغاء او التصحيح على الشخص الثالث الذي سبق له ان سجل حقوقه عن حسن نية قبل الالغاء او التصحيح او تسجيل الاعتراض .

المادة ٢٥ - يجري التسجيل بناء على تصريح صاحب السفينة او المتفرغ له عن حق فيها وعلى قبول الشخص الذي جرى التسجيل لصالحه .

ويتم كل من التصريح والقبول امام المدير الذي يتولى تنظيم محضر بذلك ويجوز ان يتما امام الكاتب العدل بصلح رسمي يبلغ الى المدير .

ويشترط في التصريح والقبول ان يحوي :

- أ - بيان السفينة التي يتناولها التسجيل برقم صحيفة السجل .
- ب - هوية المالك او صاحب الحق المتفرغ عنه والمتفع من التسجيل المنوي اجراؤه .
- ج - بيان نوع الحق المعدل للتسجيل .
- د - بيان طريقة الشراء والتمن عند الاقتضاء .
- هـ - وعند الاقتضاء ايضا بيان الاحكام الخاصة بالدرجة في الاتفاق ( مبلغ دين الدائن - معدل الفائدة - الجعالة - النقود او العملة المشترطة - كيفية التأدية قبل الاستحقاق ) او الحد من حق التصرف او للشروح المطلوب تسجيلها مع بيان الحق الرئيسي .
- لا يلزم اي تصريح اذا كان المستدعي يستند الى القانون او الى حكم اكتسب قوة القضية المقضية او الى صلح محول حكما حق التسجيل .

المادة ٢٦ - ان المدير او الكاتب العدل الذي يتسلم السند يتحقق على مصاديقه هوية المستدعين واهليتهم .  
ويذكر هذا التحقيق في محضر الضبط او في السند اما فيما يخص المستندات المنظمة في الخارج فتعتبر هوية المتعاقدين محققا فيها اذا كانت الامضاءات الموقعة بذيل المستندات المبرزة قد

صودق عليها متضمنة الشروحات والايبات التي تفرضها القوانين المرعية الاجراء تحت طائلة البطلان .

المادة ٢٧ - اذا كان المتعاقدان مجهلان التوقيع او القراءة او يعجزان عنهما فان الاعتراف بمضمون الضبط يجري امام المدير او الكاتب العدل بحضور شاهدين يتمتعان بالاهلية المدنية ويحسنان الإمضاء .  
ويثبت المدير او الكاتب العدل الاعتراف ، بمضمون محضر الضبط او السند ويوقعه مع الشهود .  
اذا كان المدير او الكاتب العدل مجهلان اسماء المتعاقدين او احوالهم الشخصية او محلات اقامتهم فيجب تحققها بشاهدين يعرفانها وتتوفر فيهما الشروط الآتية الذكر . وفي كل الحالات يجب على المدير او الكاتب العدل ان يثبت معرفته للشهود بذيل التصريح .

المادة ٢٨ - يتخذ المدير سجلا يوميا يثبت فيه بالارقام المتسلسلة والنتائج التصريحات والمستندات المقدمة له وهو يسلم المستدعي اشعارا بالتسلم يذكر فيه رقم السجل اليومي المسجل فيه تصريحه ورسم وتاريخ التسجيل في هذا السجل . وان تاريخ التسجيل هذا يحدد درجة الافضلية .  
اذا كانت الطلبات المتعلقة بسفينة واحدة مقدمة في يوم واحد فان الساعة التي يودع فيها الطلب تحدد درجة الافضلية للحقوق المترتبة على تلك السفينة .

واذا قلقت في وقت واحد طلبات عدة تتعلق بسفينة واحدة فيذكر ذلك في السجل اليومي وتسجل الحقوق مترابطة .

المادة ٢٩ - لكل من ادعى حقا في سفينة مسجلة ان يطالب بقيد احتياطي لحفظ حقه مؤقتا .  
وان المطالبة بقيد احتياطي يجب ان ترفق دائما بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية التابعة له مدينة العقبة وتاريخ القيد الاحتياطي يحدد المرتبة لتسجيل الحق اللاحق .  
ينقضي مفعول القيد الاحتياطي بانقضاء مهلة شهر . ويشطب هذا القيد حكما اذا لم تقدم دعوى قضائية تذكر في دفتر التسجيل ضمن هذه المدة .

المادة ٣٠ - يمكن شطب التسجيل والقيود الاحتياطية بموجب اي صلح او اي حكم مكتسب قوة القضية المقضية اثبت تجاه كل فريق له علاقة بحق اعلن عنه حسب الأصول ، عدم وجود الحق الذي يتعلق به التسجيل او القيد الاحتياطي او سقوط ذلك الحق .

المادة ٣١ - تطبق على الشطب احكام المواد ٢٣ الى ٢٩ المتعلقة بالتسجيل الا ان محضر الضبط و سند الشطب يجب ان يذكر فيه :

- ١ - تعيين صحيفة السفينة المعنية التي يجب ان يتناولها الشطب .
- ٢ - بيان التسجيل او القيد الاحتياطي .
- ٣ - بيان سبب الشطب او الاداة المبثوقة له .

المادة ٣٢ - يدون الشطب في صحيفة السفينة ويؤرخه المدير ويوقعه تحت طائلة الالغاء . يشفع توقيع المدير بالختم الرسمي للميناء وتذكر اسباب الشطب في الصحيفة المشار اليها .

المادة ٣٣ - ان طلبات تنفيذ الحجز الملقى على سفينة وتنفيذ الحكم القاضى بتراعا عليها تبلغ بواسطة دائرة تنفيذ الاجراء الى المدير ليصير تسجيلها في صحيفة تلك السفينة ، ويجب ايضا تسجيل الدعاوى العينية في دفتر التسجيل بعد تبليغ استدعائها المدير مؤثرا عليه حسب الاصول من ديوان المحكمة المقدم لها هذا الاستدعاء .

ويجري التبليغ بمسمى الفريق صاحب العلاقة .  
المادة ٣٤ - اذا ترتب على سفينة حق عيني انشئ بين الأحياء وطلب تسجيله بعد وفاة المتصرف به ، فيمكن اجابة هذا الطلب بعد ابراز مستند يسمح بالتسجيل او طلب وقع عليه المتصرف بالحق ، على ان يكون توقيع مصادقا عليه في الخاتين ، واذا كان التوقيع غير مصادق عليه وكان هنالك اعتراض من الورثة ، فالتسجيل يقرر السلطة القضائية .

المادة ٣٥ - ان الحقوق العينية المترتبة على السفينة والناشئة عن الوث لا يمكن تسجيلها باسم طالبي التسجيل اذا كان الارث عاديا غير مقرون بوصية ، الا اذا ابرز هؤلاء علاوة على ثبوت وفاة مورثهم شهادات قانونية تثبت هوية كل منهم وحقه بالارث .  
اما اذا كان الارث معينا بموجب وصية فعل المستدعي ان يبرز صك الوصية الرسمي او القرار الصادر من السلطة القضائية الفاعلة لها من تسجيل الوصية .

المادة ٣٦ - كل شرح يقع في دفتر التسجيل يجب ان يقرن تحت طائلة الالغاء بتوقيع ، ويشفع هذا التوقيع بختم دائرة الميناء .

المادة ٣٧ - لصاحب السفينة دون غيره الحق بنسخة كاملة عن صحيفة سفينة وهذه النسخة اسمية يعطيها المدير الضيعة الرسمية بتوقيعه عليها وتختمها بخاتم دائرة الميناء . ولا يتسلم اصحاب الحقوق كالمترهين الا شهادة بقيد حتمهم .

المادة ٣٨ - كلما سجل قيد ما على الصحيفة وجب تسجيل هذا القيد على نسختها ( سند التمليك ) .  
يرفض المدير التسجيل ، اذا لم تبرز هذه النسخة وكان الطلب يتعلق بحق يفترض اشارة رضى المالك المسجل ملكه . وفي سائر الاحوال يجري المدير التسجيل ، ويبلغه لصاحب الحق المسجل . ولا يمكن طلب اي تسجيل آخر برضى صاحب الحق هذا الا بعد اتمام المطابقة بين الصحيفة وسند التمليك .

يثبت المدير مطابقة النسخة للصحيفة كلما طلب اليه ذلك .

المادة ٣٩ - اذا انشأ المدير صحيفة جديدة فانه يبطل الصحيفة السابقة بتوقيعه علامة الالغاء وختم دائرة الميناء على كل صفحاتها . وهو يبطل بالطريقة نفسها سند التمليك ويحفظه بين اوراقه .

المادة ٤٠ - على المدير ان يعطي كل صاحب مصلحة بناء على طلبه بياناً عاما او خاصا بالشروح المسجلة في دفتر التسجيل ونسخة او خلاصة عن المستندات .

المادة ٤١ - اذا فقد او تلف سند التمليك او شهادة القيد فيسجلها المدير بالطريقة نفسها المثبتة في دائرة الاراضي والمساحة لاستبدال ما يفقد او يتلف من سند تمليك او شهادة قيد يختصن بمقار .

المادة ٤٢ - ان المدير مسؤول شخصياً عن الضرر الناتج :

- أ - من اغفاله في السجلات قيدا احتياطيا او تسجيلا او شطباً مطلوباً حسب الاصول .
- ب - من اغفاله في شهادات القيد او الخلاصات التي وقعها قيدا او قيوداً احتياطية او تسجيلا او شطباً مخرجاً في السجل .
- ج - من مخالفة الاصول وبطلان القيود الاحتياطية او التسجيل او الشطب المدرج في السجل .
- د - من اغفال ومخالفات الاصول في التصاريح ومخاض الضبط التي يتقبلها وذلك فضلا عن الاحكام القانونية النافذة المختصة بتبعية الموظفين وفي كل الاحوال المذكورة اعلاه تكون الدولة مسؤولة بالمال في حال عجز مأموريها عن الدفع .

#### الفصل الرابع

##### في اوراق السفينة

المادة ٤٣ - كل سفينة مسجلة في الميناء يجب ان تكون حائزة الاوراق التالية في مطبوعات رسمية :-

- أ - السفن المعدة للملاحة في عرض البحار والسفن الساحلية :
- ١ - سند التمليك البحري الصادر عن دائرة الميناء .
- ٢ - دفتر البحار المتضمن آخر التشكيلات الطارئة على بحارة السفينة والموقع في آخر برسى للسفينة من جانب مدير الميناء او من جانب قنصل الاردن في الخارج اذا وجد والا فمن جانب السلطة التي تمثله .
- ٣ - اجازة الملاحة للسنة الجارية . وسفينة نقل الركاب : شهادة الإمان .
- ٤ - لكل عضو من البحارة ومن ضمنهم الرابضين او الربان : اجازة ملاح للسنة الجارية .
- ٥ - اذ كانت اجازة السفر من المدير .
- ٦ - بيان الجبولة .
- ٧ - شهادة صحيفة توقيع مكتب البحار الصحي في آخر برسى السفينة .
- ٨ - دفتر يومية .

شهادة القيد



ب - لسفن الصيد :

- ١ - سند التملك البحري .
- ٢ - دفتر البحارة .
- ٣ - اجازة الملاحة للسنة الجارية .
- ٤ - اجازة الصيد للسنة الجارية من دائرة الميناء .
- ٥ - لكل فرد من البحارة : اجازة ملاح صياد للسنة الجارية .

ج - لسفن الزهمة :

- ١ - سند التملك البحري .
- ٢ - دفتر البحارة في حالة استخدام ملاحين في السفينة .
- ٣ - اجازة الملاحة للسنة الجارية .

المادة ٤٤ - يجب إبراز هذه الاوراق عند طلب من السلطات المكلفة بمراقبة الملاحة او الصيد .

المادة ٤٥ - كل ريان او رئيس سفينة معدة للملاحة في عرض البحر او للملاحة الساحلية مسجلة في الميناء يجب على تقديم اوراقه لدائرة الميناء بمهلة ٢٤ ساعة تبثلى من ساعة وصوله الى الميناء تحت طائلة غرامة من ثلاثة دنانير الى ستين ديناراً عن كل مدة تأخير قدرها اربع وعشرون ساعة .  
ان احكام هذه المادة تطبق على سفن الزهمة وسفن الصيد اذا كان مجموعها الصافي خمسة وعشرين برميلاً فما فوق .

المادة ٤٦ - كل سفينة مسجلة في الميناء فتشت في البحر فتبين انها غير حائزة الاوراق القانونية المينة اعلاه تساق الى الميناء حيث يحجزها المدير وينظم بذلك محضر ضبط ويجول هذا المحضر الى المحكمة المختصة .

المادة ٤٧ - اذا ثبت على الريان او رئيس السفينة ثبة التهرب من احكام هذا القانون لغاية جرمية فيحكم على الريان او رئيس السفينة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبالعقوبة من دنانير الى عشرين ديناراً وتقرر المحكمة مصادرة السفينة المحجوزة ويبيعها وتغن البيع يضاف الى واردات دائرة الميناء .

المادة ٤٨ - اذا ثبت ان ليس في الامر الا افعال او شهور فيحكم على الريان او رئيس السفينة بالحبس من يومين الى عشرة ايام وبالعقوبة من نصف دينار الى عشرة دنانير اردية او باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٤٩ - كل سفينة حائزة اوراق مزودة او اوراق السفينة غير مزودة بحجز وتباع وفقاً لاحكام المادة ٤٥ ويحكم على الرئيس او الريان بالعقوبة المتصورة عليها في المادة نفسها .

المادة ٤٩ - تزل منزلة اوراق السفينة لجهة العقوبات التي يتعرض لها الريان او الرئيس بموجب المادة ٤٥ المذكورة اوراق الموثقة التي تتقدم على الركاب بخلافاتها مع توقيع الامن العام لاجازة الزول في السفينة .

## التأمينات في الامتيازات والحجز على السفن

### الفصل الاول

#### في الامتيازات

المادة ٥٠ - الديون التالية وحدها بمنازعة ودرجة امتيازها تحدد بحسب تاريخ ورودها .

أ - الرسوم القضائية والمصاريف المدفوعة في المحافظة على الثمن لمصلحة الدائنين العامة .  
الرسوم عن عمول السفينة ورسوم المئارة والميناء وغيرها من الرسوم والتكاليف العامة التي هي من النوع نفسه - رسوم الارشاد وتفقات الحراسة والصيانة منذ دخول السفينة في الميناء .

ب - الديون الناشئة عن عقد استخدام الريان والبحارة وسائر مستخدمي السفينة .

ج - الجمل المستوجب للالتقاء والمساعدة والمساهمة السفينة في غرامة الخسائر البحرية المشتركة .

د - التعويض عن التصادم وعن غيره من طوارئ الملاحة وعن الاضرار المسببة للمواني والاحواض وسبل الملاحة والتعويض عن جرح الركاب والبحارة وعن هلاك الحمولة والحوادث او تعييبها .

هـ - الديون الناتجة من عقود منشأة او عمليات اجراها الريان خارجا عن مريبط السفينة بموجب صلاحياته القانونية لحاجة حقيقية تقتضيها صيانة السفينة او اكمال السفر سواء اكان الريان صاحب السفينة ام لم يكن وسواء اكان الدين له ام للموائين او للمرممين او للمقرضين ام لغيرهم من المتعاقدين .

و - العطل والضرر المستوجبان لمستأجري السفينة .

ز - مجموع اقساط التأمين المعقود على جرم السفينة واجهزتها واعتدتها المتوجبة عن تخسر سفرة موطن عليها فيما لو كان التأمين معقوداً للسفرة ، او لآخر مدة موطن عليها فيما لو كان التأمين معقوداً لاجل معين على ان لا يتجاوز هذا المجموع في الحالتين اقساط سنة واحدة .

المادة ٥١ - يجب تصنيف الدائنين المنازعين بحسب السفرة فان ديون السفرة الاخيرة الممتازة اية كانت درجتها لها الافضلية على ديون السفرات السابقة . غير ان الديون الناتجة عن عقد واحد باستخدام الملاحين تعتبر دائماً ديون السفرة الاخيرة ولو كانت تتعلق بسفرة سابقة .

المادة ٥٢ - ان الديون المتعلقة بسفرة واحدة تصنف بالترتيب المقرر في المادة ٥٠ وديون الدرجة الواحدة المتعلقة بالسفرة نفسها تأتي مزاحمة وان كل جعل الاسعاف والديون المفروضة لتقديم المؤن والترميم تصنف بالترتيب المعاكس لتاريخ نشوئها .

المادة ٥٣ - ان الديون المتعلقة بحادث بحري واحد تعتبر ناشئة في وقت واحد .

المادة ٥٤ - ان الامتيازات المقررة في المواد السابقة تتكون منذ تقرير الدين . وهي لا تخضع لاية معاملة ولا لاي شرط خاص للثبات .

المادة ٥٥ - ان الدائنين المرتهنين المسجل دينهم على السفينة يأتون بترتيب تسجيلهم فوراً بعد الدائنين الممتازين المذكورين في البنود رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٥٠ .

المادة ٥٦ - ترتب الامتيازات على السفينة وعلى اجرة السفر الذي نشأ فيه الدين الممتاز وعلى تفرعات السفينة واجرتها المكتسبة منذ بدء السفر .

غير ان الامتياز المقرر في المادة ٥٠ بفقرتها الثانية يترتب على مجموع اجور السفينة الواجبة الاداء عن كل الاسفار الجارية اثناء عقد الاستخدام نفسه .

المادة ٥٧ - تعد متفرعة عن السفينة واجرتها بالنظر لتطبيق الامتيازات :

أ - التعويض الواجب الاداء لصاحب السفينة عن اضرار مادية لحقت بسفينته ولم تعوض او عن خسارة اجرتها .

ب - التعويض الواجب الاداء لصاحب السفينة عن الخسائر البحرية المشتركة من حيث انها تكون اضراراً مادية لحقت بسفينته ولم تعوض او عن خسارة اجرتها .

ج - الجعل الواجب الاداء لصاحب السفينة عما يقوم به من اسعاف او انقاذ لغاية نهاية السفر بعد حسم المبالغ المخصصة للزيان ولماثر مستخلمي السفينة .

المادة ٥٨ - تنزل منزلة اجرة السفينة اجرة نقل الركاب والمبلغ المقطوع الذي يحتمل ان تنحصر فيه مسؤولية اصحاب السفينة .

ان التعويض الواجب الاداء لصاحب السفينة بفعل عقد التأمين والمكافآت والاعانات المالية وغيرها لا تعد متفرعة عن السفينة واجرتها بالنظر لتطبيق الامتيازات .

المادة ٥٩ - تسقط بعد سنة بحكم مرور الزمن كل الامتيازات المعقدة في المنشأة ٥٠ ماعدا امتياز الديون الناشئة عن المؤن والمنصوص عليها في البند رقم ٥٠ فانه يسقط بمرور ستة اشهر من الزمن .

وان مهلة مرور الزمن تسري على امتياز جعل الاسعاف والاققاذ من يوم انتهاء الاعمال وتجري على امتياز تعويض الضادام وغيره من الطوارئ من يوم وقوع الضرر . وتجري على امتياز هلاك الحموله او الخواص او تضييعها من يوم تسليم الحموله او الخواص او من التاريخ الواجب

تسليمها فيه وعلى امتياز الترميمات والمؤن وغيرها في الاحوال المبينة في البند رقم (٥) من المادة ٥٠ من يوم نشوء الدين . اما في سائر الحالات فتجري المهلة ابتداء من استحقاق الدين .

وان ديون مستخلمي السفينة المذكورة في البند رقم ب من المادة ٥٠ لا تعتبر مستحقة الا في نهاية السفر بالرغم من حق هؤلاء الاشخاص بطلب سلفات او دفعات في اثناء السفر .

لا يعمل بالمهلة المحددة آنفاً عند العجز عن حجز السفينة في المياه الإقليمية الاردنية في حالة وجود مقام الدائن او مقره الرئيسي في الاردن على ان لا تتجاوز مهلة مرور الزمن ثلاث سنوات ابتداء من نشوء الدين .

المادة ٦٠ - تسقط الامتيازات ايضا بقطع النظر عن الطرائق العامة لسقوط الالتزامات بالبيع القضائي الجاري بالصيغ المقررة في هذا القانون ، بكل بيع للسفينة بالرضى وبالشروط التالية : -

ان يجري الانتقال وفقاً لاحكام المواد ٢٣ و ٢٦ الى ٢٩ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ من هذا القانون .

ان يعلن عن هذا الانتقال بنشره في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين محليتين وباعلان يلصق على باب دائرة الميناء على ان يذكر حتماً في النشر والاعلان اسم المشتري وعمل اقامته .

ان لا يكون قد تباع المشتري اي اعتراض من الدائن في مهلة شهر بعد النشر . يبقى للدائن حق الافضلية في من المبيع ما دام هذا الثمن لم يدفع ولو بعد اقتضاء هذه المهلة بشرط ان يكون الدائن قد اعلن نفسه للمشتري قبل الدفع بسند اعتراض .

وان الاعتراض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين يجب ان يبلغ للدائن بواسطة الكاتب العدل .

المادة ٦١ - للدائنين الممتازين ان يسجلوا امتيازهم لكي يبلغوا عرض السفينة للبيع وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٥٠ من هذا القانون . ولا يؤثر هذا التسجيل في درجة الامتياز . ويلدج التسجيل على صحيفة السفينة في السجل .

المادة ٦٢ - تطبق الاحكام السابقة على السفن التي يستثمرها مجهز لا يملكها او مستاجر رئيسي ما لم تكف يد صاحبها بسبب عمل غير مباح وعندها يكون الدائن سمي النية .

#### الفصل الثاني

##### في السرهن البحري

المادة ٦٣ - يمكن عقد الرهن على السفن اذا كان محمواً القائم برميلين لها فوق بشرط ان يكون ذلك باتفاق الفريقين .

المادة ٦٤ - ان عقد الرهن البحري المثق عليه يجب انشاؤه خطياً . ويمكن اجراؤه بسند عادي . يمكن انشاء صلح الرهن للاثم وعندئذ يقضي تناوله بنقل حق الرهن .

مجلس النواب

المادة ٦٥ - لا يحق لغير صاحب السفينة او وكيله المقوض بتفويض خاص ان يعقد رهناً اتفاقاً على السفينة.

إذا كان للسفينة عدة مالكين فلمجهزها حق اجراء الرهن عليها لحاجة التجهيز او الملاحه بموجب تفويض من اكثرية اصحابها اذا كان لهذه الاكثرية في الوقت نفسه ثلاثة ارباع الحقوق المشترك فيها . واذا لم تبلغ حقوق الاكثرية الثلاثة الارباع فللشركاء في الملكية ان يراجعوا المحكمة بغية الحكم بالحل الاكثر موافقة لمصلحتهم العامة .

لا يستطيع احد الشركاء في الملكية اجراء الرهن على حصته الشائعة في السفينة الا برضى اكثرية المالكين على ان يكون لهذه الاكثرية في الوقت نفسه نصف الحقوق المشتركة .

المادة ٦٦ - يجب تسجيل الرهن في دفتر التسجيل بمقتضى المادة ٢٣ وما يليها من هذا القانون .

يضمن تسجيل الرهن فضلاً عن رأس المال فائدة عن سنتين بالإضافة الى فوائد الستة الجارية في وقت الاحالة .

المادة ٦٧ - ان الرهن المعقود على السفينة او على حصة منها يشمل جرماً بكامله وشمل المهمات والادوات والآلات وغيرها من التفرعات وحطامها ايضاً ما لم يحصل اتفاق مخالف .

وهذا الرهن لا يشمل اجرة السفينة ولا العلاوات والاعانات الحكومية لكنه يشمل التعويض من الضرر الا اذا خصص هذا التعويض لترميم السفينة وصيانتها . كما انه لا يشمل تعويض التأمين ولكن يجوز ان يكون سند الرهن حاوياً تفويضاً صريحاً من الدائنين المرتبين بهذا التعويض . ولا يسري هذا التفويض على المؤمنين الا اذا قبلوا به او ابلغ اليهم .

المادة ٦٨ - يمكن عقد الرهن البحري على سفينة قيد الانشاء وفي هذه الحالة يجب ان يسبق الرهن تصريح توقيعه للوزير عام الميناء .

ويبين في هذا التصريح طول ابريم السفينة وسائر اقيستها على وجه التقريب وعيها والمقدر ويلذكر فيه ايضاً مكان انشائها .

المادة ٦٩ - اذا كان عقد الرهن منشأ لامر فيصير انتقاله يظهر شهادة القيد .

المادة ٧٠ - للدائنين الحائزين رهناً مسجلاً على سفينة ما او على حصة منها ان يلاحقوها ايا كانت اليد التي انتقلت اليها ليدونوا دينهم في درجته ويقيضوه وفقاً لدرجته التسجيل .

اذا كان الرهن لا يتناول الا حصة من سفينة فليس للدائن ان يطلب الحجز ولا ان يلاحق البيع الا على الحصة المخصصة له . ولكن اذا كان رهناً لاكثر من نصف السفينة فله بعد الحجز ان يلاحق بيع السفينة بكاملها على ان يدعى الشركاء في الملكية الى هذا البيع .

واذا رست احالة السفينة في البيع بالمزايدة على احد الشركاء او اذا استقرت السفينة بعد القسمة في حصته فان الرهن يبقى بعد القسمة او البيع على ما كان عليه قبلهما وان يكن هذا الشريك غير الذي عقده الرهن على اسهمه الشائعة في السفينة .

واذا جرى البيع بالمزايدة امام القضاء بالشروط المنصوص عليها في المادة ٨٥ وما يليها من هذا القانون ورسا على من ليس شريكاً في الملك فينحصر حق الدائنين الذين لا يشمل رهنهم الا حصة من السفينة في حق الافضلية على الجزء من الثمن المتعلق بالحق المرهون . وكذلك التكاليف المترتبة على كل حصة في ملك السفينة فانها تنتقل حكماً الى الحصة من الثمن التي تمثل فيها قيمة الحصة من السفينة .

المادة ٧١ - ان من يشتري سفينة او حصة منها ويريد ان يتي الملاحقات التي تجيزها المادة السابقة . عليه بعد اجراء تسجيل شرائه وقبل الملاحقات او بمهلة خمسة عشر يوماً ان يبلغ نسخة عن سند تملك السفينة الى جميع الدائنين المتوفين بهذا السند في المقام المختار في السند الاساسي . ويصرح المشتري في السند نفسه انه مستعد لان يوفي حالا الديون التي رهنه السفينة من اجلها بقدر قيمة هذه السفينة سواء اكانت هذه الديون مستحقة ام لم تكن .

المادة ٧٢ - لكل صاحب دين مسجل ان يطالب ببيع السفينة بالمزايدة او ببيع الحصة المرهونة منها وذلك بعرضه زيادة اضافية على الثمن لا تقل عن عشرة وتقديم كفالة لدفع الثمن والتكاليف .

ويجب ابلاغ المشتري هذا الطلب الذي يوقعه الدائن بمهلة عشرة ايام بعد التبليغ . ويحتوي الطلب دعوة امام المحكمة الابتدائية التابع لها ميناء العقبة ، لاجل تقرير اجراء المزايدة العلنية .

المادة ٧٣ - يجري البيع بالمزايدة بمسعى الدائن الذي طلبه او بمسعى المشتري بالصيغ المقررة في المواد التالية .

المادة ٧٤ - يمنع بيع السفينة في الخارج اذا كانت مرهونة في الاردن وكل بيع مخالف لا يمكن توثيقه في دفتر التسجيل لكونه باطلاً ولا مفعول له وان المالك الذي يبيع برضاه في الخارج سفينة مرهونة بعد مرتكباً لجرمة اساءة الائتمان .

### الفصل الثالث

#### في الحجز

المادة ٧٥ - لا يمكن مباشرة الحجز الا بعد مضي اربع وعشرين ساعة على الانذار بالدفع .

المادة ٧٦ - يجب ابلاغ الانذار الذي يخضع المالك او الى عمل اقامته . يجب ابلاغ الانذار الى ريان السفينة اذا كان الدين يتعلق بالسفينة او بالشحنة .



المادة ٧٧ - إذا انقضى على الأذار عشرة أيام ونيف فعل الدائن تجديده قبل انقضاء الحجز .

المادة ٧٨ - على مأمور الاجراء ان يبين في محضر الضبط ما يلي :

اسم الدائن طالب الحجز ومهنته ومحل اقامته .

السند الذي بموجبه يلاحق التنفيذ .

المبلغ المطلوب دفعه .

مقام الدائن المختار في مكان المحكمة التي ينب ان يلاحق البيع امامها وفي المكان الذي ترسو فيه السفينة المحجوزة .

اسم صاحب السفينة واسم الربان .

اسم المركب ونوعه ومحموله وتابعيته .

تقديم بيان ووصف عن الزوارق والقوارب المهمات والاعتدة والاجهزة والمؤن والزااد مع تعيين حارس .

المادة ٧٩ - على الحاجز ان يبلغ المالك بمهلة ثلاثة ايام نسخة عن محضر الحجز وان يستدعيه امام محكمة مكان الحجز لتقرر في حضوره مباشرة بيع الاشياء المحجوزة .

اذا لم يكن المالك مقيماً في نطاق المحكمة فيصير تبليغه في مهلة خمسة عشر يوماً بشخص ربان المركب المحجوز اذا كان حاضراً والا فيشخص ممثل المالك او ممثل الربان .

واذا كان المالك اجنبياً ليس له في الاردن محل اقامة او مقر ولا من يمثله فتجري دعوته وتبليغه وفقاً لقانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٨٠ - يسجل محضر الضبط في سجل دائرة الميناء سواء اكانت السفينة كاملة الصنع او قيد الانشاء . وفي الحالة الثانية يشترط ان يكون قد سبق تسجيلها لا يبقى للمدين المحجوز عليه بعد هذا التسجيل حق بيع السفينة ولا حق اجراء الرهن عليها .

وان السلطة الموكلة بمكتب التسجيل تعطي بياناً بقيود الرهون بمهلة ثلاثة ايام ابتداء من التسجيل ( ولا تدخل في عدادها ايام العطلة ) ومهلة ثمانية ايام ابتداء من اعطاء هذا البيان يبلغ طالب الحجز الى الدائنين المسجلين في مقامهم المختار في تسجيلهم ، الدعوة المبينة في المادة السابقة وللدائنين مهلة خمسة عشر يوماً للتدخل اذا شاؤوا .

المادة ٨١ - اذا كانت السفينة اجنبية فلا بد من الرجوع الى ميناء تسجيلها بواسطة قنصلية الدولة التي تتبعها السفينة . وعلى هذه القنصلية تقديم بيان باسماء دائني السفينة المسجلين ، وعندئذ يمكن تبليغهم بواسطة قنصليتهم خلال ثمانية ايام من تاريخ تسلم البيان . ولغلاء الدائنين مهلة للتدخل مدتها خمسة وعشرون يوماً .

المادة ٨٢ - ان محكمة مكان الحجز تقرر البيع وشروطه كما بينها طالب الحجز وتحدد تاريخه ومحل الطرح . واذا لم يعرض اي ثمن في اليوم المحدد للبيع فتحدد المحكمة ثمناً للطرح جديداً أقل من الثمن الاول وتاريخاً للزيادة التالية .

المادة ٨٣ - تقام دعاوى الاستحقاق والابطال قبل الإحالة .

اما اذا لم تقم دعاوى الاستحقاق الا بعد الاحالة فتتحول حكماً الى اعتراض على تسليم المبالغ الناتجة عن البيع .

لا تقبل دعاوى الاستحقاق والابطال الا اذا كانت مدونة في دفتر التسجيل .

المادة ٨٤ - يمنح المدعي او المعارض الثلاثة ايام لتقديم حججه وكذلك يمنح المدعي عليه ثلاثة ايام للرد عليه ، وتعين جلسة للدعوى بمجرد الاستدعاء والدعوى لا توقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بوقفه لاسباب هامة .

المادة ٨٥ - يجري البيع في جلسة الزايدة العلنية في المحكمة المدنية بعد خمسة عشر يوماً من تعليق الاعلانات المقررة في المادة التالية ومن النشر في جريدتين محليتين فضلاً عن طرائق النشر التي تميزها المحكمة .

المادة ٨٦ - تلصق الاعلانات على الجزء الاكثر ظهوراً من السفينة المحجوزة وعلى الباب الرئيسي للمحكمة التي يجري البيع امامها وعلى رصيف الميناء وفي البورصة التجارية اذا وجدت .

المادة ٨٧ - يجب ان يبين في الاعلانات الملصقة او المدرجة في الجرائد ما يأتي :

- اسم طالب الحجز ومهنته ومحل اقامته .

- المستندات التي يدعي بموجبها .

- مقدار المبلغ الواجب الاداء .

- المقام الذي يختاره في مركز المحكمة وفي مرمى السفينة المحجوزة .

- اسم صاحب السفينة المحجوزة ومهنته ومحل اقامته .

- مميزات السفينة كما هي واردة في دفتر التسجيل .

- اسم الربان .

- محل وجود السفينة .

- محل الطرح وشروط البيع .

- مكان الزايدة ويومها وساعتها .

المادة ٨٨ - لا تقبل الزيادة الإضافية في حال حصول البيع القضائي .

المادة ٨٩ - على المشتري في مهلة أربع وعشرين ساعة ابتداء من الاحالة ان يودع ثمن شرائه بدون تفقات في احد المصارف المقبولة من الحكومة تحت طائلة اقامة الزيادة على عهده .

المادة ٩٠ - وفي حالة عدم الابداع تعرض السفينة مجدداً للبيع وتقرر احالتها بعد ثلاثة ايام من تجديد النشر والاعلان كما تنص عليهما المادة ٨٦ بزيادة تقام على عهدة المشتري . ويبقى هذا ملزماً بدفع العجز والعطل والضرر والتفقات .

المادة ٩١ - ان حكم الاحالة لا يقبل الاعتراض .

على انه يجوز خلال خمسة ايام من تاريخ صدوره ومن أجل عيب في صيغته فقط ان يرفع الى محكمة الاستئناف المختصة بمقتضى استدعاء ، فتبت فيه بقرار لا يقبل الاعتراض ، خلال ثلاثة ايام من تاريخ وروده الى ديوانها .

المادة ٩٢ - يسجل حكم الاحالة في دفتر التسجيل بناء على طلب دائرة الاجراء بعد اكتسابه قوة القضية المقضية .

المادة ٩٣ - ان الاحالة تعفي السفينة من جميع الامتيازات والرهون ودعاوي الالفاء التي تحق للأشخاص الذين سبق لهم ان تلافوا بمقتضى المادة ٨٠ وان شطب تسجيل الامتيازات والرهون والدعاوي المذكورة يتم للمشتري على اثر تقديمه لمكتب التسجيل حكم الاحالة وشهادة من قلم المحكمة التي تكون قد اصدرته تثبت ان هذا الحكم اكتسب قوة القضية المقضية .

المادة ٩٤ - ان توزيع القيمة الناتجة عن الاحالة يجري وفقاً لاحكام القوانين النافذة .

### الباب الثالث

فيما يختص بأصحاب السفينة ومجهزها

المادة ٩٥ - كل مالك سفينة مسؤول شخصياً عن الالتزامات الناتجة عن الاعمال التي يقوم بها الربان والعقود التي ينشئها اثناء ممارسته صلاحياته القانونية . وهو مسؤول ايضا عن فعل الربان والبحارة والسائق ، وسائر خدام السفينة وعن اخطائهم .

المادة ٩٦ - يجوز لمالك سفينة بحرية ، تحديد مسؤولية المبلغ المنصوص عليه في المادة ٩٩ من هذا القانون بالنسبة للديون الناتجة عن اي سبب من الاسباب التالية ، الا في حالة نشوء الدين بسبب خطأ المالك الشخصي :

اولاً :-

أ - وفاة او اصابة اي شخص يوجد على ظهر السفينة بقصد نقله ، وضياح او تلف اي مال او حق على متن السفينة .

ب - وفاة او اصابة اي شخص آخر ، على البر او في البحر . وضياح او تلف اي مال او حق آخر اذا كان الضرر ناشئاً عن فعل او خطأ اي شخص يكون المالك مسؤولاً عنه ، سواء وجد هذا الشخص على متن السفينة او لم يوجد . وفي هذه الحالة الاخيرة ، يجب ان يكون الفعل او الخطأ متعلقاً بالملاحة او بإدارة السفينة او بشحن البضائع او نقلها او تفريغها او بعود المسافرين او نقلهم او تزويجهم .

ج - كل التزام يفرضه القانون ويكون متعلقاً برفع الحطام او تعويم او دفع او تحطيم سفينة غارقة او جبانة او مهجورة وكل التزام ناشئ عن اضرار تسببها السفينة المنشآت والاحواض وطرق الملاحة .

ثانياً - لمالك السفينة الحق بتحديد مسؤوليته في الحالات المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة سواء نشأت مسؤوليته بسبب امتلاكه السفينة او حيازته لها او اشرافه عليها ، شريطة ان لا يثبت خطأ مالك السفينة او خطأ الأشخاص الذين يسأل مباشرة عن تصرفاتهم .

ثالثاً - لا تطبق هذه المادة في الحالات التالية :

أ - الالتزامات المترتبة على واقعة ناشئة عن خطأ شخصي صادر عن مالك السفينة .

ب - الالتزامات الناشئة عن المساعدة والانقاذ والمساهمة في الحسائر المشتركة .

ج - حقوق الربان والبنحارة وكل تابع آخر لمالك السفينة موجود على متنها او يتعلق بعمله بخدمة ، وكذلك حقوق ورثتهم وخلفائهم .

رابعاً - اذا كان لصاحب السفينة دين على دائن آخر ، ناتج عن حادث واحد ، يجري التقاس بين هذه الديون وتطبق احكام هذا القانون على الرصيد الحاصل في حالة وجوده .

المادة ٩٧ - على الدائن ان يثبت ان الحادث المؤدي الى الدين ناتج عن خطأ شخصي صادر عن مالك السفينة .

ان تحديد المسؤولية لا يعني الاعتراف بوجودها .

المادة ٩٨ - أ - يطبق مبدأ تحديد المسؤولية المنصوص عليه في المادة ( ٩٩ ) على جميع الديون الناشئة عن الاضرار الجسدية والاضرار المادية الناتجة عن حادث واحد معين ، دون اعتبار لاي دين ناجم عن اي حادث معين آخر .

ب - عندما تتجاوز مجموع الديون في حادث معين حدود المسؤولية المنصوص عليها في المادة (٩٦) فان مجموع المبلغ الذي يمثل حدود هذه المسؤولية يمكن ان يكون موثقة موحدة لتلك الحدود .

ج - لا تصرف من الموثقة المكونة بهذا الشكل الا الديون التي يمكن ان يلجأ فيها الى تحديد المسؤولية .

د - بعد تكوين الموثقة لا يجوز لاي صاحب دين تجاه الموثقة ان يستعمل حقه تجاه اموال اخرى من اموال صاحب السفينة لتسديد دينه اذا كانت الموثقة متوفرة فعلاً لصالحه .

المادة ٩٩ - يستطيع مالك السفينة تحديد مسؤوليته المنصوص عليها في المادة ٩٦ على الشكل التالي : -

أ - بالنسبة للاضرار المادية فقط الناتجة عن الحادث ، يحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ اجمالي قدره اربعة وعشرون ديناراً او ما يعادل الف فرنك على اساس قيمة الفرنك الواحد تعادل ( ٦٥ ) ميلغراماً من الذهب بعبارة ( ٩٠٠ ) من الالف .

ب - وفيما يتعلق بالاضرار الجسدية فقط الناجمة عن الحادث فيحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ اجمالي قدره اربعة وسبعون ديناراً او ما يعادل ثلاثة آلاف ومائة فرنك .

ج - اما فيما يختص بالاضرار المادية والجسدية معاً الناشئة عن الحادث ، فيحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ اجمالي قدره اربعة وسبعون ديناراً او ما يعادل ثلاثة آلاف ومائة فرنك ، على ان يقسم الى قسمين يخصص القسم الاول منه وقدره خمسون ديناراً اي ما يعادل الفين ومائة فرنك عن كل برميل من الحمولة لتسديد الديون الخاصة بالاضرار الجسدية ، واما القسم الثاني وقدره اربعة وعشرون ديناراً ، اي ما يعادل الف فرنك ، عن كل برميل ، فيقرض لتسديد الديون العائدة للاضرار المادية الا انه في حالة عدم كفاية القسم الاول لتسديد الديون العائدة للاضرار الجسدية برمتها ، فان الرصيد الغير مدفوع ، يحول على القسم الثاني ، ويدفع من المبالغ المقررة لتسديد الديون الخاصة بالاضرار المادية .

المادة ١٠٠ - في كل قسم من قسمي الموثقة الوارد تفصيلها في المادة السابقة يجري توزيع المبالغ بين الدائنين حسب المقادير الثابتة في مطالباتهم .

المادة ١٠١ - اذا حدث قبل توزيع الموثقة ان دفع صاحب السفينة كلياً او جزئياً احدى الديون المذكورة في الفقرة الاولى من المادة ٩٦ ، يأخذ حين التوزيع مكان الدائن الاصلي شريطة ان يكون لهذا الدائن الحق في الدين .

المادة ١٠٢ - عندما يثبت صاحب السفينة انه قد يجبر في وقت لاحق على دفع احدى الديون المذكورة في الفقرة الاولى من المادة ( ٩٦ ) كلياً او جزئياً فيمكن للمحكمة او لاي سلطة مختصة في البلد الذي تكونت فيه الموثقة ، الامر بتخصيص مبلغ كاف موثقة لتمكين مالك السفينة من ان يستعمل مستقبلاً حقوقه على الموثقة بالشروط المبينة في الفقرة السابقة .

المادة ١٠٣ - لتحديد مدى مسؤولية مالك السفينة طبقاً لاحكام هذا الباب تعتبر كل سفينة نقل حمولتها عن ٣٠٠ طن كأن لها هذه الحمولة .

المادة ١٠٤ - تحسب الحمولة لغايات تطبيق هذا الباب كما يلي : -  
- للسفن البخارية واي سفن اخرى تبحر آلياً تؤخذ الحمولة الصافية ويضاف اليها ما جرى تزويله من الحمولة القائمة لقاء الاماكن التي تشغلها الآلات بغية حساب الحمولة الصافية .  
- للسفن الاخرى تؤخذ الحمولة الصافية .

المادة ١٠٥ - يفصل رئيس المحكمة الابتدائية على وجه الاستعجال بأمر مبلغ الكفالة المطلوب تأديته من قبل مالك السفينة ليتمكن من التلرع بحصر المسؤولية لمالك السفينة في كل وقت ان يوقف عن نفسه الملاحقات بايداعه المبلغ الذي يتسع له مدى مسؤولية . والمبلغ المودع يحدد بسعر القطع يوم الدفع وهو معد لابقاء حقوق الدائنين الذين يسري عليهم حصر المسؤولية .  
يجري التوزيع على الدائنين وفقاً للقوانين السارية المفعول .

المادة ١٠٦ - اولاً :  
في جميع الاحوال التي يسمح فيها لمالك السفينة بتحديد مسؤوليته طبقاً لاحكام هذا القانون وتكون السفينة او اية سفينة اخرى تخص المالك نفسه او اية اموال اخرى يملكها قد حجزت من اجل ضمان تسديد الديون الناشئة عن الاضرار المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة (٩٩) فللمحكمة ان تأمر برفع الحجز عن السفينة او الاموال الاخرى المحجوزة شريطة ان يقدم مالك السفينة كفالة مالية او اي ضمان آخر بمبلغ يعادل كامل حدود مسؤوليته وان يجعلها تحت المئتمني .

ثانياً :  
تقدم الكفالة المالية او اي ضمان آخر في الاحوال المذكورة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة الى الجهات التالية : -

أ - الى الميناء حيث وقع الحادث الذي ادى الى الديون .  
ب - الى اول ميناء ترسو فيه السفينة بعد وقوع الحادث اذا لم يكن قد وقع ضمن الميناء .  
ج - الى ميناء التفريع او انزال الركاب اذا كانت الديون خاصة باضرار جسدية او اضرار بالباطع ، وللمحكمة عندئذ او لاية سلطة اخرى مختصة الامر برفع الحجز عن السفينة او تحرير الكفالة المالية او الضمان عندما تجتمع الشروط المبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

مجلس النواب



ثالثاً :

تطبق أيضاً أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا نقصت الكفالة المالية أو أي ضمان سبق تقديمه عن كامل حدود المسؤولية المنصوص عليها في هذا الباب بشرط تقديم كفالة مالية أو ضمان آخر بالرصيد .

رابعاً :

عند تقديم مالك السفينة كفالة مالية أو أي ضمان آخر بمبلغ يوازي كامل حدود مسؤوليته فيمكن استعمال هذه الكفالة المالية أو هذا الضمان الآخر للدفع لجميع الديون الناتجة عن حادث واحد .

المادة ١٠٧ أ - لا يكون مالك السفينة مسؤولاً إلا بقدر قيمة السفينة واجرتها وتفرعاتها .

ب - دون المساس بأحكام الفقرة ( ج ) ، تشمل أحكام هذه المادة المستأجر والمجهز ومدير إدارة السفينة وكذلك الريان والبحارة وغيرهم من مستخلمي المالك أو المستأجر أو المدير ، القائمين بتنفيذ أعمالهم بنفس النسبة التي تشمل بها المالك نفسه ، بشرط أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لمسئولية المالك والأشخاص الآخرين بالنسبة للاضرار الجسدية والمادية الناتجة عن حادث واحد المبالغ المحددة وفقاً للمادة ( ٩٩ ) .

ج - عندما تقام دعوى على الريان أو على بحارته فلهؤلاء الحق أن يحددوا مسؤوليتهم حتى في حالة وقوع الحادث في الأصل نتيجة خطئهم الشخصي إلا أنه إذا كان الريان أو احد البحارة هو في الوقت نفسه المالك أو الشريك أو المستأجر أو مدير الإدارة فإن أحكام هذه الفقرة تطبق فقط عندما يكون الخطأ قد وقع منه بوصفه ريان السفينة أو احد بحارته .

المادة ١٠٨ - لمجهز السفينة الحق في تعيين ريانها وعزله على أن يعرض عليه عند الانقضاء .

المادة ١٠٩ - إذا كان الريان المزعول احد اصحاب السفينة فله ان يرجع عن ملكه فيها وان يطلب استيفاء بدل حصته . ويصير تحديد هذا البديل بمعرفة خبراء فنيين يعينون بالرضى أو قضاء . على ان حق الرجوع هذا لا يمكن ممارسته بعد انقضاء مهلة ثلاثين يوماً تبتدىء من يوم اخطار شركائه له وإذا استعمل هذا الحق ضمن المهلة المقررة فعلى شركائه في الملك ان يوفوه حقه بمهلة ثلاثين يوماً ابتداء من الكشف الفني الذي قد حدد بدلها .

المادة ١١٠ - يجب اعتماد رأي الاكثرية في كل ما يختص بمصلحة المالكين المشتركة ويحدد الاكثرية بقسم من الحقوق في السفينة يفوق نصف قيمتها .

على ان القرارات الخارجة عن غاية التجهيز أو المناقصة لشروط عقده لا تكون صالحة الا اذا اتخذت بالإجماع .

المادة ١١١ - لا يلزم كل مالك في السفينة الا بنسبة حصته من هذا الملك فيما يختص بالالتزامات التي تنفي الى تبعه شخصيه .

وفيما عدا ذلك فإن له في كل وقت ان يبرأ من الالتزامات الناتجة عن عمل ادارة يكون قد ابى الموافقة عليه بتخليه عن حصته في هذا الملك المشترك وتوزع هذه الحصه بين سائر الشركاء في الملك بنسبة حقوق كل منهم في السفينة .

المادة ١١٢ - ليس لمجهز السفينة المكاف بأدارتها وتجهيزها من قبل اصحابها ان يبيع السفينة وان يعقد رهنا عليها ما لم يفوضوا اليه ذلك بتفويض خاص .

لكن يستطيع ان يعقد تأمينا عليها ضمن صلاحياته العامة . وهو يمثل اصحاب السفينة امام القضاء في كل ما يختص بالتجهيز والرحلة .

المادة ١١٣ - اذا كانت صلاحيات المجهز المدير قد حصرت بناء على تعليمات خاصة من اصحاب السفينة فلا يحق التلوع بهذا الحصر تجاه أي شخص ثالث تعاقد معه عن حسن نية .

## الباب الرابع فيما يختص بالربان

○○○○

المادة ١١٤- كل ربان أو رئيس يكلف بإدارة سفينة أو غيرها من المراكب مسئول عن الأضرار اللاحقة بالغير بسبب الخلداع أو الخطأ أثناء قيامه بوظيفته .

المادة ١١٥- على الربان أن يسلم البضائع التي يستلمها . وثبت استلامه إياها بوثيقة الشحن أو بأية وثيقة أخرى .

المادة ١١٦- على الربان أن يخضع سفينة للمعاينة حسب مقتضيات الانظمة .

المادة ١١٧- يشكل الربان بحارة السفينة ويجري العقود الضرورية ويتخذ كل التدابير النافعة لأجل الرحلة .  
أما ليس له أن يقوم بهذه الأعمال إلا بموافقة جهاز السفينة إذا اتفق وجود هذا المجهز أو ممثله في محل إجرائها .

المادة ١١٨- في كل السفن خلا ما كان منها معداً للزحمة (يخت) على الربان أن يتخذ دفتر يومية يرقم صفحاته ويوقعها مدير عام دائرة الميناء .

ويذكر في دفتر اليومية بأمانة كل الحوادث الطارئة وكل القرارات المتخذة أثناء السفر وقائمة بالواردات والتفقات المتعلقة بالسفينة والملاحظات اليومية فيما يختص بحالة الجو والبحر وبيان المخالفات التي يرتكبها مستخدمو السفينة والعقوبات التأديبية المحكوم بها والولادات والوفيات التي قد تحدث على متن السفينة .

وفيما عدا ذلك في البواخر والسفن ذات المحرك دفتر يومي للآلة المحركة (الماكينة) تذكر فيه كمية المحروقات المأخوذة عند السفر واستهلاك السفينة اليومي وكل ما يختص بسير الآلة المحركة وخدمتها .

المادة ١١٩- على الربان أن يستصحب على متن السفينة الأوراق المثبتة لتابعيتها ودفتر البحارة ووثائق الشحن وسند إيجار السفينة وقائمة الحمولة (مانيفستو) وتذاكر المعاينة والإيصال بالدفع أو باعطاء الكفالة للجمررك وسند ملكية السفينة .

المادة ١٢٠- الربان ملزم بأن يمارس القيادة بنفسه وان يكون على متن السفينة عند دخولها إلى الموانئ أو إلى القرض أو إلى الأنهر وعند خروجه منها ، وعليه أن لا يغادرها أثناء السفر لأي سبب أو خطر إلا بموافقة ضباطها . وفي هذه الحالة يلزم باتخاذ المال وأوراق السفينة وأثمان البضائع إذا تيسر ذلك .

المادة ١٢١- إذا حصلت مخالفة للالتزامات المفروضة في المواد الثلاث السابقة فيعتبر الربان مسئولاً عن كل الحوادث تجاه كل شخص ثالث له مصلحة في السفينة أو في الشحن . ولا يبقى الربان مسئولاً في حالة القوة القاهرة وعليه اثبات هذه الحالة .

المادة ١٢٢- الربان مسئول عن كل هلاك أو ضرر يلحق بالبضائع الموسومة على سطح السفينة الأول أي على سطحها الأعلى ما لم يحصل على رضا الواسق أو كانت العادات البحرية تميز هذا الواسق .

ينزل منزلة السطح الأول كل ملجأ على السطح مسقوف كغرفة البحارة أو ما يماثلها إذا كان معداً أو صالحاً لاستيعاب البضائع .

على أن هذا النص لا يطبق في الإبحار الساحلي القريب .

المادة ١٢٣- إذا طرأت حاجة ملحة أثناء السفر للربان بعد حصوله على إجازة يعطيها في الأردن رئيس المحكمة الابتدائية وفي الخارج القنصل الأردني إذا وجد والا فبعد حصوله على موافقة قاضي المحل أن يقرض بضمانة جرم السفينة وأجرها وإذا لم يكفها فبضمانة الحمولة أيضاً .

وإذا تعذر عليه الاقتراض فله بعد حصوله على الإجازات نفسها أن يبيع بضائع يتسار المبلغ الضروري المقرر .

وعلى جهاز السفينة أو ربانها الذي يمثلها أن يحاسب أصحاب البضائع المبيعة بقيمتها بحسب السعر الرائج أو المقدّر لبضائع من الشروع عنه والكمية نفسها في مكان الاستلام وفي وقت وصول السفينة .

وللواسقين أو أصحاب الحقوق أن يعارضوا في رهن بضائعهم أو بيعها وأن يطالبوا بتفريقها على أن يدفعوا أجرها كاملة .

المادة ١٢٤- لا يجوز للربان تحت طائلة بطلان البيع أن يبيع السفينة بدون تفويض خاص من صاحبها إلا إذا ثبت قانوناً وحسب الأصول أن السفينة غير صالحة للملاحة .

وعند عدم وجود تفويض أو تعليمات خاصة من صاحب السفينة يجري البيع بطريقة المزايدة العلنية متى ثبت عجز السفينة عن الملاحة كما هو مبين أعلاه .

المادة ١٢٥- إن الربان الذي يدير سفينة على أن يكون شريكاً في الربح الحاصل من شحنها ليس له أن يتعاضى أياً من أرباحه لحسابه الخاص إلا بعد اتفاق مخالف وإذا حصلت من قبله مخالفة بهذا الصدد فبحرم من حصته في الربح المشترك ويلزم بالتعطل والضرر إذا وقع .

المادة ١٢٦- على الربان الذي يقصده أو لدى دخوله إلى ميناء للأرساء الوقفي وبمهمة أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن ينال المصادقة على دفتر اليومية من سلطات الميناء وفي الخارج من القنصل الأردني إذا وجد والا فمن السلطات البحرية ذات الصلاحية .

المادة ١٢٧ - إذا طرأت حوادث خارقة للعادة تختص بالسفينة أو الحمولة أو البحارة فعلى الربان أن يرفع إلى السلطات نفسها تقريراً بحرياً يبين فيه زمن إقلاعه ومكانه والطريق الذي اتبعه والطوارئ التي تأذي منها البحارة والسفينة وكل أحوال السفر التي يجدر تبيانها . وفي حالة الفرق ينبغي مصادقة الناجين من البحارة على مضمون هذا التقرير .

المادة ١٢٨ - يجري التدقيق في التقرير البحري الذي ينشئه الربان إما عفواً إذا ارتأت السلطة ذات الصلاحية أن تقرر إجراء تحقيق وإما بناء على طلب الربان أو أي شخص آخر له مصلحة في الأمر . ويجري التحقيق أمام رئيس المحكمة الابتدائية وفي الخارج أمام القنصل الأجنبي إذا وجد ولا فإمام السلطة القضائية ذات الصلاحية فيستمع إلى أفراد البحارة والركاب ويقبل أي إثبات آخر .

أن التقارير غير المدققة فيها ليست مقبولة للدفاع عن الربان ولا تصلح للإثبات أمام القضاء .

المادة ١٢٩ - إذا اقتضى إنشاء تقرير فليس للربان فيما عدا حالة الضرورة أو العجلة أن يفرغ أية بضاعة ولا أن يفتح الكوالت التي في ظهر السفينة إلا بعد تقديمه تقريره البحري .

المادة ١٣٠ - على الرغم من وجود مرشد على متن السفينة وإن كان وجوده إجبارياً فسلطة الربان ومسئوليته تظلان كاملتين .

### الفصل الأول

#### في تنظيم العمل البحري

المادة ١٣١ - الملاح هو كل شخص استخدم على متن سفينة للقيام برحلة بحرية .

المادة ١٣٢ - إذا تعدى عمول السفينة الخمسة براميل فيخضع عقد الاستخدام القائم بين ملاح ومجهز سفينة أو وكيله للأحكام التالية :

١ - تقيّد بنود وشروط عقد الاستخدام البحري في دفتر البحارة . ويعبر الملاح عن موافقته بتوقيع أمضائه أو بصمة أصبعه . وإن السلطة المكلفة بنظام الملاحة تراقب قبل مفسر السفينة قيود دفتر البحارة لتحقيق من أن كل الملاحين النازلين في السفينة مستخدمون بموجب عقد وتبلى شروط العقد ويستلظن المتعاقدان التأكيد من معرفتهما مضمونه وقبولهما به . ويذكر إتمام هذه المعاملة في هامش الدفتر .

٢ - إذا لم يدون عقد الاستخدام في دفتر البحارة فيمكن إثباته بجميع الطرق .

المادة ١٣٣ - يجب أن يذكر في عقد الاستخدام ما يأتي :

- كونه معقوداً لمدة محدودة أو لسفرة كاملة .
- خدمة الملاح أو وظيفته .
- التاريخ الذي يجب أن تنتهي فيه الخدمة أو الوظيفة .
- طريقة إيفاء الأجرة المتفق عليها بين المتعاقدين .
- مبلغ الأجرة الثابتة أو أساس تحديد الأرباح .
- تاريخ إنشاء العقد ومكانه .
- لا يكون العقد صحيحاً إلا إذا كان الملاح طليقاً من أي استخدام آخر .

### الفصل الثاني

#### التزامات الملاح

المادة ١٣٤ - على الملاح أن يتقدم للزول في السفينة لدى أول طلب من الربان . وهو على متن السفينة كما على اليابسة ملزم بالرضوخ لأوامر رؤسائه فيما يختص بخدمة السفينة . وهو ملزم بالعمل على إنقاذ السفينة والحمولة .

أ - للربان أن يفرض غرامة نقدية بحق البحار في الأحوال التالية :

- ١ - غيابه بدون إذن من السفينة أو بتأخره بالعودة إليها أو التمرد أو عدم أكفال عمله أو سوء تصرفه تجاه عضو آخر من زملائه أو شخص آخر على السفينة أو إخلاله بالشعب .
- ولا يجوز أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة أجرة عشرة أيام بالإضافة إلى أن مجموع الغرامات لا يصح أن تتجاوز ثلث الأجر خلال الرحلة ولا يمكن أن تزيد خلال عشرة أيام عن الحدود القصوى المذكورة .

ويشترط في فرض الغرامة التقدير ما يلي :

- ١ - استمرار سريان مفعول عقد العمل : فإذا انقضى الربان هذا العقد لسبب قانوني فلا يجوز له عندئذ فرض الغرامة .

وتعود الغرامات المفروضة لصندوق مخصص لمنفعة بحارة السفينة ولا يمكن أن تكون لصالح الربان ولا لصالح المجهز .

ب - يجب على الربان قبل فرض الغرامة أن يستمع إلى صاحب العلاقة وإلى شهود الحادث ويكون ذلك إن أمكن بحضور بحارة من نفس المرتبة أو من مرتبة أعلى . ويتم توقيع محضر التحقيق من قبل جميع الموجودين وفي حالة التمتع عن التوقيع يذكر ذلك في المحضر .



ج - لا يمكن فرض الغرامة الا بعد الحادث باثني عشر ساعة وخلال اسبوع على الاكثر .

يجب تدوين الغرامة فوراً في سجل خاص يسلك لهذه الغاية يذكر فيه الحادث التي فرضت الغرامة بسببه وتاريخه وكذلك تاريخ فرض الغرامة ، ويوقع كـل تسجيل جميع البحارة المذكورين في الفقرة الاولى ،

وتعتبر الغرامة غير المسجلة كأنها فرضت بدون سبب وللبحارة الحق في الاعتراض عليها لدى المحكمة ، في البلد الذي تدخله السفينة او في البلد الذي تشكل فيه طاقم البحارة . ويجب أن يجري هذا الاعتراض ضمن مهلة شهر واحد اذا كانت غاية الرحلة ميناء اردنياً ومهلة ستة اشهر اذا كانت غاية الرحلة ميناء اجنبياً .

المادة ١٣٥ - ليس للريان ولا للملاح ان يشحنا في السفينة أية بضاعة لحسابهما الخاص الا بأذن من مظهرها . واذا حصلت مخالفة بهذا الخصوص فيلزم المخالفون بأن يدفعوا عن بضاعتهم اعل اجرة اشترطت في مكان التحميل وتاريخه بالإضافة الى التعويضات التي قد تترتب عليهم .

وللريان ان يأمر بالقاء البضائع في البحر اذا كان شحنها غير قانوني وكان من شأنها ان تهدد سلامة السفينة او ان تؤدي الى دفع غرامات او نفقات .

المادة ١٣٦ - على مظهر السفينة ان لا يستخدم الا ملاحين اردنيين للملاحة والصيد في المياه الإقليمية .

اما للاستفسار البعيدة فيجب ان يستخدم صاحب السفينة لغاية الخمس من الملاحين الاردنيين اذا امكن .

واما فيما يختص بالعمال الفنيين فلمجهز السفينة ان يستخدم في حالة الضرورة رباناً او ضابطاً او عمالاً ميكانيكيين اجانب يثبتون حصولهم على اجازات او شهادات تعادل على الاقل الاجازات والشهادات التي تطلبها السلطات الاردنية المختصة من الربانة او الضباط او العمال الميكانيكيين الاردنيين .

المادة ١٣٧ - لا يجوز لمجهز السفينة ولا للريان ان يستخدما قوتين لم يبلغوا سن الرشد القانونية الا اذا حصلوا خطياً على رضى والديهم او وصيهم .

المادة ١٣٨ - يشترط في عقد الاستخدام الذي يقضي بان يكون كامل اجرة الملاح او بعضها حصصاً من اجرة السفينة او من الربح أن يحدد المصاريف والتكاليف المنوي حسمها من الربح القائم للحصول على الربح الصافي .

تعتبر داخلة في الربح القائم التعويضات التي تدفع للسفينة بسبب فسخ السفرة او اختصارها او تمديدتها او بسبب هلاك الربح او اجرة السفينة .

ولا يطبق هذا النص على تعويضات التأمين الا اذا ساهم الملاح بدفع الانساق من بدء السفرة ولا تدخل الملاوات ولا غيرها من الاعانات الحكومية في الامتوال الخاصة للاقتسام ما لم يجر اتفاق مخالف .

المادة ١٣٩ - في حال تمديد السفرة او اختصارها يقبض الملاحون اجرة بنسبة مدة خدمتهم الفعلية اذا كانت اجورهم تدفع لهم مباشرة .

المادة ١٤٠ - اذا كانت اجرة الملاحين مرتبطة بالسفرة فلا يتناولها اي نزبل من جراء اختصار السفرة -ر- قصداً مهما كان سبب هذا الاختصار .

واذا مددت السفرة او تأجلت عن قصد فزداد الاجور بنسبة مدة التمديد او التأجيل .

المادة ١٤١ - اذا كان الملاحون مستخدمين بحصة من الربح او من اجرة السفينة فلا يحق لهم اي تعويض من جراء تأجيل السفرة او تمديدتها او اختصارها بسبب قوة القاهرة .

واذا كان السبب فعل شخص ثالث او فعل الشاحنين فتتحم للملاحين حصصاً من التعويضات التي يحكم باعطائها للسفينة .

واذا كان هذا السبب عائداً لفعل مظهر السفينة او الريان وكان قد لحق بالملاحين ضرر فلهؤلاء علاوة على حصصهم في الربح المحصل . تعويض يحدد بالنظر لمقتضى الحال .

المادة ١٤٢ - ان ما يثار من منازعات حول دفع الاجرة ، وكل نزاع بوجه عام يقع بين ريان السفينة او مظهرها والملاحين ، يجب ان يرفع بقصد محاولة تسويته للسلطة البحرية المكلفة بنظام الملاحة في ميناء العقبة واذا لم تتمكن هذه السلطة من التوفيق بين المتنازعين فانها تنظم محضراً تدون فيه المنازعات التي اثارها المتنازعان والمبالغ المدفوعة . ويحول هذا الضبط بناء على طلبها لقاضي صلح العقبة ولا تقبل أية دعوى امام القضاء ما لم تتم معاملة التسوية هذه .

#### الفصل الرابع

في التسليف والحجز على اجور الملاحين وحبسها والتفويض عنها

المادة ١٤٣ - ان كل سلفة على الاجر يجب ان تدون في دفتر البحارة ، اذا تقاضاها الملاح قبل السفر ، وفي دفتر اليومية ، اذا تقاضاها اثناء السفر . وعلى الملاح ان يضع توقيعاً او بصمة اصبعه . وكل سلفة لم تستوف هذه الشروط لا يعتد بها ولا يجوز ان يتجاوز مجموع السلفات خمس الاجرة المستحقة عند طلب التسليف .

المادة ١٤٤ - يفوض الملاح قبض السلفات زوجة واولاده واصوله دون غيرهم .

المادة ١٤٥ - ان السلفات غير المقبوض بها والدفعات على الحساب وعلاوات الاستخدام لا تماز الى مظهر السفينة الا اذا وقع فسخ الاستخدام بفعل الملاح . ولا تغني اعادتها من العقوبات التأديبية والتعويض عن العطل والضرر . وان السلفات المقبوض بها لا تخضع مطلقاً للاعادة بالرغم من كل اتفاق مخالف .

المادة ١٤٦- ان اجر الملاحين وارباحهم لا تتبل الحجز ، لا يمكن التنازل عنها الا للاسباب التالية ولغاية الربح : بسبب دين للدولة .

وبسبب ديون ناشئة عن تقديم الغذاء او الكساء او المسكن .  
وبسبب دين لمجهز السفينة من جراء دفع غير مستوجب يحصل ادى تسديد اجرة سابقة او من جراء سلفة او دفعة غير مستوجبتين او عطل وضرر .  
وبسبب دين مستوجب تنفيذاً لحكم قطعي .

#### الفصل الخامس

##### في حماية صحة الملاح

المادة ١٤٧- لا يمكن استخدام اي ملاح الا بعد اخضاعه لمعينة طبية يقوم بها طبيب تنتدبه دائرة الميناء . وان استخدام الملاحين المصابين بامراض سارية ممنوع ولا مفعول له . ويذكر في دفتر البحارة اتمام هذه المعاملة مع الاجازة الطبية للنزول في السفينة تحت طائلة غرامة تراوح بين ثلاثة وعشرة دنائير ويمكن مضاعفتها في حالة التكرار .

المادة ١٤٨- اذا جرح ملاح في خدمة السفينة فعلاجه على نفقة السفينة وهذا شأن من يمرض بعد مغادرة السفينة ميناء العقبة .

اما اذا كان المصيان أو الخطأ غير الحري بالمعصرة او السكر سببا او مرجعا للجرح او للمرض او اذا كان في الامر مرض وراثي كالجنون وداء النقطة او مرض مرجعه الزهري فعلى مجهز السفينة ان يسلف نفقات العلاج على ان يحسمها من حساب الملاح الجريح او المريض .

المادة ١٤٩- لا تبقى نفقات العلاج مستوجبة بعد ان يصبح الجرح او المرض غير قابل للشفاء .

المادة ١٥٠- الملاح الذي يمرض او يمرض في خدمة السفينة تحق له اجرة ما دام على متنها . وبعد ازاله الى اليابسة له الحق بعطاء يوازي قدره اجرة الملاح لمدة اربعة اشهر على الاكثر . واذا حصل ازاله الى اليابسة في بلاد اجنية فيجب ان يودع لدى القنصل الارزدي او من يمثله مبلغ يوازي اجرة الاشهر الاربعة .

المادة ١٥١- ان الحق بالاجر والعطاء هو حق شخصي فهو ينقضي عن الوفاة او الشفاء او عند تحقيق عضالية الذاء .

المادة ١٥٢- اذا كان جرح الملاح او مرضه نسبياً عن المصيان او السكر او منسرجعه الوراثة او الزهري فللملاح الحق بالمعالجة والغذاء مادام على متن السفينة ولا حق له بالهجرة او بالعطاء .

المادة ١٥٣- اذا توفي الملاح من جراء مرض او جرح وهو في خدمة السفينة تكون نفقات دفنه على عاتق السفينة اية كانت الحالة .

المادة ١٥٤- تطبق احكام قانون العمل فيما يختص بالمعجز الكلي او الجزئي الذي يصيب الملاحين وهم في خدمة السفينة .

#### الفصل السادس

##### في الرد الى الوطن

المادة ١٥٥- على مجهز السفينة ان يرد الى الوطن الملاحين الذين يتقلون اثناء السفر الى الرئاسة لاي سبب كان خلا من كان منهم قد نقل اليها بسبب مشروع بناء على امر السلطة الاجنبية . او لسبب جرح او مرض لا يمتان بصلة الى خدمة السفينة ولا يمكن تأمين مداواتهما على متنها ، وفي حالة فسخ عقد الاستخدام بالتراضي تكون نفقات الرد الى الوطن على عاتق الجهة التي تعينها اتفاقية الفسخ هذه وفيما يختص بالملاحين الاجانب يقتصر حقهم بالرد ، على اعادتهم الى الميناء الذي استخدموا فيه ، ما لم يكن قد اشترط ان يعاد الملاح الى ميناء العقبة .  
ان الحق بالرد الى الوطن يشمل المسكن والغذاء فضلاً عن النقل .

#### الفصل السابع

##### في انقضاء عقد الاستخدام

المادة ١٥٦- ينقضي عقد الاستخدام :

- ١ - بانقضاء المدة المحددة له في حالة عقده لمدة محدودة .
- ٢ - باتمام السفرة او بفسخها الاختياري في حالة عقده لمدة لسفرة .
- ٣ - بوفاة الملاح .
- ٤ - بفسخ العقد بقرار قضائي .
- ٥ - بطروء سبب حق الطرد .

المادة ١٥٧- اذا كان عقد الاستخدام قد انقضى لمدة محدودة وكان قد حل اجله في اثناء سفره وليس فيه نص لتمديد فستمر تنفيذه على متن السفينة التجارية او سفينة الصيد حتى وعينها الى ميناء العقبة .

المادة ١٥٨- اذا توفي الملاح اثناء مدة العقد وكان قد استخدم بالمشاهدة فاجرته مستوجبة الى آخر الشهر .

ب - وإذا كان الملاح مستخدماً لمدة السفرة في الذهاب وحده وكانت أجرته اما مبلغاً مقطوعاً واما حصّة من الربح او من اجرة السفينة فيتوجب له كامل أجرته او كامل حصته ان توفي بعد بدء السفرة . وإذا كان مستخدماً لسفرة في الذهاب والاياب معا فيتوجب له كامل أجرته او حصته عن الذهاب ونصف حصته او أجرته عن الاياب ان توفي اثناء الاياب من السفرة.

ج - اذا استشهد البحار بسبب دفاعه عن السفينة ، استحق ورثته مكافأة تعادل اجرة ثلاثة شهور ، فضلاً عن التعويضات والمكافآت التي يقرها هذا القانون وقوانين العمل الاخرى .

المادة ١٥٩ - ان تقرير الطرد من قبل مجهزة السفينة او ربانها للذنب خطير لا يولي الملاح المطرود اي حق بالتعويض ، وفي غير ميناء العقبة ليس للربان ان يزل ملاحاً من سفينة للذنب خطير الا باذن من القنصل الاردني اذا وجد والا فباذن من سلطات الميناء البحرية .

ومهما كانت الحالة التي يقرر فيها ربان السفينة او مجهزة الطرد للذنب خطير يجب تدوين تاريخ هذا القرار واسبابه في دفتر البحارة . واذا لم يراع هذا النص فيقدر عدم مشروعية الطرد .

المادة ١٦٠ - اذا طرد ملاح بدون ذنب خطير فله الحق بالتعويض لقاء هذا الطرد ويحدد هذا التعويض بالنظر لنوع الخدمة ولمدة العقد ولمدى الضرر الحاصل وتراعى في ذلك احكام قانون العمل الاردني .  
المادة ١٦١ - ان فسخ عقد الاستخدام من قبل الملاح بدون سبب مشروع يولي مجهزة السفينة حقاً بالتعويض .  
المادة ١٦٢ - ان فسخ ايجار كامل السفينة من قبل مستأجرها يسبب فسخ عقد استخدام الملاح . والملاح المستخدم بحصة من اجرة السفينة يشترك في التعويض الذي يحكم باعطائه للسفينة . وتكون حصته من هذا التعويض بنسبة حصته من اجرة السفينة .

المادة ١٦٣ - اذا تعلق السفر ، بسبب قوة القاهرة ، فان فسخ عقد الاستخدام لا يولي الملاح اي حق بالتعويض اما اذا كان مستخدماً مشاهراً او بالسفرة فتدفع له اجرة عن الايام التي قضاهاً بخدمة السفينة .

المادة ١٦٤ - اذا تضررت ، لسبب قوة القاهرة ، مواصلة السفر بعد الشروع به فتدفع للملاحين المستخدمين مشاهرة او بالسفرة اجرهم حتى يوم انقطاع عملهم . واذا كان الملاحون مستخدمين بحصة من اجرة السفينة او من الربح فتتخذ لهم الحصة المحددة في العقد من الربح او من اجرة السفينة الجاصلين من جراء القيام ببعض السفرة .

واذا ضبطت السفينة او غرقت او اعلن عدم صلاحها للملاحة فلممحكمة ان تلغى اجر الملاحين ان نقصها اذا ثبت ان خسارة السفينة ناجمة عن خطاهم او اهمالهم او انهم لم يدلوا كل ما بوسعهم لاتخاذ السفينة او الركاب او البضائع او لالتقاط جثاتها .

المادة ١٦٥ - يشترك الملاح بالتعويض الذي قد تحكم به السلطات الادارية والقضائية لقاء الضرر الواقع اذا كان لم يزل بفعل المادتين السابقتين كامل أجرته التي كان له الحق بها عن مدة السفر المقررة .

#### الفصل الثامن

#### في الاحكام القضائية بالربان

المادة ١٦٦ - ان اجر الربان ما عدا أجرته الثابتة تقبل بكاملها الحجز من اجل المبالغ المستوجبة عليه لمجهزة السفينة بصفته وكيله .

اما أجرته الثابتة فتقبل الحجز للاسباب وبالمقادير المنصوص عليها في المادة ١٤٦ .

المادة ١٦٧ - ليس للربان مهما كانت مدة عقده حق في فسخ هذا العقد او ابطاله بمشيئته اثناء السفر . لكن لمجهزة السفينة الحق في عزل الربان في اي وقت شاء بشرط ان يعرض عليه في حالة عزله له بدون سبب مشروع .

المادة ١٦٨ - ان الاحكام المتعلقة بتسليم الاجرة في حالة تأخير السفرة او تمديدتها او اختصارها لا يطبق على الربان اذا كان خطاه الخاص سبباً لما طرأ على السفرة من تعديل .

المادة ١٦٩ - بعد انقضاء سنة من نهاية عقد الاستخدام البحري يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تخص بهذا العقد .

## الباب السادس

### في إيجار السفينة وعقد النقل

○○○○

#### الفصل الاول

#### احكام تهديدية

المادة ١٧٠ - يطبق القاضي عادة المكان او العادات العامة في كل ما لا ينص عليه الاتفاق والقانون .

المادة ١٧١ - اذا كانت السفينة المستأجرة معينة باسمها في الاتفاق فليس المؤجرها ان يستبدلها بسفينة اخرى ما لم يهلك او تصبح غير صالحة للملاحة بسبب قوة قاهرة طرأت بعد بدء السفر .

المادة ١٧٢ - للريان اذا وجد في السفينة بضائع غير مصرح بها ان يأمر بوضعها على الارض في محل وسقها او ان يحدد عنها اجرة مضاعفة مع احتفاظه بما قد يلحق به من ضرر اكبر .

واذا اكتشفت هذه البضائع اثناء السفر للريان ان يلقي في البحر بالبضائع الموسومة بدون حق ، اذا كان بإمكان طبيعتها ان تسبب اضرارا للسفينة او لسائر الحمولة او اذا كان من شأن نقلها ان يفضي الى نفقات تفوق قيمتها او الى غرامات اميرية او ان يكون بيعها وتصلبها ممنوعين قانونا .

وعلى الريان مهما كانت الحالة ان يبين في دفتر اليومية اكتشافات البضائع الموسومة بدون حق والمصير الذي آلت اليه وان ينظم ضبطا مفصلا بهذا الخصوص .

#### الفصل الثاني

#### في إيجار السفينة لأجل معين

المادة ١٧٣ - ان عقد إيجار السفينة لأجل معين هو عقد تؤجر بموجبه السفينة لأجل محددة .

ان مؤجر السفينة غير بين ان يترك لمستأجرها وان لا يترك له حق اختيار الريان وعزله وله ان يتخلل له عن الادارة النوتية والتجارية فيها او عن ادارتها التجارية وحدها .

وعلى مستأجر السفينة الذي له حق التصرف بادارتها النوتية والتجارية معا ان يؤمن له كل المؤن واصلاحات الصيانة وكل نفقات الاستثمار وان يتحمل غرامة الخسائر البحرية المشتركة التي هي على عهدة السفينة واجرتها . وان يلتزم بهلاك السفينة والخسائر البحرية مهما كانت خطورتها ما لم يثبت انها ناجمة عن خطأ المؤجر .

اما اذا لم يكن لمستأجر السفينة سوى ادارتها التجارية فقط فيكون هذا الهلاك وهذه الخسائر على عهدة مؤجرها ما لم يثبت هذا انها ناجمة عن خطأ المستأجر .

المادة ١٧٤ - تلزم اجرة السفينة على مستأجرها عن كل المدة التي تكون فيها السفينة تحت تصرفه . وفي حال ضبط السفينة او توقيفها او هلاكها تلزم اجرتها لغاية تاريخ هذه الحوادث .

المادة ١٧٥ - اذا قيست اجرة السفينة بمدة من الزمن فكل مدة اجتدء بها تلزم كاملها .

المادة ١٧٦ - تلزم الاجرة عن السفينة من يوم وضعها تحت تصرف مستأجرها الى يوم اعادتها تحت تصرف مؤجرها بحالة توهلها لتقبل الشحن . توقف هذه الاجرة في كل المدة التي يحرم فيها المستأجر من التصرف بالسفينة بسبب فعل السلطة لكنها تبقى جارية في مدة توقيف السفينة بسبب حوادث الملاحة . واذا كان هذا التوقيف ناجما عن فعل مؤجرها فلا تلزمه اية اجرة عنه بل تجوز له المطالبة ببدل عطل وضرر .

#### الفصل الثالث

#### في إيجار السفينة بالسفرة في عقد النقل البحري

#### الجزء الاول

#### احكام عامة

المادة ١٧٧ - ان عقد إيجار السفينة بالسفرة هو عقد يكون فيه كامل السفينة او بعضها مؤجرا لسفرة او لعدة سفرات معينة .

وان عقد النقل البحري هو عقد يتعهد فيه الناقل لقاء اجرة ان يوصل الى مكان معين امتعة او بضائع على ان ينقلها بطريق البحر في كل مدة السفر او في بعضها .

المادة ١٧٨ - على السفينة ان تكون مستعدة لتقبل البضائع في الوقت المعين وفي مكان التحميل المتفق عليه او العادي وعلى الريان ان يأخذ البضاعة على نفقة جهاز السفينة من تحت الروافع وعليه ان يوصلها في الميناء المقصود الى المثلم تحت الروافع .



المادة ١٧٩- ان استئجار كامل السفينة لا يشمل الغرف والاماكن المخصصة للربان والبحارة ومع ذلك فليس للربان ولا للبحارة ان يحملوا اية بضاعة الا برضى مستأجر السفينة .

واذا كانت السفينة مؤجرة بكاملها او بقسم معين منها فليس للربان ان يتقل في السفينة او في القسم المؤجر منها اية بضاعة اخرى الا باذن من مستأجرها واذا وقعت مخالفة بهذا الخصوص فان الاجرة عن البضائع المنقولة بدون حق تعود الى المستأجر الذي يمنع ان يطالب ايضا ببدل عطل وضرر .

المادة ١٨٠- ان مؤجر السفينة مسؤول عن كل ما يلحق بالبضائع من هلاك وعيب طول مدة بقائها في عهده ما لم يثبت القوة القاهرة .

المادة ١٨١- على مؤجر السفينة ان يؤدي عن البضائع التي يستعملها الربان او يبيعها اثناء السفر لاجل حاجات السفينة ثمنا تحسم منه المصاريف المدخلة لمستأجرها ويحسب باعتبار قيمة البضائع في الميناء الموجهة اليه اذا بلغت السفينة سالمة والا فباعتبار ثمن بيعها الفعلي .

ولمؤجر السفينة حق حبس الاجرة عن كل البضائع المزم باداء قيمتها . اذا لم يدفع للواسقين ثمن بضائعهم المستعملة لاجل حاجات السفينة فالحساسة التي تلحقهم من جراء ذلك توزع نسبيا على قيمة هذه البضائع وعلى كل البضائع التي تصل الى المكان الموجهة اليه او التي تنقل من الفرق في وقت لاحق للحوادث البحرية التي الحلت الى البيع او الى الرهن .

المادة ١٨٢- اذا لم يحضر احد لتسلم البضائع واذا رفض تسليمها من كانت مرسلة اليه فللربان ان يطالب السلطة القضائية ببيع كامل البضاعة او بعضها لغاية مبلغ اجرة السفينة وتقرير ايداع البضائع غير المبيعة . واذا كان محصول البيع كاف لا يفاء مبلغ الاجرة فيبقى للربان حق الادعاء على الواسقين بالفرق .

#### الجزء الثاني

##### في التزامات مستأجر السفينة او الواسق

المادة ١٨٣- اذا لم يأت الواسق الى تحت الروافع بكمية البضائع المتفق عليها فتلزمه الاجرة لكامل السفرة عن هذا الوقت وكذلك النفقات التي تلحق السفينة من هذا العمل بشرط ان تحسب له المصاريف المدخلة للسفينة وثلاثة ارباع اجرة البضائع الموسومة بدلا من بضائعه .

المادة ١٨٤- لا تلزم اية اجرة للسفينة عن البضائع التي لم تسلم للمستلم او التي لم توضع تحت تصرفه في الميناء المرسلة اليه .

على ان الاجرة تكون لازمة :

١- اذا كان عدم التسليم ناتجا عن اهمال او خطأ من المستأجرين الواسقين او من خلفائهم في الحق .

ب- اذا لحقت الضرورة اثناء السفر الى بيع البضائع بسبب تعيبها ايا كان سبب هذا التعيب .

ج- اذا عد هلاك البضائع من الخسائر البحرية المشتركة .

د- اذا هلك البضائع بسبب عيب خاص بها .

وتكون الاجرة لازمة ايضا عن الحيوانات التي تنفق في السفينة لاي سبب كان ماعدا خطأ الواسق .

المادة ١٨٥- على الربان في كل الحالات التي لا تلزم فيها اجرة السفينة ان يعيد السلفات المعجلة له قبيل السفر من اصل هذه الاجرة . ولكن له ان يحتفظ بها بتمامها اذا دفع عنها قسط التأمين لصالح مستأجر السفينة او الواسق .

المادة ١٨٦- على مستأجر السفينة او الواسق الذي يريد ان تسلم اليه البضائع قبل وصولها الى المحل الموجهة اليه ان يدفع الاجرة بكاملها حتى في حالة الاضطراب الى اصلاح السفينة اثناء السفر لسبب حادثة بحرية قاهرة .

لا يتم تسليم البضائع الا بعد تقديم كفالة مالية يمكن استعمالها في المستقبل لتسديد كافة المبالغ من غرامات او خسائر بحرية مشتركة الخ .... قد يستدعي الامر اضافتها على الاجرة .

المادة ١٨٧- اذا وقفت السفينة اثناء السفر بأمر احدى الدول او بحادث لا يمكن عزوه الى الربان ولا الى مؤجر السفينة فتبقى الاتفاقات نافذة ولا مجال لتعويض او لزيادة الاجرة المشروط عليها . ويحق للواسق اثناء توقف السفينة ان تفرغ له بضائعه على نفقته بشرط ان يعيد وسقها وان يعرض على الربان .

المادة ١٨٨- اذا تعلل على السفينة التوجه الى الميناء الذي تقصده بسبب قوة قاهرة طرأت بعد سفرها فلا يتوجب على الواسق الا اجرة الذهاب من السفرة ولو كان ابحاره معقودا للذهاب والاياب .

المادة ١٨٩- اذا تعلل على السفينة الدخول الى الميناء المقصود بسبب الحصار او اية قوة قاهرة تطلق يد الربان في العمل ما فيه منفعة الواسقين اذا لم يكن مزودا بأوامر لمثل هذه الحالة ولا ينتج عن ذلك اي عطل او ضرر .

المادة ١٩٠- ليس للواسق ان يتبرأ من اجرة السفينة بتخليه عن البضائع ولو فقدت هذه من قيمتها اثناء السفر او نال منها التلف .

#### الجزء الثالث

##### في مهلة الانتظار للسفينة ومهلة انتظارها اللاحقة

المادة ١٩١- ان ايام السقايف اي مهلة انتظار السفينة في الوقت والتفريغ تبتدى فيما يختص بالوقت في اليوم الذي يلي اعلان المستأجر باستعداد السفينة لتقبل بضائع . وفيما يختص بالتفريغ في اليوم الذي يلي تمكين المستلم من بدء التفريغ في الشروط المنصوص عليها في العقد . وان ابتداء مهلة انتظار السفينة ومدتها يتغيران بتغير عادات المكان اذا لم يحددهما الاتفاق . لا يتدخل في حساب مهلة الانتظار الا ايام العمل .

المادة ١٩٢ - إن مهلة الانتظار اللاحقة تجري عفواً من انقضاء المدة المحددة في العقد للوسق أو للتفريغ وإذا لم يحدد العقد أيام السقائف فإن مهلة الانتظار اللاحقة لا يبتدئ مجراها إلا بعد أربع وعشرين ساعة من تاريخ قيام الربان بإعلام المستأجر أو المرسل إليه أو ممثلهما خطياً بذلك . وتدخل في عداد أيام المهلة اللاحقة كل أيام العمل والتعطيل .

إذا انقضت مهلة الانتظار اللاحقة المحددة في الاتفاق أو بموجب عادات المكان فللربان أن يطالب عن كل يوم اضافي تعويضاً يساوي قدر المبلغ اللازم عن كل يوم من أيام المهلة اللاحقة ونصف هذا القدر .

المادة ١٩٣ - تقطع مهلة الانتظار عند وجود تعذر مادي عن الوسق أو التفريغ .  
وبعكس ذلك فالقوة القاهرة لا تقطع مجرى مهلة الانتظار اللاحقة .

المادة ١٩٤ - إن تعويض المهلة اللاحقة والتعويض اللازم عن الأيام الإضافية يعتبران اجرة اضافية .

#### الجزء الرابع

##### في فسخ عقد إيجار السفينة أو النقل

المادة ١٩٥ - يفسخ عفواً وبدون تعويض عقد إيجار السفينة أو عقد النقل إذا طرأت قبل أي بدء في التنفيذ قوة القاهرة فجعلت هذا التنفيذ مستحيلًا كل الاستحالة .

وإذا طرأت القوة القاهرة قبل سفر السفينة وبعد البدء في تنفيذ العقد فيتقرر الفسخ لقضاء تعويض إذا دعت الحاجة .

أما إذا كانت القوة القاهرة لا تحول دون سفر السفينة إلا إلى حين فيبقى العقد نافذاً دون زيادة في الاجرة أو تعويض إلا أن الفسخ يعطي مفعوله عفواً إذا كان التأخير يفضي إلى فسخ الصفقة التجارية التي من أجلها أنشأ المتعاقدان أو أحدهما عقد الإيجار أو النقل .

#### الجزء الخامس

##### في امتياز مؤجر السفينة والنقل

المادة ١٩٦ - لمؤجر السفينة على البضائع التي تولت الوسق امتياز يضمن له دفع اجرة سفينته ولو ااحتقه لمدة خمسة عشر يوماً بعد تسليم البضائع إذا لم تكن قد انتقلت ليد شخص ثالث .

المادة ١٩٧ - لمؤجر السفينة حق حبس البضائع بسبب عدم دفع اجرتها ما لم تقدم له كفالة وله أيضاً أن يطلب أيداعها بين يدي شخص ثالث لغاية دفع اجرة السفينة وإن يطلب يديها إذا كانت عرضة للتلف .

#### الجزء السادس

##### صيغة عقود إيجار السفينة والنقل الجوي

المادة ١٩٨ - يثبت عقد إيجار السفينة والنقل البحري بالبنية الخطية ويطلق على هذا المخطوط اسم سند إيجار السفينة أو اسم وثيقة الشحن تبعاً لنوع النقل البحري إلا أن المتعاقدين يعينان من تنظيم سند خطي في حالة الملاحة الساحلية القريبة .

المادة ١٩٩ - إن سند إيجار السفينة هو الذي يثبت استئجارها . وينظم هذا السند بصيغة سند ذي توقيع خاص محرر على نسختين أصليتين .

ويشترط أن يذكر فيه ما يأتي :-

- ١ - اسم المتعاقدين
- ٢ - اسم السفينة وجنسيته وحمولتها ما لم يكن قد اشترط أن السفينة تعين فيما بعد .
- ٣ - اسم الربان .
- ٤ - البضائع المطلوب وسقها بمقدار بنوعها وكميتها .
- ٥ - اجرة النقل ( بدل السفر ) .
- ٦ - الوقت والمكان المتفق عليهما للوسق والتفريغ .

المادة ٢٠٠ - إن وثيقة الشحن هي سند البضائع الموسومة بعطيه الربان وهي تنظم على نسخ ثلاث : نسخة للواسق وثانية للمرسل إليه وثالثة للربان ويشترط أن يذكر فيها ما يأتي :

- أ - اسم المتعاقدين : بمجهز السفينة والمستأجر .
- ب - تحديد البضائع الموسومة بنوعها ووزنها وحجمها وعلاماتها ( ماركاتها ) وعدد طرودها .
- ج - اسم السفينة وجنسيته وحمولتها .
- د - شروط النقل من اجرة السفينة وعمل السفر والمكان المقصود .
- هـ - تاريخ تسليم الوثيقة .
- و - عدد النسخ التي نظمها الربان .
- ز - امضاء الربان أو مالك السفينة أو وكيله والواسق .

المادة ٢٠١ - إن كل نسخة من نسخ وثيقة الشحن خلت من ذكر الأمور السابق بيانها لا تصلح إلا كإثبات ثبوت بالكتابة تجيز أمام الإثبات بالشهادة .

المادة ٢٠٢ - يصير ذكر علامات ( ماركات ) الطرود وعددها وكمية البضائع ونوعها وزنتها بناء على البيانات الخطية التي يقدمها الشاحن قبل الشحن .

يجب أن تكون العلامات كافية لتعريف البضائع وأن توضع بطريقة تجعلها دائماً سهلة القراءة حتى نهاية السفرة .

لناقل ان يرفض تدوين افادات الشاحن في وثيقة الشحن اذا كان لديه اسباب وجيهة للشك في صحتها او اذا لم تتوفر له الوسائل العادية لراقبتها وفي هذه الحالة عليه ان يذكر الاسباب وعندئذ يلقي اثبات النقص على عاتق المرسل او المستلم .

ان الوثيقة التي تعطى للشاحن قبل وسق بضاعته منها بعد هذا الوسق وبناء على طلبه وثيقة شحن قانونية .

وان وثيقة الشحن التي تعطى بالصيغة المخصوص عليها اعلاه تثبت ما لم يقدم دليل معاكس تسلم الناقل للبضائع كما هي مبينة في الوثيقة .

المادة ٢٠٣ - اذا كانت افادة الشاحن عن علامات البضائع او عددها او كيتها او نوعها او زنتها مخالفة للحقيقة فيعد مسئولاً تجاه الناقل عن كل الاضرار الناتجة عن افادته ولكن ليس الناقل ان يتلوع بهذه الافادة المغايرة للحقيقة تجاه اي شخص كان غير الشاحن .

المادة ٢٠٤ - تكون وثيقة الشحن اما لشخص معين او لامر او لحاملها فالوثيقة لشخص معين تكون غير قابلة للتداول وليس للربان ان يسلم البضاعة الا للشخص المعين فيها والوثيقة لامر تكون قابلة للتداول بتظهيرها الذي يجب ان يكون مؤرخاً . وليس للربان ان يسلم البضاعة الا لحامل وثيقة الشحن المظهرة ولو على بياض .

والوثيقة لحاملها تكون قابلة للتداول بمجرد تسليمها . وعلى الربان ان يسلم البضاعة لاي شخص تقدم ومعه وثيقة الشحن هذه .

المادة ٢٠٥ - يجب ان تتضمن نسخ وثيقة الشحن المحررة لامر او لحاملها ذكر هذه العبارة قابلة للتداول او هذه العبارة : غير قابلة للتداول وبيان عدد النسخ وشرط الغاء سائر النسخ في حالة استعمال احدها .

ليس للناقل ان يقابل حامل نسخة قابلة للتداول ومظهره ، بالدفع التي يمكن الادلاء بها بوجه الشاحن ما لم يثبت ان حامل النسخة هذه يتصرف بالوكالة عن الشاحن .

لا يتناول ضمان المظهر الا وجود البضاعة المشحونة وصحة عقد النقل . اذا حصل قبل تسليم الربان لاية بضاعة خلاف بين حاملي نسخ شئ من وثيقة الشحن الواحدة القابلة للتداول فان النسخة التي تحمل اقدم تظهير تفضل على سواها .

اما بعد ان يتسلم البضاعة حامل احدى النسخ القابلة للتداول فلا يمكن ان يفضل عليه حامل نسخة اخرى ولو كانت هذه تحمل تاريخاً سابقاً .

المادة ٢٠٦ - اذا وقع تباين بين وثيقة الشحن المتضمنة توقيع الشاحن والوثائق المتضمنة توقيع الربان فتعتمد كل نسخة اصلية تجاه موقعها .

المادة ٢٠٧ - اذا وقع تباين بين سند ايجار السفينة ووثيقة الشحن فتفضل شروط سند الايجار في علاقات المؤجر مع المستأجر . اما في علاقات المستأجر مع الشاحن فتعتبر وثيقة الشحن وحدها ما لم تنص صراحة على اعتماد سند الايجار .

المادة ٢٠٨ - ان وثيقة الشحن المباشرة وهي التي يسلمها ناقل اول يتعهد بارسال البضاعة الى المكان المقصود على دفعات متتالية تلزم منشئها حتى نهاية الرحلة بكل الالتزامات الناتجة عنها . فهو ملزم خاصة بضممان افعال الناقلين المتعاقبين الذين يتسلمون البضاعة .

ولا يسأل كل من هؤلاء الا عما يحدث في رحلته الخاصة من ضياع وخسارة وتأخير .

المادة ٢٠٩ - اذا اقتضت طبيعة البضائع او شروط نقلها عقد اتفاقات خاصة فان كل الشروط المتفق عليها والمتعلقة بحقوق الناقل والزاماته يعمل بها ما دامت غير مخالفة للنظام العام بشرط ان لا يسلم وثيقة شحن قابلة للتداول وان يدرج الاتفاق في سند يتضمن عبارة ( غير قابل للتداول ) .

المادة ٢١٠ - ترجح الشروط الخطية على الشروط المطبوعة بوجه عام واذا تنظم مع سند ايجار السفينة ووثيقة شحن ثم وقع نزاع بين شروط خطية وشروط مطبوعة فترجح الوثيقة على سند الايجار .

#### الجزء السابع

#### في التزامات الناقل وشروط الاءاء من المسؤولية

المادة ٢١١ - لا تطبق احكام هذا الجزء الا على النقل البحري القاضي بتسليم وثائق شحن ومن حين شحن البضائع على متن السفينة حتى تفريغها في المحل المقصود .

وهي لا تطبق كذلك على سندات ايجار السفينة . اما اذا استؤجرت السفينة بسند ايجار فانها تطبق على ما يسلم من وثائق شحن .

ولا يمكن تطبيق هذه الاحكام على البضائع المشحونة على سطح السفينة بموجب عقد النقل ولا على البهائم الحية .

المادة ٢١٢ - الناقل ملزم قبل وعند بدء السفر :

- ١ - بان يعد السفينة اعداداً حسناً لتكون صالحة للملاحة .
- ٢ - ان يجهزها ويزودها بالمهمات والرجال والمؤن الموافقة .
- ٣ - ان ينظف ويحسن حالة الانابر ( الغابير ) والغرف الباردة والمبردة وسائر اقسام السفينة المعدة لشحن البضائع .

المادة ٢١٣ - يضمن الناقل كل ما يلحق البضاعة من هلاك وتعب واضرار ما لم يثبت ان هذا الهلاك وهيبا التعيب وهذه الاضرار ناتجة عما يأتي :

- ١ - عن خطأ في الملاحة يعزى للربان او للملاحين او للسواكين او لغيرهم ممن لا يعمل :

- ٢ - عن العيوب الخفية التي في السفينة .
- ٣ - عن الأفعال التي تشكل حادثاً عرضياً أو قوة قاهرة .
- ٤ - عن الأضرار أو ما يقابل به من إصابات أبواب العمل أو ما يعترض العمل كلياً أو جزئياً أو أي سبب كان من وقف أو عائق ( قوة قاهرة ، فعل عدو ، حجز قضائي ، حجز حكومي ، أو صحي ، الخ ... ) .
- ٥ - عن عيب في البضاعة خاص أو عيب في حزمها أو تعليمها ، ( تمريكها ) أو عن نقصان اثناء السفر بقدر الحجم والوزن اللذين يميزهما العادة في المرافئ المقصودة .
- ٦ - عن القيام بمساعدة أو إسعاف بحري أو بمحاولة ترمي الى ذلك أو اذا حدث ان تاهت سفينة وهي تقوم بهذا العمل .
- ولكن للشاحن في كل الحالات المستثناة اعلاه ان يثبت ان الخسائر أو الأضرار ناجمة عن خطأ الناقل أو اعماله اذا لم يستفد هؤلاء من الفقرة الاولى من هذه المادة

المادة ٢١٤ - ان تبعة الناقل من جراء الخسائر والأضرار اللاحقة بالبضائع لا يجوز بحال من الاحوال ان تتعدى عن كل طرد او وحدة مبلغاً يحدد بنظام يصدر فيما بعد نشر هذا القانون مالم يصرح الشاحن عن نوع هذه البضاعة وقيمتها قبل تحميلها في السفينة .

ويدرج هذا التصريح في وثيقة الشحن ويعتمد بوجه الناقل مالم يثبت هذا الاخير عكسه اذا كان الناقل ينكر صحة التصريح في وقت اجرائه فله ان يدرج في وثيقة الشحن تحفظات معللة . ومن شأن هذه التحفظات ان تلتقي اثبات القيمة الحقيقية على عائق المرسل او المستلم .

كل شرط يحصر فيه الناقل تبعته بمبلغ دون الذي نصت عليه هذه المادة يعد ملغى . ويمكن اعادة النظر بالمبلغ المنصوص عليه اعلاه بنظام يصدر استناداً الى تقلبات النقد الدولية .

المادة ٢١٥ - يعتبر ملغى ولا مفعول له كل شرط ادرج في وثيقة شحن او في اية وثيقة للنقل البحري تنسب في الاردن وكانت غايته المباشرة او غير المباشرة ابراء الناقل من التبعة التي يلقيها عليه القانون العام او هذا القانون او تحويل عبء الاثبات عن تعيين القوانين المرجعية الاجراء او هذا القانون او مخالفة قواعد الاختصاص .

يعد شرط ابراء كل شرط يترك للناقل منفعة التأمين عن البضائع او أي شرط آخر من النوع نفسه .

المادة ٢١٦ - اذا اعطى الشاحن تصريحاً كاذباً عن قيمة البضائع وهو على بينة من امره فلا يتعرض الناقل لاية مسؤولية من جراء الخسائر والأضرار اللاحقة بهذه البضاعة .

المادة ٢١٧ - اذا شحنت في السفينة بضائع من الانواع الملتهية او المتفجرة او الخطيرة التي لم يكن الناقل او وكيله ليرضيا بشحنها فيما لو كانا على بينة من نوعها فللناقل في كل وقت ومكان وبعد تنظيم محضر معلل ان ينزلها من السفينة او ان يتلفها او يزيل اذاها بدون ان يفسح عدله مجالاً لتعويض . وفيما عدا ذلك يسأل الشاحن عن الأضرار والمصاريف التي قد تنتج عن تحميل هذه البضائع .

اما اذا كان الناقل على بينة من نوع هذه البضائع عندهما رضي بتحميلها في السفينة فليس له ان ينزلها منها ولا ان يتلفها او ان يزيل اذاها مالم تكن سبباً لتعريض السفينة او حمولتها للخطر .

ولا يلزم أي تعويض الا عن الخسائر البحرية المشتركة اذا وقعت .

المادة ٢١٨ - اذا هلكت البضائع او تضررت فعلى مستلميها ان يوجه للناقل او وكيله تحفظات خطية في مرفأ التفريغ وفي وقت التسلم على ابعد حد . والا فيفرض انه تسلم البضائع كما هي مبينة في وثيقة الشحن .

اما اذا كان في الامر هلاك وضرر غير ظاهرين فيكون ابلاغ هذه التحفظات قانونياً اذا جرى بمهلة ثلاثة ايام بعد التسليم . ولا تدخل ايام التعطيل في عداد هذه المهلة .

ويحق دائماً للناقل ان يطلب كشفاً وجاهياً عن حالة البضائع لدى تسلمها .

#### الجزء الثامن

##### في مرور الزمن

المادة ٢١٩ - يسقط بحكم مرور الزمن حق اقامة الدعوى على الناقل بسبب هلاك او ضرر . في كل الاحوال بعد تسليم البضاعة بسنة واحدة . واذا لم يقع التسليم فبعد سنة من اليوم الواجب تسليمها فيه .

المادة ٢٢٠ - بعد انقضاء سنة من نهاية السفرة يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تنشعب عن عقد ايجار السفينة او عقد النقل مع الاحتفاظ باحكام المادة السابقة .

المادة ٢٢١ - يسقط بحكم مرور الزمن : -

بعد سنة من انقضاء السفرة ، حق كل دعوى مالية تتعلق باجرة السفينة وبعد سنة من التسليم ، حق كل دعوى مالية ناشئة عن تقديم غذاء للملاحين بناء على امر الربان او عن تقديم اشياء ضرورية للتجهيز والتأمين .

وبعد سنة من تسلم المصنوعات حق كل دعوى مالية تتعلق باجور العمال وبانجاز المصنوعات .

وبعد سنة من وصول السفينة ، حق كل دعوى ناشئة عن تسليم بضائع .

مجلس النواب



## الجزء التاسع

## في نقل الركاب بحراً

المادة ٢٢٢ - إن نفقات غذاء الركاب تكون داخلة ضمن اجرة السفر ما لم يحصل اتفاق مخالف . وفي هذه الحالة الثانية يلزم الريان بتقديم المؤن الضرورية لقاء قيمة معتدلة .

المادة ٢٢٣ - إذا نظمت ورقة السفر أو العقد باسم الراكب فليس لهذا أن ينقل حقه إلى آخر إلا برضى الريان .  
المادة ٢٢٤ - يخضع نقل ائمة الراكب الخاضع لما نقل البضائع ما لم يحفظ الراكب بحراستها . وفي هذه الحالة لا يعد الريان مسؤولاً عن الخسائر والأضرار ما لم تكن ناجمة عن فعل البحارة .

المادة ٢٢٥ - تنلزم اجرة السفر حتى في حالة عدم قيام الراكب بالسفرة أو في حالة قيامه ببعضها ما لم تحل القوة القاهرة دون تنفيذ النقل .

المادة ٢٢٦ - إذا لم يتم السفر في اليوم المضروب بسبب فعل الريان فللراكب الحق بالتعويض مما يلحق به من الضرر ويجوز له فسخ العقد أيضاً .

المادة ٢٢٧ - إذا تعذر السفر بسبب منع المناجزة مع الميناء المقصود أو بسبب الحصار أو أية حالة من حالات القوة القاهرة فيفسخ عقد السفر ولا يفسح مجال لأن تعوض جهة على جهة .

المادة ٢٢٨ - إذا حالت قوة القاهرة دون وصول السفينة إلى الميناء المقصود فلا يحق للريان الاسترجاع نفقات الغذاء ولا تحق له اجرة السفرة ما لم يؤمن إيصال الراكب إلى المكان المقصود .

المادة ٢٢٩ - إذا كان انقطاع السفرة ناتجاً عن خطأ من الريان فيتحمل هذا نفقات الغذاء ويلزم بتأمين نقل المسافر إلى المكان المقصود .

المادة ٢٣٠ - إذا أكره الريان على تأمين إصلاح السفينة أثناء المسير فيلزم الراكب بانتظار نهاية الإصلاح ويدفع اجرة السفر بكاملها وله الحق طول مدة الإصلاح بالسكن المجاني والغذاء ما لم يعرض عليه الريان تمام سفره على متن سفينة ثالثة من الطراز نفسه .

المادة ٢٣١ - إذا طرأ على الراكب أي ضرر أثناء السفر فالناقل مسؤول عن هذا الطارئ ما لم يثبت أنه ناجم عن قوة القاهرة أو عن خطأ الراكب .

المادة ٢٣٢ - إذا توفي الراكب أثناء السفر فيلزم الريان باتخاذ التدابير الضرورية بغية الاحتفاظ بالائمة التي على متن السفينة وتسليمها للورثة .

المادة ٢٣٣ - يتحمل على الراكب وهو على متن السفينة أن يتقيد بالنظام الذي يسه الريان وإن يراعي أوامر السفينة .

المادة ٢٣٤ - بعد القضاء مهلة سنة يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تنفرع عن عقد نقل الركاب :  
أما الدعاوى الناشئة عن عقد نقل ائمة الراكب فتخضع لأحكام المادة ٢١٨ من هذا القانون .

## الجزء العاشر

## في القطار

المادة ٢٣٥ - إذا قطرت سفينة وكانت تتصرف بوسائلها الدافعة فإن ريانها مسؤول تجاه كل شخص ثالث عن خطأ ريان السفينة القاطرة ما لم يثبت أن هذه لم تكن بادارته .  
غير أن مسؤوليته هذه تبقى له حق الادعاء على ريان السفينة القاطرة إذا ثبت أن هذا الريان قد ارتكب خطأ شخصياً .

## الباب السابع

## في الاخطار البحرية

٠٠٠٠٠٠

## الفصل الاول

## في التصادم

المادة ٢٣٦ - إذا وقع تصادم بين السفن البحرية أو بين السفن البحرية وسفن الملاحة الداخلية فإن التعويض من الضرر اللاحق بالسفن وما على متنها من اشياء واشخاص يدفع وفقاً للأحكام التالية ولا عبرة للمياه التي حدث فيها التصادم .

المادة ٢٣٧ - إذا وقع التصادم عرضاً أو إذا سببته القوة القاهرة أو إذا قام الشك حول اسبابه فيتحمل المتضرر ما يلحقه من ضرر ويستمر العمل بمقتضى هذا النص إن كانت السفن أو أحداها راسية حين تصادمها .

المادة ٢٣٨ - إذا كان التصادم مسبباً عن خطأ إحدى السفن فيتوجب التعويض من الاضرار على المسؤول عن هذا التصادم .

المادة ٢٣٩ - إذا كان الخطأ مشتركاً فتكون تبعه كل سفينة بنسبة فداحة الخطأ الذي ارتكبه ولكن إذا حالت الاحوال دون إثبات هذه النسبة أو إذا بدت الأخطاء كأنها متوازنة فتوزع التبعة حصصاً متساوية :  
وإن الاضرار الملقحة بالسفن أو بحمولتها أو بأئمة البحارة أو الركاب وبسائر اموالهم أو أي شخص آخر وجد على متن السفينة تتحملها السفن المخطئة بالنسبة المذكورة وبدون تكافؤ تجاه الغير .

مجلس النواب

وتلزم السفينة المخطئة متكافئة تجاه الغير بالاضرار الناشئة عن وفاة او جرح مع حفظ حق الادعاء للسفينة التي تدفع حصة تفوق الحصة التي تترتب عليها نهائيا في الفقرة الاولى من هذه المادة :

المادة ٢٤٠ - اذا وقع تصادم وكان سببه خطأ سائق بقيت التبعة كما هي مقررة في المواد السابقة ولو كان حضور هذا السائق الزاميا :

المادة ٢٤١ - تطبق الاحكام السابقة في غير وقوع التصادم على التعويض من الاضرار التي تسببها سفينة لسفينة غيرها او لما على متنها من اشياء او اشخاص بقيامها بحركة او باغفالها حركة او بعدم مراعاتها للانظمة :

المادة ٢٤٢ - على ريان كل سفينة اصطدمت بغيرها ان يغيث السفينة الاخرى وبجارتها وركابها بقدر ما يتيسر له ذلك دون ان تعرض سفينته وبجارته وركابه لخطر جدي .

المادة ٢٤٣ - على الريان ايضا ان يعلم السفينة الاخرى على قدر المستطاع باسم سفينته ومربطها والميناء الآتية منه والميناء الذاهبة اليه .

لا يعد صاحب السفينة مسؤولا بمجرد المخالفة للاحكام السابقة :

المادة ٢٤٤ - تطبق احكام هذا الباب على السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة بدائرة رسمية :

المادة ٢٤٥ - ان دعوى التعويض من الاضرار الناجمة عن التصادم لا تخضع لاحتجاج ولا لمعاملة اخرى ولا تترتب اية قرينة خطأ خاصة بلجهة تبعة التصادم .

المادة ٢٤٦ - اذا وقع تصادم فللمدعي الخيار في ان يقيم الدعوى امام محكمة المدعي عليه او امام محكمة مربوط السفينة الصادمة .

ان المحكمة التابع لها ميناء العقبة ، عندما تدخله احدى السفينتين بعد تصادمهما تكون صالحة للقيام بكل تحقيق او كشف في .

تعود الصلاحية في المياه الاقليمية الاردنية الى المحكمة البدائية التابع لها الميناء :

المادة ٢٤٧ - يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعاوى التعويض من الاضرار الناجمة عن التصادم بانقضاء مهلة سنتين بعد الحادث .

غير ان حق الادعاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٩ يسقط بحكم مرور الزمن بعد مرور سنة على يوم الدفع .

### الفصل الثاني

#### في الاسعاف والانتقاذ

المادة ٢٤٨ - كل عمل اسعاف او انتقاذ تقوم به سفينة ، خدمة لسفينة اخرى تكون في خطر وللأشياء الموجودة على متن هذه السفينة ولاجرتها واجرة نقل ركبائها حتى في حال ترك بحارتها لمسا يخضع للاحكام التالية :

المادة ٢٤٩ - ان كل عمل اسعاف او انتقاذ نتج عنه نفع يستوجب جملا عادلا ولا يتوجب اي جعل اذا لم تنتج اية منفعة عن تقديم المساعدة والمبلغ الواجب دفعه لا يتجاوز في حال من الاحوال قيمة الاشياء المنقذة .

المادة ٢٥٠ - لا يحق اي جعل للأشخاص الذين يشتركون باعمال المساعدة اذا كانت السفينة المغاثة قد منعتهم عن اغاثتها منعا صريحا معقولا .

المادة ٢٥١ - لا يحق اي جعل للسفينة القاطرة عن اسعافها او انتقاذها للسفينة المقطورة بها او لحمولتها ما لم تتم باعمال خارقة للعادة لا يمكن اعتبارها تنفيذا لعقد القطر .

المادة ٢٥٢ - يلزم الجعل وان يكن كل من الاسعاف او الانتقاذ قد وقع بين سفن لها مالك واحد .

المادة ٢٥٣ - يحدد مبلغ الجعل باتفاق الفريقين والا فتحدده المحكمة .

وكذلك نسبة توزيع هذا الجعل بين المقلدين او بين مالكي كل سفينة منقذة وربانها وبجارتها واذا كانت السفينة المنقذة اجنبية فينتظم التوزيع بين صاحبها وربانها ومستخدميها بموجب قانون دولتها .

المادة ٢٥٤ - للمحكمة ان تلغي او ان تعدل بناء على طلب احد المتعاقدين كل اتفاق على اسعاف او انتقاذ نشأ في وقت الخطر وتحت تأثيره اذا اعتبرت ان شروط الاتفاق غير عادلة .

ولها ايضا في كل الحالات وبناء على طلب الجهة صاحبة العلاقة ان تلغي او تعدل الاتفاق اذا ثبت لها تمييز رضى احد الفريقين بسبب خداع او كتم معلومات او اذا كان الجعل قادحا من احدى التاحيتين ولا يتناسب والخدمة المقدمة .

المادة ٢٥٥ - تحدد المحكمة الجعل بحسب مقتضى الحال على اساس : -

أ - في الدرجة الاولى : النجاح المحرز وجهود المغيثين وفضلهم والخطر الذي تهدد السفينة المغاثة وركابها وبجارتها وحمولتها والمقلدين والسفينة المنقذة والوقت المبذول والنفقات والاضرار المتكبدة ومخاطر التبعة وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها المقلدون وقبضة الادوات التي استعملوها وعند الاقتضاء اعتبار اعداد السفينة المغيثة لهذه الغاية .

ب - وبدرجة ثانية قيمة الاشياء المفقودة :

تطبق الاحكام نفسها على التوزيع المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٥٣) والمحكمة ان تنقص الجعل وان تبطله اذا تبين ان الاقتاذ او الاسعاف اقتضاها خطأ المقتدين او اذا اقدم هؤلاء على ارتكاب سرقات او على اخفاء اشياء مسروقة او على غيرها من اعمال الاحتيال .

المادة ٢٥٦ - لا يلزم اي جعل من الاشخاص المقتذين .  
لمقتذي الارواح البشرية للتدخلين بمعرض الاخطار نفسها حق في حصة عادلة من الجعل الذي يمنح لمقتذي السفينة والحمولة وتفرعاتها .

المادة ٢٥٧ - يسقط بحكم مرور الزمن حق دعوى المطالبة بجعل الاسعاف او الاقتاذ بعد مرور سنتين على يوم انتهاء اعمال الاسعاف او الاقتاذ .

ولا تسري هذه المدة اذا لم تحجز في المياه الاردنية السفينة المسعوفة او المقتودة .  
يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبالغرامة من عشرة دنائير الى ثلاثمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين ، كل ربان شاهد شخصاً في البحر مهدداً بالفرق وامتنع عن اسعافه دون ان يعرض سفينته وبجارتها وركابها لخطر جدي .

### الفصل الثالث

#### في الخسائر البحرية ( العوار )

المادة ٢٥٨ - الخسائر البحرية هي كل ما يطرأ اثناء الرحلة البحرية على السفينة او الحملولة من اضرار او هلاك وكذلك كل ما قد يدفع لتأمين سلامة الرحلة من نفقات استثنائية او غير مألوقة .

المادة ٢٥٩ - تسوى الخسائر البحرية في حالة عدم وجود اتفاق خاص بين اصحاب الملاقة كلهم بمقتضى الاحكام التالية :

المادة ٢٦٠ - الخسائر البحرية نوعان : خسائر بحرية خاصة وخسائر بحرية مشتركة .

المادة ٢٦١ - الخسائر البحرية الخاصة هي كل الخسائر البحرية التي لا تكتمل فيها الشروط المطلوبة في المواد التالية : ويتجمل هذه الخسائر بصاحب الشيء المتضرر .

المادة ٢٦٢ - الخسائر البحرية المشتركة هي ما ينتج من اضرار وهلاك اشياء ونفقات استثنائية عن هلاك اقدم عليه الربان قصداً للمنفعة المشتركة ومجاهاً لخطر تعرضت له الرحلة ولا يشترط حصول نتيجة مفيدة من ذلك فيما خلا الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ وهذا شأن :

١ - خسائر الاضرار : وهي الخسائر البحرية اللاحقة :

أ - بالحمولة من جراء طرح البضائع في البحر واستعمالها وقوداً لاناة اكمال السفرة وتزويدها على طوف للتخفيف عن السفينة او لتزويدها والقيام بأعمال نوتية لإطفاء الحريق .

ب - وبالسفينة من جراء هلاك المهمات والتفرعات وتشيب السفينة على البر قصد اقتاذ الحملولة وتعطيل السفينة وتزويدها بقصد اقتاذ الحملولة واطلاق العنان للاشعة او للبخار عندما تكون السفينة مشتبعة على البر .

٢ - وخسائر النفقات وهي النفقات الاستثنائية التي يدفعها الربان لسلامة الرحلة كنفقات تعويم واسعاف وقطر سفينة متضررة ونفقات الارساء الذي يقتضيه خطر بحري ونفقات غذاء واجرة البحارة للمدفوعة من جراء حادث استثنائي والنفقات المدفوعة بدلاً من نفقة كان من الواجب الحاقها بالخسائر البحرية المشتركة على ان لا تتجاوز مبلغ النفقة المستبدلة منه واخيراً نفقات تسوية الخسائر المشتركة .

المادة ٢٦٣ - بان الاضرار والملكات والنفقات الناتجة مباشرة عن عمل له صفة الخسارة البحرية المشتركة تقبل وحدها في عداد الخسائر البحرية المشتركة .

المادة ٢٦٤ - يحل من يطالب بقبول نفقة او هلاك في عداد الخسائر البحرية المشتركة ان يثبت وجوب هذا القبول .

المادة ٢٦٥ - لا يعتد بالاتفاق الخاص ما لم يوافق عليه كل من له علاقة بالرحلة وفي الحالات المخالفة تسوى الخسائر البحرية بمقتضى اصول التحاص المبينة ادناه مع الاحتفاظ بتطبيق الاضافات الخاصة بين اصحاب الملاقة .

المادة ٢٦٦ - لكي يتسنى مجال التحاص يجب ان يكون قد انقل كامل السفينة والحمولة او بعضها ما لم يهلك احدهما اهلاكاً تاماً حفاظاً لسلامة الآخر .

المادة ٢٦٧ - اذا كان الخطر المشترك نتيجة اما لعيب في السفينة خاص او في البضائع واما لخطأ الربان او الواسقين فان الاضرار والنفقات التي لها صفة الخسائر البحرية المشتركة تفسح كذلك مجال التحاص لساكن اصحاب الملاقة . ويبقى هؤلاء حقهم بالرجوع في المبلغ الذي يدفعونه بحصصهم على الذين تضررت عليهم نتيجة العيب الخاص والخطأ وليس هؤلاء في اية حالة كانت ان يطالبوا باخراج اضرارهم ونفقاتهم الخاصة في عداد الخسائر البحرية المشتركة .

غير أنه يجوز لمجهز السفينة الذي يرثه من تبعة اخطاء الريان في الملاحة ، شرط مدرج في سند ابحار السفينة او في وثيقة الشحن ، ان يقدم طلب التحاص شرط ان يكون خطأ الريان في الملاحة مصدرا للخطر المشترك .

المادة ٢٦٨ - ان البضائع التي لم تنظم بها وثيقة شحن او التي لم يقدم عنها الريان اشعارا بالتسلم لا تعد من الخسائر البحرية المشتركة اذا هلكت لكنها تدخل في الغرامة اذا هي انقضت .  
وهذا حكم البضائع التي قدم عنها تصريح كاذب ما لم يثبت صاحب العلاقة حسن نيته .  
البضائع المالكة او المتضررة التي اعطي تصريح عنها باقل من قيمتها الحقيقية تعد من الخسائر على اساس القيمة المصرح بها ولكنها تدخل في الغرامة على اساس قيمتها الحقيقية .

المادة ٢٦٩ - البضائع الموسوقة على سطح السفينة خلافا للعادات البحرية تدخل في الغرامة اذا هي انقضت .  
اما اذا هلكت فلا يسمح لصاحبها بتقديم طلب التحاص الا اذا ثبت انه لم يوافق على طريقة الوسق هذه . لا يطبق هذا النص على الملاحة الساحلية القريبة .

المادة ٢٧٠ - تعفى من الغرامة الرسالات البريدية من كل نوع ، وامتنعة البحارة والركاب واجهزتهم الشخصية واجور البحارة وموئل السفينة وبالاجمال كل الاشياء التي يصح نقلها بدون وثيقة شحن . اما اذا هلكت فان قيمتها ترجع عن طريق التحاص .

المادة ٢٧١ - لكل صاحب علاقة ان يتبرأ من التزام الغرامة بتنازله عن الاموال الخاضعة للتحاص قبل كل تسليم .  
المادة ٢٧٢ - تجري تسوية الخسائر البحرية في آخر ميناء تقصده الحمولة التي تكون في السفينة وقت الاهلاك او في مكان انقطاع السفر بموجب قانون هذا الميناء وهي تتناول القيم الكائنة وقت التفريغ وباعتبار حالة الاشياء المتقوذة .

وهي تتألف من ثلاثة اقسام :

- ١ - تحديد المجموعة الدائنة .
- ٢ - تحديد المجموعة المدينة .

٣ - إيجاد النسبة التي يتوزع بها مبلغ المجموعة الاولى على المجموعة الثانية .

المادة ٢٧٣ - يقوم بالتسوية بما امكن من السرعة خبراء يعينهم قاضي صلح مدينة العقبة اذا لم يتفق عليهم جميع اصحاب العلاقة .

المادة ٢٧٤ - اذا لم يرض بالتسوية كل اصحاب العلاقة فانها تعرض لتصليق محكمة صلح مدينة العقبة بناء على طلب الفريق الاكثر عجلة .

المادة ٢٧٥ - تحسب في عداد المجموعة الدائنة نفقات الريان ومبلغ الضرر اللاحق بالسفينة وثمن البضائع المهلكة واجرة النقل المالكة ونفقات تسوية الخسائر البحرية .

المادة ٢٧٦ - ان المبلغ المعد من الخسائر البحرية المشتركة بسبب هلاك او ضرر لحقا بالسفينة يتكون من بدل الترميم او الاستبدال على ان يحسم منه فرق التجديد كما هي العادة .  
لكن الترميمات المؤقتة لا تقبل الحسم .

اذا لم يكن في الامر ترميم او استبدال فيحدد المبلغ المعد من الخسائر بواسطة التخبين .

المادة ٢٧٧ - تخفمن البضائع المهلكة او الاضرار اللاحقة بها حسب السعر الراجح في مكان الشحن على ان يدفع صاحبها اجرة السفينة بعد حسم نفقات التفريغ ورسوم الجمرك عند الاقتضاء .

المادة ٢٧٨ - اذا كان هلاك اجرة السفينة معدا من الخسائر البحرية المشتركة فيقتضي حسم نفقات تحميلها وكل بدل لهذه الاجرة من مبالغها القائم المعرض للخطر .

المادة ٢٧٩ - يحسب في عداد المجموعة المدينة :

- ١ - البضائع يكامل قيمتها اذا هي انقضت او يكامل القيمة المقدرة لها في الميناء المقصود اذا هي اهلكت بعد حسم النفقات مع الرسوم الجمركية واجرة البقية ما لم يشترط ان الاجرة مكسبة مهما طرأ من الحوادث .
- ٢ - السفينة بقيمتها الحقيقية الصافية في ميناء استقرارها بعد حسم النفقات .
- ٣ - اجرة السفينة واجرة نقل الركاب المعرضين للخطر بثلاثي مبلغها القائم ما عدا اجرة السفينة اذا اشترط اكتسابها مهما طرأ من الحوادث .

المادة ٢٨٠ - للريان ان يرفض تسليم البضائع ما لم يقدم له ضمانات كافية لدفع الغرامة .

المادة ٢٨١ - للغرامات المتوجبة لمجهز السفينة امتياز على البضائع او اللعن الحاصل منها لمدة خمسة عشر يوما بعد تسليمها اذا لم تنتقل الى يد شخص ثالث . لا يصاب البضائع المهلكة امتياز على السفينة عن مبلغ الفراهات المبرتبة عليها لمجهزها وعلى اجرتها المهرضة للخطر .

المادة ٢٨٢ - يجري توزيع الغرامة بنسبة الحق المتوجب . وفي حالة عجز احد الغراء عن السدفع يجب توزيع حصته على الآخرين بنسبة حقوق كل منهم .

المادة ٢٨٣ - ترد كل دعاوى غرامة الخسائر البحرية المشتركة بهلاك او ضرر لم يقدم بها احتجاج مهلة ثلاثة ايام لا تدخل فيها ايام التعطيل ابتداء من تسليم البضاعة .

المادة ٢٨٤ - يسقط بحكم مرور الزمن حق دعوى التحاص بعد سنتين من وصول السفينة الى آخر مرفأ تقصده البضاعة التي كانت في السفينة وقت الاهلاك الى ان يكاب انقطاع السفر .



## الباب الثامن

### في عقود الاستقراض الجزائي

المادة ٢٨٥- عقد الاستقراض الجزائي هو عقد يقرض به مبلغ بضمانة السفينة او الحمولة على ان يضع القرض على المقرض اذا هلكت الاشياء المخصصة بالدين بمحاذرة بحرية قاهرة وان يرد له القرض مع الفائدة البحرية اى الفائدة المتفق عليها ولو تخطى مقدارها الحد القانوني اذا وصلت هذه الاشياء سالمة .

المادة ٢٨٦- لا يمكن عقد القرض الجزائي الا مع الرهان اثناء السفر للقيام بنفقات الترميم اولقضاء سائر حاجات السفينة او الحمولة .

المادة ٢٨٧- ان الضرورة في التزام النفقات المفيدة للسفينة او للحمولة يجب ان يتحققها في الاردن قاضي صلح العقبة وفي الخارج القائم بالسلطة القضائية اذا وجد والا فالقاضي المحلي .

يشرف القاضي ذو الصلاحية على اجراء القرض بالمناقصة العلنية فترسو حالته على المقرض الذي يعرض ادنى مقدار للفائدة البحرية . ولكن يمكن الترخيص في عقد القرض بالتراضي عند اقتضاءالحال .

المادة ٢٨٨- يمكن اجراء عقد الاستقراض الجزائي على السفينة وعلى الحمولة وعلى اجرتها متقاربة او منفصلة . اذا كانت النفقات لمنفعة الحمولة فللرهان ان يرهن البضاعة . واذا كانت لمنفعة السفينة فليس للرهان ان يستقرض بضمانة الحمولة الا بعد استيفاء التسليف الذي تتيحه له السفينة .

المادة ٢٨٩- اذا راعى الرهان القواعد المقررة في المواد السابقة فلا يكون شخصياً مسؤولاً عن القرض . ان مالك السفينة الجاري عليها الاستقراض مسؤول عن القرض مع احتفاظه بحقه في الترك وحصر المسؤولية المنصوص عليها في المادة (٩٦) .

وصاحب البضائع الجاري عليها الاستقراض مسؤول عن القرض مع احتفاظه بحق التخلي عن البضائع للمقرض .

المادة ٢٩٠- يشترط في الصك المثلث للقرض ان يبين التاريخ والمبلغ المستقرض والفائدة المشترطة والاشياء المستقرض عليها واسماء كل من المتعاقدين والسفينة والرهان ومدة القرض .

وينظم العقد لشخصين معينين او لاهل او لعائلة . واذا ادرج في العقد كلمة لامر فان ضمانات المظهرين لا تشمل الفائدة ما لم يقع اتفاق بخلاف ذلك .

المادة ٢٩١- للمقرض ان يسترد القرض اذا هلكت الاشياء المستقرض عليها بسبب عيب خاص او بسبب عمل المقرض او مستخدميه .

المادة ٢٩٢- لا يدخل المقرض في غرامة الخسائر البحرية الخاصة التي تتناول الاشياء المستقرض عليها . لكنه في حالة الفرق يتحمل من نفقات اتقاذ الاشياء المستقرض عليها حصة بنسبة مبلغ الدين .

المادة ٢٩٣- اذا حصلت خسائر بحرية مشتركة فان المبلغ المقرض لا يضاف الى القيم الداخلة في الغرامة وتجري تسوية التوزيع فيما بين السفينة واجرتها والحمولة كأن ليس في الامر عقد استقراض جزائي غير ان المقرض يساهم في التخفيف عن اصحاب الاشياء المستقرض عليها بنسبة مبلغ الدين .

المادة ٢٩٤- اذا عقد عدة قروض بضمانة الاشياء نفسها فالقرض المتأخر له الافضلية على المتقدم .

المادة ٢٩٥- يسقط بحكم مرور الزمن بعد سنتين ابتداء من تاريخ استحقاق الدين حتى كل دعوى تنفرع عن عقد الاستقراض الجزائي .

## الباب التاسع

### في التأمين

#### الفصل الاول

شروط تكوين العقد وصحة التزامات المؤمن له

المادة ٢٩٦- التأمين البحري هو عقد يرضى بمقتضاه المؤمن بتعويض المؤمن له من الضرر اللاحق به في معرض رحلة بحرية عن فلاك حقيقي لقيمة ما مقابل دفع قسط على ان لا يتجاوز هذا التعويض قيمة الاشياء المألثة .

المادة ٢٩٧- جميع احكام هذا الباب التي لم يصرح على وجه خاص بانها مرعية الاجراء على الرغم من كل اتفاق يخالف ان بان عندم رعايتها موجب البطلان لا تكون الا بمثابة تأويل لمشيئة المتعاقدين ويجوز مخالفتها بمقتضى نص صريح .

مجلس النواب

المادة ٢٩٨ - ينظم عقد التأمين خطياً وعلى نسختين أصليتين .

ويجب ان يبين فيه ما يأتي : -

- أ - تاريخ عقد التأمين وكونه عقد قبل الظهر او بعده .
- ب - اسم طالب التأمين لحسابه او لحساب غيره واسم محل اقامته .
- ج - الاخطار التي يأخذها المؤمن على عهده وحدود مدتها .
- د - المبلغ المؤمن .
- هـ - قيمة القسط او بدل التأمين .

ويوقعه المؤمن والمؤمن له او سمسار التأمين لحساب المؤمن له ويمكن تنظيمه لشخص مسمى او للامر او لحامله .

لكل من المتعاقدين ان يتسلم صورة مطابقة للأصل عن وثيقة التأمين .

المادة ٢٩٩ - لا يمكن استحضار المؤمن الا امام محكمة مكان توقيع العقد ولكن اذا وقع على العقد وكيل ، فللمؤمن له ان يدعي امام محكمة مقام المؤمن .

واذا وقع في مكان واحد على اكثر من نصف قيمة التأمين فللمؤمن له ان يستحضر سائر المؤمنين امام محكمة هذا المكان التي تكون قد وضعت يدها على الدعوى بغية فصلها بمواجهتهم .

المادة ٣٠٠ - ان اي كتم معلومات او تصريح كاذب من قبل المؤمن له ، حين انشاء العقد ، واي اختلاف بين عقد التأمين واوراق النقل يكون من شأنه التقليل من فكرة الخطر يبطل التأمين حتى في حالة انتفاء نية الاحتيال .

ويبطل التأمين حتى في الحالة التي لا يكون فيها لكتم المعلومات والاختلاف والتصريح الكاذب تأثيره في الضرر او في هلاك الشيء المؤمن .

يستحق المؤمن كامل القسط اذا كان للمؤمن له نية الاحتيال ، ونصفه في حال انتفاء هذه النية .

المادة ٣٠١ - وعلى المؤمن له ان يبلغ الى المؤمن ، تحت طائلة العقوبة نفسها الحوادث اللاحقة للعقد التي قد تعدل فكرة الخطر عند المؤمن .

المادة ٣٠٢ - يحق للمؤمن ان يتنوع تجاه حامل وثيقة التأمين ، وان تكن منظمة للامر او لحاملها ، بالاعتراضات المختصة بها التي كان في وسعه الاحتجاج بها على المؤمن له الاول فيما لو كان التحويل لم يقع .

المادة ٣٠٣ - يمكن دائماً فسخ عقد التأمين تبعا لشيئة المؤمن له ، ما دامت الاخطار لم ينتهي مجراها ، والمؤمن له الذي لا يستطيع اثبات حالة القوة القاهرة يدفع للمؤمن بدل توفيق مقطوع مقداره نصف القسط المحدد في العقد .

المادة ٣٠٤ - اذا كان موضوع التأمين بضائع للذهب والاياب . ولم يكن شحن للاياب بعد تاريخ بلوغ السفينة محل وصولها الاول ، او لم يكتمل شحن الاياب ، فينال المؤمن مقدار ثلثي القسط المتفق عليه لا غير ، ما لم يقع اتفاق مخالف .

المادة ٣٠٥ - في حالة افلاس المؤمن له او اعلان توقيفه عن الدفع او في حالة عدم دفعه لقسط مستحق . يتحق للمؤمنين بعد ائذار غير مجد ، يبلغ الى محل اقامة المؤمن له . ويرمي الى وجوب الدفع ، او تقديم كفالة مقبولة بمهلة اربع وعشرين ساعة ، ان يفسخوا بتبليغ بسيط ، ولو بكتاب مسجل ابتداء من آخر الاخبار ، كل تأمين جار تعين في التبليغ على ان يتغلى المؤمنون عن القسط بنسبة مدة الاخطار الباقية وتبقى الزيادة ديناً لهم .

غير انه يجوز اجراء الائذار والتبليغ معا بصك واحد .  
وللمؤمن له الحقوق نفسها في حالة افلاس المؤمن او توقيفه المشهور عن الدفع .  
لا تطبق احكام الفقرة الاولى على من كان حسن النية من الغير حائزاً حسب الاصول وثيقة الشحن ووثيقة التأمين او ذيلها .

المادة ٣٠٦ - ان بيع السفينة العلني يوقف التأمين حكماً في يوم البيع . ويستمر التأمين حكماً في حالة اجراء بيع خاص يتناول اقل من نصف القيمة المؤمّنة ،  
اذا تناول بيع خاص نصف القيمة المؤمّنة على الاقل فلا يستمر الضمان الا برضى المؤمن .

المادة ٣٠٧ - لا يقضي ايجار السفينة الى فسخ التأمين ما لم يقع اتفاق مخالف .

المادة ٣٠٨ - على المؤمن له ان يبلغ المؤمن نياً الكارثة او الخسارة بمهلة ثلاثة ايام من تسلمه النياً .  
وعليه ان يلفت بقل الامكان من تأثير الخطر وان يتخذ كل التدابير الواقية وان يشرف على اعمال انقاذ الاشياء المؤمّنة او ان يجري هذه الاعمال وان يحفظ حتى كل ادعاء على المسؤولين من الغير .

المادة ٣٠٩ - يحتفظ المؤمن له الذي يعمل في الانقاذ بحقوقه في التعويض والترك . وله الحق باسترداد نفقاته بناء على مجرد تأكيده ومع الاحتفاظ بالاخلاق الذي يثبت المؤمن .

وللمؤمن بدورها ان يتخذ بنفسه كل التدابير الواقية او المبعدة دون ان يكون لاحد حق الاحتجاج عليه بانه اجري عمل ملكية .

المادة ٣١٠ - على التسلّمين ان يتصلوا بعملاء المؤمنين او بوكلائهم المذكورين في الوثيقة اذا وجدوا والا فبالسلطة المحلية المختصة لاجل الكشف عن الملكات والخسائر البحرية تحت طائلة عدم قبول الدعوى .

وعليهم ايضا تحت طائلة العقوبة نفسها ان يتموا اجراء هذه الكشف بمهلة ثمانية ايام تلي اليوم الذي يضع فيه الناقل البضاعة تحت تصرفهم او تصرف ممثليهم او وكلائهم على ان لا تتجاوز هذه المهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ وصول البضاعة الى المحل المقصود .

غير ان مهلة الثلاثين يوما هذه لا تسري على المستلم الذي يثبت انه كان يجهل وصول البضاعة الى المحل المقصود .

المادة ٣١١ - اذا كانت عقود تأمين البضائع مثبتة بوثائق غير ثابتة اي بوثائق اشتراك فيلزم المؤمن له ان يصرح في مدة بقاء الوثيقة بكل الشحنات الموسومة لحسابه او لحساب غيره من الاشخاص الذين عهدوا اليه في تأمين بضائعهم بقدر ما يتناولها التأمين .

اذا لم يقدم المؤمن له بهذا الالتزام فيمكن الغاء العقد بناء على طلب المؤمن السدي يحتفظ بالاقساط المدفوعة في كل الاحوال ويحق له دفع الاقساط المتعلقة بالشحنات غير المصرح بها . اذا كان المدد المصرح به يخص ببضائع مضمونة لحساب الغير فلا يكون له اي مفعول ان اعطي بعد تحقيق التركة الطارئة .

المادة ٣١٢ - يجوز عقد التأمين لمصلحة شخص غير معين . ويكون هذا البند بمثابة عقد تأمين في مصلحة الشخص الذي يوقع الوثيقة وبمثابة تعاقّد للغير في مصلحة المتفعّل معلوما كان ام مستقبلا .

ان موقع الوثيقة المختصة بتأمين العقود لمصلحة شخص غير معين يلزم وحده تجاه المؤمن بدفع القسط ، ولكن الاعتراضات التي يمكن المؤمن ان يتلّج بها تجاه الموقع يمكن ايضا الاحتجاج بها تجاه الشخص الذي يستفيد من التأمين .

#### الفصل الثاني موضوع التأمين

المادة ٣١٣ - كل شخص صاحب علاقة يمكنه ان يعقد تأمينا للسفينة ولواحقها والسفينة التي تكون قيد الإنشاء والقطع المعدة لهذه السفينة والموجودة في المصنع ونفقات التجهيز والاغذية واجور البحارة واجرة السفينة والمبالغ المقرود عليها قرض بحري والبضائع والثقود والسندات المالية الموسومة في السفينة والريح المأمول وبالاجمال كل الاشياء القابلة للثمن مالي والمعرضة لاختطار الملاحه .

المادة ٣١٤ - تختوي القيمة المقبولة عن السفينة كل نفقاتها شائعة ولا سيما الاغذية وسلفات البحارة والاجهزة وكل النفقات مما لم يكن بالامكان اثبات تعلق بعض هذه النفقات بمصلحة مستقلة عن مصلحة ملكية السفينة .

المادة ٣١٥ - اذا كان موضوع التأمين اجرة السفينة الصافية فيخمن مبلغ هذه الاجرة بستين بالمائة من الاجرة القائمة اذا لم ينص العقد على مبلغ معين .

المادة ٣١٦ - يحدد الربح المأمول بعشر القيمة في مكان السفر ما لم يقبل المؤمنون صراحة بتقدير اعلى فيقتضي عندئذ تحديد حصة هذه العلاوة في الوثيقة .

المادة ٣١٧ - اذا لم تحدد قيمة البضائع في العقد فيمكن اثباتها بواسطة قوائم البضائع والدفاتر والا فتقدر البضائع بحسب السعر الراشع في وقت الشحن وعمله مع جميع الرسوم والنفقات المدفوعة لحين نقلها الى السفينة والاجرة المكتسبة مهما كان الطارئ وبذل التأمين والربح المأمول عند الاقتضاء وهذا شأن تقدير جرم السفينة وخيزومها ومهماتا وادواتها فانه يقرر بناء على قيمتها في يوم ابتداء الاخطار .

وتقدر الاجهزة والاغذية وكل الاشياء القابلة للثمن مالي بحسب قيمتها في محل ابتداء الاخطار ووقته .

المادة ٣١٨ - للمؤمن دائما ان يثبت ان القيمة المقبولة تفوق قيمة الشيء المؤمن الحقيقية حتى في حالة قبوله بتقدير المؤمن له ، في الوثيقة .

المادة ٣١٩ - يجوز للمؤمن ان يعيد تأمين المخاطر التي امنها ، لدى شخص آخر ، وتخضع اعادة التأمين هذه لاحكام هذا الباب ، ويبقى المؤمن الاول مسؤولا وحده تجاه المؤمن له .

المادة ٣٢٠ - يجوز للمؤمن ان يؤمن بذل التأمين .

المادة ٣٢١ - كل عقد تأمين انشئ بعد هلاك الاشياء المؤمنة او بيعها ووصولها يكون باطلا اذا ثبت ان الهلاك لو تبا بالوطول قد بلغ اما الى مكان وجود المؤمن له قبل اصابته بالامر بالتأمين واما الى مكان التوقيع على العقد قبل ان يرقعه المؤمن .

اذا كان التأمين معقودا على الاتباء السارة والسفينة ولا يجوز هذا البند الا في تأمين السفينة جبهة ، فلا يلغى العقد ما لم يقدم الدليل على ان المؤمن له كان على علم بهلاك السفينة او ان المؤمن كان على علم بوصولها قبل توقيع العقد .

اذا ثبتت الخفية على المؤمن له فيدفع هذا المؤمن ضعف ابداء التأمين وان يثبت على المؤمن فيدفع هذا المؤمن له مبلغا قدره ضعف بذل التأمين المتفق عليه ، ما عدا الربح .

المادة ٣٢٢- يكون التأمين الذي يعقده عميل ، باطلا ، اذا كان بإمكان هذا العميل ان يعلم بالنيأ .  
ويكون باطلا كذلك ، اذا كان الموكل عالماً به . واذا كان الموكل قد علم بالنيأ بعد  
اصداره الامر ، فعليه ان يصدر في الحال امرا معاكسا ، يكون برقيا عند الاقتضاء . ويكون  
التأمين صحيحا اذا وقع عليه قبل وصول الامر المعاكس .

المادة ٣٢٣- اذا اجيز للربان شحن بضائع لحسابه في السفينة التي يقودها فعليه في حالة تأمينه لهذه البضائع ان  
يثبت للمؤمنين بجميع الطرائق شراء البضائع وان يقدم عنها وثيقة شحن قد وقعها اثنان من كبار  
البحارة .

المادة ٣٢٤- اذا لم توجد وثيقة او اذا احتوت وثيقة الشحن بنودا تعد من القيمة الدبوتية لوثيقة الصادرة عن  
الربان فعلى المؤمن له ان يقدم صكوكا اخرى مثبتة للشحن ، كقوائم حساب الشراء وبيانات  
الحمولة والنسخ التي سلمتها الجمارك وبيانات النقل والرسائل وتقبل البينة الشخصية عند انتفاء  
سائر البينات .

المادة ٣٢٥- يتحتم ان يكون التأمين البحري عقد تعويض على الرغم من كل اتفاق يخالف ولا يجوز ان  
يجعل الشخص المؤمن له ، بعد وقوع الطوارئ ، في حالة مالية احسن من التي كان عليها لو لم  
يقع الطارىء .

المادة ٣٢٦- يحق للشخص ان ينشي بقدر ما يشاء من عقود التأمين على شيء واحد بشرط ان لا يجني من  
نواك هذه العقود نفعا يفوق الهلاك الذي لحق به .

المادة ٣٢٧- اذا عقد التأمين على مبلغ من المال يفوق قيمة الشيء المؤمن ووجد هنالك غش او خداع من قبل  
المؤمن له فيمكن ابطال العقد بناء على طلب المؤمن ويلزم لهذا كامل بدل التأمين من قبيل  
التعويض .

واذا لم يكن غش ولا خداع فالعقد يعد صحيحا على قدر قيمة الاشياء المؤمنة . كما هي  
مقدرة او كما اتفق عليها ، ولا يحق للمؤمن استيفاء بدل التأمين عن المقتدر الزائد يمكن له ان يتأن  
بدل عطل وضرر عند الاقتضاء .

المادة ٣٢٨- اذا كان مجموع المبالغ المؤمنة في عدة عقود يفوق قيمة الاشياء المؤمنة فيمكن ابطال العقود وفقا  
للمادة السابقة في حالة وجود غش او خداع من قبل المؤمن له .

اما اذا لم يكن غش ولا خداع فتكون كل العقود صحيحة ويأتي كل منها بمفاعله بنسبة  
المبلغ المقود عليه على قدر كامل قيمة الشيء المؤمن . يمكن تنحية هذا النص عند الوثيقة يعتمد  
قاعدة ترتيب التواريخ او ينص على تضمين المؤمنين .

المادة ٣٢٩- اذا كان عقد التأمين لا يشمل سوى قسم من قيمة الشيء المؤمن عند الشخص المؤمن له كانه .  
برح ضامنا لنفسه القسم الباقي فيتحمل من ثم قسما يناسبه من الضرر الا اذا نص صريحا على انه  
يحق للشخص المؤمن له ضمن حدود مبلغ التأمين ان يتناول تعويضا كاملا اذا لم يتجاوز الضرر  
القيمة المؤمنة :

### الفصل الثالث

#### في المخاطر المؤمنة والمخاطر المستثناة

المادة ٣٣٠- يعتبر التأمين ذا طابع بحري بمجرد عقده على مركب ينعت بالسفينة وان يكن هذا المركب لا  
يتعاطى الملاحة البحرية .

ويشمل التأمين السفينة في وقت ترميمها واقامتها في الاحواض وفي الاحواض الجافة .  
وعموما في اي موضع كان ضمن نطاق الملاحة المنصوص عليه في الوثيقة .

المادة ٣٣١- يبقى لتأمين البضائع طابع التأمين البحري وان استهدفت للنقل البري او النهري على ان لا يكون  
هذا النقل بالنسبة للنقل البحري الا بمثابة القرع من الاصل .

المادة ٣٣٢- يتحمل المؤمنون مخاطر كل هلاك وضرر يلحق بالاشياء المؤمنة من عاصفة وغرق وتشيب  
على البر وتصادم وارساء جبيري وتغيير جبيري للطريق والسفر والسفينة والطرح في البحر والحريق  
والانفجار والنهب والضرر الذي يسببه البحارة قصدا والسرقة وعموما كل الطوارئ والحوادث  
البحرية .

ليست مخاطر الحرب الاهلية او الخارجية على عاتق المؤمن . واذا حصل اتفاق يخالف  
فيكون المؤمن مسؤولا عن كل الاضرار والمهلكات التي تلحق بالاشياء المؤمنة من افعال عدائية  
وأعمال ثارية وتوقيف وضبط وازهاق من اية حكومة كانت صديقة ام عدوة معترفا بها ام  
غير معترف بها وعموما من كل الطوارئ والاعمال الحربية الجبرية .  
على موثقي المخاطر العادية ان يثبتوا الخطر الحربي .

المادة ٣٣٣- المؤمن مسؤول عن نفقات التعويم ونفقات اسعاف السفينة المتعرضة لخطر محقق ونفقات الانقاذ  
في البحر ونفقات القطر عندما تساق السفينة الى ميناء بقصد ترميمها .

لا تطبق احكام هذه المادة على التشيب على البر الناتج عن حركة المد والجزر الطبيعية  
ولا على التشيب الطاريء . اما في الاثنية البحرية واما في الانهر والسواقي فوق الاماكن التي  
بلغها المد والجزر .



المادة ٣٣٤ - إذا كانت نفقات الارساء الوقي من الخسائر البحرية الخاصة فلا يكون غذاء البحارة واجورهم على عاتق المؤمن .

ولكن اذا اقتيدت السفينة الى ميناء افضل من ميناء الارساء الوقي قصد القيام فيها برميمها على نفقة المؤمن فان غذاء البحارة واجورهم ونفقات القطر تكون على عاتق المؤمن . وهذا شأن السفينة اذا قامت في ميناء ارساء وقي بانتظار قطع ابدال ضرورية لاكمال السفر وعندما يكون الترميم على عاتق المؤمن .

المادة ٣٣٥ - اذا تصادمت السفينة وسفينة غيرها للمؤمن له ، او نالت منها اسعافا ، فتجري التسوية كما لو كانت السفن لمجهزين مختلفين . وان قضايا مسئولية التصادم او التعويض عن الخسائر المقدمة يحددها ، تجاه اصحاب العلاقة في جرم السفينة ، حكم فرد يعين باتفاق المؤمن لهم اذا وجد والا فبقرا من رئيس محكمة البداية التي يتبعها الميناء ، يتخذ بما امكن من السرعة . وهذا شأن اصطدام السفينة بجرم ثابت او عائم خاص بالمؤمن له .

المادة ٣٣٦ - غرامة الخسائر البحرية المشتركة يتحملها المؤمنون بالنسبة الى القيمة التي يؤمنونها بعد حسم مبلغ الخسائر البحرية الخاصة المترتبة عليهم عند الاقتضاء .

المادة ٣٣٧ - يعفى المؤمنون من كل مطالبة عن التأخير بالارسل او بوصول البضائع وعن فروق الاسعار وعن العوائق المتأتية لصفة المؤمن له التجارية باي سبب من الاسباب .

المادة ٣٣٨ - المؤمن غير مسئول عن الهلاك والضرر الصادرين عن اخطاء مقصودة او غير حرية بالمعلنة ارتكبها المؤمن له او ممثلوه . وكل اتفاق يخالف يعتبر باطلا . لا يكون مؤمن جرم السفينة مسؤولا عن نتائج غش الربان وخداعه اذا كان هذا قد انتخبه مجهز السفينة .

المادة ٣٣٩ - شلوا هذا قبل عن تأمين الاضرار التي يسببها البحارة قصداً ، وخلافاً لذلك يعفى المؤمنون :  
١ - من اعمال الغش والخداع التي يقرنها الربان ومن الحوادث كافة على انواعها الناتجة عن خرق الحصار وعن التهريب وعن التجارة الممنوعة او السرية ما لم يغير الربان بدون رضى مجهز السفينة او ممثله ويستبدل بأخر غير الربان الثاني .  
٢ - ومن كل النتائج التي ترتب على السفينة من اي عمل كان يقوم به الربان او البحارة على اليابسة .

المادة ٣٤٠ - لا يكون الضرر والهلاك الناتجان عن عيب خاص في الشيء المؤمن على عاتق المؤمن الا اذا اشترط العكس ما لم يكن التأمين على جرم السفينة وكان في السفينة عيب خفي لم يكن بمقدور تجهزها ان يقدره ولا ان يمتعه .

المادة ٣٤١ - غير ان هذا الضرر وهذا الهلاك يكونان على عاتق المؤمن اذا طرأ على السفر تأخير خارج للعادة من جراء طارئ يضمنه المؤمن على ان تكون الاضرار مسببة عن التأخير نفسه .

المادة ٣٤٢ - ليس المؤمن مسؤولا عن الاضرار التي يسببها الشيء المؤمن لغيره من الاشياء او الاشخاص ما لم يشترط عكس ذلك .

المادة ٣٤٣ - ان مخاطر دعاوي الغير المرفوعة على السفينة بسبب تصادمها مع سفينة اخرى غيرها او اصطدامها بمركب عائم وبالسدود والارصفة وسدود الاوتاد او غيرها من الاجرام الثابتة تلقي على عاتق المؤمن تسعة اعشار الاضرار المحكوم بها لغاية تسعة اعشار المبلغ المضمون على الاكثر .

يتحمل المؤمن له عشر الاضرار ومخاطر عليه تأمين هذا العشر . واذا حصلت مخالفة لهذا المنع فانه يتحمل حسم عشر ثلث .

يعفى المؤمنون من كل دعوى يرفعها عليهم اي شخص كان ولاي سبب كان بداعي ضرر او غرم يتعلقان بتحميل السفينة المؤمنة وتمهيداتها وكذلك من كل الدعاوي المرفوعة بداعي الوفاة او الجرح وبداعي اي طارئ او ضرر جسدي .

المادة ٣٤٤ - اذا هلكت السفينة وكان الربان صاحبها او احد اصحابها فوجبا دفع حصته من التأمين لغاية ابراز الشهادة التي تثبت نتيجة التحقيق الاداري الذي يجب اجراؤه بشأن سلوكه . فاذا ثبت من هذا التحقيق ان الهلاك يرجع لاططاء الربان وان لم يؤخذ بعش او خداع فيصبح اعفاء المؤمن من حصة الربان المؤمنة بعد دفعهم له على سبيل التسوية شمسين في المائة من التعويض .

المادة ٣٤٥ - اذا كان التأمين على جرم السفينة وكانت مدة المخاطر غير محددة في العقد فان مخاطر التأمين المقود للسفر تجري من وقت اتلاع السفينة او رفعها المرساة وتزول في وقت ارسائها او ربطها في المكان المقصود غير انها اذا حملت بضائع بالمخاطر تجري من وقت الشروع بوسقها بالبضاعة وتزول حالما ينتهي التفريغ بدون مجاوزة مهلة خمسة عشر يوماً بعد الوصول الى المكان المقصود . ما لم يشحن في هذا المكان بضائع لسفر آخر قبل انقضاء هذه المهلة وخينئذ تزول المخاطر في الحال .

المادة ٣٤٦- تعتبر الإقامة في المحجر الصحي جزءاً من السفر الذي يقتضيها .

ولكن اذا كانت السفينة المؤمنة للسفرة تذهب للإقامة في محجر صحي الى غير المكان المقصود فتحق للمؤمن زيادة في بدل التأمين قدرها ثلاثة ارباع في المئة مشاهرة منذ يوم السفر للمحجر الصحي حتى يوم الاياب .

وتطبق زيادات بدل التأمين نفسها في حالة اقامة سفينة امام الميناء المقصود اذا وجدته محصوراً او في حالة رحيلها عنه الى غيره . وفي هذه الحالة يستمر المؤمنون في تحمل المخاطر خلال كل مدة الإقامة والرحيل على ان لا يجاوز هذا التمديد ستة اشهر ابتداء من تاريخ الوصول امام الميناء المحصور غير انهم ليسوا مسؤولين عن اية نفقة او زيادة في المصروف ناتجة عن هذا الترحال وعن هذه الإقامة .

ويحق للمؤمن له اذا شاء ، ان يضع حدا للمخاطر قبل الستة اشهر .

في حالة التأمين في القسط الموصول ، وهو التأمين المقنود عن المخاطر العارضة في الذهاب والاياب ، تمنح اقامة اربعة اشهر بدون زيادة في بدل التأمين ابتداء من وقت تعريض السفينة على اول ميناء يتحتم عليها ان تتحرك منه . واذا استمرت الإقامة اكثر من اربعة اشهر فيلزم للمؤمنين زيادة ثلثين في المائة عن كل شهر اضافي .

المادة ٣٤٧- اذا كان التأمين على السفينة بجهة واحدة وكانت مدة المخاطر غير محددة في العقد فان المخاطر تجري من وقت ترك البضاعة للياسة بقصد شحنها وتزول في وقت وضعها على الارض في مكان الوصول مع العلم ان كل غاطر النقل الجاري مباشرة عبر القوارب من اليابسة الى السفينة ومن السفينة الى اليابسة تكون على عاتق المؤمنين .

المادة ٣٤٨- اذا تغير السفر عن قصد بعد ذهاب السفينة فللمؤمن الحق في التعويض ولا يكون مسؤولاً عن المخاطر . واذا حصل هذا التغير قبل السفر فيكون التأمين باطلاً ويقبض المؤمن نصف بدل التأمين المحدد في العقد على سبيل التعويض المقطوع .

المادة ٣٤٩- اذا تاهت السفينة تكون المخاطر الطارئة على طريقها الصحيح مؤمنة على ان يكون المؤمن الحق في ان يثبت ان هذه المخاطر نتيجة لهذا التيهان .

المادة ٣٥٠- يفيضي تغير السفينة الى بطلان العقد في التأمين على جرم السفينة وكذلك ينظر تأمين السفينة الجاهزة في حالة تغييرها قصداً ما لم يشترط العكس .

المادة ٣٥١- اذا شحت البضائع المؤمنة على سطح السفينة فلا يكون المؤمنون مسؤولين عن المخاطر الا اذا كانت عادات الملاحة الثابتة تجيز هذا الشحن وكان لم يقع اتفاق بخالف .

### الفصل الرابع

#### في تحديد تعويض التأمين وتسليده

المادة ٣٥٢- يتحتم مبدئياً على المؤمن له ان يقيم دعوى الخسارة البحرية على المؤمن لكن له في حالة حدوث طوارئ من التي تدعى بالغة ان يترك للمؤمن الشيء المؤمن وان يطالب بالتعويض عن الهلاك الكلي .

#### الجزء الاول

##### دعوى الخسارة البحرية

المادة ٣٥٣- كل اضرار وهلكات لا تفصح بحال الترك تعتبر خسائر بحرية وتسوى بين المؤمن والمؤمن له وفقاً للقواعد التالية .

المادة ٣٥٤- اذا كان هلاك السفينة كلياً فيما يختص بخسائر السفينة الخاصة فيحدد الضرر بالنظر الى قيمة السفينة . وفي حالة خسارة النفقات يحدد مبلغ الضرر بالنظر الى المبلغ الذي يتفق للمؤمن له بعد حسم الحصة التي قد تتوجب له عن الحادث المسبب للنفقات عند الاقتضاء .

المادة ٣٥٥- لا يدخل في تحديد الخسارة البحرية الا الثمن الثابت دفعه بقائمت الحساب عن التبديل والترميم الذي يعترف الخبيراء بضرورته لاعداد السفينة حتى تكون صالحة للملاحة وليس المؤمن له ان يطمع بتعويض آخر بسبب نقص في الثمن او البطالة او اي سبب آخر سواء اكان على سبيل الخسارة البحرية الخاصة ام المشتركة .

للمؤمنين ان يقرضوا تنفيذ التبديل والترميم عن طريق المناقصة العلنية . او الخطية اذا جاوز المؤمن له هذا القرض فيحسم ٢٥٪ من مجموع مبلغ التبديل والترميم .

المادة ٣٥٦- تكون اقلية البحارة واجورهم على عاتق المؤمنين ويقف مجرى اقساط التأمين المقنود لاجل معين في المهلة الجارية بين تاريخ تنظيم دفتر الشروط وتاريخ المناقصة على ان تجاوز هذه المهلة الثلاثة ايام .

المادة ٣٥٧- يجب على الرهان ان لا يصفح السفينة وان لا يرمم قسمها السفلي في مرفأ الأرساء الوقي اذا ارتأى الخبراء ان بالامكان تأجيل الاتفاق لوقت اكثر ملائمة .

وعلى الرهان ايضا قبل اجراء الاصلاحات في ميناء الأرساء الوقي ان يستشير ممثل التأمين اذا وجد والا فتنصل الاردة . واذا كانت هذه الاصلاحات متملة او باهظة النفقة فعليه ان لا يجري فيه الا الاصلاحات التي لا غنى عنها .

وللمؤمنين ان يرسلوا السفينة الى خير ميناء مجهز يمكن من اجراء الاصلاحات باقتصاد في النفقة. وتقطر السفينة الى هذا الميناء عند الاقتضاء.

المادة ٣٥٨ - يجب حسم قيمة الحطام من مبلغ التعويض .  
ويجب اخضاع التعويض لحسم التجديد . ويحدد هذا الحسم في وثائق التأمين .

المادة ٣٥٩ - يجري تحديد الخسائر البحرية اللاحقة بالبضائع تحديدا نسبيا وقائما وبحسب المبلغ المدفوع اي :-  
١ - بمقارنة قيمتها بعد تعرضها للخسارة بالقيمة التي كانت لها في الميناء المقصود ان هي وصلت سالمة . وينطبق قدر انخفاض القيمة الحاصل من ذلك على قيمتها المؤمنة .  
٢ - وبدون اسقاط النفقات المفروضة على البضاعة .  
٣ - ويلون اسقاط رسوم الجمر ك .

المادة ٣٦٠ - يمكن ان يشترط في الوثائق اعفاءات تحصر مفاعيل التأمين ويمكن ان تحدد هذه الاعفاءات اختياريا في الوثائق . وهذا الاشتراط يمنع كل تعويض اذا لم يجاوز الضرر اللاحق بالمؤمن له القدر المشترط وبحسب من التعويض اذا كان الضرر يفوق هذا القدر .

المادة ٣٦١ - لا علاقة للاعفاء بالسيلان المألوف وبالنقصان في السفر كما تقرهما العادة .

المادة ٣٦٢ - التعويضات المتوجبة على المؤمنين تدفع نقدا بعد ثلاثين يوما من تسليم جميع الاوراق الثبوتية.

المادة ٣٦٣ - لا يحول الحكم الذي يحيز للمؤمن ان يقدم الدليل على وقائع تخالف الوقائع المدونة في الاوراق الثبوتية دون الحكم عليه بالدفع المؤقت للتعويضات المتوجبة عليه بشرط ان يقدم المؤمن له كفيلا . يسقط تعهد الكفيل بعد انقضاء ستين في حالة عدم الملاحقة . وكذلك في حالة وقوع التسوية بواسطة الترك .

المادة ٣٦٤ - اذا لزم المؤمن بالدفع عن هلاك او ضرر تقع تبعتها على شخص ثالث فله ان يمارس حقوق المؤمن له الذي عوضه وان يرفع دعاويه .

الجزء الثاني

في الترك

المادة ٣٦٥ - يحق للمؤمن له في الحالات التالية ان يطالب بدفع كامل التعويض لقاء تحويل الحقوق التي يملكها في الشيء المؤمن الى شركة التأمين .

المادة ٣٦٦ - لا يمكن ترك السفينة المؤمنة الا في الحالات التالية : انقطاع الاخبار ، اختفاء ، انلاف كلي . عدم صلاح للملاحة بسبب حادث بحري قاهر شرط ان يكون في الامر خطر يشمله التأمين . وفي حال شمول التأمين لمخاطر الحرب : ضبط السفينة او توقيفها بامر من السلطة .

المادة ٣٦٧ - ان انقطاع الاخبار بعد اربعة اشهر يمكن من ترك السفن البخارية كافة وبعد ستة اشهر يمكن من ترك جميع السفن الشراعية غير التي تعبر رأسي هورن والرجاء الصالح وبعد ثمانية اشهر يمكن من ترك هذه السفن الاخيرة تجري المهل من تاريخ تسلم الاخبار .

المادة ٣٦٨ - اذا كان التأمين معقودا لوقت معين وكانت خطاطره جارية في تاريخ ارسال آخر الاخبار فيفرض وقوع هلاك السفينة في وقت التأمين .

المادة ٣٦٩ - تكون السفينة غير صالحة للملاحة اذا كان مجموع بدل الترميم الذي تقتضيه خسائر ناجمة عن طاريء بحري يفوق ثلاثة ارباع القيمة المقبولة .

المادة ٣٧٠ - ان السفينة المقضي عليها بالتوقيف لاقتارها الى وسائل الترميم المادية تعتبر ايضا غير صالحة للملاحة ويمكن ان تترك للمؤمنين بشرط ان يثبت عجزها عن الابحار بامان حتى بعد التخفيف عنها او قطرها الى ميناء آخر حيث تجد الوسائل الضرورية وبشرط ان يثبت ان المجهزين لم يكن باستطاعتهم ان يوصلوا الى مكان الارساء قطع الابدال الضرورية .  
وبعكس ذلك لا يمكن اعتبار السفينة غير صالحة للملاحة ولا تركها للمؤمنين اذا قضي عليها بالوقوف لاقتارها فقط الى المال الضروري لتسديد نفقات الترميم وغيرها .

المادة ٣٧١ - لا يمكن ترك البضائع المؤمنة الا في الحالات التالية على شرط ان يكون في الامر خطر يشمله التأمين :

١ - في حالة انقطاع الاخبار بعد انقضاء المهل المقررة في المادة ٣٦٧ .  
٢ - في حالة عدم صلاح السفينة للسفر بسبب طاريء بحري اذا تعذر نقل البضائع بعد انقضاء المهل المحددة ادناه وعلى الاقل اذا كان شحنها على متن سفينة اخرى لم يتبدى في المهل نفسها : اربعة اشهر اذا وقع الحادث على شواطئ اوروبا او جزرها او على ساحل آسيا وافريقيا المتاخم للبحر المتوسط او على ساحل آسيا المتاخم للبحر الاسود او على شواطئ الاوقيانوس الاطلسي او جزره في خارج اوروبا - ستة اشهر اذا وقع الحادث في سائر الشواطئ او الجزر .

تجري هذه المهل من يوم ابلاغ المؤمن له الى المؤمن حالة عدم الصلاح للملاحة . واذا وقع الحادث في مكان انقطعت عنه الملاحة بسبب الجليد او بسبب قوة قاهرة فتتمدد المهلة بقدر مدة هذا الانقطاع .

٣ - اذا بيعت البضائع اثناء السفر من جراء اضرار مادية تقع على عائق المؤمن ؟  
٤ - اذا بلغ هلاك البضائع او التلف المادي الذي لحق بها ثلاثة ارباع القيمة المؤمنة على الاقل

مجلس النواب

يقطع النظر عن سائر النفقات على اختلافها . وفي حالة شمول الضمان لاختطاف الحرب .  
٥ -- اذا ضبطت السفينة .

٦ -- اذا قضي عليها بالوقوف بأمر من السلطة او اذا اغتصبها القرصان .

المادة ٣٧٢ -- اذا اعلن عدم صلاح السفينة للملاحة فبقى اخطار البضائع على عاتق مؤمنها لغاية وصولها الى المكان المقصود ويتحمل المؤمن علاوة على ذلك نفقات تفريغ هذه البضائع وخزنها واعادة شحنها كما يتحمل الزيادة في الاجرة الناتجة عن اعادة تسييرها وجميع نفقات الانقاذ المتعلقة بها .

المادة ٣٧٣ -- لا يمكن ترك اجرة السفينة الا :

١ -- اذا هلكت هذه الاجرة هلاكاً كلياً بطارئ بحري .

٢ -- اذا انقطعت الاخبار بعد انقضاء المهل المحددة في المادة ٣٦٧ .

٣ -- اذا ضبطت السفينة في حال شمول التأمين لاختطاف الحرب .

المادة ٣٧٤ -- يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تستهدف الترك اذا لم يمارس في مهلة ستة اشهر ابتداء من يوم تسلم الخبر في حال الترك بسبب هلاك كلي او بسبب الضبط او التوقيف بأمر من السلطة . ومن يوم انقضاء المهل المحددة بالمادة ٣٦٧ في حالة الترك بسبب انقطاع الاخبار .

ومن يوم انقضاء المهل المحددة في المادة ٣٧١ في حالة ترك البضائع بسبب عدم صلاح السفينة للملاحة .

وفي سائر الحالات من اليوم الذي اتيح فيه للمؤمن له الاستفادة من حقه في الترك .

المادة ٣٧٥ -- في حالة تأمين التأمين يجب على المؤمن المباشر ان يعلم بالترك المؤمن الجديد بمهلة شهر ابتداء من يوم تبليغ الترك الذي يقدم عليه المؤمن لهم الاصيليون .

المادة ٣٧٦ -- على المؤمن له حين اقدمه على الترك ان يصرح بجميع التأمينات والقروض الجزافية البحرية المعقودة . تعلق مهلة الدفع ريثما يبلغ هذا التصريح ولا ينتج عن ذلك اي تمديد للمهلة المحددة لإقامة دعوى الترك في المادة ٣٧٤ .

اذا ادلى المؤمن له بتصريح كاذب عن سوء نية فانه يحرم من منافع التأمين وعند وقوع الخسارة البحرية تجري تسويتها كما تقدم .

المادة ٣٧٧ -- لا تخضع السفينة اجرتها المعقودة ولا الديون الناتجة عن الرحلة البحرية ولكن يجب ان يترك للمؤمنين جميع الديون التي تمثل قسماً من قيمة الاشياء المؤمنة .

المادة ٣٧٨ -- لا يمكن ان يكون الترك جزئياً ولا مقيداً بشرط . وهو لا يشمل الا الاشياء المؤمنة المستهدفة للخطر .

المادة ٣٧٩ -- ان انتقال الملكية الناتجة عن الترك يكون نهائياً ولا يرجع عنه ، ولا يمكن ان ينال منه اي حادث لاحق من مثل رجوع السفينة الى الميناء .

المادة ٣٨٠ -- سيكون الترك ممكناً في حالة انقاذ السفينة بعد الفرق او التشيب .

المادة ٣٨١ -- اذا قبل الترك المبلغ او اعتبر صحيحاً ، فيكون المؤمن مالكا لاشياء المؤمنة ابتداء من وقت وقوع الكارثة .

المادة ٣٨٢ -- اذا لم يكن وقت الدفع محدداً في العقد فيكون المؤمن ملزماً بدفع بدل التأمين بعد تبليغ الترك بثلاثة اشهر .

المادة ٣٨٣ -- يسقط بحكم مرور الزمن بعد ستين من تاريخ استحقاق الدين كل الدعاوى المنفردة عن عقد التأمين خلال الدعاوى التي يقرر لها القانون مهلة أقصر ما لم يثبت المدعي انه كان يستحيل عليه رفع الدعوى .

المادة ٣٨٤ -- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتحديد الرسوم ولتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٨٥ -- يلغى قانون التجارة البحرية العثماني وقانون تسجيل المراكب رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ وتعديلاته وسائر التشريعات الاخرى الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون ، الا انه لا تؤثر احكام هذا القانون او اي قانون يحل محله على قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ وقانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ حتى ولو تعارضت احكام اي منها مع هذا القانون .

المادة ٣٨٦ -- رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

( ٢ )

السيد الرئيس :

يتلى مشروع قانون تشكيل الحاكم الشرعية لسنة ١٩٦٥ كما عدلته اللجنة ووافق المجلس عليه .  
( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي كما سيرفع مجلس الاعيان ) .



## الانشباب الموجبة

لما كان قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩٥١/٤١ وضع منذ مدة طراً فيها على المملكة الأردنية الهاشمية تطوير بارز ، وقد تمتعت المحاكم النظامية خلالها بقانون استقلال القضاء وتشكيل المجلس القضائي فيها على وجه يضمن للقضاء النظامي استقلاله وترقيته ، وبما ان القضاء الشرعي في هذه المملكة من الاهمية بمكان ، روي من المناصب ان يؤخذ من قانون استقلال القضاء النظامي ما تقضي الضرورة بأخذه ، وان يجري تطوير المجلس القضائي الشرعي وصلاحيته على الوجه المناسب .  
لذلك وضع مشروع هذا القانون .

## مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية

رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة (قضاء او - قاضي) : رئيس واعضاء محكمة الاستئناف الشرعية ومدير الشرعية ومفتش المحاكم الشرعية واي قاضي من قضاة المحاكم الابتدائية الشرعية .  
وتعني كلمة ( المجلس ) : المجلس القضائي المنصوص عليه بهذا القانون .

## الفصل الاول

## في تعيين القضاة

المادة ٣ - يشترط ليمن يتولى القضاء الشرعي ما يلي :-

- أ - ان يكون اردنياً متمتعاً بالاهلية الشرعية والمهنية الكاملة .
- ب - ان يكون قد اكمل السنة الثانية والعشرين من عمره على الأقل .
- ج - ان يكون حاصل على اجازة القضاء الشرعي من كلية شرعية في إحدى البلاد العربية او الاسلامية المعترف بها ، او ان يكون شغل وظيفة القضاء الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية ولم يفصل بسبب مشين ، او ان يكون من حملة شهادة الحقوق من إحدى الجامعات في البلاد العربية او الاسلامية المعترف بها ، واذا لم يوجد من تتوفر فيه هذه الشروط ، فيجري المجلس امتحاناً للطلابين في الشؤون الشرعية والقانونية التي تتصل باعمال المحاكم الشرعية . ويشترط في ذلك ان لا يسمح لاي

شخص بالاشتراك بالامتحان الا اذا كان يحمل درجة علمية لا تقل عن الدراسة الثانوية الكاملة وامضى مدة لا تقل عن خمس سنين في رئاسة قلم احدى المحاكم الشرعية .

- د - ان لا يكون قد حكم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف عند الجرائم السياسية .
- هـ - ان يكون محمود السيرة حسن السمعة .

المادة ٤ - تجري التعيينات والتنقلات والترقيات في وظيفة القضاء بقرار من المجلس واردة سنوية تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٥ - لا يجوز نقل قاضي من سلك القضاء الى وظيفة اخرى الا بموافقة المجلس .

المادة ٦ - ترفع قرارات المجلس بموافقة قاضي القضاء لاستصدار الارادة السنوية .

## الفصل الثاني

## عدم قابلية القضاء للعزل

المادة ٧ - لا يجوز عزل اي قاضي ، او اعتباره فاقداً لوظيفته الا بموافقة المجلس وفق احكام هذا القانون .

## الفصل الثالث

## واجبات القضاة

المادة ٨ - أ - لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة ، او اية وظيفة او مهنة اخرى ، ولا يجوز نذب القاضي لغير عمله ، او لعمل اضافي ، الا بموافقة المجلس .

ب - ولا يجوز للقاضي ان يكون محكماً ، ولو بغير اجر ولو كان النزاع غير مطروح امام القضاء الا اذا كان اطراف النزاع من اقاربه او اصهاره لغاية الدرجة الرابعة ، فيجوز له ان يعمل محكماً بينهم .

## الفصل الرابع

## في ترقية القضاة والقياس

المادة ٩ - تجري الترقيات في الوظائف القضائية حسب الاقدمية ، وتقرر الاقدمية بحسب تاريخ الدرجة الحالية ، فان اتحد التاريخ رجع الى الدرجة التي قبلها وهكذا حتى اذا اتحدت الاقدمية في جميع الدرجات السابقة يرجع الى الدرجة المنخفضة وعند التساوي في القدم ترجح الكفاءة على انه يجوز للمجلس ان يتجاوز هذه القاعدة بان يرجح من كان اكثر اهلية وكفاءة في حالة التساوي في الدرجة بقطع النظر عن الاقدمية فيها .

## الفصل الخامس

## نقل القضاة ولديهم

المادة ١٠ - يجوز لقاضي القضاة ان ينتدب في حالة الضرورة احد القضاة للعمل في محكمة من ذات الدرجة او اعل من المحكمة الملحق بها .

أ - لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر في السنة الواحدة .

ب - لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر اخرى في السنة الواحدة ( بموافقة المجلس ) .

المادة ١١ - لقاضي القضاة ان ينتدب رئيس الكتاب في المحكمة الابتدائية الشرعية للقيام باعمال القاضي عند غيابه اذا كان امضى مدة لا تقل عن خمس سنين في رئاسة قلم إحدى المحاكم الشرعية .

المادة ١٢ - لا يجوز نقل القضاة او نديهم خلافا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٣ - اذا عين في وظائف القضاء احد المحامين ، فلا يجوز ان يكون مقر عمله في المحكمة الابتدائية التي كان بها مركز عمله الا بعد مضي ثلاث سنوات على تعيينه .

## الفصل السادس

## تشكيل المجلس القضائي

المادة ١٤ - يؤلف المجلس القضائي من خمسة اعضاء على الوجه الآتي :-

أ - رئيس محكمة الاستئناف الشرعية - رئيسا .

ب - مدير الشرعية

ج - اقدم قاضيين في محكمة الاستئناف

د - مفتش المحاكم الشرعية

اعضاء

ويشترط في ذلك انه اذا كان في اجاث اية جلسة موضوع يتعلق باحد اعضاء المجلس او احد اقاربه لغاية الدرجة الرابعة او احد اصهاره فليمن لذلك العضو ان يشترك في تلك الجلسة . وعند غياب الرئيس يحل محله في رئاسة المجلس من يليه في الاقدمية من الاعضاء وفي الحاليتين المشار اليهما او في حالة غياب احد الاعضاء يضم الى المجلس القاضي الذي يليه في الاقدمية .

المادة ١٥ - يجتمع المجلس في محكمة الاستئناف الشرعية كلها اقضى الامر بدعوة من رئيسه او من قاضي القضاة تكون جميع مداولاته سرية ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور ثلاثة من الاعضاء عدا الرئيس وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٦ - للمجلس ان يطلب كل ما يراه لازما من البيانات والاوراق من الجهات الحكومية وغيرها التي عليها الاستجابة لطلباته .

## الفصل السابع

## استقالة القضاة واحالتهم على التقاعد

المادة ١٧ - أ - ترفع طلبات الاستقالة او الاحالة على التقاعد الى قاضي القضاة وان لم يسحب المستقيل او طالب الاحالة استدعاه خلال سبعة ايام من تاريخ تقديمه بحال الطلب الى المجلس لاتخاذ الاجراء المناسب بشأنه .

ب - اذا رأى المجلس موجبا للسير في الاجراءات يدعو حينئذ القاضي المختص للحضور امامه خلال ثلاثة ايام من تسلم الطلب ، وبعد استعراض ملاحظات قاضي القضاة الخطية او استماع اقوال من ينييه على هذا الطلب والاستماع لاقوال القاضي او من ينييه يصدر المجلس قراره بقبول الطلب او رفضه ، وللمجلس ان يقرر اعتبار القاضي في اجازة حتمية بمرتب كامل الى ان يصدر قراره في الموضوع .

ج - يقوم قاضي القضاة بتنفيذ قرارات الاحالة على التقاعد وتزول ولاية القاضي من يوم تبليغه قرار المجلس .

## الفصل الثامن

## الاشراف على المحاكم

المادة ١٨ - أ - لقاضي القضاة حق الاشراف على جميع المحاكم الشرعية وقضااتها .

ب - يساعد مدير الشرعية قاضي القضاة في مراقبة المحاكم الشرعية .

ج - يعاون مفتش المحاكم الشرعية قاضي القضاة في تفتيش المحاكم الشرعية وصناديق الايمان ويجوز لقاضي القضاة انتداب اي قاض للقيام بالتفتيش المذكور .

المادة ١٩ - عند غياب قاضي القضاة يمارس مدير الشرعية جميع صلاحياته بموجب هذا القانون او اي قانون آخر .

المادة ٢٠ - يعين الموظفون في المحاكم الشرعية باستثناء القضاة وفق نظام الموظفين المعمول به .

## الفصل التاسع

## تشكيل المحاكم

المادة ٢١ - أ - تؤلف المحكمة الابتدائية من قاض منفرد .

ب - تؤلف محكمة الاستئناف من رئيس وعدد من الاعضاء وتنتظم من رئيس ومفتش وتصدر قراراتها بالاكثرية ، وفي حالة عدم اشتراك الرئيس ، تنتظم الجلسة برئاسة القاضي الذي يليه في الدرجة من هيئة المحكمة .

مجلس النواب

المادة ٢٢ - مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٥٩ او اي تشريع آخر ، تمارس المحاكم الشرعية حق القضاء في الاحوال الشخصية بين المسلمين والنظر في القضايا المتعلقة بانشاء الوقف وادارته الداخلية لمنفعة المسلمين بما في ذلك ربط عقار الوقف بالحكر وزيادته والغائه . وما ينشأ عن اي عقد زواج سجل لدى المحكمة الشرعية او احد مأذونيه ، وذلك كله وفقاً لراجع من مذهب ابي حنيفة باستثناء ما نص عليه بمقتضى قوانينها الخاصة .

### الفصل العاشر

#### في محاكمة القضاة وتاديبهم

المادة ٢٣ - لقاضي القضاة من تلقاء نفسه او بناء على تسبب رئيس محكمة الاستئناف حق تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم او مقتضيات وظيفتهم ويكون التنبيه شفاهاً او كتابة .

المادة ٢٤ - في غير حالات التلبس بالجريمة ، لا يجوز القبض على القاضي او توقيفه الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجلس . وفي حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي او توقيفه ان يرفع الامر الى المجلس خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية ، والمجلس بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر استمرار توقيفه او الافراج عنه بكفالة او بدونها . ويحدد المجلس مدة التوقيف في القرار الذي يصدره بالتوقيف او باستمراره وترعى الاجراءات السالفة الذكر كلها رؤي استمرار التوقيف بعد انقضاء المدة التي قررها المجلس .

المادة ٢٥ - يجوز للمجلس ان يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة اعمال الوظيفة في اثناء اجراءات التحقيق او المحاكمة عن جريمة وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب قاضي القضاة او النائب العام وللقاضي المكفوفة يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من مرتبه لا تقل عن النصف حسب ما يقرر المجلس الذي له الحق في اعادة النظر بموضوع كف اليد او المراتب في كل وقت واذا لم تسفر الاجراءات عن ادانته فله الحق في ان يتقاضى مرتبه كاملاً من تاريخ كف يده .

المادة ٢٦ - يجوز للمجلس ان يجري ما يراه لازماً من التحقيقات ، وله ان يتدب احد اعضائه للقيام بذلك .

المادة ٢٧ - ١ - اذا قرر المجلس السير في اجراءات المحاكمة ، عن جميع التهم او بعضها بلغ القاضي خلال اسبوع ويجب ان يشتمل على بيان كاف لموضوع الدعوى وادلة الاتهام .

٢ - يجب ان لا تقل المدة بين التبليغ وموعد المحاكمة عن عشرة ايام .

المادة ٢٨ - تسقط الدعوى التأديبية باستقالة القاضي وقبول المجلس لما ولا تأثير الدعوى المذكورة على الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عن نفس الواقعة .

المادة ٢٩ - للمجلس القضائي او العضو المنتخب للتحقيق ، الساطة المخولة للمحاكم فيما يتعلق بدعوة الشهود وسماع اقوالهم .

المادة ٣٠ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ، الا اذا طلب القاضي المرفوعة عليه الدعوى ان تكون علنية ، ويحكم المجلس بعد سماع النائب العام ان وجد ودفاع القاضي . ويكون القاضي آخر من يتكلم ، وله الحق في الحضور والدفاع شخصياً او بواسطة احد المحامين ، وفي تقديم البيعة والمجلس دائماً الحلق في طلب حضور القاضي بشخصه ، فاذا لم يحضر القاضي ولم ينب عنه احد جاز الحكم في غيبته بعد التحقيق في صحة تبليغه .

المادة ٣١ - يجب ان يكون الحكم في الدعوى التأديبية مسبباً وان تنل اسبابه عند النطق به .

المادة ٣٢ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي - اللوم ، وتوقيف او ارجاء للزيادة السنوية ، وتخفيض الراتب مدة معينة وتزليل الدرجة والعزل ، ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للطعن ،

المادة ٣٣ - تتبع احكام المادة (١٥) بالنسبة للاحكام الصادرة من المجلس بموجب هذا الفصل .

المادة ٣٤ - يلغى قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٠ او اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

#### السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية للأسباب الواردة بقرار اللجنة .

#### الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان مرفوضاً)

#### الاسباب المرجحة

#### لقانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية

لما كان تخطيط السياسة العامة لاعداد القوى البشرية العاملة التي يحتاجها المجتمع الاردني وتدريبها ، منوطين بمقتضى التشايع القائمة بجهات اختصاص متعددة من الهيئات والمؤسسات الحكومية ، وكان هذا العدد يعرقل تحقيق الانسجام بين الاهداف التي يرمي اليها التخطيط ، وكان اقرار السياسة التربوية مختلف المستويات الدراسية في الاردن من ابتدائية ، واعدادية ، وثانوية ، وعالية ، وجامعية على نحو يحقق الاهداف المتوخاة ، ويحول دون التعارض في الخطط المرسومة لهذه الغاية لا يتسنى الا بقيام هيئة عليا يحصر فيها اختصاص التخطيط لهذه الغاية ، وتمثل فيها جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية ذوات العلاقة .

لذلك كله اقتضت الضرورة تشكيل هذه الهيئة ، باسم المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية ، للاضطلاع بمسؤولية التخطيط الشامل ، واعداد الدراسة اللازمة لتحقيق المصلحة العامة الامن الذي اقتضى وضع مشروع هذا القانون .

مجلس النواب



قانون مؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦

## قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة المملكة للمملكة الاردنية الهاشمية  
تعني كلمة المجلس المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .  
تعني عبارة رئيس المجلس رئيس الوزراء

المادة ٣ - يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية) ويكون له شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري يمارس جميع المصالحات ويتمتع بكافة الحقوق في نطاق القوانين المرعية .

المادة ٤ - يؤلف المجلس على الوجه التالي :-

- ١ - رئيس الوزراء
- ٢ - وزير التربية والتعليم
- ٣ - رئيس مجلس أمناء الجامعة الاردنية
- ٤ - رئيس ديوان الموظفين
- ٥ - رئيس الجامعة الاردنية
- ٦ - وكيل وزارة التربية والتعليم
- ٧ - امين عام مجلس الاعمار
- ٨ - رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب
- ٩ - رئيس اتحاد غرف التجارة الاردنية
- ١٠ - رئيس الغرفة الصناعية في عمان

١١ - اربعة اعضاء من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بقضايا التربية والتعليم يقرر مجلس الوزراء تعيينهم بناء على تنسيب مشترك من رئيس مجلس أمناء الجامعة الاردنية ووزير التربية والتعليم .

١٢ - لقيب احدى المهن العليا (الطب، الصيدية، الحاماه، الهندسة . .) بالتناوب لمدة سنة واحدة .

١٣ - امين عام المجلس - عضوا - ويقوم باعمال السكرتيرية للمجلس .

المادة ٥ - مع مراعاة الفقرة (١٢) من المادة السابقة يعين جميع اعضاء المجلس بارادة ملكية بناء على قرار مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات .

المادة ٦ - يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضره تسعة اعضاء على الاقل وتصدر قراراته بالاجماع او بالاكثرية .

المادة ٧ - يمارس المجلس المصالحات المنصوص عنها في هذا القانون والانظمة التي تصدر بمقتضاه كما يقوم بالمهام التالية :-

١ - الاشراف على دراسة حاجات المجتمع الاردني من القوى البشرية العامة على مختلف المستويات وفي مختلف المهن والخدمات والتخصصات في اطار خطة الدولة لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ويراعى في هذه الدراسة حاجات المجتمع الاردني القائمة وحاجاته المتوقعة خلال المرحلة الزمنية التي تشملها الدراسة .

٢ - الاشراف على اعداد برنامج شامل طويل المدى لاعداد القوى البشرية اللازمة وتدريبها يتفق في زمنه مع خطة الدولة للتنمية، وبرنامج سنوية لتنفيذ البرنامج الشامل واعادة النظر في هذه البرامج وتعديلها على ضوء الظروف السائدة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٣ - اقرار السياسة العامة لمختلف المستويات الدراسية في الاردن من ابتدائية واعدادية وثانوية وعالية وجانعية وذلك بتحديد انواع المؤسسات التعليمية اللازمة وعددها في كل مستوى تعليمي في القطاعين الحكومي والخاص وعدد الطلبة فيها وتحديد البعثات الدراسية لاعداد القوى البشرية المطلوبة .

٤ - تقديم التواصي للجهات المختصة حول الميزانية اللازمة لتمكين المجلس من القيام بمهامه .

المادة ٨ - تتعاون الجامعة الاردنية ووزارة التربية والتعليم والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الاهلية ذات العلاقة مع المجلس تعاونا تاما لتحقيق اهدافه وتتبنى هذه الهيئات توصيات المجلس .

المادة ٩ - أ - للمجلس ان يكلف الاجهزة الحكومية القائمة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الاهلية في المملكة تقديم ما يلزم لاعداد الدراسات المطلوبة .  
ب - للمجلس انشاء اجهزة او مراكز او معاهد خاصة تحقيقا لاغراض الفقرة السابقة .

المادة ١٠ - للمجلس ان يدعو من يشاء للاشتراك في جلساته لبحث اي موضوع دون ان يكون له حق التصويت فيما يصدر من قرارات .

المادة ١١ - للمجلس ان يطالب من الجهات المعنية تقديم مشورة ومعرفة موظفيها وخبرائهم لندهم للعمل في مجاله، وتزويده بآلية تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل باعمالها .

المادة ١٢ - يعين امين عام للمجلس برتبة وكيل وزارة تتناسب مؤهلاته مع وظيفته ويرتبط اداريا برئيس الوزراء، ويساعده عدد من الموظفين بالتقدير الذي تتطلبه مهام المجلس .

المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية



المادة ١٣- تتألف مصادر تمويل موازنة المجلس السنوية من الخصصات التي ترصد لهذه الغاية في الموازنة العامة للدولة .

المادة ١٤- يعد أمين عام المجلس مشروع الميزانية السنوية للمجلس ويقدمه لرئيس المجلس للدوافة عليه .

المادة ١٥- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- يلغى اي تشريع آخر بالقدر الذي يتعارض احكامه واحكام هذا القانون .

المادة ١٧- رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(٨)

السيد الرئيس :

أرجو تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٤/٢/١٩٧٧ .

السيد المقرر :

### قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني في تواريخ متعددة آخرها يوم الاثنين الموافق ١٤/٢/١٩٧٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور أصحاب المعالي والعلووة السادة : المقرر سلمان القضاء ، والأعضاء ، بشارة غصيب ، سليم البيخيت ، سابا العكشة ، يعقوب معمر ، رزق البطاينة ، محي الدين الحسيني . وبحضور معالي وزير الزراعة ومدير دائرة الحراج . وبعد دراستها وتدقيقها لعدد من القوانين الحالية عليها من قبل المجلس الكريم ، قررت ما يلي :

(١) القانون المؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٧١ قانون استصلاح الاراضي الخرجية ، قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه :

#### أ- المادة الخامسة

(١) يحذف من آخر مقدمتها جملة ( ان يقرر ما يلي ) ويستعاض عنها بعبارة ( ان يقرر استملاك الاراضي التي يتصرف الغير المتداخلين بين الاراضي الخرجية وفق احكام المادة السادسة ) .

(٢) إلغاء الفقرتين أ ، ب .

#### ب- المادة السادسة

تصبح بالنص التالي :

١- الوزارة بموجب قانون الاستملاك حق الاستملاك واخوارة القومية للأراضي المتداخلة بين الاراضي الخرجية أو أية حقوق انتفاع أخرى مترتبة عليها .

ب- يجوز للوزارة ان تساهل وتساهل الاراضي المتداخلة بين الاراضي الخرجية أو أية حقوق انتفاع أخرى مترتبة عليها .

#### ج- المادة السابعة - الفقرة (٨)

تستبدل كلمة ( اعتراضية ) بكلمة ( استثنائية ) وفي الفقرة ( و ) تستبدل كلمة ( الاعتراض ) بكلمة ( الاستئناف ) ويحذف من آخر هذه الفقرة جملة ( بصورة قطعية ) ويوضع مكانها عبارة ( كما ان لا يملك أن يقدم دعواه الى المحكمة ذات الاختصاص بالحكم له بالتعويض العادل ) .

#### د- المادة الثامنة

يستعاض من جملة ( اللجنة الاستثنائية ) بجملة ( لجنة الاعتراض ) .

#### هـ- المادة التاسعة

يحذف من مقدمتها جملة ( خصصت كافية من ) وفي الفقرة (٨) منها يحذف منها عبارة ( المستولي عليها بموجب احكام هذا القانون ) وتوضع مكانها عبارة ( المستملكة أو أية التزامات ترتب بموجب هذا القانون ) .

القانون المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١

## قانون المراعي

#### (١) المادة الرابعة

تضاف اليها فقرتان تحت حرف ( ز ، ح ) :-

ز - الاراضي التي أعلنت فيها التسوية قبل نفاذ احكام هذا القانون .

ح - الاراضي التي أعلن عن تفويضها أو جرى تعديلها بقصد تفويضها قبل نفاذ احكام هذا القانون .

#### (٢) المادة العاشرة

يحذف من آخرها عبارة ( لزراعة او ) .

#### (٣) المادة الحادية عشرة

يعتبر نصها فقرة (١) ويضاف اليها فقرة جديدة تحت حرف ( ب ) بالنص التالي :-

ب - يجوز لوزير الزراعة السماح بحفر الآبار اذا حصل الطالب على رخصة حفر من السلطات المختصة .

#### (٤) المادة الرابعة عشرة

يستعاض عن نصها بالنص التالي :

١٤- لوزير الزراعة بقرار يصدر حنة فرض وتحديد وجباية :-

أ - أجور زعمي للمراعي التي يقرر تأجيرها لفترة لا تزيد عن عام واحد على أن لا تزيد الاجرة

عن مائة فلس لليوم الواحد .

مجلس النواب

ب - رسوم تعداد على المواشي والمملوكة على أن لا يزيد الرسم عن خمسين فلساً للرأس الواحد .

ج - ترصد في الموازنة العامة حصيلة أثمان المراعي وبدلات إيجارها أو أثمان منتجاتها ورسوم تعداد المواشي لغايات تطوير المراعي بما في ذلك الاجراءات الوقائية لحفظ التربة والمياه بالتعاون مع الجهات المختصة .

#### ( ٥ ) المادة الخامسة عشرة

يستعاض عن عبارة ( ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ) الواردة في أول المادة بعبارة ( ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن مائة دينار ) .

( ٦ ) حذفت المادة السابعة عشرة بكاملها ، وإعادة ترقيم المواد التي تليها .

٣ - القانون المؤقت رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٧١ قانون الحراج وحفظ التربة المواد اليها ثانية وبعد دراسته وتدقيقه قررت وضعه بالصيغة الجديدة التالية : -

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون الحراج وحفظ التربة

-----

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الحراج وحفظ التربة لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاء المعاني المختصة لها ادقاه ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

- الوزارة - وزارة الزراعة .
- الوزير - وزير الزراعة .
- المديرية - مديرية الحراج وحفظ التربة في الوزارة .
- المدير - مدير الحراج وحفظ التربة .
- الاشجار الحرجية - تعني الاشجار والشجيرات الحرجية سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتطعيم .
- الحراج الحكومية - تعني الاراضي الحكومية المسجلة حراجاً سواء كانت مكسوة بالاشجار الحرجية كلياً أو جزئياً أو كانت خالية منها .
- الحراج الخاصة - تعني قطع الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين أو معنويين والمكسوة جزئياً أو كلياً بالاشجار الحرجية .
- المواد الحرجية - أية مادة متواجدة على الاراضي الحرجية .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز بدون ترخيص من وزارة الزراعة وتنسيب المديرية : -

- ١ ( ) استيراد أو تصدير بذور غراس الاشجار الحرجية .
- ٢ ( ) بيع وتداول ونقل المواد الحرجية .
- ٣ ( ) انشاء للمشاتل الخاصة لانتاج غراس الاشجار الحرجية بقصد بيعها أو نقل مشتل من مكان إلى آخر .
- ٤ ( ) خلع أو قطع أو حرق الاشجار الحرجية الحكومية أو أي جزء منها .
- ٥ ( ) خلع أو قطع أو حرق الاشجار الحرجية الخصوصية أو أي جزء منها .
- ٦ ( ) رمي الماشية داخل الحراج الحكومية .
- ٧ ( ) استخراج مواد البناء والانربة من الحراج الحكومية .

٨ - صيد الطيور والحيوانات البرية داخل الحراج الحكومية والأراضي المملوكة المتداخلة بينها أو المجاورة لها .

ب - يصدر الوزير بموافقة مجلس الوزراء قرارات تنشر بالجريدة الرسمية بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على التراخيص والرسوم الواجب ايدؤها وحالات الاعفاء منها وكذلك بتحديد المراد الحرجية واسعار الغراس من المشاتل الحكومية والخاصة .

ج - لا يجوز السكن وإقامة المساكن والأبنية والمنشآت وحفر الآبار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية .

د - لا يجوز التعدي على الحراج الحكومية والمنشآت القائمة عليها وفلاحتها أو زراعتها بالمحاصيل الحقلية والأشجار أو تغيير علاماتها أو أسيجتها .

هـ - لا يجوز إشعال التيران أو القيام بأعمال قد تكون سبباً في اندلاع الحرائق في الحراج الحكومية وعلى مسافة خمسين متر خارجها .

#### المادة ٤ - الرخص والرسوم والمصادرات :

أ - على كل من حصل على رخصة أن يبرزها عند الطلب لموظفي الوزارة وأفراد الأمن العام والقوات المسلحة وأن يتقيد بالشروط الواردة فيها .

ب - إذا قام مالك حراج خصوصية بقطع أو خلع أو نقل كمية تزيد من العدد والقيمة المخصص له بها بنسبة تزيد على ١٠٪ تصادر الكميات بما في ذلك الكميات المخصص بها وتباع من قبل المديرية وتفيد أثمانها وإردادات للخزينة .

المادة ٥ - أ - لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المعتمدين للدخول إلى أي مكان ماعدا بيوت السكن التي يوجد فيها أو يشتبه بوجود مواد حرجية فيها والتحفيز على المضبوطات التي جمعت بدون ترخيص وتنظيم ضبط بالواقع .

ب - موظفو الحراج وأفراد الأمن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدون انشاء قطعهم أو تقلعهم المواد الحرجية بصورة تخالف أحكام هذا القانون مع تنظيم ضبط بالواقع ، كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل حدوثها .

ج - على منظم الضبط أن يذكر في منه الأضرار التي لحقت بالحراج وبدل مثل أجر الأرض المعتدى عليها وعلى القاضي أو الحاكم الإداري المقدم له الضبط أن يحكم بها .

د - تقدر قيمة الأضرار بقيمة المواد الحرجية الناجمة عن هذه المخالفات على أساس الاسعار والأضرار التي تذكر في ورقة الضبط .

المادة ٦ - أ - تنظر دعاوى الحراج في المحاكم الجزائية الصالحة إذا كان الفاعل معامراً أو لدى الحاكم الإداري .  
ب - التعديات التي تقع ولا يعرف فاعلها يرى قضائها الحاكم الإداري أو الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعياً أما الأشخاص المسؤولون عن هذه التعديات منهم المجاورون إذا وجدوا ، وألا فاهالي أقرب قرية مجاورة يضمنون قيمة الأضرار .

المادة ٧ - أي شخص اتهم بمخالفة هذا القانون ويخشى فراره يوقف إلى أن يقدم كفيلاً يضمن حضوره عند الطلب .  
المادة ٨ - يقوم جباة المديرية بتحصيل الغرامات التي تفرضها المحاكم أو المحاكم الإداريون وبدل الضرر المحكوم به وترصد امائات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

المادة ٩ - كل من يعيق موظفي المديرية عن أداء واجبهم أو يعتدي عليهم يعاقب وفقاً لما ينص عليه قانون الجزاء .

المادة ١٠ - للوزير توزيع الغراس الحرجية مجاناً .

المادة ١١ - للوزير بتسيب من المدير القيام بعمليات حفظ التربة والتحريج على نفقة الحكومة لاية أرض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :

أ - الأراضي البور المهملة التي يزيد معدل انحدرها على ٢٥٪ .

ب - الأراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

ج - المواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريمها لتجميل البلاد .

المادة ١٢ - إذا شب حريق في حراج حكومي فعلى سكان القرى والمدن المجاورة له والمواطنين الذين يصدف وجودهم في منطقة الحريق العمل على إطفائه ولوزارة الزراعة أن تستولي على وسائل النقل والسواد والأدوات الموجودة في المنطقة واللازمة لإطفاء الحريق مقابل التعويض .

المادة ١٣ - لوامر الزراعة أن يصدر قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يحظر تربية الماعز البلدي والجمال في مناطق حرجية حكومية إذا كانت تشكل خطراً على الثروة الحرجية في تلك المناطق ، على أن يسري مفعول هذا القرار بعد مرور سنتين من صدوره .

المادة ١٤ - كل من يخالف أحكام البندين الثاني والرابع من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون يعاقب بالحبس حتى شهر ويغرم من دينار إلى خمسة دنانير عن كل شجرة أو شجيرة أو غرس أو أي جزء منها أو أية مواد حرجية وتصادر منه المواد والنباتات الحرجية والأدوات القاطعة المضبوطة وتباع لمصلحة الخزينة ، وكل من يخالف أحكام البند الخامس من الفقرة (أ) من المادة الثالثة ، يغرم من نصف دينار إلى ثلاثة دنانير عن كل شجرة أو شجيرة أو غرس أو أي جزء منها أو أية مواد حرجية وتصادر منه المواد والنباتات الحرجية والأدوات القاطعة المضبوطة لمصلحة الخزينة .

المادة ١٥ - كل من يخالف أحكام البند السادس من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون يحكم على صاحب الماشية أو المسؤول عنها وقت مشاهدتها بغرامة قدرها ( ٢٥٠ ) فلس عن كل رأس للمرة الأولى وإذا ضبطت مرة ثانية يغرم ب ( ٥٠٠ ) غنمياًة فلس عن كل رأس .

المادة ١٦ - كل من يخالف احكام الفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا القانون على الحاكم الاداري ترحيله واذا تمتع بسجن من اسبوعين الى شهر وتكليف موظف وزارة الزراعة وافراد الامن العام باجراء الترحيل .

المادة ١٧ - كل من يخالف احكام الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من هذا القانون بغرم بعشرة دنائير .

المادة ١٨ - كل من يخالف احكام الفقرة (د) من المادة الثالثة من هذا القانون، على الحاكم الاداري منعه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتغريمه خمسة دنائير لكل دنوم أو أي جزء منه ، أما الاشجار والشجيرات فيعاقب عليها من قبل محكمة الصلح طبقا للمادة السادسة عشرة من هذا القانون .

المادة ١٩ - كل من يخالف احكام البند الثامن من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون تصادر ادوات الصيد ويعكم عليه بغرامة لا تزيد عن عشرة دنائير للمرة الواحدة ، واذا تكررت المخالفة تضاعف الغرامة .

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - يلغى قانون الحراج لسنة ١٩٢٧ واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون، على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى ذلك القانون الى ان تستبدل بغيرها .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم ٩

الجميع : موافقون

-١-

السيد الرئيس

يتلى القانون المؤقت رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قانون استصلاح الأراضي الحرجية كما عدله اللجنة ووافق عليه المجلس

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة وهذا هو نصه بالشكل الموافق عليه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان )

مبررات اصدار القانون المؤقت رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١

### قانون استصلاح الاراضي الحرجية

١ - بسبب وجود قطع اراضي مسجلة ( اراضي حرجية ) متناثرة هنا وهناك في أنحاء المملكة بعضها صغير المساحة ومتداخلة بين الاراضي المملوكة مما يصعب معه حمايتها وتحويلها واستثمارها لصغر مساحتها وعدم اتصالها بمناطق حرجية بالاضافة الى انها عرضة دوما لتعدي المجاورين وخلق مشاكل للدائرة والمجاورين لذلك فالمصلحة العامة تدعو الى بيعها الى المجاورين ممن لا يملكون اراضي كافية وبالايسار السائدة .

٢ - كذلك توجد اراضي مملوكة متداخلة بين الاراضي الحرجية المشجرة تحول دون حماية المناطق الحرجية واستثمارها وانشاء مناطق حرجية اقتصادية تستحق العناية والعمل ، لهذا لابد من استملاك مثل هذه الاراضي ودفع اثمانها بالايسار السائدة بقصد تجميع المناطق الحرجية او مبادلتها بأراضي حرجية .

٣ - هناك اراضي حرجية تنمو فيها اشجار بصورة برية مثل الزيتون والخروب والاوز والبطم ) والاستفادة من هذه الاشجار بتطعيمها وتحويلها الى اشجار مثمرة من قبل سكان القرى المجاورة وذوي الملكية المحدودة لابد من تأجيرها الى هؤلاء السكان بقصد اصلاحها وضمن شروط ملزمة حتى اذا ماتم اصلاح الارض وتحويل الاشجار من برية الى مثمرة ثم تفويضها الى المستأجرين مقابل ائتمان يتفق عليها وهذه الحالة متوفرة في المنطقة الممتدة من قرية القارة في قضاء عجلون شمالا وحتى الصبيحي جنوبا في محافظة السلط .



قانون مؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٧١

## قانون استصلاح الاراضي الحرجية

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون استصلاح الاراضي الحرجية لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

السوزارة :	وزارة الزراعة
السوزير :	وزير الزراعة
المديرية :	مديرية الحراج وحفظ التربة في الوزارة .
المدير :	مدير الحراج وحفظ التربة .
اللجنة :	لجنة تقدير الاراضي المؤلفة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير وبعد الاستئناس برأي وزير المالية /الاراضي ان يقرر البيع او التأجير بقصد البيع اراضي الدولة المسجلة حراجا توطئة لبيعها اذا كانت :-

أ - قطعاً مبعثرة لا تزيد مساحتها على ١٥٠ دونماً غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او ضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .

ب - مغطاة بالاشجار البرية القابلة للتطعيم بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مساحتها .

المادة ٤ - يجري بيع الاراضي الحرجية الموصوفة بالمادة السابقة بعد تقسيمها الى وحدات تعين مساحتها وابعادها وحنودها تبعاً لنوع تربتها وطبوغرافيتها والمناخ والعوامل الانتاجية الزراعية الاخرى كما يجري تحديد اثمانها وكيفية استيفائها وطريقة البيع واصحاب الاولوية في الشراء وغير ذلك من الشروط بنظام .

المادة ٥ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وبعد الاستئناس برأي وزير المالية /الاراضي لغايات تجميع الاراضي الحرجية بقصد استصلاحها والافادة منها ان يقرر استملاك الاراضي التي يتصرف البشير المتداخلة بين الاراضي الحرجية وفق احكام المادة السادسة .

المادة ٦ - أ - للوزارة بموجب قانون الاستملاك حق الاستملاك والحيازة القوية للاراضي المتداخلة بين الاراضي الحرجية او اية حقوق انتفاع اخرى مترتبة عليها .

ب - يجوز للوزارة ان تبادل وتستأجر الاراضي المتداخلة بين الاراضي الحرجية او اية حقوق انتفاع اخرى مترتبة عليها .

المادة ٧ - تنفيذاً للاغراض الواردة في المادة السابقة يتبع الترتيب التالي في تقدير قيم او بدل ايجار الاراضي وما عليها من منشآت اخرى وكذلك حقوق المياه ان وجدت :

أ - تشكل لجنة مؤلفة من قاضي بسميه وزير العلية لاقفل درجته عن الثانية رئيساً وعضوية آخرين من ذوي الخبرة يعينهما مجلس الوزراء بتسبب الوزير لتقدير قيم الاراضي او بدل ايجارها .

ب - اللجنة الكشف على الاراضي المستولى عليها توطئة لتقدير قيمتها ولها ان تستأنس برأي اية هيئة او شخص للوصول الى مقدار التعويض الحقيقي وتصدر قراراتها بأكثرية الاصوات .

ج - على رئيس اللجنة ان يعلن قراراتها لمدة ١٥ يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي المستولى عليها وتسلم نسخة منها للوزير واخرى للمختار .

د - للمدير والمتصرف بالاراضي ان يعترض على قرار اللجنة خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعلان .

هـ - يقدم الاعتراض الى لجنة اعتراضية تتألف من قاضي لاقفل درجته عن الاولى رئيساً واثنين من اهل الخبرة على النحو الوارد في الفقرة (أ) السابقة .

و - اللجنة الاعتراض ان تجري الكشف ولها ان تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وان تدقق في اية وثائق ومستندات للوصول الى التقدير الحقيقي وتصدر قراراتها بأكثرية الآراء كما ان للمالك ان يقدم دعواه الى المحكمة ذات الاختصاص للحكم له بالتعويض العادل .

المادة ٨ - على المعارض ان يودع لدى محاسب المالية المختص مبلغ خمسة دنانير اردنية كتأمين عن كل اعتراض يقدمه الى لجنة الاعتراض يسترد اذا قبل الاعتراض ويقيد ايراداً للمديرية اذا ظهر انه غير محق فيه .

المادة ٩ - ترصد في الميزانية العامة حصيلة اثمان الاراضي الحرجية وبدلات ايجارها او اثمان منتجاتها للغايات الآتية :-

أ - زيادة الرقعة الحرجية المشجرة .

ب - تنمية المغائل الحرجية .

ج - حماية المناطق الحرجية واستثمارها .

د - تنمية جهاز المديرية .

هـ - تسديد اثمان الاراضي المستملكة او اية التزامات ترتب بموجب هذا القانون .

و - اية اغراض اخرى من شأنها تحسين البروة الحرجية .

المادة ١٠ - يلغى أي تشريع يتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

-٢-

السيد الرئيس

يتلى القانون المؤقت رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ قانون المراعي كما عدلته اللجنة القانونية ووافق المجلس عليه .  
( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الموافق عليه وكما سيرفع الى مجلس الأعيان )

### مبهرات من قانون المراعي لعام ١٩٧١

كانت المراعي في البادية الأردنية والمنحدرات الجبلية الى أمد غير بعيد توفر الرعي لاعداد كبيرة من الأغنام كما كانت تشكل غطاءاً لحفظ التربة من الانجراف .

فلقد ورد تقرير من مالية محافظة الكرك سنة ١٩١٩ ( لواء الكرك آنذاك ) ان اعداد الأغنام في اللواء قد بلغت حوالي نصف مليون لتلك السنة وبالمقارنة فان اعداد الأغنام في جميع محافظات المملكة حالياً لا تزيد على ٦٥٠ ألف رأساً .

من هذه الأرقام نرى ان قدرة تحمل المراعي قد اضمحلت الى مدى بعيد للأسباب التالية :

- ١ - عدم تنظيم دورات الرعي في أراضي المراعي لعدم التزام الرعاة بنظام الحلي التي كانت سائدة في الماضي .
  - ٢ - ممارسة الرعي الجائر في أراضي المراعي الأمر الذي اباد النباتات ذات القيمة الغذائية المرتفعة .
  - ٣ - كسر الأراضي الشرقية لاستعمالها في زراعة الحبوب وخاصة القمح .
- ولقد جاء هذا القانون ليحسم المراعي من التلف ويرفع من قدرتها الانتاجية كما هو وارد في المادة الخامسة من هذا القانون هذا فقد دلت تجارب وزارة الزراعة الاولى انه يمكن رفع إنتاجية المراعي لنباتات الرعي بنسبة ١٠٠٪ . لو اتبعت دورة منظمة للرعي كما يمكن مضاعفة القدرة الانتاجية للمراعي بنسبة ١٠٠٪ عما هي عليه الآن لو زرعت أراضي المراعي بنباتات المراعي ونشرت المياه عليها بالطرق الهندسية الحديثة .

ولدى تطبيق هذا القانون يؤمل ان تزداد اعداد الأغنام وتحسن إنتاجيتها من حيث زيادة نسبة المواليد وكميات الحليب والصوف . وذلك ان استيرادات المملكة من الحيوانات الحية للبيع واللحوم المتلجة ومنتجات الألبان تزيد على ستة ملايين دينار سنوياً .

فلو أمكن مضاعفة اعداد الأغنام التي تربي على الرعي عن طريق رفع إنتاج المراعي بنسبة ١٠٪ عما هي عليه الآن لا يمكن انقاص الواردات من هذه المواد الى ان تصل المملكة الى الاكتفاء الذاتي خلال فترة زمنية لا تزيد على عشر سنوات .

وكما هو مبين من مواد القانون فان الحكومة تشجع انشاء مزارع الأغنام شريطة التقيد بالنظمة ستنبثق عن هذا القانون تهدف الى الحماية للمرعى عن طريق التسييج وزراعة المراعي والاعلاف الخضراء لتوفير المواد الغذائية للأغنام في جميع فصول السنة .

وجاد القانون ليعالج قضية التطور ففرض رسوم تعداد وتاجير اراضي المراعي للاتفاق عن تحسين المراعي كما عالج قضايا التعدي حسب القوانين والانظمة المرعية :

قانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١

## قانون المراعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون المراعي لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المدير	الوزير	وزارة الزراعة
المراعي	وزير الزراعة	مدير مديرية المراعي في الوزارة
المواشي	كما حددت باللونين الاحمر والاصفر من الخارطة	الضبان والماعز والحيل والبقر والجمال والجاموس والبقال والحمر
نباتات المراعي	والخنزير وصغارها .	كما وردت في المادة الرابعة من هذا القانون .
النباتات العلفية	كما وردت في المادة الخامسة من هذا القانون .	كما عرفت بقانون ادارة املاك الدولة رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ او اى تشريع يحل محله .
الخارطة	فهرس القرى مقياس ( ١ : ٢٥٠,٠٠٠ ) المحفوظة في مديرية المراعي .	

المادة ٣ - تعتبر مراعي جميع أراضي الدولة المسجلة مراعي واية أراضي للدولة كسما ورد تعريفها في قانون ادارة املاك الدولة التي يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن ( ٢٥٠ ) ملمتر كما هو محدد باللونين الاحمر والاصفر على الخارطة .

المادة ٤ - يستثنى من احكام المادة السابقة الأراضي التالية :-

- أ - الأراضي المستغلة بالرعي المستديم .
- ب - الأراضي المستغلة للمناقع العامة .

- ج - مناطق البلديات والمجالس القروية ومناطق التنظيم .  
 د - المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون .  
 هـ - الاراضي المخصصة للوزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها .  
 و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثناءها من احكام هذا القانون .  
 ز - الاراضي التي اعلنت فيها التسوية قبل نفاذ احكام هذا القانون .  
 ح - الاراضي التي اعلن عن تفويضها او جرى تحديدها بقصد تفويضها قبل نفاذ احكام هذا القانون .
- المادة ٥ - ينادى بالوزارة المهام التالية :
- أ - تحسين وتطوير المراعي والحفاظ عليها .  
 ب - تنظيم دورات الرعي وتحديد فترات لكل منطقة جغرافية .  
 ج - تحديد انواع الماشية واعدادها المسموح بادخالها للرعي من كل منطقة .  
 د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والابحاث المتعلقة بذلك .  
 هـ - استغلال المياه السطحية وانشاء وتشغيل وادارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت نشر المياه لاغراض زراعة النباتات العلفية .  
 و - حفر الابار وتجهيزها بمعدات الضخ وانشاء البرك لاغراض توفير مياه الشرب للمواشي .  
 ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية في المراعي بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة وحمايتها من التلوث والتشويه والتخريب والابادة وسوء الاستعمال .
- المادة ٦ - جميع انواع النباتات التي تنمو في اراضي المراعي بما في ذلك الحشائش والاعشاب والشجيرات والاشجار سواء اقتاتت بها الماشية ام لا ، تعتبر نباتات مراعي .
- المادة ٧ - النباتات التي تزرع بقصد استعمالها علقا للمواشي قبل او بعد تصنيفها بما في ذلك الشعير والقصة والليرة والبرسيم تعتبر نباتات علفية باستثناء القمح والخفرووات والنباتات والمحاصيل التي يصدر الوزير بتنسيب من المدير قرارا بأنها نباتات ( غير علفية ) .
- المادة ٨ - بالرغم مما ورد في المادة السابقة .  
 للوزير ان يصدر امرا ينشر في الجريدة الرسمية يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .
- المادة ٩ - يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها من ١٠٠-٢٥٠ ملمترا المشار اليها باللون الاحمر على الخارطة لغرض استغلالها كراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء ( تنسيب من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية / الاراضي ) الذي يحدد مساحتها وابعادها بما يتلائم وطبيعة المنطقة الطوبوغرافية ولتأخية وغير ذلك من الامور الفنية .
- المادة ١٠ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون :
- لا يجوز تفويض اراضي المراعي ( التي حددت على الخارطة باللون الاصفر ) التي يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد عن عام واحد لاغراض الرعي .

- المادة ١١ - أ - يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي ( لغايات الاستغلال الزراعي ) اذا توفر لها الرعي المستديم شريطة ان لا تزيد مساحتها على خمسة اضعاف كمية الامطار المكعبة من مياه الرعي المتوفرة وان لا تزيد المساحة المفوضة للعائلة الواحدة على خمسة دونم .  
 ب - يجوز لوزير الزراعة السماح بحفر الآبار اذا حصل الطالب على رخصة حفر من السلطات المختصة
- المادة ١٢ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون :
- لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن مائة ملمتر الا انه يجوز طلب تفويضها اذا توفر لها الرعي المستديم .
- المادة ١٣ - يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطورة الرعي فيها والاخرى المباحة وفق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .
- المادة ١٤ - لوزير الزراعة بقرار يصدر عنه فرض وتحديد وجبائية :
- أ - اجور رعي للمراعي التي يقرر تأجيرها لفترة لا تزيد عن عام واحد على ان لا تزيد الاجرة عن مائة فلس للدونم الواحد .  
 ب - رسوم تعدد على المواشي والمملوكة على ان لا يزيد الرسم عن خمسين فلسا للرأس الواحد .  
 ج - ترصد في الموازنة العامة حصيلة اثمان المراعي وبدلات ايجارها او اثمان منتجاتها ورسوم تعدد المراعي لغايات تطوير المراعي بما في ذلك الاجراءات الوقائية لحفظ التربة والمياه بالتعاون مع الجهات المختصة .
- المادة ١٥ - يعاقب بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا او بكلا العقوبتين بالإضافة للالتزامات المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الاخرى نص على عقوبة اشد :
- أ - التعدي على المراعي بفتحها او زراعتها او حفر آبار فيها او باقامة ابنية او منشآت عليها .  
 ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .  
 ج - ازالة او قطع او خلع او حرق نباتات المراعي .  
 د - الاعتداء على المنشآت القائمة على اراضي المراعي التابعة لها .  
 هـ - خالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه .
- المادة ١٦ - تنظر المحاكم المختصة في دعاوى المراعي اذا كان الفاعل معلوما . اما اذا كان مجهولا لايعتبر اقرب المحاورين مسؤولين ويقضي على البالغين بغرامة وفقا لقانون صيانة المزروعات والغراس رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ او اي تشريع اخر يعمله او يحل محله .
- المادة ١٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة ١٨ - يلغى هذا القانون اي تشريع اخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .
- المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

(٣)

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٧١ قانون الحراج وحفظ التربة كما صاغته اللجنة ووافق المجلس عليه .

( فتلاه المقرر بالصيغة الجديدة مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعين بمجموعة وهذا نصه كما سيرفع مجلس الاعيان .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون الحراج وحفظ التربة

\*\*\*

مادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الحراج وحفظ التربة لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

الوزارة	- وزارة الزراعة
الوزير	- وزير الزراعة
المديرية	- مديرية الحراج وحفظ التربة في الوزارة
المدير	- مدير الحراج وحفظ التربة
الاشجار الحرجية	- تعني الاشجار والشجيرات الحرجية سواء كانت قابلة او غير قابلة للتطعيم .
الحراج الحكومية	- تعني الاراضي الحكومية المسجلة حراجاً سواء كانت مكسوة بالاشجار الحرجية كلياً او جزئياً او كانت خالية منها
الحراج الخاصة	- تعني قطع الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين او معنويين والمكسوة جزئياً او كلياً بالاشجار الحرجية
المواد الحرجية	- اية مادة متواجدة على الاراضي الحرجية

مادة ٣ - أ - لا يجوز بدون ترخيص من وزارة الزراعة وتسبب المديرية : -

( ١ ) استيراد او تصدير بذور غراس الاشجار الحرجية .

( ٢ ) بيع وتداول ونقل المواد الحرجية

( ٣ ) انشاء المشاتل الخاصة لانتاج غراس الاشجار الحرجية بقصد بيعها او نقل شتل من مكان الى آخر .

( ٤ ) خلع او قطع او حرق الاشجار الحرجية الحكومية او اي جزء منها .

( ٥ ) خلع او قطع او حرق الاشجار الحرجية الخصوصية او اي جزء منها .

( ٦ ) رمي الماشية داخل الحراج الحكومية .

( ٧ ) استخراج مواد البناء والأتربة من الحراج الحكومية .

( ٨ ) صيد الطيور والحيوانات البرية داخل الحراج الحكومية والاراضي المملوكة المتناخلة بينها او المجاورة لها .

ب - يصدر الوزير بموافقة مجلس الوزراء قرارات تنشر بالجريدة الرسمية بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على التراخيص وبالرسوم الواجب ايداعها وحالات الاعفاء منها وكذلك بتحديد المواد الحرجية واسمار الغراس من المشاتل الحكومية والخاصة .

ج - لا يجوز السكن واقامة المساكن والابنية والمنشآت وحفر الابار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية .

د - لا يجوز التعدي على الحراج الحكومية والمنشآت القائمة عليها وفلاحتها او زراعتها بالمحاصيل الحقلية والاشجار او تغيير علاماتها او اسيبتها .

هـ - لا يجوز اشعال التيران او القيام باعمال قد تكون سبباً في اندلاع الحرائق في الحراج الحكومية وعلى مسافة خمسمائة متر خارجها

مادة ٤ - الرخص والرسوم والمصادرات :

أ - على كل من حصل على رخصة ان يبرزها عند الطلب لموظفي الوزارة وافراد الامن العام والقوات المسلحة وان يتقيد بالشروط الواردة فيها .

ب - اذا قام مالك حراج خصوصية بقطع او خلع او نقل كمية تزيد عن العدد والكمية المرخص له بها بنسبة تزيد على ١٠٪ تصادر الكميات بما في ذلك الكميات المرخص بها وتباع من قبل المديرية وتفيد ارباحاً وارادات للجزينة .

مادة ٥ - أ - لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المعتمدين الدخول الى اي مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشته بوجود مواد حرجية فيها والتجسس على المصنوعات التي جمعت بدون ترخيص وتنظيم ضبط بالواقع .

ب - موظفو الحراج وافراد الامن العام والقوات المسلحة مكلفون بمناقبه على الذين

مكتبات



يشاهدون اثناء قطعهم او تقلهم المواد الحرجية بصورة تخالف احكام هذا القانون مع تنظيم ضبط بالواقع ، كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل حدوثها .  
ج - على منظم الضبط ان يذكر في مته الاضرار التي لحقت بالحراج وبدل مثل اجر الارض المعتدى عليها وعلى القاضي او الحاكم الاداري المقدم له الضبط ان يحكم بها .  
د - تقلد قيمة الاضرار وقيمة المواد الحرجية الناتجة عن هذه المخالفات على اساس الاسعار والاضرار التي تذكر في ورقة الضبط .

مادة ٦ - أ - تنظر دعاوي الحراج في المحاكم الجزائية الصلحية اذا كان الفاعل معاوفا او لدى المحاكم الاداري

ب - التعديت التي تقع ولا يعرف فاعلها يرى قضايها الحاكم الاداري او الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعياً اما الاشخاص المسؤولون عن هذه التخريبات منهم المجاورون اذا وجدوا ، والا فاهالي أقرب قرية ، مجاورة يضمنون قيمة الاضرار .

مادة ٧ - اي شخص اتهم بمخالفة هذا القانون ويخشى فراره يوقف الى ان يقدم كفيلاً يضمن حضوره عند الطلب .

مادة ٨ - يقوم جباة المديرية بتحصيل الغرامات التي تفرضها المحاكم والحكام الاداريون وبدل الضرر المحكوم به وترصد امانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

مادة ٩ - كل من يعيق موظفي المديرية عن اداء واجبه او يعتدي عليهم يعاقب وفقاً لما ينص عليه قانون الجزاء .

مادة ١٠ - للوزير توزيع الغراس الحرجية مجاناً .

مادة ١١ - للوزير بتسيب من المدير القيام بعمليات حفظ التربة والتجريح على نفقة الحكومة لاية ارض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :-

أ - الاراضي البور المهملة التي يزيد معدل انحلالها على ٢٥٪

ب - الاراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

ج - المواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريمها لتجميل البلاد .

مادة ١٢ - اذا شب حريق في حراج حكومي فعلى سكان القرى والمدن المجاورة له والمواطنين الذين يصدف وجودهم في منطقة الحريق العمل على اطفائه واوزارة الزراعة ان تستولي على وسائل النقل والمواد والادوات الموجودة في المنطقة واللازمة لاطفاء الحريق بمقابل التوقيض .

مادة ١٣ - للوزير الزراعة ان يصدر قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يحظر تربية الماعز البلدي والجمال في مناطق حرجية حكومية اذا كانت تشكل خطراً على الثروة الحرجية في تلك المناطق ، على ان يسري مفعول هذا القرار بعد مرور سنتين من اصداره .

مادة ١٤ - كل من يخالف احكام البندين الثاني والرابع من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون يعاقب بالحبس حتى شهر ويغرم من دينار الى خمسة دنانير عن كل شجرة او شجيرة او غرسة او اي جزء منها او اية مواد حرجية وتصادر منه المواد والنباتات الحرجية والادوات القاطعة المنقبوطة وتباع لمصلحة الخزينة ، وكل من يخالف احكام البند الخامس من الفقرة (أ) من المادة الثالثة ، يغرم من نصف دينار الى ثلاثة دنانير عن كل شجرة او شجيرة او غرسة او اي جزء منها او اية مواد حرجية وتصادر منه المواد والنباتات الحرجية والادوات القاطعة المنقبوطة وتباع لمصلحة الخزينة .

مادة ١٥ - كل من يخالف احكام البند السادس من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون يحكم على صاحب الماشية او المسؤول عنها وقت مشاهلتها بغرامة قدرها (٢٥٠) فلس عن كل رأس للمرة الاولى واذا ضبطت مرة ثانية يغرم ب (٥٠٠) خمسمائة فلس عن كل رأس .

مادة ١٦ - كل من يخالف احكام الفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا القانون على الحاكم الاداري ترحيله واذا تمتع بسجن من اسبوعين الى شهر وتكليف موظف وزارة الزراعة وافراد الامن العام باجراء الترحيل .

مادة ١٧ - كل من يخالف احكام الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من هذا القانون يغرم بعشرة دنانير .

مادة ١٨ - كل من يخالف احكام الفقرة (د) من المادة الثالثة من هذا القانون ، على الحاكم الاداري منه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتغريمه خمسة دنانير لكل دونم او اي جزء منه ، اما الاشجار والشجيرات فيعاقب عليها من قبل محكمة الصالح طبقاً للمادة السادسة عشرة من هذا القانون .

مادة ١٩ - كل من يخالف احكام البند الثامن من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون تصدر ادوات الصيد ويحكم عليه بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير للمرة الواحدة ، واذا تكررت المخالفة تضاعف الغرامة .

مادة ٢٠ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٢١ - يلغى قانون الحراج لسنة ١٩٢٧ واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون ، على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى ذلك القانون الى ان تستبدل بغيرها .

مادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

(و)

السيد الرئيس :

يقبل قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/١٤ .

السيد المقرر :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ متعددة آخرها ١٩٧٢/٢/١٤ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المالح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والفضيلة السادة المقرر ، سليمان القضاء والاعضاء بشاره غصيب ، سايالكش ، سليم الريحيت ، يعقوب معمر ، خالد الحاج حسن ، عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة ، عي الدين الحسيني . وبعد دراسة القوانين الحالية عليها وتدقيقها قررت ما يلي :-

(١) الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لعام ١٩٧١ كما ورد من الحكومة .

(٢) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون التقاعد المدني كما ورد من الحكومة مع خلف عبارة ( لمن كان وزيرا سابقا

وعلى سبأية للآخرين ) من البند (٣) من الفقرة (ط) بالضافة الى المادة الخامسة من القانون الاصيل .

(٣) مشروع قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية لعام ١٩٧١ :-

الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اضافة عبارة ( احدهما من مؤسسة التصويق الزراعي ) الى آخر البند (١) من الفقرة (أ) من المادة الثامنة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية رقم (١٠) ؟  
الجميع : موافقون

- ١ -

السيد الرئيس :

يقبل مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة .

(قتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سرفلح فيها لمجلس الاعيان) .

## ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كاوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/١٤ البند (١)	<p>بأنني نص المادة (٥٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يأتي :-</p> <p>١- تسري الحقوق المعمول بها بحكم هذا القانون بناء على طلب يقدم الى وزير المالية من الجهة الرسمية التي كان صاحب الاستحقاق يعمل فيها وذلك خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء خدمته</p> <p>٢- بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة يجوز لاصحاب الاستحقاق تقديم طلب تسرية حقوقهم موزرا بجميع المستندات المؤيدة له الى وزير المالية .</p> <p>٣- على وزير المالية ان يحيل خلال اسبوع الطلب المقدم الى لجنة التقاعد المدني ليت فيها .</p>	<p>(٥٠) نص المادة</p> <p>تسري الحقوق المعمول بها بحكم هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الاستحقاق الى وزير المالية مع جميع المستندات التي تبرزها وعلى وزير المالية ان يحيل هذه الطلبات الى لجنة التقاعد المدني ليت فيها .</p>
	<p>نص المادة (٥١)</p> <p>١- تحوز لجنة التقاعد المدني متى استحقاقها العالي وتقدر الحق وتصدر القرار بعد استحقاقه واجراء المستحقين في كل حالة ويصدر وتاريخ استحقاقه واجراء المستحقين في كل حالة ويصدر قرارها اذا بالاجماع او بالاكثرية .</p> <p>٢- يجوز للجنة في كل وقت ان تصحح من تقاعد نفسها او بناء على طلب صاحب الاستحقاق او وزير المالية ان ديوان اللجنة الاعلام والاكاديمية والاساتذة التي تقع في القرارات من طريق السجون .</p>	

## مختصات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني

أسماء اللجان القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٤/٢/١٩٧٢ البند (٢)	تعدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بالقضاء ما جاء في الفقرة ط منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ط - مدة عضوية مجلس الأمة : ١ - لمن كان وزيرا سابقا أو موظفا سابقا على أن يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخص له راتب تقاعد وأصبح عضوا في مجلس الأمة إذا بلغت خدماته التقدير للتقاعد بما فيها عضوية مجلس الأمة خمس عشر سنة . ٢ - لمن أتم مدة خمس عشر سنة في عضوية مجلس الأمة . ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الأمة في البنتين السابقتين على أساس خدمته - عند أشهر خدمته - التقدير للتقاعد في أصل راتب تقاعده أو خصومات تقاضها إليها أكثر وتقسيم حاصل القرب على أربابه وتأمين لمن كان وزيرا سابقا وعلى سنائة الآخرين بشرط أن لا يتجاوز التقاعد ٧٥٪ من راتبه الشهري الأخير أو خصماته الشهري الأخيرة .	نص الفقرة ط من المادة (٥) : ط - مدة عضوية مجلس الأمة : ١ - لمن كان موظفا سابقا على أن يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخص له راتب تقاعد وأصبح عضوا في مجلس الأمة إذا بلغت خدماته في الوظيفة وعضوية مجلس الأمة خمس عشر سنة . ٢ - لمن يكن موظفا سابقا بشرط أن يكون قد أتم مدة خمس عشر سنة في عضوية مجلس الأمة . ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الأمة في السابقتين على أساس خدمته - عند أشهر خدمته التقدير للتقاعد في أصل راتب تقاعده أو خصومات تقاضها إليها أكثر وتقسيم حاصل القرب على سنائة الآخرين بشرط أن لا يتجاوز راتب التقاعد ٧٥٪ من راتبه الشهري الأخير أو خصماته الشهري الأخيرة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٤/٢/١٩٧٢ البند (٢)

أسماء اللجان القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٤/٢/١٩٧٢ البند (٢)	تعدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بالقضاء ما جاء في الفقرة ط منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ط - مدة عضوية مجلس الأمة : ١ - لمن كان وزيرا سابقا أو موظفا سابقا على أن يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخص له راتب تقاعد وأصبح عضوا في مجلس الأمة إذا بلغت خدماته التقدير للتقاعد بما فيها عضوية مجلس الأمة خمس عشر سنة . ٢ - لمن أتم مدة خمس عشر سنة في عضوية مجلس الأمة . ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الأمة في البنتين السابقتين على أساس خدمته - عند أشهر خدمته - التقدير للتقاعد في أصل راتب تقاعده أو خصومات تقاضها إليها أكثر وتقسيم حاصل القرب على أربابه وتأمين لمن كان وزيرا سابقا وعلى سنائة الآخرين بشرط أن لا يتجاوز التقاعد ٧٥٪ من راتبه الشهري الأخير أو خصماته الشهري الأخيرة .	نص الفقرة ط من المادة (٥) : ط - مدة عضوية مجلس الأمة : ١ - لمن كان موظفا سابقا على أن يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخص له راتب تقاعد وأصبح عضوا في مجلس الأمة إذا بلغت خدماته في الوظيفة وعضوية مجلس الأمة خمس عشر سنة . ٢ - لمن يكن موظفا سابقا بشرط أن يكون قد أتم مدة خمس عشر سنة في عضوية مجلس الأمة . ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الأمة في السابقتين على أساس خدمته - عند أشهر خدمته التقدير للتقاعد في أصل راتب تقاعده أو خصومات تقاضها إليها أكثر وتقسيم حاصل القرب على سنائة الآخرين بشرط أن لا يتجاوز راتب التقاعد ٧٥٪ من راتبه الشهري الأخير أو خصماته الشهري الأخيرة .

(٢٧)

الشيخ الرئيس : ينال القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ معدل قانون معدل لقانون التقاعد

(الذي كاد عدله اللجنة ووافق المجلس عليه)  
(فقداه للقررة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا نصه

بالشكل الذي سيرفع في مجلس الأعيان :

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني

## الاسباب الموجبة

## للقانون المعدل لقانون التقاعد المدني

حيث تبين ان المشرع اغفل في القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٩ المنشور في العدد (٢١٤٧) تاريخ ١٩٦٩/٢/١ من الجريدة الرسمية عضو مجلس الامة الذي اشغل في السابق منصبا وزاريا وبما انه ليس من العدل ان يحصر مفعول ذلك القانون بعضو مجلس الامة الذي اشغل في السابق وظيفة حكومية ، وفي العضو الذي اكل خمسة عشر عاما في تلك العضوية فقط ، ويحرم من اشغل منهم في السابق منصبا وزاريا خلافا لما ورد في الاسباب الموجبة لوضعه مع ان العمل في مجلس الامة واحد والمسؤولية واحدة .

ولهذا جاء هذا المشروع المبني على قرار مجلس النواب ، معدلا ومصححا لما غفل عنه المشرع في القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٩ حيث ذكر في هذا التصحيح الوزير السابق بصورة صريحة ، وعلى ان يعمل به من تاريخ العمل بالقانون السالف الذكر حفظا لحقوق من لم يشملهم من الاعضاء .

قانون مؤقت رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من اول شباط ١٩٦٩ .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ط) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
ط - مدة عضوية مجلس الامة :

- ١ - لمن كان وزيرا سابقا او موظفا سابقا على ان يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يحصل له راتب تقاعد واصبح عضوا في مجلس الامة اذا بلغت خدماته المقبولة للتقاعد بما فيها عضوية مجلس الامة خمس عشرة سنة .
- ٢ - لمن اتم مدة خمسين عشرة سنة في عضوية مجلس الامة .
- ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الامة في الالدين السابقين على اساس هرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعلى راتب تقاضاه او مخصصات تقاضاها ايها اكثر وتقسيم حاصل الضرب على اربع مائة وثمانين بشرط ان لا يتجاوز التقاعد ٧٥٪ من راتبه الشهري الاخير او مخصصاته الشهرية الأخيرة .

(٣)

السيد الرئيس :

يتلى مشروع قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية لسنة ١٩٧١ كما عدلته اللجنة ووافق عليه المجلس :  
(قتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه يجمعه وهذا نصه بالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان) .

## الاسباب الموجبة

## لمشروع قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية

لما كانت البروتوكولات التجارية التي عقدتها الحكومة الاردنية مع كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية قد نصت على انشاء مراكز تجارية لكل دولة في الدولة الاخرى ، فقد روي دراسة موضوع انشاء هذه المراكز دراسة واقعية قبل الاقدام على انشائها ووجد بأن افضل شكل يمكن عن طريقه اخراج هذه المراكز وتحقيق الاهداف المتوخاة فيها هو انشاء مؤسسة خاصة تشترك فيها الاطراف المعنية فوضع هذا القانون لانشاء المؤسسة وتنظيم وتعيين راسمالها وتنظيم كافة الشؤون المتعلقة بها .

مجلس النواب



مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون مؤسسة المراكز التجارية الاردنية لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكليات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة	مؤسسة المراكز التجارية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني
الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام	مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - أ - تكون للمؤسسة شخصية معنوية تتمتع باستقلال اداري ومالي ويجوز لها ان تقاضي وان تنقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية او الناشئة عن اعمالها النائب العام لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية او من ينييه او اي شخص آخر من المحامين المسجلين في الاردن ، او في البلد الذي يقوم المركز التجاري فيه حسب مقتضى الحال .

ب - تكون المؤسسة مرتبطة بالوزارة .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها تأسيس وانشاء فروع ووحدات في اي مكان في المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تتولى المؤسسة انشاء المراكز التجارية في الدول العربية وفق احكام الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او التي ستبرم معها بخصوص انشاء المراكز التجارية وذلك لترويج وتشجيع وتسويق وتصدير المنتجات الصناعية والزراعية في بلاد الدول المعنية وبصفة خاصة :-

١ - الاتجار لحسابها او لحساب الغير سواء في البيع او الشراء او التأجير والاستئجار في كسل ما يتصل بالمنتجات الصناعية والزراعية .

٢ - الاشتغال باعمال الوكالة التجارية عن المؤسسات الصناعية والتجارية الاردنية .

٣ - الاشتغال باعمال الوكالة في الخدمات وما يتصل بها وتقديم كافة المساعدات والخدمات بكافة انواعها اللازمة لتنفيذ هذا الغرض .

٤ - الاشتغال بعمليات الدعاية واقامة المعارض وبكافة الاعمال اللازمة لتشجيع تسويق المنتجات الاردنية .

٥ - نزول المؤسسة اعمالها بقصد تقديم الخدمات لتشجيع تصدير المنتجات الاردنية واية ارباح تتحقق نتيجة قيامها بهذه الاعمال تنفق لحله الغاية واذا زادت الارباح عن نفقات المؤسسة يقرر مجلس الادارة مصير هذه الزيادة وكيفية التصرف بها .

٦ - للمؤسسة بتسيب من المجلس وموافقة الوزير ان تتعاقد مع اية شركة او مؤسسة اخرى من اجل تحقيق غاياتها .

المادة ٦ - يكون رأسمال المؤسسة خمسة عشر الف دينار يسهم فيه بالتساوي كل من :-

أ - وزارة الاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - اتحاد الغرف التجارية الاردنية .

ج - غرفة صناعة عمان .

ويلتزم كل فريق حال صدور القانون بانشاء المؤسسة ثلاثين بالمائة من حصته في رأس المال وبدفع الباقي حسب احتياجات المؤسسة بقرار يصدر عن المجلس ويجوز للمؤسسة بقرار من المجلس ان تخفف رأسمالها الى الحد الذي تراه ضروريا لاعمالها ويجوز لها بقرار من المجلس زيادة رأسمالها بالتساوي بين الأطراف المؤسسين شرط ان توافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على زيادة حصتها في رأس المال بالقدر المطلوب .

المادة ٧ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة :-

أ - مجلس ادارة .

ب - مدير عام .

ج - جهاز تنفيذي .

المادة ٨ - أ - يتألف المجلس من وكيل الوزارة رئيسا وستة اعضاء يتم تعيينهم كالتالي :-

١ - عضوان يعينهما الوزير من الوزارة ذوي اقامة بالموضوع احدهما من مؤسسة لتسويق ازراعي .

٢ - عضوان يعينهما مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية الاردنية .

٣ - عضوان يعينهما مجلس ادارة غرفة صناعة عمان .

ب - يكون نائب الرئيس للشخص المفق عليه من بين الاعضاء المعيّنين من قبل اتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان .

ج - اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز عضو من مجلس الادارة يعين من يخلفه فيه وفقا لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .

د - تكون مدة المجلس اربع سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة تعيين نفس اعضاء المجلس السابقين وفقا لما جاء في الفقرة (أ) .

المادة ٩ - يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها بما يتواءم وسياسة الحكومة ويمارس في سبيل ذلك كافة الصلاحيات الضرورية لتأمين هذه الغاية.

المادة ١٠ - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والأشخاص الآخرين ويمحور له أن يفوض كلا أو جزءاً من هذه الصلاحيات للمدير العام .

المادة ١١ - أ - يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهر على الأقل أو كلما اقتضت الضرورة ذلك ، ويدعى كذلك للاجتماع بطلب عضوين من أعضاء المجلس ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا إذا حضره أربعة أعضاء اثنان منهم من الوزارة والآخرين عن غرفة للصناعة واتحاد الغرف التجارية الأردنية .  
ب - وفي حالة دعوة المجلس للانعقاد ولم يكتمل النصاب القانوني كما هو مبين في الفقرة (أ) أعلاه يدعى المجلس لعقد اجتماع ثان حسب عنوان الأعضاء خلال اسبوع من الاجتماع الأول ويعتبر النصاب قانونياً إذا حضر الجلسة ثلاثة أعضاء يمثلون جميع الأطراف .

المادة ١٢ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الإدارة .

المادة ١٣ - يقوم المدير العام بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويتولى إدارة المؤسسة على الوجه الذي يكفل تحقيق أهدافها وفق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ١٤ - يجوز لمجلس الوزراء وكذلك لمجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ومجلس إدارة غرفة صناعة عمان بناء على طلب من المجلس اعارة المؤسسة أياً من موظفي الحكومة أو اتحاد الغرف التجارية أو غرفة صناعة عمان وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها .

المادة ١٥ - أ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الأول من كل عام باستثناء السنة الأولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر كانون الأول سنة ١٩٧٢ .

ب - يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة يحددها المجلس ويصادق عليها قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية .

ج - يعد المجلس خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً شاملاً عن أعمال المؤسسة مرفقاً به الحساب الختامي شاملاً حساب الأرباح والخسائر ويرفع الوزير للموافقة .

د - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية .  
هـ - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني يعينه مجلس الإدارة ويحدد انعابه السنوية .

المادة ١٦ - تقدم المؤسسة للوزير تقريراً عن أعمالها كل ثلاثة أشهر .

المادة ١٧ - تحدد الإجراءات الخاصة بالمؤسسة والأجور التي تنفذها لقاء الخدمات التي تؤديها بموجب قرارات يضعها المجلس ويوافق عليها الوزير .

المادة ١٨ - يجوز للمجلس أن يطلب ويحصل من أي موظف من موظفي المؤسسة على كفالة مالية بالقبضة التي يراها لازمة .

المادة ١٩ - تنشر الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر في جريدتين يوميتين أردنيتين بعد التصديق عليها حسب الأصول .

المادة ٢٠ - يحدد المجلس بموجب نظام يضعه لهذا الغرض علاوات أعضائه وأعمالهم ومكافآتهم ووظائف وواجبات موظفي المؤسسة وكل ما يتعلق بذلك من إجازات وعلاوات وتعويضات وغير ذلك وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٢١ - يكون العضوان أو الأعضاء الذين يعينهم مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ومجلس إدارة غرفة صناعة عمان مسؤولين أمام الجهة التي استندت إليهم عضوية المجلس . ويعود إلى كل من مجلس الإدارة المشار إليها حق إنهاء عضوية أي من الأعضاء المعيّنين من قبله .

المادة ٢٢ - إذا تغيب عضو من أعضاء المجلس عن حضور الثلاث جلسات المقررة خلال مدة ثلاثة أشهر بدون عذر مشروع يعتبر فاقداً لعضويته وتبلغ الجهة التي عينته لانتخاب عضو آخر .

المادة ٢٣ - تودع أموال المؤسسة وكل ما يرد إليها من الأموال في مصرف أو مصارف حسب قرار المجلس ولا تسحب الأموال أو تنفق أو يجري التصرف بها دون قرار من المجلس وتوقيع الأشخاص الذين يفوضهم بذلك شرط أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أحد هؤلاء الأشخاص .

المادة ٢٤ - لا تتمتع هذه المؤسسة بالامتيازات والأعفاء التي تتمتع بها المؤسسات الرسمية والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة المختصة .

المادة ٢٥ - يلغى هذا القانون أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكامه .

المادة ٢٦ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

(ز)

السيد الرئيس :

ارجو من المقرر تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم ( ١١ ) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ .

السيد المقرر :

## قرار رقم ( ١١ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصايبا القانوني بتاريخ متعددة واليوم ١٣/١/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعلوفة المقرر السيد سلمان القضاة والاعضاء السادة سابا العكشة ، يعقوب معمر ، سليم البخيت ، بشارة غصيب ، عبد الوهاب الجبالي ، خالد الحاج حسن ، الشيخ عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة ومحي الدين الحسيني .

وبعد ان اطلعت اللجنة القانونية على قوانين العمل المؤقتة وشاريع القوانين المختصة عليها - من قبل المجلس الكريم ، وبعد الرجوع الى القانون الاصيل رقم ( ٢١ ) لسنة ٩٦٠ وبعد تدارس الموضوع من كل جوانبه والاطلاع على وجهات النظر المختلفة ، رأت اللجنة من حيث المبدأ ان الأساس الذي يجب ان تسير عليه هو تأمين مصلحة العادل ومصلحة العمل بالدرجة الاولى ، ولهذا رأت من حيث المبدأ ان قانون العمل رقم ( ٢١ ) لسنة ٩٦٠ مع اجراء بعض التعديلات عليه هو اضمن للمصلحة العامة . والجدير بالذكر ان التعديلات الواردة في القانون المؤقت رقم ( ١٦ ) لسنة ٩٧٠ كانت نتيجة دراسات ومداولات مستفيضة مبنية على اساس من المصلحة الاقتصادية والتفاهم ما بين اصحاب العمل والعمال ، كما ان اتحاد نقابات العمل واتحاد الغرف التجارية والصناعية تقدموا بمذكرة - بتاريخ ١٧/١٢/٩٧٠ اعتبر فيها ان القانون الاصيل رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ ، وتعديلاته في القانون المؤقت رقم ( ١٦ ) لسنة ٩٧٠ كافيا للتطبيق والالتزام للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لما فيه مصلحة العامل ورب العمل .

وقد اخذت اللجنة بكافة المبادئ والقواعد القانونية من كافة القوانين المعدلة المؤقتة والقانون رقم ( ٩٧١/٦٧ ) المؤقت الذي حل محل قانون ( ٢١ ) لسنة ٩٦٠ ودجبتها في القانون المؤقت رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٧١ الذي وضعته بصيغة جديدة .

لهذا فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على القانون المؤقت رقم ( ١٦ ) لسنة ٩٧٠ بالصيغة الجديدة المرفقة ورفض القوانين التالية للاسباب التي ذكرتها اللجنة اعلاه : -

( ١ ) قانون مؤقت رقم ( ٥٤ ) لسنة ٩٧١ قانون معدل لقانون العمل .

( ٢ ) قانون مؤقت رقم ( ٦٧ ) لسنة ٩٧١ قانون العمل .

( ٣ ) قانون مؤقت رقم ( ٧٥ ) لسنة ٩٧١ قانون معدل لقانون العمل .

( ٤ ) مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١ .

اللجنة القانونية

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون العمل

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ١ ) من القانون الاصيل بالغاء البند ( ب ) من الفقرة ( ٢ ) منها ويستعاض عنه بالبند التالي :-

ب- الاشخاص المستعملين في الاعمال الزراعية ما عدا الذين يعملون في الدوائر والمؤسسات الحكومية على آلات ميكانيكية او في اعمال الري الدائم .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر الفقرة ( ٩ ) منها .

ولقطة شهر مدة قدرها ثلاثون يوماً ولقطة سنة مدة قدرها اثني عشر شهراً شمسياً او ٣٦٥ يوماً الا اذا نص على خلاف ذلك .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الاصيل بحذف رقم المادة ٥٤ الواردة في الفقرة ( ١ ) منها .

المادة ٥ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ٣ ) التالية اليها :-

٣ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يقرر صرف اجور اضافية لوظفي او مفتشي دائرة العمل المكلفين بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي على ان لا تزيد على ثمن الراتب الاساسي .

المادة ٦ - تعدل المادة ( ١٠ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ج ) التالية اليها :

ج - يعمل بالضبط الذي ينظمه مفتش العمل ( في حدود وظيفته ) حتى يثبت العكس .

المادة ٧ - تعدل المادة ( ١٣ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

٦ - لصاحب العمل ان يطلب من مكتب الاستخدام تزويده بجدول باسماء العمال المناسبين لعمله متى اذا وقع اختياره على احدهم عند الى استخدامه اذا رأى ان هذا الاستخدام يتفق ومصلحة عمله .

مجلس النواب

## ٧ - استخدام العمال الاجانب :

أ - على صاحب العمل ان لا يستخدم اي عامل اجنبي الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين شريطة : -

(١) منح الاولوية للفنيين او الخبراء العرب بالنسبة لامثالهم من الاجانب .  
(٢) الحصول على تصريح قبل المباشرة بالعمل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او من ينييه .  
ب - يسمح للاجنبي الذي يعمل في المملكة الاردنية الهاشمية عند تقاضه هذا القانون ان يكمل مدة تعاقدته ولا يسمح له بتجديد العقد او الاستمرار في العمل ما لم يستوف الشروط المذكورة في البند السابق .

ج - مع مراعاة ما جاء في البند (أ) من هذه الفقرة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصرح للاجانب العمل في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان استخدامهم يعود بالنفع على الدخل القومي وذلك بعد الاستئناس برأي وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في البند (ب) من الفقرة (١) منها : -  
ويحق للعامل ترك العمل نهائياً قبل ثلاثة ايام في الحالة الاولى وسبعة ايام في الحالة الاخيرة قبل انتهاء مدة الاشعار .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية بعد جملة (بالبريد المسجل) الواردة في الفقرة (ج) منها : ( او بالاعلان باحدى الصحف المحلية اليومية ) .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية : -  
٢ - يحق للعامل انتهاء عمله شريطة ان يشعر صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقطاعه عن العمل اذا مضى على استخدامه مدة خمس سنوات .

المادة ١١ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (٢) التالية : -  
٢ - تحسب المكافأة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على الاسس التالية : -

- أ ( أجر نصف شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
  - ب ( أجر اسبوعين لمن لا يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
  - ج ( أجر شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة تلي الاربع سنوات الاولى .
  - د ( أجر اربعة اسابيع لمن يعمل بأجر غير شهري عن كل سنة تلي الاربع سنوات الاولى .
- ولا تنسحب أحكام البنود الاربعة أعلاه على المدة السابقة لصدور هذا القانون .
- هـ ( أما اذا انهي استخدام العامل بناء على طلبه وفق الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا القانون فتحتسب له المكافأة على اساس ثلث ما يستحقه اذا كان قد أمضى خمس سنوات في الخدمة .

وثلثي ما يستحقه اذا كان قد أمضى عشر سنوات وكافة ما يستحقه اذا كان قد أمضى خمس عشرة سنة . ويستحق العامل مكافأة نسبية عن المدة التي قضاه خلال السنة شريطة ان يكون قد أمضى مدة ستة اشهر متوالية وتحسب المكافأة على اساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه مضافاً اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاعصابي . اما اذا كان العامل يتقاضى أجراً على اساس القطعة فتحسب المكافأة بنسبة مكاسبه خلال ساعات العمل العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (أ) منها : -  
على ان يتم فصل الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ورودها دون التقيد باحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية بخصوص تبادل الالواح .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها : -  
ب - يكون الاتفاق الجماعي لمدة معينة وخطياً من ثلاث نسخ على الاقل يحتفظ كل فريق بنسخة منه وتودع نسخة لدى مندوب التوفيق .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) : -  
٥ - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة ايام خلال السنة الواحدة .

المادة ١٥ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد فيها : -  
وله وقف العمل الى ان يتم تلافي الخطر وعلى سلطات الامن تنفيذ اوامره .

المادة ١٦ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ باضافة الفقرة التالية اليها : -  
٨ - لا تسمع البينة لاثبات اجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطياً من قبل صاحب العمل او من ينييه وتم وفقاً لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالحرق والكوارث فيجوز التكليف بها شفاهاً ولا ينسحب هذا النص على القضايا المنظورة امام المحاكم بحاليه .

المادة ١٧ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصلي كما يلي : -

أ - بالغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي : -

- ١ ( يمنع كل عامل يشغل في مؤسسة منتظمة اجازة باجر لمدة اسبوعين وتصيب الاجازة مستحقة بعد ان يكون قد اشغل في تلك المؤسسة بما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً ولا تحسب منها ايام العطل الرسمية والاعياد الدينية .

مجلس النواب



## ٧ - استخدام العمال الاجانب :

أ - على صاحب العمل ان لا يستخدم اي عامل اجنبي الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين شريطة : -

(١) منح الاولوية للفنيين او الخبراء العرب بالنسبة لامثالهم من الاجانب .  
(٢) الحصول على تصريح قبل المباشرة بالعمل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او من ينييه .  
ب - يسمح للاجنبي الذي يعمل في المملكة الاردنية الهاشمية عند نقض هذا القانون ان يكمل مدة تعاقدته ولا يسمح له بتجديد العقد او الاستمرار في العمل ما لم يستوف الشروط المذكورة في البند السابق .

ج - مع مراعاة ما جاء في البند (أ) من هذه الفقرة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصرح للاجانب العمل في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان استخدامهم يعود بالنفع على الدخل القومي وذلك بعد الاستئناس برأي وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في البند (ب) من الفقرة (١) منها : -  
ويحق للعامل ترك العمل نهائياً قبل ثلاثة ايام في الحالة الاولى وبسبعة ايام في الحالة الاخيرة قبل انتهاء مدة الاشعار .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية بعد جملة (بالبريد المسجل) الواردة في الفقرة (ج) منها : ( او بالاعلان باحدى الصحف المحلية اليومية ) .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية : -  
٢ - يحق للعامل انتهاء عمله شريطة ان يشعر صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقطاعه عن العمل اذا مضى على استخدامه مدة خمس سنوات .

المادة ١١ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (٧) التالية : -  
٢ - تحسب المكافأة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على الاسس التالية : -

- أ ( أجر نصف شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
- ب ( أجر اسبوعين لمن لا يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
- ج ( أجر شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاولى .
- د ( أجر اربعة اسابيع لمن يعمل بأجر غير شهري عن كل سنة من السنوات الاولى .
- هـ ( اما اذا انهي استخدام العامل بناء على طلبه وفق الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا القانون فتخصب له المكافأة على اساس ثلث ما يستحقه اذا كان قد أمضى خمس سنوات في الخدمة

وثلثي ما يستحقه اذا كان قد أمضى عشر سنوات وكافة ما يستحقه اذا كان قد أمضى خمس عشرة سنة . ويستحق العامل مكافأة نسبية عن المدة التي قضاها خلال السنة شريطة ان يكون قد أمضى مدة ستة اشهر متوالية وتحسب المكافأة على اساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه مضافاً اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاعراضي . اما اذا كان العامل يتقاضى أجراً على اساس القطعة فتخصب المكافأة بنسبة مكاسبه خلال ساعات العمل العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (أ) منها : -  
على ان يتم فصل الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ورودها دون التقيد باحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية بخصوص تبادل الالواح .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : -  
ب - يكون الاتفاق الجماعي لمدة معينة وخطياً من ثلاث نسخ على الاقل يحتفظ كل فريق بنسخة منه وتودع نسخة لدى مندوب التوفيق .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) : -  
٥ - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة ايام خلال السنة الواحدة .

المادة ١٥ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد فيها : -  
وله وقف العمل الى ان يتم تلافي الخطر وعلى سلطات الامن تنفيذ اوامره :

المادة ١٦ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ باضافة الفقرة التالية اليها :  
٨ - لا تسمع البيئة لاثبات اجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطياً من قبل صاحب العمل او من ينييه وتم وفقاً لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالخريف والكرارث فيجوز التكليف بها شفاهاً ولا يتسحب هذا النص على القضايا المنظورة امام المحاكم حالياً .

المادة ١٧ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصلي كما يلي : -  
أ - بالغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي : -

- ١ ( يمنح كل عامل يشتغل في مؤسسة منتظمة اجازة باجر لمدة اسبوعين وتصيب الاجازة مستحقة بعد ان يكون قد اشتغل في تلك المؤسسة بما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها : (١٢) شهراً ولا تحسب منها ايام العطل الرسمية والايام الدينية .

ب - باضافة الفقرات (٧٤، ٥٤، ٤) التالية اليها :

٤ ( ) يستحق كل عامل في مؤسسة منتظمة اجازة مرضية باجر مئتها اسبوعان خلال السنة الواحدة شريطة ان يكون قد امضى ستة اشهر في المؤسسة ويقرر من الطبيب المعين من قبل المؤسسة على ان يكون اليوم الاول منها بدون اجر .

٥ ( ) لا يجوز جمع الاجازات لاكثر من سنتين ويسقط حق العامل في اجازة السنة الاولى عند حلول موعد الاجازة في السنة الثالثة .

٦ ( ) يتوجب على صاحب العمل ابلاغ العامل عن تاريخ استحقاقه للاجازة في كل سنة .

٧ ( ) لكل عامل في مؤسسة منتظمة يشترك في دورة ثقافية عمالية اجازة مئتها عشرة ايام مدفوعة الاجر .

المادة ٦٨ - تلغى المادة (٤٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٤٧ - لا يجوز تشغيل النساء والاولاد بالعمل ليل بين الساعة السابعة مساء والسابعة صباحا الا في الحالات التي تحددها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المادة ١٩ - تلغى المادة ٥٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

٥٨ - أ - اذا نجم عن الضرر الجسماني وفاة العامل فيكون التعويض مساويا لاجر المتوفي عن اجر الف يوم من ايام العمل على ان لا يتجاوز التعويض خمسمائة وخمسين دينارا وان لا يقل عن اربعمائة دينار اردني .

ب - اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز مؤقت يستحق العامل اجره عن يوم اصابته بالضرر الجسماني واذا تجاوزت مدة العجز الثلاثة ايام يحق له الحصول على تعويض يومي يساوي نصف معدل اجره اليومي ويحسب التعويض اعتبارا من اليوم التالي لصابته وذلك عن كل يوم من ايام عجزه الثابت بقرار طبي صادر عن اللجنة الطبية الالوائية الى ان يتم شفاؤه .

ج - اذا نشأ عن الضرر عجز دائم كلي ، يستحق العامل تعويضا يساوي اجره عن الف ومئتي يوم من ايام العمل على ان لا يتجاوز مبلغ التعويض السبعماية دينار اردني وان لا يقل عن خمسمائة دينار اردني .

د - اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز دائم ولكنه جزئي يدفع صاحب العمل التعويض وفقا لنسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدّر لحالة العجز الكلي حسبما اصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب .

هـ - اذا نتج عن الحادث ذاته اكثر من ضرر جسماني واحد للعامل يستحق التعويض على كل ضرر من هذه الاضرار وفق الامس السابقة على ان لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه بمقدار التعويض الذي يدفع في حالة العجز الدائم الكلي .

المادة ٢٠ - تعدل المادة (٦٨) من القانون الاصلي باضافة عبارة (واضعا تحت العمل) الى آخر ما ورد في الفقرة (٢) منها .

المادة ٢١ - تعدل المادة (٦٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٨٤) :-

أ ( ) باستثناء مستخدميه وعمال الدولة والبلديات ، يحق لعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرف واحدة او بمهن او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم .

ب ( ) تؤسس النقابة بناء على طلب ثلاثين من ممارسي المهنة الواحدة او المهن المتماثلة او المرتبطة ببعضها او المشتركة في انتاج واحد بعد وضع نظام داخلي يدرج فيه اسماءهم .

ج ( ) يقدم طلب خطي لتسجيل النقابة مرفق بما يلي : -

١ ( ) نسخة من نظام النقابة .

٢ ( ) اسماء مقلبي الطلب ومهنتهم وعناوينهم .

٣ ( ) اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها .

٤ ( ) اسماء اعضاء اللجنة الادارية وامبارهم وعناوينهم ومهنتهم .

د ( ) يحق لاصحاب العمل الذين يعملون بمهنة او صناعة او حرف واحدة او بمهن او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا نقابة نقابية عامة وفق احكام هذا الفصل ونفس الاسلوب الذي تشكل فيه نقابات العمال .

المادة ٢٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٧٨) من القانون الاصلي فقرة تحت حرف (أ) وتضاف اليها الفقرتان التاليتان تحت حرف ب ، ج ، بالنص التالي : -

ب ( ) لا يجوز قيام تجمع نقابي ، الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسب الوزير المختص ، وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

ج ( ) يحل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامور امنية والسلامة العامة .

المادة ٢٣ - تلغى المادة (٨٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

٨٤ - أ ( ) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل من وقت لآخر ( بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال ) قرارا يتضمن قائمة باسماء المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات وعلى النقابات القائمة ان تكيف اوضاعها بما يتلائم وهذا القرار وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من صدور هذا القانون .

ب ( ) تعتبر النقابات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها نقابات عامة يحق لها فتح فروع في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين النقابات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .

المادة ٢٤ - تلغى المادة (٨٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي : -

٨٥ - يجوز حل النقابة اجباريا وتصفى اموالها بقرار يصدر عن هيئة العامة طبقا لنظامها الداخلي وموافقة ثلثي اعضاءها المسجلين على الأقل ويجب اشعار الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحل .

المادة ٢٥ - تلغى المادة (٨٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :-

٨٦- يحق للوزير ان يطلب الى محكمة البداية الحكم بحل النقابة في إحدى الحالات التالية :-

- (١) اذا وقعت منها مخالفة لاحد الاحكام الواردة في هذا القانون رغم سبق انذارها كتابة بازالة سبب المخالفة ومضي شهر على هذا الانذار دون ازالة السبب .
- (٢) اذا أصدرت النقابة قراراً أو أقدمت على عمل من شأنه ارتكاب إحدى المخالفات او الجرائم التالية :-

- أ - التحريض على قلب نظام الحكم او على كراهيته وازدرائه او تحييده او ترويع المذاهب الهدامة والتي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية في المملكة .
- ب - ترك العمل او الامتناع عنه بقصد الاضراب او الاعتصام او التظاهر او التحريض عليها والاشتراك بها .
- ج - استعمال او التحريض على استعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التداير غير المشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق الغير في :-

- (١) العمل .
- (٢) الاستخدام .
- (٣) الامتناع عن استخدام اي شخص .
- (٤) الاشتراك في جمعية من الجمعيات او في نقابة من النقابات :-

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بتشيب من الوزير حل اية نقابة لمقتضيات الامن والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

المادة ٢٦ - تلغى المادة (٨٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :-

٨٧- أ - يجوز استئناف قرار محكمة البداية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره اذا كان وجاهياً او من تاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي الى محكمة الاستئناف ، ويكون قرارها قطعياً .

ب - اذا حلت النقابة تودع اموالها في المصرف او الصندوق المعين بالنظام الداخلي الى ان تشكل نقابة جديدة في المهنة نفسها فاذا لم تشكل نقابة جديدة للمهنة خلال ستين من تاريخ حل النقابة الاولى فتصرف هذه الاموال ( بقرار من الوزير ) في الوجوه النافعة الاعمال .

المادة ٢٧ - تعدل المادة (١٠٧) من القانون الأصلي لتصبح بالنص التالي :-

١٠٧ - عقوبة التحريض على الاضراب والاعلاق :-

كل من حرض على الاضراب او الاعلاق بالقول او بالعمل او بالكتابة او قدم مساعدة مالية او معونة مادية بقصد تأييد اضراب او اغلاق عتقظور او قاد اضراباً يعاقب بغرامة لا تتجاوز المتي دينار وبالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر .

المادة ٢٨ - تعدل المادة (١١٥) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها بالنص التالي :-

ب - مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا تسمع اي دعوى للمطالبة بأية حقوق يرتبها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشوء الحق .

السيد المفلح نائب عمان :

حتى تاريخ ١٩٧٢/٧/٢٦ .

بعد ذلك المادة ٢٣ / الفقرة ب تنص على ما يلي :

(لا يجوز قيام تجمع نقابي والانتساب اليه الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسب الوزير المختص وهواقفة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي) .

الواقع جملة ( والانتساب اليه ) هي عملية غير واردة وشطبها يتفق مع احكام المصلحة العامة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم (١١) وما أورده معالي مقرر اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(١)

السيد الرئيس :

يتل القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠

بالصيغة الجديدة كما أقرته اللجنة ووافق عليه المجلس

(فغلاء المقرر بالصيغة الجديدة - مادة مادة -

ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه ،

وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه لمجلس

الاعيان) .

أرجو أن يسمح لي معالي رئيس المجلس ومعالي مقرر اللجنة . . جرى اطلاع معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على هذا القانون بكامله ووافق على كل ما جاء فيه الا تعديل المادة (١٣) .

السيد المقرر :

وعلى ضوء ذلك وكما تفضل معالي رئيس اللجنة وضع القانون الأصلي مع التعديلات وطبعاً وزير الشؤون الاجتماعية كان بالصورة وكان هناك فقط تعديلين بالمادة .

المادة ٢٢ - الفقرة (أ) تقول : باستثناء مستخدمي .. تعدل المادة (٦٩) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء بالفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : بموضوع النقابات . . مع مراعاة ما ورد كلما (أ) باستثناء مستخدمي وعمال الدولة والبلديات يحق للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو يمين او صناعات أو حرف متائلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في انتاج واحد أن يشكلوا نقابة لهم .. بين معالي وزير الشؤون ان هناك نقابات قائمة قبل نفاذ هذا القانون فعندل المادة بالشكل التالي :

بإضافة الفقرة التالية : ( ما عدا النقابات القائمة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون العمل  
الآن

<p>المادة المعمول بها الآن</p>	<p>المادة ١٩٧٠ من قانون العمل</p>	<p>المادة ١٩٧٠ من قانون العمل</p>
<p>نص البند (ب) من الفقرة (٧) من المادة (١) :</p>	<p>ب - الأشخاص المستعملين في الأعمال الزراعية والري</p>	<p>ب - الأشخاص المستعملين في الأعمال الزراعية والري</p>
<p>٩ - زعمي لقطنة (سبيخ) مدة قدرها سبعة أيام</p>	<p>نص الفقرة (٩) من المادة (٧) :</p>	<p>نص الفقرة (٩) من المادة (٧) :</p>
<p>١ - تطبق المواد ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، </p>		

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

<p>المراد بالهيئة القانونية جلس التوفيق</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة والمجلس الجديد</p>	<p>المادة المعمول بها الآن</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢</p>	<p>تعدل المادة الخامسة من القانون الاصيل بأضافة الفقرة (٣) التالية اليها :          ٣- لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يقرر صرف اجور اضافية لمرتفي او مفتتي دائرة العمل المكلفين بالعمل بعد اوقات العوام الرسمي على ان لا تزيد على ثمن الراتب الاساسي.          تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل بأضافة الفقرة (ج) التالية اليها :          ج- يعمل بالنسبة الذي يتقدمه مفتش العمل (في حدود وظائفه) حتى يثبت المكس .          تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بأضافة الفقرتين (دو) والتاليتين اليها :          ٦ ( اعطاء العمل ان يطلب من مكتب الاستخدام تزويده بحلول بجاه العمال المتسجلين لهمله حتى اذا وقع اختياره على احدهم عد استخدامه اذا رغب ان هذا الاستخدام يتفق ومصلحة عمله .          استخدام العمال الاجانب :          ١- على صاحب العمل انلا يستخدم اي عامل اجبي الا اذا كان بحاجة الى خيرة او كفاية غير جز فرتين لدى العمال الاردنيين شريطة :          ١- منح الازالة الفورية او الطرداء للعرب بالنسبة لانطام من الاجانب .          ٢- المحصول على تصريح قبل البشارة بالمثل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او من يشبهه .          ب- يسمح للاجنبي الذي يعمل في المملكة الاردنية الهاشمية عند تقاض هذا القانون ان يكل مدة تعاظمه ولا يسمح له بتجديد العقد او الاستمرار في العمل ما لم تتصرف الشروط المذكورة في البلد السابق .          ج- مع مراعاة ما جاء في البند (أ) من هذه الفقرة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصرح للاجانب اشمل في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان استضافتهم يعود بالنفع على الاجل القومي وذلك بعد الاستشارة برأي وزير الاقتصاد الوطني .</p>	<p>ليس كما اصل بالقانون الاصيل          ليس كما اصل بالقانون الاصيل          ليس كما اصل بالقانون الاصيل</p>



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

أحكام اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
	تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلى بأضافة الجملة التالية بعد ما ورد في البند (ب) من الفقرة (١) منها :- ويجوز للعامل تركه العمل بها قبل ثلاثة ايام في الحالة الاولى وسبعة ايام في الحالة الاخيرة قبل انتهاء مدة الاشتغال .	ب- اما بعد المادة المذكورة وهي مادة الفقرة (ب) من المادة (١٦) : بموجب اعادة التنظيم في المؤسسة ، او بسبب زيادة عدد العمال ، او عدم مقابلي العمال لمدة اسبوع او دفع بدل الاشغال للعمال الذي يقتضي بالساعة او اليوم او الاسبوع او بالقطعة مقابل اشغال لمدة شهر او دفع بدل اشغال ، لعمال العامة .
	تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلى بأضافة الجملة التالية بعد جملة ( بالربيد المسجل ) الواردة في الفقرة (ج) منها :- ( او بخلان باحدى المصنف الخلية الخيرية ) .	ج- اذا تقييد دون سبب مشروع ، اكثر من خمسة عشر يوما بحلول ليلة الاربعة او اكثر من سبعة ايام متوالية ، على ان يسبق الفصل اقرار كتابي بالربيد المسجل ، بعد غيب عشرة ايام في الحالة الاولى وثلاثة ايام في الحالة الثانية ، ويعتبر مجرد ارسال الاقرار المسجل على عنوان العمال المسجل بية كافية لتبريد عمل صاحب العمل .
	تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلى بأفاده الفقرة (٢) منها والاضافة فيها بالفقرة التالية :- ٢- يحق للعمال انهاء عمله شرط ان يخطر صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقضاء من العمل اذا مضى على استخدامه خمسة عشر سنة مدة خمسين سنوات .	٢- يحق للعمال انهاء عمله شرط ان يخطر صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقضاء من العمل اذا مضى على استخدامه خمسة عشر سنة من تاريخ ١٦ نيسان سنة ١٩٥٥ .
		نص الفقرة (ج) من المادة (١٧) :
		نص الفقرة (٢) من المادة (١٨) :

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

أحكام اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
	تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلى بأفاده الفقرة (٢) منها والاضافة فيها بالفقرة (٢) التالية :- ٢- تحسب الكفاية المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على الاسس التالية :- أ- اجر نصف شهر لمن يعمل باجر شهري من كل ستة من السنوات الاربع الاول . ب- اجر اسبوعين لمن لا يعمل باجر شهري من كل سنة من السنوات الاربع الاول . ج- اجر شهر لمن يعمل باجر شهري من كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات . د- اجر اربعة اسابيع لمن يعمل باجر غير شهري من كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات . ولا تحسب احكام هذه الفقرة على المادة السابقة لصدر هذا التعديل . هـ- اما اذا انهي اشتغاله بالعمال بأتملي طلبه وفق الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا القانون فتحسب له الكفاية على اساس ذلك ما يستحقه اذا كان قد مضى خمس سنوات في الخدمة ، وثلث ما يستحقه اذا كان قد مضى عشر سنوات وكونه ما يستحقه اذا كان قد مضى خمس عشرة سنة . ويستحق العمال مكافأة نسبية عن المدة التي قضاه خلال السنة شريطة ان يكون قد مضى مدد ستة اشهر غير رالية وتحسب المكافأة على اساس آخر تقاضاه خلال مدة استخدامه مقابلا اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة من العمل الاضافي .	نص الفقرة (٢) من المادة (١٩) : ٢- تحسب الكفاية المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على اساس اجر شهر واحد ، للعمال الذي يشغل باجر شهري ، او اربعة اسابيع للعمال الذي لا يعمل باجر شهري ، من كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من اشتغاله ، واجر نصف شهر لكل عامل شهري ، او اجر اسبوعين لكل عامل يعمل باجر غير شهري ، من كل سنة من السنوات التالية ، بحيث لا يزيد مجموع الكفاية عن اجر ثمانية اشهر في الحالة الاولى ، واجر اسبوعين في الحالة الاخيرة . ويستحق العمال مكافأة نسبية عن المدة التي قضاه في الخدمة خلال السنة شريطة ان يكون العمال قد اشتغل مدة اكثر من ستة اشهر وسورة متوالية وتحسب الكفاية على اساس اجر تقاضاه بالعمال خلال استخدامه مقابلا اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة من العمل الاضافي ، اما اذا كان العامل يقاضي اجرا على اساس القطعة فتحسب الكفاية نسبية مكاسبه خلال الساعات العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه ، بما في ذلك جميع علاواته المستحقة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

الجزء الرابع القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها الآن
	أما إذا كان العامل يعمل يقاضي أجر أعلى أساس التقاطعة فتعسب الكفاية نسبة مكاسبه خلال ساعات العمل العادية عن الأشهر الستة الأخيرة من استخدامه بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .	نفس الفقرة (١) من المادة (٢٠)
	تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي إلى آخر ما ورد في الفقرة (١) منها :-	١ - تجوز الأصحاب الأعمال أو إيجات منهم ومنظماتهم أن يبرروا اتفاقات خاصة مع نقابات العمال أو اتحاداتهم ويكون الاتفاق الجماعي ملزماً للموظفين عليه وليس للأشخاص الذين أزم بالثباتية منهم .
	تعدل المادة (٢٢) من القانون الأصلي بإختيار ما ورد فيها فقرة (١) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها .	نفس المادة (٢٠) :-
	ب ( يكون الاتفاق الجماعي لمدة معينة وضغطاً من ثلاث نسخ على الأقل يحتفظ كل فريق بنسخة منه وتودع نسخة لدى مندوب التوفيق .	الميليات الخطيرة :-
	تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي إلى آخر ما ورد فيها : وله وقف العمل إلى أن يتم تلافي الخطر وعلى سلطات الأمن تنفيذ أوامره .	إذا ألتحق وزير الشؤون الاجتماعية بأن أية عملية في مؤسسة منتظمة تعرض أي شخص مستخدم (بفتح اللام) فيها تظهر شديد خطورة يقرر خصافي أو بالنسبم أو الرض عليه أن يصدر أمراً يمنع فيه أن هسله العملية خطرة ويحدد الإجراءات اللازمة لرقابة العمال المستعملين فيها .
	تعدل المادة (٤٥) من القانون الأصلي كما يلي :-	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	١ - بإلغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-	أ - نفس الفقرة (١) من المادة (٤٥) :-
	١ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجازة بائرج لمدة أسبوعين وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

الجزء الخامس القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها الآن
	ب - بإضافة الفقرات (٧٢، ٧٣، ٧٤) التالية إليها :	مدة قدرها (١٢) شهراً على أن تحسب أيام العطلة بائرج في الأعياد الرسمية والأعياد الدينية بشرط أن لا يزيد عن تسعة أيام في السنة الواحدة شريطة أن يكون قد أمضى ستة أشهر في المؤسسة ويقرر من العليب المعين من قبل المؤسسة على أن يكون اليوم الأول منها بدون أجر .
	٥ - لا يجوز جمع الإجازات لاكثر من سبتين ويستقل حق الدبل في إجازة السنة الأولى عند حلول موعد الإجازة في السنة الثانية .	ب - ليس لها أصل بالقانون الأصلي :-
	٦ - يوجب على صاحب العمل إبلاغ العامل عن تاريخ استحقاقه للإجازة في كل سنة .	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	٧ - لكل عامل في مؤسسة منتظمة يتنقل في دورة ثقافية عالية إجازة مدتها عشرة أيام مدفوعة الأجر .	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	إذا اضطر صاحب العمل إلى وقف العمل لسبب لا يمكن أن يبرى إليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف أجر العامل مدة لا تزيد على عشرة أيام .	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	تبقى المادة (٤٧) من القانون الأصلي ويختاض فيها بالمادة التالية :-	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	٤٧ - لا يجوز تنشؤ النساء والأولاد العمل للآتين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً إلا في الحالات التي تحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
	تعدل المادة (٦٨) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (واصحاب العمل) إلى آخر ما ورد في الفقرة (٢) منها :-	١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .
		١ - أ - يفتح كل عامل يتنقل في مؤسسة منتظمة إجراءات بائرج لمدة قدرها ثلاثة أسابيع وتصبح الإجازة مستحقة بعد أن يكون قد استعمل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال مدة قدرها (١٢) شهراً مضاعفاً إليها أيام العطلة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢

[illegible]

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١١ ) المؤرخ في ١٩٧٢/١/٣

<p>اجراءات اللجنة القانونية لجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة</p>	<p>المادة المعمول بها الآن</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١١ ) المؤرخ في ١٩٧٢/١/٣</p>	<p>ب- تغيير التعاقبات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على أنها تباينات عامة يجوز لها فتح فروع في كافة أنحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقات بين القباية العامة وروصها وكذلك العلاقة بين التعاقبات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .</p>	<p>تغيير المادة (١١٥) : تحتفظ القباية العامة : لا تستلزم أية محكمة في أية دعوى تقام امامها بشأن اي حرم ارتكب خلالها الاحكام هذا القانون او اي نظام او امر صادر بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال اثني عشر شهرا من التاريخ الذي يثبت ان الجرم ارتكب فيه .</p>
<p>تعمل المادة (١١٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة ب ( التالية لليا :</p>	<p>ب- مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا يسمع اي دعوى المطالبة بأية حقوق يربطها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشو الخي .</p>	<p>تغيير المادة (١١٥) : تحتفظ القباية العامة : لا تستلزم أية محكمة في أية دعوى تقام امامها بشأن اي حرم ارتكب خلالها الاحكام هذا القانون او اي نظام او امر صادر بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال اثني عشر شهرا من التاريخ الذي يثبت ان الجرم ارتكب فيه .</p>



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون العمل

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعدل المادة - ١ - من القانون الأصلي بالغاء البند (ب) من الفقرة (٢) منها ويستعاض عنه بالبند التالي :-

ب - الأشخاص المستخدمين في الاعمال الزراعية ما عدا الذين يعملون في الدوائر والمؤسسات الحكومية على آلات ميكانيكية او في اعمال الري الدائم .

مادة ٣ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي باضافة ما يلي الى آخر الفقرة - ٩ - منها :-  
ولفترة شهر مدة قدرها ثلاثون يوماً ولفظة سنة مدة قدرها اثني عشر شهراً شمسياً او ٣٦٥ يوماً ، الا اذا نص على خلاف ذلك .

مادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بحذف رقم المادة (٥٤) الواردة في الفقرة (١) منها .

مادة ٥ - تعدل المادة التاسعة من القانون الأصلي باضافة الفقرة (٣) التالية اليها :

٣ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يقرر صرف اجور اضافية لموظفي او مئثقي دائرة العمل المكلفين بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي على ان لا تزيد على ثمن الراتب الاساسي .

مادة ٦ - تعدل المادة (١٠) من القانون الأصلي باضافة الفقرة - ج - التالية اليها :-

ج - يعمل بالضبط الذي ينظمه مفتش العمل (في حدود وظيفته) حتى يثبت العكس .

مادة ٧ - تعدل المادة (١٣) من القانون الأصلي باضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

٦ - لصاحب العمل ان يطلب من مكتب الاستخدام تزويده بجدول باسماء العمال المناسبين لعمله حتى اذا وقع اختياره على احدهم عمد الى استخدامه اذا رأى ان هذا الاستخدام يتفق ومصلحة عمله .

٧ - استخدام العمال الاجانب :

أ - على صاحب العمل ان لا يستعمل اي عامل اجنبي الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين شريطة :-

(١) منح الاولوية للثنيين او الجبراء العرب بالنسبة لامتثلهم من الاجانب .

(٢) الحصول على تصريح قبل المباشرة بالعمل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او من ينييه .

ب - يسمح للاجنبي الذي يعمل في المملكة الاردنية الهاشمية عند نفاذ هذا القانون ان يكمل مدة تعاقدته ولا يسمح له بتجديد العقد او الاستمرار في العمل ما لم يستوف الشروط المذكورة في البند السابق .

ج - مع مراعاة ما جاء في البند - أ - من هذه الفقرة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصرح للاجانب العمل في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان استخدامهم يعود بالنفع على الدخل القومي وذلك بعد الاستئناس برأي وزير الاقتصاد الوطني .

مادة ٨ - تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في البند (ب) من الفقرة (١) منها :-

ويحق للعامل ترك العمل نهائياً قبل ثلاثة ايام في الحالة الاولى وسبعة ايام في الحالة الاخيرة قبيل انتهاء مدة الاشعار :

مادة ٩ - تعدل المادة - ١٧ - من القانون الأصلي باضافة الجملة التالية بعد جملة (بالبريد المسجل) الواردة في الفقرة (ج) منها :- (او بالاعلان باحدى الصحف المحلية اليومية) ..

مادة ١٠ - تعدل المادة - ١٨ - من القانون الأصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية :-  
٢ - يحق للعامل انهاء عمله شريطة ان يشعر صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقطاعه عن العمل اذا مضى على استخدامه مدة خمس سنوات ..

مادة ١١ - تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (٢) التالية :-  
٢ - تحسب المكافأة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على الاسس التالية :-

أ - اجر نصف شهر لمن يعمل باجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .

ب - اجر اسبوعين لمن لا يعمل باجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .

ج - اجر شهر لمن يعمل باجر شهري عن كل سنة تلي الاربع سنوات الاولى .

د - اجر اربعة اسابيع لمن يعمل باجر غير شهري عن كل سنة تلي الاربع سنوات الاولى .

ولا تنسحب احكام البنود الاربعة اعلاه على المدة السابقة لصيدور هذا القانون .

هـ - اما اذا انهي استخدام العامل بناء على طلبه وفق الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا

القانون فتحسب له المكافأة على اساس ثلث ما يستحقه اذا كان قد امضى خمس

سنوات في الخدمة وثلثي ما يستحقه اذا كان قد امضى عشر سنوات وكافة ما

يستحقه اذا كان قد امضى خمس عشرة سنة ويستحق العامل مكافأة نسبية عن المدة

التي قضاها خلال السنة شريطة ان يكون قد امضى مدة ست أشهر متوالية وتحسب

المكافأة على اساس آخر اجر تقاضاه خلال مدة استخدامه مضاعفاً اليه جميع

تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاضافي .

اما اذا كان العامل يتقاضى اجراً على اساس القطعة فتحسب المكافأة بنسبة مكاسبه

خلال ساعات العمل العادي عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه بما في ذلك

جميع علاواته المنتظمة .

مكتبة المجلس



مادة ١٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (أ) منها :-  
على ان يتم فصل الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ورودها دون التقيد باحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقيه بخصوص تبادل اللوائح .

مادة ١٣ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقره (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - يكون الاتفاق الجماعي لمدة معينة وخطياً من ثلاث نسخ على الاقل يحتفظ كل فريق بنسخة منه وتودع نسخة لدى مندوب التوفيق .

مادة ١٤ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) :-

٥ - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة ايام خلال السنة الواحدة .

مادة ١٥ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر ما ورد فيها :-

وله وقف العمل الى ان يتم تلافي الخطر وعلى سلطات الامن تنفيذ اوامره .

مادة ١٦ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ باضافة الفقرة التالية اليها :-

٨ - لا تسمع البيية لاثبات اجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطياً من قبل صاحب العمل او من ينييه وتم وفقاً لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالحريق والكوارث فيجوز التكليف بها شفاهاً ، ولا ينسحب هذا النص على القضايا المنظورة امام المحاكم حالياً .

ماده ١٧ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصيل كما يلي :-

أ - بالغاء الفقره ١ - منها والاستعاضة عنها بما يلي :

(١) يمنح كل عامل يشغل في مؤسسة منتظمة اجازة باجر لمدة اسبوعين وتصبح الاجازة مستحقة بعد ان يكون قد اشتغل في تلك المؤسسة لا يقل عن (٢٤٠) يوماً خلال

مدة قدرها (٢٢) شهراً ولا تحسب منها ايام العطل الرسمية والاعياد الدينية .

ب - باضافة الفقرات (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) التالية اليها :

(٤) يستحق كل عامل في مؤسسة منتظمة اجازة مرضية باجر مدتها اسبوعان خلال السنة الواحدة بشرط ان يكون قد امضى ستة اشهر في المؤسسة ويقرر من الطبيب

المعين من قبل المؤسسة على ان يكون اليوم الاول منها بدون اجر .

(٥) لا يجوز جمع الاجازات لاكثر من ستين وسقط حق العامل في اجازة السنة الاولى عند حلول موعد الاجازة في السنة الثالثة .

(٦) يتوجب على صاحب العمل ابلاغ العامل عن تاويلج استحقاقه الاجازة في كل سنة .

(٧) لكل عامل في مؤسسة منتظمة يشترك في دورة ثقافية عمالية اجازة مدتها عشرة ايام مدفوعة الاجر .

مادة ١٨ - تلغى المادة (٤٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٤٧ - لا يجوز تشغيل النساء والاولاد بالعمل ليلاً بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً الا في الحالات التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ١٩ - تلغى المادة ٥٨ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالنص التالي :

٥٨ - أ - اذا نجم عن الضرر الجسماني وفاة العامل فيكون التعويض مساوياً لاجر المتوفي عن اجر الف يوم من ايام العمل على ان لا يتجاوز التعويض خمسمائة وخمسين ديناراً وان لا يقل عن اربعماية دينار اردني .

ب - اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز مؤقت يستحق العامل اجره عن يوم اصابته بالضرر الجسماني واذا تجاوزت مدة العجز الثلاثة ايام يحق له الحصول على تعويض يومي يساوي نصف معدل اجره اليومي ويحسب التعويض اعتباراً من اليوم التالي لاصابته وذلك عن كل يوم من ايام عجزه الثابت بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية الراضية الى ان يتم شفاؤه .

ج - اذا نشأ عن الضرر عجز دائم كلي : يستحق العامل تعويضاً يساوي اجره عن الف ومئتي يوم من ايام العمل على ان لا يتجاوز مبلغ التعويض السبعماية دينار اردني وان لا يقل عن خمسمائة دينار اردني .

د - اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز دائم ولكنه جزئي يدفع صاحب العمل التعويض وفقاً لنسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدّر لحالة العجز الكلي حسبما اصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب .

هـ - اذا نتج عن الحادث ذاته اكثر من ضرر جسماني واحد للعامل يستحق التعويض على كل ضرر من هذه الاضرار وفق الاسس السابقة على ان لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه مقدار التعويض الذي يدفع في حالة العجز الدائم الكلي .

مادة ٢٠ - تعدل المادة (٦٨) من القانون الاصيل باضافة عبارة (واصحاب العمل) الى آخر ما ورد في الفقرة (٢) منها

مادة ٢١ - تعدل المادة (٦٩) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - ما عدا النقابات القائمة حتى تاريخ ٢٦-٢-١٩٧٢ ومع مزاكاة ما ورد في الفقرة (أ) من

المادة (٨٤) :-

أ - باستثناء مستخدميه وعمال الدولة والبلديات ، يحق للعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او جرفة واحدة او بمهن او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم .

ب - تؤسس النقابة بناء على طلب ثلاثين من ممارسي المهنة الواحدة أو المهن المتماثلة أو المرتبطة ببعضها أو المشتركة في إنتاج واحد بعد وضع نظام داخلي يدرج فيه اسماءهم.

ج - يقدم طلب خطي لتسجيل النقابة مرفق بما يلي :-

( ١ ) نسخة من نظام النقابة .

( ٢ ) اسماء مقدمي الطلب ومهنتهم وعناوينهم .

( ٣ ) اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها

( ٤ ) اسماء اعضاء اللجنة الادارية واعمارهم وعناوينهم ومهنتهم .

د - يحق لاصحاب العمل الذين يعملون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او يهون او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة ببعضها بعض او تشترك في إنتاج واحد ان يشكلوا فيما بينهم نقابة عامة وفق احكام هذا الفصل وبفلس الاسلوب الذي تشكل فيه نقابات العمال .

مادة ٢٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٧٨) من القانون الاصلي فقرة تحت حرف (أ) وتضاف اليها الفقرتان التاليتان تحت حرف ب ، ج ، بالنص التالي :-

ب - لا يجوز قيام تجمع نقابي الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسب الوزير المختص ، وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

ج - يحل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامور امنية وللسلامة العامة .

مادة ٢٣ - تلغى المادة (٨٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٨٤ - أ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل من وقت لآخر ( بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال ) قراراً يتضمن قائمة باسماء المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات وعلى النقابات القائمة ان تكيف اوضاعها بما يتلائم وهذا القرار وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من صدور هذا القانون .

ب - تعتبر النقابات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها نقابات عامة يحق لها فتح فروع في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين النقابات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .

مادة ٢٤ - تلغى المادة (٨٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :-

٨٥ - يجوز حل النقابة اختيارياً وتصفى اموالها بقرار يصدر عن هيئة العامة طبقاً لنظامها الداخلي وموافقة ثلثي اعضائها المسجلين على الاقل ويجب اشعار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحل .

مادة ٢٥ - تلغى المادة (٨٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :-

٨٦ - يحق للوزير ان يطلب الى محكمة البداية للحكم بحل النقابة في إحدى الحالات التالية :-

( ١ ) اذا وقعت منها مخالفة لأحد الاحكام الواردة في هذا القانون رغم سبق اذارها

كتابة بإزالة سبب المخالفة ومضي شهر على هذا الاذار دون ازالة السبب .

( ٢ ) اذا اصدرت النقابة قراراً او اقدمت على عمل من شأنه ارتكاب إحدى المخالفات او الجرائم التالية :-

أ - التحريض على قلب نظام الحكم او على كراهية وازدراؤه او تحييد او ترويع الملهب المهنة والتي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية في المملكة .

ب - ترك العمل او الامتناع عنه بقصد الاضراب او الاعتصام او التظاهر او التحريض عليها والاشتراك بها .

ج - استعمال او التحريض على استعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التباير غير المشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق الغير في :

( ١ ) العمل

( ٢ ) الاستخدام

( ٣ ) الامتناع عن استخدام اي شخص .

( ٤ ) الاشتراك في جمعية من الجمعيات او في نقابة من النقابات .

( ٣ ) يجوز لمجلس الوزراء بتنسب من الوزير حل اية نقابة لانتهاكات الامن والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

مادة ٢٦ - تلغى المادة ٨٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :-

٨٧ - أ - يجوز استئناف قرار محكمة البداية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره اذا كان وجاهياً او من تاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي الى محكمة الاستئناف . ويكون قرارها قطعياً .

ب - اذا حلت النقابة تودع اموالها في المصرف او الصندوق المعين بالنظام الداخلي الى ان تشكل نقابة جديدة في المهنة نفسها فاذا لم تشكل نقابة جديدة للمهنة خلال سنتين من تاريخ حل النقابة الاولى فتصرف هذه الاموال ( بقرار من الوزير ) في الوجهة النافعة للعمال .

مادة ٢٧ - تعديل المادة ١٠٧ من القانون الاصلي لتصبح بالنص التالي :-

١٠٧ - عقوبة التحريض على الاضراب والاعلاق

كل من حرّض على الاضراب او الاعلاق بالقول او بالعمل او بالكتابة او قدم مساعدة مالية او معونة مادية بقصد تأييد اضراب او اغلاق محظور او قاد اضراباً ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز المئتي دينار وبالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر .

مادة ٢٨ - تعديل المادة ( ١١٥ ) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطراف الفقرة (ب) التالية اليها بالنص التالي :-

ب - مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا تسمع اي دعوى بالمطالبة بآية حقوق يرتبها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشوء الحق .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب		المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تتبع المادة (١٦) من القانون المؤقت المعدل القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (١)		تعدل المادة (٢٥) من القانون لاصحى بإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (٥) هـ - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يرى اليه وليس في رسمه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة أيام خلال السنة الواحدة	١ - يكون صاحب العمل ومدير المؤسسة مسؤولين بالتفصيل عن دفع الاجور دون اجراء أي حسم خلال ما يجزءه هذا القانون وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ استحقاق دفع الاجور : ٢ - يجزء لصاحب العمل أن يعرض القرامة على أي عامل أو أن يوقفه عن العمل بدون أجر ، اذا اقررت أي قبل او اعمال عاقلة بذلك التلميحات الكافية للمعلن فيها في المؤسسة بعد أن يكون قد حصل على إذن مسبق من مدير دائرة العمل بما يشترط ان يكون قد أخطر العامل مرة واحدة لكل عاقلة خطياً أو أمام شهود على ان لا تزيد القرامة عن ثلاثة اشهر من اجوره اليومية او ان يوقفه عن العمل أكثر من ثلاثة أيام بسبب ارتكابه عاقلة واحدة ويجب أن لا يزيد مقدار القرامة
		نص المادة (١٦)	نص المادة (٢٥)
		اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل بسبب لا يمكن أن يبرى اليه وليس في رسمه دفعه ليتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة أيام .	

- ٢ -

السيد الرئيس :

مجلس يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧١

المعدل قانون العمل ؟

الجميع : نعم القانون .

(وهذا نص القانون كما دفعه المجلس وكما سيرفع المجلس الايمان مرفوضاً)

ملحوظات لمجلس النواب

حول القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون العمل

المادة الممول بها الآن

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة الممول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (١)	تتبع المادة (١٦) من القانون المؤقت المعدل القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠	نص المادة (١٦) اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل بسبب لا يمكن أن يبرى اليه وليس في رسمه دفعه ليتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة أيام .

تابع المادة (٢٥) :

١ - في أية حالة - على اجور ثلاثة أيام خلال الشهر الواحد ولا يفرض أية عقوبة أو غرامة على  
أي عامل بعد التقادم ثلاثين يوماً على تاريخ ارتكابه المخالفة ، وتسجل الترامات في سجل خاص  
كما توضع المبالغ في صندوق مشترك للمهمة العام :

٢ - أما الخصمات الاخرى التي يجزء حسمها من الاجور والخاصة بشروط أو أحوال معينة فهي :-

أ - خصمات استرداد الساعات ، او تسوية المبالغ المدعومة زيادة على الاستحقاق .

ب - خصمات غريبة الدخل أو المساهمة في القامان الاجتماعي مما يترتب على العامل دفعه .

ج - خصمات صدر بها أمر من محكمة مدنية أو أية سلطة أخرى مخصصة باصدار حل هذا الامر  
على أن تراعى في ذلك أحكام الفقرة (٤) من هذه المادة .

د - خصمات الاشتراك في أي صندوق اجتماعي أو دفع الساعات المخروقة منه .

هـ - خصمات تسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من وسائل الراحة  
والخدمات حسب المميزات أو السبل المئوية من الاجور التي يجزءها وزير الشؤون الاجتماعية .

٤ - لا يجزء المحجوز على الاجور المستحقة للمعلن عن المهمة دقائق الاول شهراً أو التي طس الاول  
يوماً الا لافقة أو لاداء المبالغ المستحقة غير ما كل او مجلس له او لمن يراه على ان لا يتجاوز والبيع  
اما ما زاد على ذلك فيحجز حجزه من أجل دفع بموجب القوانين الموقعة على ان تسوق الفقرة  
ودون المأكول والمليس قبل المليون الاخرى .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (١) .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (١) .	تعديل المادة (٢٩) من القانون الاصلى باضافة عبارة (مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من المادة (٨٤) من هذا القانون) الماول الفقرة (٢) منها :	نص الفقرة (٢) من المادة (٢٩) : ١ - يحق للمحال الذين يشتغلون مهنة او صناعة او حرفة واحدة او مهنة او صناعات او حرف متباينة او مرتبطة بعضها ببعض او يشترك في افنتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم . ب - تؤسس النقابة بناء على طلب ثلاثين من عازمي المهنة الواحدة او الذين المتباينة او المرتبطة بعضها او المشتركة في افنتاج واحد بعد وضع نظام داخلي يدرج فيه اعضاؤهم . ج - يقدم طلب خطي لتسجيل النقابة مرفق بما يلي : - (١) نسخة من نظام النقابة . (٢) اسماء مقلمي الطلب ومهنتهم وعنايتهم . (٣) اسم النقابة ومركزها الرئيسي ومقرها . (٤) اسماء اعضاء اللجنة الادارية واعمالهم وعنايتهم ومهنتهم . د - يحق لاصحاب العمل الذين يعملون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او مهنة او صناعات او حرف متباينة او مرتبطة بعضها ببعض او يشترك في افنتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم تقايم عملة وفق احكام هذا الفصل وتضمن الاسلوب الذي تتشكل فيه نقابات العمال .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (١) .	ينبغي ما جاء في المادة (٨٤) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (٨٤) : أ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل من وقت لآخر بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا يتضمن قائمة باسماء المهنة والحرف والصناعات التي يحق لاصحابها تكوين نقابات . ب - تعبر النقابات التي يتم تشكيلها وفقا لاحكام القرار الصادر بموجب الفقرة (١) من هذه المادة نقابات عملة يحق لها فتح فروع او مكاتب في كافة انحاء المملكة . ج - على النقابات القائمة بتاريخ قفاذ هذا القانون ان تكيف اوضاعها بما يتلاءم مع القرار الصادر بموجب الفقرة (١) من هذه المادة خلال مدة اقصاها ٩٧١/٩/٣٠ وتعتبر منحلة بخلاف ذلك .	نص المادة (٨٤) : أ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا يتضمن قائمة باسماء المهنة والحرف والصناعات التي يحق لاصحابها تكوين نقابات ومقرات النقابات القائمة ان وكيف ان يصاحبها بما يتلاءم ومقرات القرار وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من صدور هذا القانون . ب - تعبر النقابات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على انها نقابات عملة يحق لها فتح فروع في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العامة وفرعها وكيفية العلاقة بين النقابات العملة والاتحاد العام بموجب الانظمة انظمة لكل منها .



انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في  
١٩٧٢/١/١٣ البند (٣)

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
<p>١١ - لا تبطل بفعالة في أية دعوى تقام امامها بشأن أي جرم ارتكب خلافا لاحكام هذا القانون أو أي نظام أو امر صادر يقتضيه مالم ترفع الدعوى خلال اثنى عشر شهرا من التاريخ الذي ثبت ان الجرم ارتكب فيه .</p> <p>١٢ - تعتبر التقاضيات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها تقاضيات عامة يجب ان ترفع فوراً في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين القاضية العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين التقاضيات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .</p>	<p>تعديل المادة ١١٥ من المادة من القانون الأصلي المعدلة بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٩٧٠ / ١٦ بإضافة الفقرتين التاليتين إليها : ج - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تسمح الدعوى ، باجور الساعات الإضافية وبذل الاجازات والمطل الرسمية بعد مرور ثلاثة اشهر على نشوء هذا الحق . د - تسري احكام الفقرة السابقة على الدعاوى المقامة قبل نفاذ هذا القانون ولم تقترن بحكم قطعي .</p>	<p>١٣ - لا تبطل بفعالة في أية دعوى تقام امامها بشأن أي جرم ارتكب خلافا لاحكام هذا القانون أو أي نظام أو امر صادر يقتضيه مالم ترفع الدعوى خلال اثنى عشر شهرا من التاريخ الذي ثبت ان الجرم ارتكب فيه .</p> <p>١٤ - تعتبر التقاضيات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها تقاضيات عامة يجب ان ترفع فوراً في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين القاضية العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين التقاضيات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .</p>	<p>١٥ - لا تبطل بفعالة في أية دعوى تقام امامها بشأن أي جرم ارتكب خلافا لاحكام هذا القانون أو أي نظام أو امر صادر يقتضيه مالم ترفع الدعوى خلال اثنى عشر شهرا من التاريخ الذي ثبت ان الجرم ارتكب فيه .</p> <p>١٦ - تعتبر التقاضيات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها تقاضيات عامة يجب ان ترفع فوراً في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين القاضية العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين التقاضيات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .</p>

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون العمل

- ٣ -

السيد الرئيس :

هل يتفق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٧١  
المعدل لقانون العمل ؟

الجميع : موافقون .

(ومطامش القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع مجلس الاعيان مرفوضاً).

قانون مؤقت رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون العمل رقم  
٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١١٥ من القانون الأصلي المعدلة بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٩٧٠/١٦  
بإضافة الفقرتين التاليتين إليها :

ج - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تسمح الدعوى باجور الساعات الإضافية وببذل  
الاجازات والمطل الرسمية بعد مرور ثلاثة اشهر على نشوء هذا الحق .  
د - تسري احكام الفقرة السابقة على الدعاوى المقامة قبل نفاذ هذا القانون ولم تقترن  
بحكم قطعي .

- ٤ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ قانون العمل ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان مرفوضاً .)

قانون مؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٧١

## قانون العمل

٥٥٥٥٥٥

## تمهيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العمل لسنة ١٩٧١) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعاريف

تكون للألفاظ والعبارة التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام أو قرار أو تعليمات صادرة بمقتضاه المعاني المخصصة لها فيما يلي إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الأردنية الهاشمية .
الوزارة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الوزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
الدائرة	دائرة العمل في الوزارة .
المدير	مدير دائرة العمل
المؤسسة	كل محل لمهنة أو مشروع صناعي أو تجاري أو حر يستخدم خمسة عمال فأكثر خلال ستة أشهر أو أكثر من السنة .
صاحب العمل	كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوع الاستخدام وسواء أكان الأجر نقداً أم أشياء عينية أم حصة من الأرباح أم غير ذلك من مبدلات الأجر .
العامل	كل شخص - كما حدد في هذا القانون - يعمل لقاء أجر لدى أي صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه بموجب عقد عمل فردي أو مشترك أو عام وتشمل أيضاً كل عامل يبحث عن عمل بأجر .
الأجر	كل ما يعطى العامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات إذا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي : -
١ -	العمولة التي تعطى للمتدوين الجوالين والممثلين التجاريين .

٢ - النسب المئوية التي تدفع للعمال التجاريين عن ثمن ما يبيعونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاءاته أو كفاءته أو لقاء اعبائه العائلية أو ما شابه ذلك إذا كانت المبالغ مقررّة في عقود العمل الفردية أو الجماعية أو الانظمة الداخلية للعمل .

المهنة : وتشمل الحرفة أو الصنعة .

الحادث : كل شخص أتم التاسعة ولم يتم الثانية عشرة من عمره

المراهق : كل شخص أتم السنة الثانية عشرة ولم يتم السابعة عشرة من عمره

اليوم : فترة زمنية مدتها أربع وعشرون ساعة

الاسبوع : فترة زمنية مدتها سبعة أيام .

لغايات هذا القانون :

الشهر والسنة : يعتبر الشهر ثلاثون يوماً والسنة ٣٦٥ يوماً إلا إذا نص على خلاف ذلك .

الآلات : جميع أجهزة وأدوات المصانع التي تولد الطاقة أو تحركها أو تنقلها أو تدار بواسطتها .

الطاقة : الطاقة الكهربائية أو الأليكترونية أو أي نوع آخر من أنواع الطاقة يتولد أو ينشأ بصورة ميكانيكية .

مدير المؤسسة : أي شخص مسؤول عن إدارة المؤسسة أو مفوض بذلك من صاحب العمل .

العقد : عقد العمل الفردي أو المشترك أو الجماعي .

اللجنة : اللجنة الإدارية للقبالة المؤلفة بموجب أحكام هذا القانون .

المفتش : موظف الدائرة الموكول إليه سلطة التفتيش بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على :

أصحاب العمل والعمال .

وعلى المعامل والشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها التجارية والصناعية والخيرية .

كما تسري :

على فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة ومثيلها على عمال الدولة والمؤسسات العامة غير الموظفين تبعاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها نظام خاص من مجلس الوزراء .

المادة ٤ - للوزير حق المراقبة والإشراف على جميع مؤسسات ومنظمات العمل المشمولة بأحكام هذا القانون وله أن يصدر القرارات والتعليمات اللازمة لضمان تطبيق أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه .

## مدير دائرة العمل

المادة ٥ - أ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب الوزير المدير وتشمل صلاحياته جميع أنحاء المملكة وينشر قرار تعيينه في الجريدة الرسمية .

ب - يقوم المدير بالإشراف على تنفيذ أحكام هذا القانون ويكون مستشاراً للوزارة في جميع المسائل المتعلقة بتحسين وضع العمال وحفظ حقوقهم وصيانة العلاقات الطيبة بينهم وبين أصحاب الأعمال .

ج - مفتشو العمل وموظفو التوفيق المعينون بمقتضى هذا القانون يخضعون لإشراف مدير دائرة العمل .

المادة ٦ - تنفيذاً للغايات المقصودة من هذا القانون :

١ - يعين الوزير بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية مساعدين للمدير ومفتشين حسب الحاجة .

٢ - للمدير في أية منطقة يعمل فيها أكثر من مفتش توزيع العمل بينهم وإن يسمى الرئيس الذي يرتبطون به .

المادة ٧ - يقع باطلاً كل شرط في العقد أو كل اتفاق يعقد بين صاحب العمل والعمال قبل العمل أو خلال مدته إذا كان مخالفاً لأحكام هذا القانون أو للأنظمة والقرارات الصادرة بوجبه وكذلك كل مصلحة أو إبراء من الحقوق التي يرتبها هذا القانون إذا تمت خلال مدة العقد أو خلال شهر من تاريخ انتهائها .

المادة ٨ - تسري أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق المكتسبة التي حصل عليها العامل بموجب أحكام أي قانون آخر أو أي عقد أو نظام داخلي للعمل أو أي اتفاق أو قرار إذا كانت النفع للعامل بما يترتب عليه هذا القانون .

المادة ٩ - يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون :

أ - خدم المنازل وبستانيو وطهاة البيوت الخاصون ومن هم في حكمهم .

ب - الأشخاص الذين يستخدمون في الأعمال الزراعية التقليدية ما عدا الذين يعملون على الآلات أو في أعمال الري الدائم .

ج - أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون معهم .

د - موظفو الدولة والبلديات .

## الباب الأول

في التوظيف والتدرج والتدريب والتأهيل . وعمل الأجانب  
الفصل الأول

## في التوظيف ومكاتب الاستخدام

المادة ١٠ - تسري أحكام هذا الفصل على كل عامل عاطل عن العمل أو باحث عنه .

المادة ١١ - أ - للوزير بتنسيب المدير ووفق الشروط التي يقرها أن يؤسس مكاتب للاستخدام في مراكز المحافظات والولاية تقدم خدماتها للطلابين مجاناً .

ب - يحظر فتح مكاتب استخدام خاصة .

المادة ١٢ - يناط بمكاتب الاستخدام الواجبات التالية :

أ - جمع طلبات الاستخدام وطلبات اليد العاملة في كل مهنة من المهن وتسجيلها وتصنيفها وتنسيقها .

ب - تسهيل إيجاد أعمال للعاطلين وبذل المساعي لتحقيق هذه الغاية .

ج - الحصول على البيانات المتعلقة بالشواغر من أصحاب العمل والمؤهلات المطلوبة لأدائها .

د - توجيه العمال العاطلين عن العمل على نحو يتفق وحاجة المملكة الاقتصادية والعمرانية ويتلائم مع أحوالها الخاصة وتبعا لطلب الأيدي العاملة والعمل على تسهيل انتقال العمال من مهنة إلى أخرى أو من منطقة إلى غيرها .

هـ - تنظيم احصاءات تبين عدد العاطلين عن العمل في كل منطقة وفي كل مهنة وذلك في فترات دورية يعينها الوزير .

و - ملء الشواغر العمالية في المؤسسات .

المادة ١٣ - يشكل الوزير لجنا استشارية لمعاونة مكاتب الاستخدام يشترك فيها ممثلون عن الجهات المختصة وعن أصحاب العمل والعمال بالتساوي .

المادة ١٤ - تمارس هذه اللجان الاختصاصات التالية :

أ - اقتراح سياسة الاستخدام في المملكة .

ب - التوجيه المهني بما يتلائم واحتياجات سوق العمل المحلي .

ج - اقتراح الأنظمة التي تكفل تكافؤ فرص الترشح للاستخدام .

د - اقتراح الأنظمة التي تكفل إعادة المملكة والمؤسسات العامة من خدمات مكاتب الاستخدام عند الترشح لمختلف الوظائف .

هـ - اقتراح نظام يكفل اختيار العمال - مهنتهم - مسجلتهم بمكاتب الاستخدام .

وتحديد درجاتهم الفنية فيها .

- و - اقتراح نظام يكفل قيد وترشيح العمال في الاماكن البعيدة عن مكاتب الاستخدام .
- ز - اقتراح تنظيم هجرة العمال من منطقة الى اخرى حسب حاجة العمل .
- ح - اقتراح النظم الكفيلة بتقديم الارشاد المهني والتدريب الفني للراغبين لتأهيل العمال العاطلين للحصول على الاعمال المناسبة لهم .
- ط - اقتراح تنظيم ورعاية هجرة العمال للخارج .

المادة ١٥ - على كل مؤسسة ان تزود مكتب الاستخدام الذي يقع ضمن عمل عملها ببيانات - كل أربعة أشهر - بالامور التالية :

- أ - بيانات بعدد العمال حسب مهنتهم وفتاتهم وأعمارهم وجنسياتهم .
- ب - بيانات بالاعمال التي شغرت او أخلدت وما شغل منها وأسباب عدم اشغال الباقي مع إيضاح انواعها وأجر كل منها .
- ج - بيانات عن حالة العمل وما يتصل به من فرص الاستخدام وما يتوقع له من زيادة او نقص في عدد الوظائف والاعمال .
- تدون هذه البيانات على نموذج تعدده الوزارة .

د - ملء الشواغر في المؤسسات يتم عن طريق مكاتب الاستخدام .

#### الفصل الثاني

#### في التدرج والتدريب والتأهيل

المادة ١٦ - يعتبر عاملاً متدرجاً كل من يتعاقد مع مؤسسة بقصد تعلم مهنة ما .

المادة ١٧ - يشترط في عقد التدرج أن يكون مكتوباً وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتابعة والاجزاء بصورة متدرجة في كل مرحلة من مراحل التعليم على ان لا يقل في المرحلة الاخيرة عن تعرفه الحد الأدنى للاجور المحددة لفئة العمال في المهنة التي يتدرج فيها .

المادة ١٨ - أ - يشكل الوزير لجنة من مندوب عن الوزارة وآخر عن كل منظمة او نقابة اصحاب الاعمال او نقابات العمال وتختص هذه اللجنة باقتراح تحديد المهن الخاضعة للتدرج ومدة كل مهنة ونسب الاجور في كل مرحلة من مراحلها والبرامج التدريبية النظرية والعملية ، ونظام الاختبار والشهادة التي تعطى في هذا الشأن والبيانات التي تدون بها على ان يراعى سن العامل المتدرج وتوزيع العمل بطريقة التعليم .

ب - ترفع اللجنة توصياتها للوزير ليصدر قراره بشأنها .

المادة ١٩ - أ - للمؤسسة أن تنسخ عقد العامل المتدرج اذا ثبت لديها عدم أهليته أو استعداده لتعلم المهنة بصورة مرضية .

ب - يحق للعامل المتدرج أن ينهي عمله شريطة ان يخطر الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل .

المادة ٢٠ - لولي أمر أي حدث أو مراهق أن يبرم عنه عقد التدريب :

المادة ٢١ - أ - يقتضي أن يكون صاحب المؤسسة أو مديرها المسموح له بقبول متدربين قد أم الحادية والعشرين من عمره على الأقل وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

ب - لا يجوز لاصحاب الاعمال غير المتزوجين ان يدربوا لديهم فتيات قاصرات .

المادة ٢٢ - يقصد بعبارة « التأهيل المهني » لغايات هذا الفصل الخدمات المهنية والفنية واليدوية التي تقدم للعاجز الذي قصص قدرته عن أداء عمل مناسب ليتمكن من استعادة قدرته على مباشرة عمله الأصلي او اداء أي عمل آخر مناسب لحالته والاستمرار فيه .

المادة ٢٣ - يقوم الوزير بالاتفاق مع الوزارات والجهات المختصة بإنشاء وتنظيم الهيئات والمعاهد اللازمة لتوفير خدمات التأهيل المهني ويكون قبول العاجزين فيها بطلب يبين فيه حالة العاجز ويتم فحص الطالب لتحديد مدى عجزه بمعرفة لجنة يشكها الوزير لهذا الغرض ويكون قرارها نهائياً .

المادة ٢٤ - على اصحاب الاعمال المشمولين بأحكام هذا القانون قبول من ترشحه مكاتب الاستخدام من الذين تم تأهيلهم في حدود ما يقرره الوزير .

المادة ٢٥ - تطبيق احكام هذا الفصل على المؤسسات .

#### الفصل الثالث

#### في تنظيم عمل الاجانب

المادة ٢٥ - العمل حق للمواطن الاردني ولا يحق لغير الاردنيين ممارسة اي عمل في المملكة الا في حالات الحاجة الى الخبرة غير المتوفرة والكفاية النادرة وبعد الحصول على اذن من الوزارة شريطة ان يكون طالب العمل مرتعصاً له بالإقامة في المملكة وبشروط المعاملة بالمثل مع الدولة التي ينتمي اليها الاجنبي وفي حدود تلك المعاملة وعلى ان لا يتعارض ذلك مع أي اتفاقيات دولية التزمت بها الدولة .

المادة ٢٦ - تمنح الأولوية في الاستخدام للأجانب العرب على غيرهم شريطة المعاملة بالمثل .

المادة ٢٧ - يسمح للعامل الاجنبي المستجيب في المملكة - عند نقاء احكام هذا القانون - اتمام مدة تعاقده



ولا يسمح له بالاستمرار في عمله بعد انتهائها - ما لم يستوف الشروط المذكورة في هذا الفصل.  
المادة ٢٨ - على الرغم من الأحكام الواردة في هذا الفصل للوزير ان يسمح للعمال الاجانب بالعمل في المملكة دون اشتراط المعاملة بالمثل اذا تبين ان استخدامهم تتطلبه مصلحة المملكة او يعود بالنفع على الدخل القومي ( بعد الاستئناس برأي وزير الاقتصاد الوطني ) مع مراعاة الحماية الكافية للايدي العاملة الفنية الاردنية .

المادة ٢٩ - يصدر الوزير قرارا يبين فيه الشروط العامة لمنح أذن العمل والبيانات التي يجب ان تتضمنها كما تحدد فيه حالات الاعفاء من شروط الحصول على ترخيص العمل .

## الباب الثاني

في العقود الواردة على العمل

### الفصل الاول

#### عقد العمل الفردي

المادة ٣٠ - عقد العمل هو كل اتفاق يتمهده العامل بمقتضاه ان يعمل لدى مؤسسة او صاحب عمل ونحوه اشرافه وادارته - ولو كان بعيدا عن نظارته - لقاء اجر مهما كان نوعه .

المادة ٣١ - يكون العقد :

أ - لمدة معينة .

ب - لمدة غير معينة .

واذا كان لمدة معينة ينبغي اثباتها في العقد خطياً ما لم يكن تعيين المدة ناشئاً عن طبيعة العمل او كان العمل من الاعمال الموسمية او في المشاريع التي ليست لها صفة الاستمرار او ما هو في حكمها .

المادة ٣٢ - تنفيذاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر العامل المستخدم - لمدة غير معينة - مستمر الى ان ينهي صاحب العمل استخدامه بموجب احكام هذا القانون اما في الحالات التي يستخدم فيها العامل - لمدة معينة - فيعتبر مستمراً في عمله خلال تلك المدة بغض النظر عن الايام التي لا عمل له فيها أثناء تلك المدة .

المادة ٣٣ - أ - اذا كان العقد لمدة معينة بـ سواء حددت فيه ام كانت ناتجة عن طبيعة العمل - واذا استمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته دون الاتفاق صراحة على التمديد يقرب العقد حكماً الى عقد المدة غير معينة وذلك منذ بداية الاستخدام .  
ب - اذا ملأ أي عقد غير مسمى لمدة معينة أكثر من مرة اقلب حكماً من تاريخ التمديد او التجديد الثاني الى عقد مدة غير معينة اعتباراً من تاريخ الاستخدام .

المادة ٣٤ - أ - يعتبر العامل ( بالقطعة ) الذي يستخدم بانتظام لدى صاحب عمل واحد او باقيا بمساة من الاعمال ( بالقطعة ) بأنه عامل مستخدم لمدة غير معينة .

ب - تستفي صفة العامل عن كل عامل ( قطعة ) يشتغل في وقت واحد لحساب أكثر من صاحب عمل .

المادة ٣٥ - أ - اذا دخل في العقد فريق ثالث ( مفوض عن صاحب العمل ) فيكون الاخير مازماً بالعقد ويعتبر اي فريق مفوضاً اذا ظهر او تصرف صاحب العمل بما يدل على ان ذلك الفريق مفوض عنه .

ب - اذا دخل في العقد متعهد فرعي يتخذ العمل او جزءاً منه بالنيابة عن المتعهد الاصيل او لصالحه يكون المتعهد الاصيل والمتعهد الفرعي مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا القانون وعلى المتعهد الفرعي ان يساوي في المعاملة بين عماله وعمال صاحب العمل الاصيل .

المادة ٣٦ - أ - يظل العقد نافذا بغض النظر عن اي تغيير قانوني يطرأ على حالة صاحب العمل او شروعه اما بسبب نقله او بيعه او انتقاله بطريق الارث . او تحويله الى شخص آخر او شركة اخرى او دمج بمشروع آخر .

ب - يظل صاحب العمل السابق واللاحق مسؤولين بالتضامن عن حقوق العمال كما ان جميع العقود المبرمة حتى يوم التغيير - بما تتضمنه من التزامات - تبقى قائمة بين صاحب العمل السابق وعمال صاحب العمل اللاحق .

ج - لا يترتب على صاحب العمل السابق اي التزام ناشئ عن العقود بعد تاريخ حدوث التغيير .

المادة ٣٧ - للعامل اثبات حقوقه الناشئة عن العقد بجميع طرق الاثبات باستثناء المطالبة بأجور ساعات العمل الاضافية التي لا يجوز اثباتها بالبينة الشخصية .

المادة ٣٨ - أ - تحدد مدة التجربة في العقد ويحظر تعيين العامل تحت التجربة أكثر من مرة لدى صاحب اي عمل .  
ب - تعتبر مدة التجربة من الخدمات القبلية للعامل اذا تم تثبيته في عمله واستمراره فيه .

المادة ٣٩ - أ - لا يجوز لصاحب العمل ان ينقل احد عماله من فئة ذوي الاجرة الشهرية الى فئة اخرى من يتقاضون اجرة يومية او يومية او حسب مقدار الانتاج الا بموافقة العامل الخطية .

ب - لا يحق لصاحب العمل ان يطلب من العامل القيام بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن العمل المفق عليه الا في الحالات الملحة ولمدة محدودة .

ج - لا يجوز لصاحب العمل نقل العامل الى بلد آخر غير الذي تم التعاقد على العمل فيه اذا لم

تتطلب طبيعة العمل مثل هذا النقل .

المادة ٤٠ - تتحمل المؤسسة التي تستخدم أكثر من خمسة وعشرين عاملاً ( عند بله التعاقد ) مصاريف انتقال العمال من الجهات التي استقدمتهم منها الى مكان العمل كما تلتزم بمصروفات عودة العمال اليها خلال سبعة أيام من تاريخ انتهاء العمل او العقد للأسباب المبينة في هذا القانون الا اذا رفض العامل العودة خلال المدة المذكورة او ترك العمل قبل انتهاء مدة العقد لسبب غير مشروع واذا لم تقم المؤسسة بترحيل العامل خلال المدة المذكورة او لم تف بمصروفات ترحيله وجب على السلطات الادارية ترحيل العامل على نفقة الدولة ولذا استرداد ما دفعته وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٤١ - لا يفسخ العقد بوفاة صاحب العمل الا اذا كان شخصه قد اعتبر أساساً في قيام العقد . وينتهي العقد بوفاة العامل او بعجزه عن تأدية عمله .

المادة ٤٢ - يفتح لصاحب العمل - دون بيان الأسباب - انتهاء العقد خلال الأشهر الثلاثة الأولى اذا كان تحت التجربة دون اشعار او مكافأة ، واذا أعاد صاحب العمل عاملاً كان مستخدماً لديه تحت التجربة خلال شهر من تاريخ انتهاء العمل فان خدمته حيثئذ تعتبر متواصلة .

المادة ٤٣ - اذا كان العقد غير معين المدة جاز لكل من الطرفين انهاءه وفقاً لاحكام هذا القانون - بعد اشعار الطرف الآخر كتابة بمدة شهر او بعد دفع بدل الاشعار من صاحب العمل هذا بالنسبة لعمال المشاهدة وخمسة عشر يوماً او دفع بدل الاشعار بالنسبة للعمال الذين يشتغلون بالساعة او اليوم او الاسبوع او بالقطعة ، ويحق للعامل الذي وجه اليه الاشعار ان يتقرب عن عمله ساعة يومياً بقصد البحث عن عمل خلال مدته .

المادة ٤٤ - ١ - يجب على صاحب العمل ان يؤدي للعامل الذي استمر في عمله مدة لا تقل عن ستة أشهر متواصلة مكافأة كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة وذلك في جميع الحالات التالية بالإضافة الى أية مكافأة بموجب المادة (٤٣) :

أ - اذا انهي استخدام عامل لاي سبب لم يرد ذكره في المادة (٤٦) .

ب - اذا انهي صاحب العمل استخدام عامل بسبب المرض وفقاً للائحة المقررة في هذا القانون حيث لا يتوجب التعويض عليه بموجب أحكام الباب الخامس من هذا القانون .

ج - اذا ترك العامل عمله لاي سبب من الأسباب الواردة في المادة (٤٨) .

د - حينما ترك عاملة عملها بسبب الزواج او انجاب الطفل الأول شريطة ان تترك العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى او خلال ثلاثة أشهر من قبل الوضع او بعده في الحالة الثانية .

هـ - عندما يدعى العامل للائحة بالخدمة العسكرية الوطنية .

و - اذا صدر بحق العامل حكم او أمر بسجنه او اعتقاله لمدة تزيد على شهر - تجرime غير أخلاقية فيجوز لصاحب العمل انهاء العقد .

ز - تعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متواصلة وذلك حين حساب المكافأة .

٢ - أ - تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة عن المدة السابقة لتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٠ كما يلي:

١ - أجر شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى وراتب نصف شهر عن كل سنة تلي ذلك اذا كان العامل يتقاضى اجوره مشاهرة .

٢ - أجر أربعة أسابيع عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى وأجر اسبوعين عن كل سنة تلي ذلك اذا لم يكن يتقاضى أجره مشاهرة .

ب - تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة عن المدة اللاحقة لتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٠ كما يلي:

١ - أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى وأجر شهر عن كل سنة تلي ذلك اذا كان العامل يتقاضى أجره مشاهرة .

٢ - أجر أسبوعين عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى وأجر أربعة أسابيع عن كل سنة تلي ذلك اذا لم يكن يتقاضى أجره مشاهرة .

٣ - يستحق العامل مكافأة عن كمور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل شريطة ان يكون قد امضى لدى صاحب العمل مدة ستة أشهر على الأقل .

٤ - يحسب بدل الاشعار ومكافأة انهاء الخدمة على أساس آخر أجر تقاضاه العامل خلال استخدامه مع سائر مشتملاته وعناصره المبينة في هذا القانون . أما عامل القطعة او العمولة فتحسب مكافأته على أساس متوسط ما تقاضاه من أجور مقابل انتاجه وذلك خلال السنة الأخيرة من استخدامه .

هـ - تحسب المدة الفاصلة التي تقع بين عمل وآخر بسبب يعزى الى صاحب العمل (ولا تزيد على الشهر) كخدمة متواصلة لاغراض حساب المكافأة .

٦ - تعتبر مكافأة انهاء الخدمة وبدل الاشعار شيئاً ممتازاً على النحز المقرر في قانون الاجراء .

المادة ٤٥ - لا يجوز لصاحب العمل إنهاء العقد لمدة معينة قبل انقضاءه الا اذا ثبت ان العامل قد ارتكب ذنباً خطيراً في العمل على النحو الوارد في المادة التالية وفي غير هذه الحالة يحق للعامل الذي انتهى عقده المطالبة بكامل الاجر عن المدة الباقية .

المادة ٤٦ - لصاحب العمل إنهاء العقد لمدة معينة او لمدة غير معينة - قبل انتهاء أجله دون اشعار او دفع بدل اشعار ، واعفائه من دفع المكافآت المقررة في هذا الفصل اذا ارتكب العامل ذنباً على النحو التالي :

أ - اذا كان قد عرض عن قصص حياته او حياة غيره من العمال للخطر أثناء العمل او تسبب (عن قصد) بالحاقه اضرار مادية بالغة بمنتجات صاحب العمل او بضائمه او آلاته او أمواله وعلى صاحب العمل في هذه الحالة ابلاغ المفتش خلال اربع وعشرين ساعة من علمه بوقوعه .  
ب - اذا تسبب بالحاق اضرار مادية بمنتجات صاحب العمل او بضائمه او آلاته او أمواله ، نتيجة اهماله او تقصيره او غفلة شريطة ان يكون قد سبق لفت نظره بحضور شاهدين او اكثر .

ج - اذا تمادى العامل باقتراف افعال تخالف اوامر وتعليمات العمل المعلنة وسبق ان انذره مرتين على الاقل وتعمد مخالفة الاحتياطات الفنية الواجبة لوقاية العمال من الاخطار شريطة ان تكون قد الصقت تعليمات بشأنها في محل ظاهر من اماكن العمل وان يكون صاحب العمل او وكلاؤه قد سبق ان انذروا العامل كتابة بوجود التقيد بهذه التعليمات .

د - اذا افشى العامل اسرار صاحب العمل التجارية او الصناعية او الفنية او المالية .

هـ - اذا لم يقيم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية التي يرتبها العقد او تقاعس بشكل ظاهر عن اداء واجباته الاساسية رغم انذاره خطياً .

و - اذا وجد أثناء العمل في حالة سكر او متأثراً بمادة مخدرة تعاطاها دون ضرورة طبية وسبق ان انذر خطياً .

ز - اذا حكم على العامل نهائياً بجناية او جنحة ماسة بالشرف .

ح - اذا اعتدى العامل بالضرب على صاحب العمل او على احد وكلائه المفوضين اثناء العمل او بسببه او اتى اعمالاً تعتبر اهانة لصاحب العمل او مدير المؤسسة كالشتم والتحقير شريطة ان يعطى العامل فرصة للدفاع عن نفسه .

ط - اذا انتحل العامل شخصية غيره او قدم شهادات او توصيات مزورة ادت الى قبول طلب استخدامه .

ي - اذا تغيب العامل دون سبب مشروع خمسة عشر يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة .

٢ - اذا تغيب العامل دون سبب مشروع اكثر من سبعة ايام متتالية .  
على ان يسبق الفصل في هاتين الحالتين انذار كتابي بواسطة البريد المسجل او بالاعلان باحدى الصحف المحلية اليومية بعد غياب عشرة ايام في الحالة الاولى وثلاثة ايام في الحالة الثانية . ويعتبر مجرد ارسال الانذار المسجل على عنوان العامل او الاعلان بالصحف بينة كافية على وقوع التبليغ .

المادة ٤٧ - لا يحق للعامل الذي يرتبط بعقد ( معين المدة ) ان يفك عن عمله قبل انقضاء المدة ، ا لم يحصل على موافقة صاحب العمل وبخلاف ذلك لصاحب العمل ان يطالبه بكامل الاجر عن المدة الباقية او بالعطل والضرر المعينين من قبل اللجنة المؤلفة بمقتضى الباب السابع من هذا القانون واذا استخدم صاحب عمل آخر العامل المذكور رغم اشعاره خطياً فانه يكون مسؤولاً مدنياً بالتضامن مع العامل امام صاحب العمل الاول .

المادة ٤٨ - يحق للعامل ترك عمله دون اشعار مع استحقاقه مكافأة انتهاء الخدمة في الحالات التالية :

أ - اذا اقدم صاحب العمل او ممثله على غش او خدع العامل في شروط العقد الاساسية .

ب - اذا اعتدى صاحب العمل أو احد وكلائه على العامل بالضرب او التحقير ما لم يكن ذلك مقابلة لاعتداء محقق .

ج - اذا ارتكب صاحب العمل او احد وكلائه او المدير المسؤول جريمة اخلاقية يحق للعامل او احد افراد أسرته .

د - اذا تعرض العامل لخطر فادح بسبب عدم اتخاذ صاحب العمل - رغم اخطاره - الاحتياطات اللازمة لوقاية العمال حسب الاصول الفنية او حسب تعليمات الوزارة .

هـ - اذا اتى صاحب العمل اي فعل من الافعال المبينة في الفقرة (ح) من المادة ٤٦ السابقة .

المادة ٤٩ - للعامل الذي يرتبط بعقد ( غير معين المدة ) بعد اشعار صاحب العمل ان يستقيل ، ويستحق ثلث مكافأة انتهاء الخدمة اذا كانت مدة خدمته لدى صاحب العمل تزيد على خمس سنوات وتقل عن عشر سنوات وثلاثها اذا بلغت عشرة سنوات ولم تبلغ خمس عشرة سنة كما يستحق المكافأة كاملة اذا استقال بعد خمس عشرة سنة فأكثر وتطبق هذه الاحكام على المؤسسات التي تستخدم خمسة عمال فأكثر .

المادة ٥٠ - يستحق العامل مكافأة تامة في الحالات التالية :

أ - عندما ينهي صاحب العمل استخدامه بسبب المرض وفقاً للاسس المقررة في هذا القانون .  
ب - حينما تترك عاملة عملها بسبب الزواج او انجاب الطفل الاول شريطة ان تترك العمل خلال

سنة شهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الاولى او خلال ثلاثة اشهر قبل الوضع او بعدة في الحالة الثانية .

ج - حينما يدعى العامل للالتحاق بالخدمة العسكرية الوطنية .

د - اذا صدر بحق العامل حكم او امر بسجنه او اعتقاله لمدة تزيد على شهر بجرمة غير اخلاقية فيجوز لصاحب العمل انهاء العقد .

المادة ٥١ - على صاحب العمل ان يعد سجلا خاصاً يدون فيه اسم كل عامل وكنيته وتاريخ استخدامه ومقدار اجسوره مع توابعها واصابات العمل وامراض المهنة وسائر الوقائع الاخرى التي ترى الوزارة لزوم تدوينها .

المادة ٥٢ - على صاحب العمل ان يعطي العامل مجاناً عند انتهاء استخدامه ( بناء على طلبه ) شهادة خدمة يبين فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه وانهاء الخدمة ومقدار الاجر وتمتاعه الاخرى ونوع الامتيازات ( ان وجدت ) . كما يلزم صاحب العمل برد ما اودعه العامل لديه مسن اوراق او شهادات او ادوات خاصة .

المادة ٥٣ - للعامل الخاضع لنظام توفير او صندوق ادخار او تقاعد او اي اتفاق من هذا النوع - في حالة انتهاء استخدامه - الحصول على كافة الاستحقاقات الممنوحة له بموجب شروط النظام او الاتفاق المشار اليهما وذلك بالإضافة الى مكافأة انتهاء الخدمة المقررة الا اذا نصت الشروط المذكورة على خلاف ذلك شرطه الا تتضمن اي نص يحرم العامل من استرداد ما استوفى منه لحساب تلك الصناديق .

المادة ٥٤ - ابقاء الغايات المقصودة بهذا الفصل لاعتبار حالات الاستخدام التي سبقت تاريخ ١٦ نيسان ١٩٥٥ بأنها حالات يستحق عنها العامل مكافأة انتهاء الخدمة، الا اذا كان قد اكتسب حقوقاً سابقة بموجب عقد استخدام ، او اتفاق او قرار او نظام ، وكانت هذه الحقوق في مجموعها افضل من المزايا المقررة بموجب هذا القانون .

المادة ٥٥ - أ - يعتبر اصحاب العمل مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن اية مخالفة لاحكام هذا الفصل ، كما يكون المتنازل لهم عن هذه الحقوق او بعضها متضامتين مع صاحب العمل في الوفاء بجميع الالتزامات التي تفرضها الاحكام المشار اليها .

ب - يسقط حق العامل بالمطالبة بالكافآت والتعويضات المقررة في هذا الفصل بعد مرور سنة واحدة من اليوم التالي لاستحقاقها - بدون علم شرعي .

ج - تثبت المطالبة ايكانيكاً من قبل

### الفصل الثاني عقد العمل الجماعي

المادة ٥٦ - كل اتفاق خطي تنظم بموجبه شروط العمل وأوضاعه يعقد بين نقابة او أكثر او اتحاد نقابات او أكثر من نقابات العمال او الممثلين المفوضين عن العمال من جهة - وبين نقابة او أكثر او اتحاد او أكثر من نقابات او اتحادات اصحاب الاعمال او مؤسسة او صاحب عمل واحد او أكثر من اصحاب العمل من جهة ثانية .

المادة ٥٧ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يجب ان يتضمن العقد الجماعي أحكاماً واضحة تتعلق بتعيين الحد الأدنى للاجور وساعات العمل ومدد الاجازات والعطل والاعیاد وتنظيم التدريب والتدرج والاجراءات التي تتبع في فض نزاعات العمل وفي تعديل العقد وما يستحقه العامل من مكافأة انتهاء الخدمة - والخدمات الاجتماعية المعالية وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال واستقرارهم وأمنهم وصحتهم وسلامتهم .

المادة ٥٨ - يقع تحت طائلة البطلان - العقد الجماعي - خطياً ما لم يكن موافقاً عليه من اللجنة الادارية لنقابة او نقابات العمال او اصحاب العمل المعنية او اتحاداتها وفقاً لاحكام هذا القانون ولا تنظمها الخاصة .

المادة ٥٩ - ينظم العقد الجماعي على ثلاث نسخ على الأقل يحفظ كل فريق بنسخة منها وتودع نسخة للوزارة .

المادة ٦٠ - لا يكون العقد الجماعي ملزماً الا بعد تسجيله في الوزارة .

المادة ٦١ - يجوز لغير المتعاقدين في النقابات او اتحاداتها او اصحاب العمل الانضمام الى العقد الجماعي ( بعد تسجيله ) باتفاق بين طائفي الانضمام دون حاجة الى موافقة المتعاقدين الاصليين ويسمى بطلب خطي يقدم الى الوزارة موقع من الفريقين ومستند الى موافقة الهيئة العامة لنقابة الفريق الطالب .

المادة ٦٢ - تسري أحكام العقد الجماعي على :

أ - نقابات العمال واتحاداتها والمؤسسات واصحاب العمل او النقابات والاتحادات الممثلة لها الذين هم طرفاً في العقد او ينضمون اليه بعد ابرامه وكذلك النقابات او الاتحادات التي تحمل عمل الاتحادات او النقابات المتعاقدة ومن يحمل عمل اصحاب الاعمال المتعاقدين .

ب - العمال المنضمين لنقابة تكون طرفاً في العقد الجماعي او لنقابة تكون قد انضمت اليه بعد ابرامه .

ويظل العمال الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة خاضعين لاحكام العقد الجماعي طوال مدة تقيدهم بقراراتهم من عضوية نقاباتهم قبل انتهاء هذه المدة .



المادة ٦٣ - إذا أبرمت مؤسسة صناعية أو تجارية عقدا جماعيا مع نقابة اعتبر العقد ساريا على جميع عمال المؤسسة ولو لم يكونوا أعضاء في النقابة شريطة أن لا يقل عدد العمال المنتمين للنقابة عن نصف عدد عمال المؤسسة عند إبرامه .

المادة ٦٤ - يقع باطلا :

- أ - كل شرط في العقد الجماعي يخالف أحكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه ما لم يكن أكثر فائدة للعمال .
- ب - كل شرط يخالف للعقد الجماعي يرد في العقود الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بالعقد الجماعي ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال .
- ج - كل شرط في العقد الجماعي يخل بالأمن أو الاضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفا للقانون أو للنظام العام .

المادة ٦٥ - ينظم العقد الجماعي لمدة معينة أو للمدة اللازمة لاتمام مشروع معين على ألا تزيد في كلتا الحالتين على ثلاث سنوات ، فإذا استمر العمل بالعقد بعد انقضاء المدة اعتبر مجددا تلقائيا سريعا أخرى ، وهكذا ما لم ينص في العقد على مدة أقل .

المادة ٦٦ - مع مراعاة أحكام العقد يتهيء العقد الجماعي بانتهاء مدته الأصلية أو المجددة إذا قام أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر أو الوزارة قبل نهاية المدة بثلاثة أشهر على الأقل وكانت مدة العقد أو مدة تجديده تزيد على ستة أشهر ، وقبل نهايته بخمسة عشر يوما على الأقل إذا كانت مدته أو مدة تجديده تقل عن ذلك وإذا تعدد أحد طرفي العقد فلا يترتب على انقضائه بالنسبة لأحدهم انقضاؤه بالنسبة للباقي .

المادة ٦٧ - يوشر على هامش السجل الخاص في الوزارة ما قد يطرأ على العقد الجماعي من انضمام أو تجديد أو إنهاء أو أي تعديل آخر .

المادة ٦٨ - للوزير أن يقرر قبول أي عقد جماعي أو بعض شروطه على جميع أصحاب العمل والعمال في مهنة أو حرفة واحدة أو فئة منها أو في منطقة معينة سواء كانوا منتسبين إلى نقابة أم غير منتسبين ضمن الشروط التالية :

- أ - تقديم طلب خطي لتعميمه من أحد فرقاء العقد أو من يحق له الانضمام إليه .
- ب - مضي ستة أشهر على الأقل على تاريخ تسجيل العقد .
- ج - أن يكون هذا العقد موقفا من أصحاب العمل مباشرة أو بواسطة نقاباتهم التي تنسب إليها أكثرية العمال في المهنة أو الحرفة أو الفئة منها أو المنطقة المراد تعميم العقد فيها الزاميا .

المادة ٦٩ - يقدم طلب الانضمام للعقد على ثلاث نسخ إلى الوزارة وتعطى مهلة شهر للاعتراض .

المادة ٧٠ - لكل من طرفي العقد ولكل عامل أو صاحب عمل يسري عليه ، أن يطلب تنفيذ أحكامه أو التعويض عن عدم التنفيذ أن كان له مقتضى .

المادة ٧١ - يتحدد بقرار من الوزير الشروط والحالات الخاصة بتسجيل العقود والانضمام إليها واستخراج صور عنها وطرق فض المنازعات الجارية حولها وغير ذلك من الأمور التنظيمية المتعلقة بمسئ تنفيذها .

### الفصل الثالث

#### الانظمة الداخلية للعمل

المادة ٧٢ - على صاحب العمل ( حسبما عرف في هذا القانون ) الذي يستخدم عشرة عمال فأكثر أن يضع - نظاما داخليا - للعمل وعليه ايداع نسخة منه للوزارة ، لتصديقه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويدخل في حساب عدد العمال جميع المستخدمين لدى أي فرع من فروع المؤسسة أو الشركة ضمن حدود المملكة شريطة أن يكونوا من العمال الدائمين .

المادة ٧٣ - لا يصبح النظام الداخلي للعمل أو أي تعديل له نافذا إلا بعد تصديقه من المدير إذا لم يطلب ادخال تعديلات على مواده خلال شهر من ايداعه ولا يجوز إجراء أي تعديل على النظام الداخلي بعد تصديقه الا بموافقة جديدة .

المادة ٧٤ - إذا لم تودع نسخة النظام الداخلي للمدير في المدة المعينة يحق له أن يضع نظاما يلزم أصحاب العمل بتنفيذه .

المادة ٧٥ - يشترط أن لا تنقص الانظمة الداخلية للعمل الحقوق المقررة للعمال بمقتضى هذا القانون :

المادة ٧٦ - تتضمن الانظمة الداخلية للعمل الأمور والتدابير التالية :-

- أ - شروط العمل والاستخدام .
- ب - الأمور والتدابير الإدارية والفنية والانضباطية اللازمة لحسن سير العمل والاجراءات المتعلقة بصحة وسلامة العمال والخدمات الاجتماعية العمالية الأساسية المتاحة لهم (كالسكن والمواصلات والتغذية والتشغيل والترفيه وغيرها) .

ج - تحديد اوقات الدوام وتوزيع ساعات العمل العادية - وحالات التشغيل الاضافي - والعطل والاعياد والاجازات .

د - تحديد فترات الراحة والدوام .

هـ - تحديد فئات العمال ووظائفهم واختصاصاتهم وكيفية دفع اجورهم وعلاواتهم واسس ترقياهم .

و - النصوص المتعلقة باصابات العمل وامراض المهنة .

ز - شروط التدريب والتدرج .

ح - انتهاء العقد - شروطه - اوضاعه - مؤيداته - الحقوق المترتبة عليه .

ط - حرية الانتساب الى النقابات واحكام التفرغ النقابي .

ي - طرق مراجعة العمال وتقديم المطالب واصول المفاوضة الجماعية وتشكيل اللجان الاستشارية المشتركة .

ك - اية تدابير تنظيمية وادارية ضرورية لحسن سير العمل ولإقامة العلاقات الطيبة بين اصحاب العمل والعمال .

المادة ٧٧ - يعلق النظام الداخلي بعد تصديقه في مكان ظاهر من امكنة العمل بحيث يسهل على العمال الاطلاع عليه .

المادة ٧٨ - على اي صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر ان يضع نظاماً للجزاءات والمكافآت ملحفاً بالنظام الداخلي للعمل .

المادة ٧٩ - تخصص المبالغ المقتطعة من اجور العمال بمقتضى المادة السابقة ( بقرار من الوزير ) لرفع مستوى العمال .

المادة ٨٠ - تعد النائرة لوائح نموذجية للانظمة الداخلية لاسترشاد اصحاب العمل بها واخرى للجزاءات والمكافآت .

### الباب الثالث

في تنظيم العمل

الفصل الاول

في تحديد ساعات العمل

المادة ٨١ - أ - يعين الحد الاعلى لساعات العمل في اليوم ( لغير الزاميين والاجتثاث ) بشماني ساعات .

ب - يمكن زيادته ساعة لبعض فئات العمال في المهن التي تتخلل العمل فيها فترات فراغ ناشئة عن طبيعته .

ج - يجوز تنزيل الحد الاعلى الى سبع ساعات في الاعمال الشاقة المرهقة .

المادة ٨٢ - مع مراعاة احكام المادة السابقة تحدد ساعات العمل وفئات العمال والمهن والاعمال المشار اليها في المادة السابقة بقرار من الوزير .

المادة ٨٣ - يجوز ان يتخذ الاسبوع وحدة قياسية عوضاً عن اليوم لحساب الحد الاعلى لساعات العمل على ان لا تتجاوز ساعات العمل الاسبوعي ٤٨ ساعة .

المادة ٨٤ - أ - يجب ان تتخلل ساعات العمل اليومي فترة او اكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة كاملة ويراعى في تحديد هذه الفترة ان لا يشتغل العامل اكثر من خمس ساعات متتالية .

ب - للوزير ان يحدد بقرار الحالات والاعمال التي يتحتم لاسباب فنية او لظروف التشغيل المستمر العمل فيها دون فترة استراحة .

المادة ٨٥ - مع مراعاة المواد السابقة تنظم ساعات العمل وفترات الاستراحة بحيث لا يزيد مجموعها على احدى عشرة ساعة في اليوم .

المادة ٨٦ - على صاحب العمل او من يمثله ان يعلق في محل ظاهر من اماكن العمل جدولاً بتوزيع ساعات العمل لمختلف فئات العمال وان يودع صورة من هذا الجدول للوزارة .

المادة ٨٧ - أ - لا تسري احكام المواد ( المتعلقة بتحديد ساعات العمل وفترات الراحة ) المبصوح عليها في هذا الفصل في حالة الحوادث الطارئة او الكوارث الطبيعية او في حالة العمل الملح او المستعجل الواجب القيام به لاصلاح الآلات والاجهزة والمباني او في حالة الظروف الملحة او لمواجهة ضغط غير عادي في ظروف العمل .

ويشترط في هذه الحالات ان يرسل مدير المؤسسة اشعاراً بذلك الى المدير خلال مدة لا تتعدى ثلاثة ايام يبين فيه الحالة الطارئة والمدة اللازمة لانتهاء العمل .

ب - يستحق العمال تعويضاً عن الساعات الاعصالية والعطل التي حرموا منها .

ج - يصدر الوزير نظاماً يحدد فيه شروط وحالات العمل الاضافي .

المادة ٨٨ - على صاحب العمل ان يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجراً اضافياً يساوي

أجره الذي يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليه (٢٥٪) خمسة وعشرون في المائة منه على الأقل عن ساعات العمل الإضافية النهارية و (٥٠٪) خمسين في المئة عن ساعات العمل الإضافية الليلية شريطة أن تبدأ ساعات العمل الليلي من الساعة السادسة والنصف مساءً وتنتهي في الخامسة والنصف صباحاً .

المادة ٨٩ - لا تسري أحكام هذا الفصل على الوكلاء المفوضين من صاحب العمل ولا على العمال المشتغلين في أعمال تتطلب السرية والمسافرين بحكم واجبات عملهم .

#### الفصل الثاني

##### في العطل والاعياد والاجازات

المادة ٩٠ - على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عمال فأكثر أن يمنح عماله (على اختلاف فئاتهم) راحة اسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية وله أن يعينها وأن يوزعها بين عماله بالتناوب حسب مقتضيات العمل .

المادة ٩١ - كل عامل اشتغل في مؤسسة مدة أيام متواصلة يستحق اجرا عن يوم العطلة معادلاً لمتوسط أجره اليومي خلالها .

أما إذا اشتغل مدة أربع أيام أو أكثر من الاسبوع فيستحق نسبة من أجره اليومي عن يوم العطلة معادلة لمتوسط ما تقاضاه من أجر خلالها إذا كان الانقطاع ناشئاً عن سبب لا يد له فيه .

المادة ٩٢ - أ - للعامل التغيب عن العمل مدة ثلاثة أيام بأجر كامل ولمرة واحدة بمناسبة الزواج على أن تحسم هذه الأيام من اجازته السنوية .

ب - للعامل (في حالة موت أحد الأيوين أو الأبناء أو الزوج) أن يتغيب عن العمل مدة يوم بأجر كامل .

ج - للعامل التغيب أكثر من مرة في السنة للأسباب الواردة في الفقرة السابقة عند الاقتضاء على أن تحسم الأيام الزائدة التي تغيبها من اجازته السنوية .

المادة ٩٣ - للعامل في المؤسسات التي يزيد عدد عمالها على الخمسين (ولمرة واحدة) اجازة بنصف الاجر مدتها ثلاثة اسابيع لاداء فريضة الحج .

المادة ٩٤ - أ - للعامل في أية مؤسسة أن يتمتع بعطلة محسوبة الاجر عن أيام الاعياد التي يحددها الوزير بشرط أن لا تزيد على عشرة أيام في السنة .

ب - لصاحب العمل تشغيل العامل في هذه الأيام بأجر مضاعف إذا اقتضت ظروف العمل ذلك .

ج - يجوز تشغيل العمال في المحال العامة التي يحددها الوزير أيام الاعياد على أن يعمل العامل أياماً أخرى عوضاً عنها .

المادة ٩٥ - أ - يمنح عامل المؤسسة اجازة سنوية مدتها أربعة عشر يوماً بأجر كامل وتستحق بعد أن يكون قد عمل فيها ما لا يقل عن (٢٤٠) يوماً .

ب - يستحق العامل في المؤسسة اجازة مدتها خمسة عشر يوماً محسوبة الاجر إذا اشترك في دورة ثقافية عمالية .

ج - إذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة أيام خلال السنة الراحلة .

المادة ٩٦ - لصاحب العمل أن يختار مواعيد الاجازات حسب ظروف العمل وله منحها بالتناوب لتأمين سيره .

المادة ٩٧ - كل عامل لا يستفيد من اجازته في موعدها المحدد او المعدل لا يستحق أجرها ويشترط اشعاره بوجوب استعمالها قبل اسبوع على الأقل من بدئها .

المادة ٩٨ - إذا حالت ضرورات العمل دون تمكن العامل من استعمال اجازته فنضم الى الاجازة السنوية للسنة اللاحقة او يدفع اجرها المستحق .

المادة ٩٩ - لا يجوز جمع الاجازات لأكثر من سنتين وعلى صاحب العمل تأدية أجرها قبل مضي هذه المدة .

المادة ١٠٠ - يجوز تجزئة الاجازة (وفقاً لظروف العمل) إذا زادت على ستة أيام متصلة وتأجيلها إذا زادت مدتها على ستة أيام الى السنة التالية .

المادة ١٠١ - للعامل الحق في تقاضي أجر الاجازة المستحقة عند تركه العمل .

المادة ١٠٢ - أ - يجري حساب البديل النقدي للاجازات بالنسبة الى آخر أجر تقاضاه العامل عند تاريخ انفكاكه عن العمل .

ب - تعتبر أيام العطل والاعياد الواقعة ضمن الاجازات السنوية من الاجازة نفسها ولا يحسب للعامل تقاضي أي أجر اضافي عنها .

المادة ١٠٣ - لصاحب العمل حرمان العامل من أجر الاجازة أو استرداده إذا ثبت عمله خلالها لدى صاحب عمل آخر .

المادة ١٠٤ - يستفيد العامل من أحكام العقد أو النظام الداخلي للعمل في المؤسسة أو من أي نص أو اتفاق آخر إذا كانت أكثر فقهاً مما يرتبه هذا القانون .

مجلس النواب

المادة ١٠٥- يستحق العامل في المؤسسة اذا اصاب بمرض ثابت (بقرار طبي صادر عن الطبيب الذي تعتمد المؤسسة من غير الامراض المنسوبة عن المهنة او عن اصابات العمل) اجازة مرضية مدتها (١٥) يوماً بأجر كامل خلال سنة .

المادة ١٠٦- أ - على كل مؤسسة (زاد عاملها على مئة عامل) في مكان واحد او في دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلومتراً ان تعهد لطبيب برعاية صحة عاملها وان تعلن المؤسسة ذلك على عاملها .

ب - اذا زاد عدد العمال على (٥٠٠) عامل في المكان أعلاه وجب على المؤسسة توفير الادوية اللازمة للعلاج مجاناً وتأمين معالجة العامل في مستشفى .

المادة ١٠٧- تعطى الاجازة المرضية بقرار الطبيب واذا تغلب على العامل الحصول على تقرير من طبيب المؤسسة وجب تصديقه على التقارير الاخرى .

المادة ١٠٨- لا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة اي عامل او توجيه اشعار اليه اذا كان مجازاً او متغيباً في عطلة مقررة .

### الفصل الثالث

#### في الاجور

#### القسم الاول

#### في تحديد الاجور

المادة ١٠٩- مع مراعاة احكام المادة التالية ، يبين حد ادنى للاجور في اعمال الصناعة والتجارة والمهن الحرة لكل فئة من فئات العمال . ولا يجوز ان يعطى العامل في أي فرع من فروع المهن - ما عدا المهن الزراعية التقليدية - اجور تقل عن الحد الأدنى ويراعى في ذلك ان يكفي الاجر الحاجات الاساسية للعامل .

المادة ١١٠- يستفيد من الحد الأدنى للاجور :

أ - العامل المتوسط المهارة .

ب - البالغ الثامنة عشرة من عمره والذي يعمل كامل ساعات الدوام لدى صاحب العمل ، والنساء اذا تساوت اجورهن واعمالهن بأجور واعمال الرجال ، اما العمال المتخرجون الذين لم يسبق لهم التمرن في المهنة فتحدد معدلات اجورهم وشروطها وتدرجها بقرار من الوزير .

المادة ١١١- يشكل الوزير لجنة يشار اليها فيما بعد ( باللجنة ) لتقديم التواصي لتحديد الاجور على النحو التالي :

أ - المدير - رئيساً .

ب - مندوب عن وزارة الاقتصاد ( ويسميه وزير الاقتصاد ) عضواً

ج - مندوب عن اصحاب العمل يختاره اتحادهم ( وفي حالة عدم وجودها ) عضواً  
فمندوب عن النقابة العامة الأكثر تمثيلاً .

د - مندوب عن العمال يختاره اتحادهم ( وفي حالة عدم وجودها ) فمندوب عضواً  
عن النقابة العامة الأكثر تمثيلاً .

المادة ١١٢- أ - تعقد اللجنة اجتماعاً على الأقل كل ستة اشهر لتقديم التواصي بالحد الأدنى للاجور لكل فئة من فئات العمال ولها ان توصي باضافة زيادات او علاوات للاجور .

ب - تتخذ اللجنة توصياتها بعد دراسة تكاليف واعباء المعيشة وسماع رأي ممثلي اصحاب العمل والعمال .

ج - تصدر اللجنة توصياتها بأكثرية الآراء وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١١٣- ترفع توصي اللجنة الى الوزير وله ان يتخذ القرار مقتضى بشأنها .

المادة ١١٤- يترتب على صاحب العمل ووكليه وعلى المعهد الفرعي الذين يثبت انهم اعطوا اجور تقل عن الحد الأدنى المقرر العقوبة المبينة في هذا القانون بالاضافة لحق العامل بالمطالبة بفرق الاجر المقرر .

المادة ١١٥- للوزير ( في الحالات الاستثنائية ) كالازمات الاقتصادية او هبوط اسعار النقد او ارتفاع تكاليف المعيشة ان يدعو جميع اللجان الى اجتماع عام لتدارس نسب الاجور .

#### القسم الثاني

#### في حماية الاجور

المادة ١١٦- تدفع الاجور بالنقد المتداول ويجوز دفع قسم منها عنها في بعض الصناعات ان المهن حسب طبيعتها :

المادة ١١٧- على صاحب العمل ان يؤدي الى العمال ( الذين تزيد اعمارهم على اثني عشر عاماً ) اجورهم ومكافآتهم وبما يستحقونه بموجب احكام هذا القانون ويكون الاداء مبرقاً للمهنة .



المادة ١١٨ - تصرف الاجور في احدى ايام العمل وفي مكانه او قريباً منه مع مراعاة ما يلي : -  
أ - العمال المعينون بأجر شهري تؤدي اجورهم مرة في الشهر .

ب - اذا كان الاجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على اسبوعين وجب ان يؤدي للعامل كل اسبوع دفعة على الحساب تتناسب مع ما انجزه وباقى الاجر يؤدي خلال الاسبوع التالي لشرطه انجاز ما كلف به .

ج - في الاحوال الاخرى تؤدي للعمال اجورهم يومياً او اسبوعياً على انه يجوز ان تؤدي لهم مرة كل اسبوعين او كل شهر عند الاقتضاء بموافقتهم .

المادة ١١٩ - اذا انتهت خدمة العامل ادى له الاجر المستحق فوراً الا اذا ترك العمل من تلقاء نفسه عندها يؤدي الاجر خلال سبعة ايام من تاريخ تركه .

المادة ١٢٠ - يحدد الوزير بقرار وسائل ضمان الاجور ووسائل اثباتها .

المادة ١٢١ - أ - مع مراعاة احكام المواد التالية لا يجوز لصاحب العمل ان يقتطع من اجر العامل اكثر من ١٠٪ وفاء لدين استلقه .  
ب - لا يترتب على هذه القروض اية فوائد .

المادة ١٢٢ - أ - لا يجوز اجراء اي اقتطاع من اجر العامل عن الخمسة دنائير الاولى شهرياً او المئتي فلس يومياً بأكثر من خمسمائة فلس شهرياً الا لفقعة او ثمن مأكّل او ملبس له او لمن يعوله على ان لا يتجاوز ربع المعدل الشهري .

ب - رواتب التقاعد واعانات صندوق التوفير وسائل المبالغ الاخرى التي تدفع للعمال في نهاية خدمتهم او بسببهما غير قابلة للحجز على انواعه الا تسديداً لفقعة او لمهر على ان تراعى احكام القوانين الخاصة .

المادة ١٢٣ - تكون ديون العمال على اصحاب العمل الناشئة عن اجورهم المستحقة عن الاشهر الستة الاخيرة ديناً ممتازة امتيازاً عاماً مثل سائر الدائنين ويمنح الامتياز نفسه للديون الناشئة عن مكافأة انتهاء الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون .

وبالرغم مما ورد في قانون التجارة تكون الديون المذكورة ممتازة على الطابق في حالتي الخصية واللاس على ان يدفع مبلغ يبادل اجر شهر لكل عامل بصورة آية .

#### الفصل الرابع

##### في الخدمات الاجتماعية العمالية

المادة ١٢٤ - على المؤسسات التي تستخدم مئة عامل فأكثر في مكان (يعينه الوزير) بعيد عن العمران القيام بما يلي :

أ - توفير المسكن الملائم لعمالها مجاناً وتقديم الطعام المناسب لهم بأسعار الكلفة على ان تحدد مواصفات المساكن وأمان الطعام بقرار من الوزير .

ب - تأمين وسائل النقل اللازمة لايصالهم من مكان عملهم الى أقرب منطقة تتوفر فيها وسائل النقل .

المادة ١٢٥ - أ - على المؤسسات التي تستخدم مئة عامل فأكثر ان تعمل على تخصيص أماكن لتناول الطعام وتسخينه عند الاقتضاء وان تسعى لتوفير الخدمات السكنية والثقافية والرياضية والترفيهية لعمالها وان تشجع قيام مشاريع الاسعاف والتكافل والتعاون المتبادل لدى عمالها . على ان يتم كل ذلك تبعاً للشروط والاضاع التي يحددها الوزير .

ب - تعمل المؤسسات والشركات المساهمة على تشجيع عمالها في توظيف قسم من وفهم او مدخراتهم للمساهمة في رأس المال ولهذا الغاية يمنح العمال تسهيلات خاصة لتسديد قيمة الاسهم .

المادة ١٢٦ - ترمي الدولة سياسة عامة للاسكان العمالي تستهدف قيام اصحاب الاعمال والمؤسسات والتعاونيات بتشيد مشاريع ووحدات سكنية لعمالها يتم الانتفاع بها عن طريق الايجار المنتهي بالتملك وتحدد بنظام شروط الاسكان العمالي والاعفاءات التي تمنحها الدولة لاصحاب العمل والاشتراطات الفنية والمالية اللازمة ، لاستفادة العمال منها وآية تفاصيل أخرى .

#### الفصل الخامس

##### في تشغيل الاحداث والمراهقين

##### القسم الاول

##### في تشغيل الاحداث والمراهقين

المادة ١٢٧ - أ - يحظر تشغيل او تدريب او استخدام من لم يتم التاسعة من عمره بأية صورة كانت .

ب - باستثناء ما نص عليه في هذا الفصل - يمنع تشغيل الاحداث بين كاثولاً أو بنات .

المادة ١١٨ - تصرف الاجور في احدى ايام العمل وفي مكانه او قريباً منه مع مراعاة ما يلي : -

أ - العمال المعينون بأجر شهري تؤدي اجورهم مرة في الشهر .

ب - اذا كان الاجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على اسبوعين وجب ان يؤدي للعمال كل اسبوع دفعة على الحساب تتناسب مع ما انجزه وباقي الاجر يؤدي خلال الاسبوع التالي شريطة انجاز ما كلف به .

ج - في الاحوال الاخرى تؤدي للعمال اجورهم يومياً او اسبوعياً على انه يجوز ان تؤدي لهم مرة كل اسبوعين او كل شهر عند الاقتضاء بموافقتهم .

المادة ١١٩ - اذا انتهت خدمة العامل ادى له الاجر المستحق فوراً الا اذا ترك العمل من تلقاء نفسه عندها يؤدي الاجر خلال سبعة ايام من تاريخ تركه .

المادة ١٢٠ - يحدد الوزير بقرار وسائل ضمان الاجور ووسائل اثباتها .

المادة ١٢١ - أ - مع مراعاة احكام المواد التالية لا يجوز لصاحب العمل ان يقتطع من اجر العامل اكثر من ١٠٪ وفاء لدين استلقه .

ب - لا يترتب على هذه القروض اية فوائد .

المادة ١٢٢ - أ - لا يجوز اجراء اي اقتطاع من اجر العامل عن الخمسة ذنانير الاولى شهرياً او المئتي فلس يومياً بأكثر من خمسية فلس شهرياً الا لتفقة او ثمن مأكّل او ملبس له او لمن يعوله على ان لا يتجاوز ربع المعدل الشهري .

ب - رواتب التقاعد واعانات صندوق التوفير وسائر المبالغ الاخرى التي تدفع للعمال في نهاية خدمتهم او بسببها غير قابلة للحجز على انواعه الا تسليداً لتفقة او لمهر على ان تراعى احكام القوانين الخاصة .

المادة ١٢٣ - تكون ديون العمال على اصحاب العمل الناشئة عن اجورهم المستحقة عن الاشهر الستة الاخيرة ديوناً ممتازة امتيازاً عاماً مثل سائر الدائنين ويمنح الامتياز نفسه للديون الناشئة عن مكافأة انتهاء الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون .

وبالرغم مما ورد في قانون التجارة يكون الديون المذكورة ممتازة على الطابق في حالتي التصفية والافلاس على ان يدفع مبلغ يعادل اجر شهر لكل عامل بصورة آلية .

### الفصل الرابع

#### في الخدمات الاجتماعية العمالية

المادة ١٢٤ - على المؤسسات التي تستخدم مئة عامل فأكثر في مكان (يعينه الوزير) بعيد عن العمران القيام بما يلي :

أ - توفير المسكن الملائم لعمالها مجاناً وتقديم الطعام المناسب لهم بأسعار الكلفة على ان تحدد مواصفات المساكن وأمان الطعام بقرار من الوزير .

ب - تأمين وسائل النقل اللازمة لايصالهم من مكان عملهم الى أقرب منطقة تتوفر فيها وسائل النقل .

المادة ١٢٥ - أ - على المؤسسات التي تستخدم مئة عامل فأكثر ان تعمل على تخصيص أماكن لتناول الطعام وتسخيته عند الاقتضاء وان تسعى لتوفير الخدمات السكنية والثقافية والرياضية والترفيهية لعمالها وان تشجع قيام مشاريع الاسعاف والتكافل والتعاون المتبادل لدى عمالها ، على ان يتم كل ذلك تبعاً للشروط والاورضاع التي يحددها الوزير .

ب - تعمل المؤسسات والشركات المساهمة على تشجيع عمالها في توظيف قسم من وقرهم او مدخراتهم للمساهمة في رأس المال ولهذا الغاية يمنح العمال تسهيلات خاصة لتسديد قيمة الاسهم .

المادة ١٢٦ - ترعى الدولة سياسة عامة للاسكان العمالي تستهدف قيام اصحاب الاعمال والمؤسسات والتعاونيات بتشجيع مشاريع وحدات سكنية لعمالها يتم الانتفاع بها عن طريق الائجار المنتهي بالتملك وتحدد بنظام شروط الاسكان العمالي والاعفاءات التي تمنحها الدولة لاصحاب العمل والاشتراطات الفنية والمالية اللازمة ، لاستفادة العمال منها وأية تفاصيل أخرى .

### الفصل الخامس

#### في تشغيل الاحداث والمراهقين

##### القسم الاول

#### في تشغيل الاحداث والمراهقين

المادة ١٢٧ - أ - يحظر تشغيل او تدريب او استخدام من لم يتم التاسعة من عمره بأية صورة كانت .

ب - باستثناء ما نص عليه هذا الفصل - يمنع تشغيل الاحداث بين كانوا أو بنات .

مجلس النواب

المادة ١٢٨-أ - يمنع تشغيل المراهقين من القتيات والفتيان الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر في المؤسسات الصناعية فيما بين الساعة السادسة والنصف مساءً والساعة الخامسة والنصف صباحاً كما يمنع تشغيلهم مدة تزيد على ست ساعات في اليوم .  
ولا يجوز إبقاؤهم في مكان العمل أكثر من سبع ساعات متصلة .

ب - يجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة في اليوم وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشغل المراهقون أكثر من أربع ساعات متتالية .

المادة ١٢٩ - يحدد الوزير الصناعات التي لا يجوز تشغيل المراهقين الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة فيها .

المادة ١٣٠ - مع مراعاة أحكام هذا الفصل يشترط في تشغيل المراهقين توفر ما يلي :

أ - إبراز شهادة طبية تثبت المقدرة الجسمية على القيام بالعمل .

ب - موافقة وليه على استخدامه .

المادة ١٣١ - تقع على عاتق صاحب العمل مسؤولية التثبت من سن الحدث أو المراهق قبل استخدامه وذلك بموجب شهادة ولادة رسمية .

المادة ١٣٢ - يجوز في المؤسسات التي تقبل أعمال التدرج أو التدريب المهني استخدام الأحداث والمراهقين شريطة أن يبين في منهاجها نوع المهنة وساعات العمل وشروطه وبموافقة الوزير .

المادة ١٣٣ - لا يحق لصاحب العمل ذكره كان أم أنثى عازباً أم هاجراً مطلقاً أم أرملان يسكن عنده عاملاً حدثاً أو مراهقاً كما لا يحق للأشخاص المحكومين بالسجن بجنابة أو جنحة أخلاقية أن يستخدموا الأحداث أو المراهقين .

المادة ١٣٤ - على صاحب العمل أو المؤسسة في حالة تشغيل مراهق أو أكثر التقيد بما يلي :

أ - أن يعلن في محل العمل نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل المراهقين .

ب - أن ينظم كشفاً بأسماء المراهقين وسنهم وتاريخ استخدامهم .

ج - أن يبلغ المدير قبل التشغيل أسماء الأشخاص الذين يقبلون تشغيل المراهقين أو الذين يعهد إليهم بمراقبة العمل .

## القسم الثاني

## في تشغيل النساء

المادة ١٣٥ - لا يجوز السماح لاية عاملة في مؤسسة صناعية العمل ليلاً خلال الفترة بين الساعة السادسة والنصف مساءً والخامسة والنصف صباحاً ، الا في الاحوال والاعمال والافاق التي يحددها الوزير .

المادة ١٣٦ - لا يجوز تشغيل العاملة في الاعمال الضارة صحياً وأخلاقياً وفي الاعمال الشاقة او غيرها تبعاً لما يحدده الوزير .

المادة ١٣٧ - يحق للنساء العاملات ان يحصلن على اجازة أمومة مدتها ثلاثة أسابيع تسبق الوضع وثلاثة أسابيع اخرى بعده شريطة ان تقدم شهادة من طبيب مختص بتعيين تاريخ الوضع المتوقع .

المادة ١٣٨ - يشترط في الحصول على اجازة الامومة ان تكون المرأة قد عملت لدى صاحب العمل مدة لا تقل عن (١٨٠) يوماً متصلة خلال الاثني عشر شهراً السابقة مباشرة للتاريخ المتوقع للولادة .

المادة ١٣٩ - تستحق العاملة اجازة الامومة على النحو التالي :

أ - كامل الاجر عن مدة الاجازة اذا كان قد مضى على استخدامها أكثر من ثلاث سنوات

ب - كامل الاجر عن الـ (٢١) يوماً السابقة للوضع ونصف الاجر عن الـ (٢١) يوماً التالية له اذا كان قد مضى عليها في الخدمة أكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات .

ج - نصف الاجر عن كامل مدة الاجازة اذا لم تكن قد أتمت سنة كاملة في الخدمة .

المادة ١٤٠ - يحق للعاملة بعد الوضع الحصول على اجازة استشفاء لا تزيد على شهر بدون اجر اذا نشأت عن الولادة مضاعفات صحية تستلج ذلك .

المادة ١٤١ - لا يتعارض حق العاملة باجازة الامومة مع حقها في الحصول على الاجازة السنوية .

المادة ١٤٢ - لا يجوز انهاء عقد العاملة اثناء اجازتي الامومة والاستشفاء او توجيه الاشعار اليها .

المادة ١٤٣ - اذا ثبت ان العاملة المجازة قد عملت لدى صاحب عمل آخر اثناء اجازة الامومة يسقط حقها بأي اجر عنها .

ولصاحب العمل في هذه الحالة ان ينهي عملها ويسقط حقها في المكافأة .

المادة ١٤٤ - يحق للعاملة خلال سنة من تاريخ الولادة الحصول على فترة راحة خلال ساعات العمل فضلاً عن مدة الراحة (المقررة في هذا القانون) ، بقصد ارضاع طفلها شريطة ان لا تزيد هذه الفترة على ساعة كاملة تحسب من ساعات العمل الفعلية .

المادة ١٤٥ - على صاحب العمل الذي يستخدم عاملات ان يعلن في اماكن العمل خلاصة عن نظام استخدامهن .

المادة ١٤٦ - على كل مؤسسة ان توفر للعاملات مقاعد اثناء فترات الراحة واذا زاد عدد العاملات الالهات على مائة في مكان واحد تؤمن دار للحضانة يحمد لتوزيع شروط انشائها ونظامها وما تتحملاه العاملة مقابل انتفاعها .

المادة ١٤٧ - يلاحق جزائياً خلافاً لاحكام هذا الفصل :

- أ - الوالدان والأوصياء الذين يستخدمون او يسمحون او يتفاوضون عن استخدام اولادهم او بناتهم الاحداث او المراهقين الموضوعين تحت وصايتهم .
- ب - اصحاب العمل او وكلائهم او ممثلوهم او مندوبوا المؤسسات او مديرو العمل او رؤسؤهم في المعامل والشركات او المؤسسات اذا استخدموا الاحداث والمراهقين والنساء .

#### الفصل السادس

##### في تشغيل العمال في المناجم والمحاجر .

المادة ١٤٨ - يقصد بصناعات المناجم والمحاجر ما يلي :

- أ - سائر عمليات البحث والتقصي عن المواد المعدنية بما في ذلك الاحجار الكريمة واستخراجها او تصنيها سواء كانت للمعادن صلبة ام سائلة .
- ب - العمليات الخاصة باستخراج او تركيز او تصنيع رواسب المواد المعدنية الموجودة على وجه الارض او في باطنها وعمليات القالغ والمحاجر التي يحددها الوزير .
- ج - ما يلحق من العمليات المشار اليها في البندين (أ) و (ب) من اعمال البناء والاجهزة .

المادة ١٤٩ - على صاحب العمل قبل السماح باستخدام اي عامل في العمليات المذكورة اعلاه التأكد من لياقته الصحية بموجب تقرير طبي واذا كان العامل من اللين يشتغلون في باطن الارض وجب اجراء الكشف الطبي عليه مرة على الاقل كل عام للتثبت من لياقته .

المادة ١٥٠ - لا يحق لأي كان دخول اماكن العمل ان لم يكن من الموظفين المكلفين بفحص المناجم او المحاجر او الاشخاص المخولين بذلك قانوناً ويحظر على العامل دخول اماكن العمل وملحقاتها في غير مواعيد العمل الا باذن من مسؤول .

المادة ١٥١ - على صاحب العمل مسك سجل تفقد للعمال قبل دخولهم الى اماكن العمل وعند خروجهم منها .

المادة ١٥٢ - لا يجوز ابقاء عمال المناجم والمحاجر في اماكن العمل فوق سطح الارض وفي باطنها اكثر من ثماني ساعات في اليوم بما في ذلك الوقت الذي يستغرقه العامل للوصول من سطح الارض الى مكان العمل في باطنها ووقت العودة الى سطح الارض ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة او اكثر لتناول الطعام او الراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة .

المادة ١٥٣ - يجوز في حالات استثنائية مؤقتة عدم التقيد بأحكام المادة السابقة مع مراعاة الشروط التالية :-

- أ - ابلاغ الوزارة خلال ( ٢٤ ) ساعة لبيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لانعام العمل وعدد العمال اللازمين لانجازه .
- ب - دفع تعويض للعمال عن ساعات العمل الاضافية يعادل اجرهم عن الفترة الاصلية مضافاً اليه خمسون بالمائة على الاقل اذا وقع العمل قبل غروب الشمس ومثني المائة ( ١٠٠ ٪ ) اذا وقع بعد غروبها او في ايام الراحة الاسبوعية او ايام العطل والاجازات .

المادة ١٥٤ - على صاحب العمل ان يعلق في امكة العمل بشكل ظاهر جدولاً بتوزيع ساعات العمل وفترات الراحة ويبلغه للمدير كما يجب ابلاغه عن اي تعديل يطرأ عليه .

المادة ١٥٥ - على صاحب العمل او المدير المسؤول ان يضع ويعلن لائحة خاصة بتدابير السلامة والوقاية وفقاً للقرار الذي يصدره الوزير .

المادة ١٥٦ - ١ - على صاحب العمل او مدير المنجم او المحجر المقروض القيام بالادور التالية :-

- أ - اصدار التعليمات اليومية الخاصة بالسلامة العمالية .
- ب - منع وجود العمال في منطقة الانفجار الا بعد مضي فترة للتأكد من زوال الخطر .
- ٢ - على صاحب العمل او مدير المنجم مراعاة ما يلي :
- أ - عدم السماح باستعمال اية وسيلة للانارة غير مصابيح الامان المرتفعة في الاماكن التي تتراكم فيها غازات قابلة للاشتعال او الانفجار .
- ب - تقديم الملابس والادوات الخاصة بالوقاية .
- ج - تنظيم التهوية والتكييف للمنجم .
- د - فحص حالة المنجم يومياً قبل بدء العمل وتوجيه الارشادات للمسؤولين لتنفيذها .
- هـ - الكشف على المنجم مرة في الاسبوع على الاقل واعتماد تقرير بذلك .



المادة ١٥٧ - على كل مؤسسة للمناجم أو المحاجر تستخدم مائة عامل فأكثر أن تد وسائل الانقاذ والاسعاف والتمريض واقامة مراكز انقاذ امامية قريبة من مكان العمل ومجهزة بادوات الانقاذ وان يكون المركز متصلا هاتفيا بناخل المكان .  
ويعين الوزير وسائل الانقاذ والاسعاف وشروطها ونطاق عملها وغير ذلك من التفاصيل الاخرى اللازمة .

المادة ١٥٨ - يجب توجيه عناية خاصة لمياه الشرب وتنظيفها لحفظها من التلوث وتطهير الاوعية صحيا .

المادة ١٥٩ - تسري احكام هذا الفصل على المؤسسات كما تنطبق سائر الاحكام العامة الاخرى المقررة في القانون على عمال المناجم والمحاجر اذا كانت انفع لهم .

### الباب الرابع

#### في تفتيش العمل

المادة ١٦٠ - يختص المفتش بمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والقرارات المنفصلة له والامور الناشئة عنه .

المادة ١٦١ - على المفتشين تحت طائلة المسؤولية ان يقوموا بمهام وظائفهم بأمانة واخلاص ويحظر عليهم افشاء أسرار أي مهنة أو أي اختراع صناعي يكونون قد اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم حتى بعد تركهم العمل .

المادة ١٦٢ - أ - يعتبر مفتشو العمل ( في حدود وظائفهم ) من أفراد الضابطة العدلية بالمعنى المقصود في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ب - يتولى مفتشو العمل تقديم الشكاوي ولاحقتها والمرافعة فيها .

المادة ١٦٣ - تزود الوزارة المفتشين بيوية خاصة تثبت صفتهم الوظيفية تسهيلا لقيامهم بمهام عملهم .

المادة ١٦٤ - تتناول مهام وصلاحيات المفتشين الامور التالية :

أ - مراقبة تنفيذ احكام تشريع العمل وارشاد اصحاب العمل والعمال الى ذلك .

ب - التوسط بين اصحاب العمل والعمال لحل منازعات العمل .

ج - التأكد من تطبيق الالتزامات المترتبة بالقانون او بشروط العقد وعدم تشغيل الاحداث والمزاعمين والشاة والاجانب .

د - التعاون مع نقابات اصحاب العمل والعمال لاقامة وتوطيد العلاقات الانسانية الجيدة بين طرفي الانتاج وتبني أحدث أساليب التنمية الصناعية .

هـ - مراقبة منح الاجازات السنوية والافادة من الاجازة المرضية ومراعاة أيام العطل الاسبوعية والاعباد والتقييد بشروط دفع الاجر العادي والاضائي وعدد ساعات العمل والراحة والشروط الخاصة بانضباط العمل .

و - مراقبة ما اذا كانت العقود المنتهية قد سويت تسوية سليمة وتامة .

ز - التأكد مما اذا كانت الالتزامات القانونية المتعلقة بأمور الصحة والسلامة العمالية مطابقة تطبيقا صحيحا .

ح - مراقبة تطبيق احكام الانظمة الداخلية للعمل في المؤسسات والمعامل والشركات .

ط - مراقبة تنفيذ شروط العقود التي ترتب للعامل حقوقا أفضل .

ي - مراقبة تطبيق التدابير والاورام الادارية او الامور المترتبة نتيجة التعرف والتعامل في المونة .

ك - التحقق من ان اسباب فصل العمال تجري وفق احكام القانون .

المادة ١٦٥ - يقوم المفتشون بتنفيذ مهام عملهم بما يلي :

أ - زيارة المؤسسات والمعامل والشركات وسائر الاماكن التي يشتغل فيها العمال في أي وقت من أوقات العمل ليلا او نهارا .

ب - الاطلاع على جميع المستندات والسجلات او اية وثائق اخرى معينة للتأكد من صحة مطابقتها للمتطلبات القانونية وللمفتش ان يتزود بنسخ عنها .

ج - استجواب اصحاب العمل والعمال ( على حده أو بحضور الشهود ) عن أي أمر له علاقة بشئون التفتيش .

د - تقديم التقارير الواقية لرؤسائهم بنتائج عملهم ( وفق التعليمات الصادرة اليهم ) .

هـ - تقديم التقارير لرؤسائهم ( وفق التعليمات الصادرة اليهم ) حول المخالفات المرتكبة خلافا للاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

و - جمع المعلومات والاحصاءات عن عدد العمال واصنافهم وفتاتهم وحاجاتهم التدريبية وفتات أجورهم أو أية أمور أخرى تتعلق بشروط الاستخدام او العلاقات المهنية .

المادة ١٦٦ - على اصحاب العمل وكلائهم والمدرء المسؤولين او من ينوب عنهم تسهيل مهمة المفتشين وتقديم معلومات كاملة صحيحة فيما يتعلق بمهمتهم .

المادة ١٦٧- على سائر السلطات المختصة تقديم المساعدة اللازمة للمفتشين تمكيناً لقيامهم بمهام وظائفهم .

المادة ١٦٨- على المفتشين ان يحيطوا (بالسرية التامة) اية شكوى ترد اليهم بشأن مخالفة الاحكام والقوانين وألا يشعر العمال أو صاحب العمل بأن التفتيش جرى تنفيذا لشكوى .

المادة ١٦٩- ايفاء بالغايات المقصودة بالمادة (١٥٩) من هذا القانون يعتبر الضبط الذي ينظمه المفتش صحيحاً ما لم يثبت العكس .

المادة ١٧٠- أ - يحدد الوزير التناير الآله لحسن سير خط تفتيش العمل نهرا او ليلا وخارج أوقات الدوام كما ينسب لمجلس الوزراء تحديد مكافآت موظفي دائرة العمل والمفتشين العاملين بعد أوقات الدوام على ان لا يقل عن  $\frac{1}{8}$  الراتب الاسامي .

ب- للوزير ان ينيط بأي موظف في دائرة العمل ما يراه من الصلاحيات الممنوحة للمفتشين بمقتضى أحكام هذا القانون .

### الباب الخامس

في اصابات العمل وامراض المهنة

#### الفصل الاول

في اصابات العمل

المادة ١٧١- تعريفات :-

يكون للعبارة والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من القانون المعاني المخصصة لما ادناه:  
وتعني كلمة (مفوض) : مفوض تعويض العمال المدين بمقتضى هذا الفصل.  
وتعني عبارة (عائلة العامل المتوفي) :

١ - الارملة او الارامل اذا كان يعتمد في اعاليتهم على العامل المتوفي اعتماداً كلياً .

٢ - الابناء القاصرين والبنات القاصرات .

٣ - غيرهم من ذرية من الذكور القاصرين والبنات القاصرات اذا كانوا يعتمدون في اعاليتهم على المتوفي حين وفاته .

٤ - والده ووالدته اذا كانا يعتمدان في اعاليتهم عليه اعتماداً كلياً ، او كان اغلب اعتمادهما في اعاليتهم عليه حين وفاته .

وتطلق عبارة (العجز الجزئي) على العجز الذي ينقص مقدرة العامل عن الكسب في اي عمل كان مستخدماً فيه حين وقوع الحادث الذي نشأ عنه العجز كما تعني كل ضرر جسماني يحدد في الدليل الاول لهذا الفصل عجزاً جزئياً دائماً .

وتطلق عبارة (العجز الكلي) على العجز الذي يجعل العامل غير قادر على القيام بجميع الاعمال التي كان باستطاعته القيام بها حين وقوع الحادث الذي نشأ عنه العجز ويعتبر عجزاً كلياً الفقدان التام للبصر ، او الاضرار الجسمانية المعينة في الدليل الاول لهذا الفصل حينما يبلغ مجموع النسبة المئوية لفقدان المقدرة على الكسب مائة في المائة ويراد بعبارة (طبيب الصحة الحاضر على المؤهلات) اي طبيب موظف في وزارة الصحة او البلديات او امانة العاصمة .

المادة ١٧٢- مفوض تعويض العمال:

يكون المدير أو مساعده في حالة غيابه مفوضاً لتعويض العمال في المملكة والوزير تفويض احد موظفي الوزارة لتعويض العمال في منطقة معينة .

المادة ١٧٣- مسؤوليات صاحب العمل عن النفقات الطبية :

اذا أصيب عامل بضرر جسماني بسبب حادث نشأ عن استخدامه او أثناء القيام به يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع النفقات الطبية والصيدلية ومصاريف الإقامة في المستشفى التي انفق للعلاج ونفقات نقل العامل المصاب الى المستشفى او لعيادة الطبيب .

المادة ١٧٤- مسؤولية صاحب العمل عن التعويض :

١ - اذا أصيب عامل بضرر جسماني بسبب نفاذ نشأ عن استخدامه او أثناء القيام به ، يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع تعويض وفقاً لاحكام هذا الفصل ويشترط في ذلك ان لا يكون صاحب العمل مسؤولاً عن :

أ - اي ضرر جسماني لا يترتب عليه سوى عجز مؤقت لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام .

ب - أي ضرر جسماني لا يؤدي الى الوفاة ، نجم عن حادث يعزى مباشرة الى ان العامل حين حدوثه كان تحت تأثير مسكر أو مخدر .

ج - أي ضرر جسماني نشأ عن حادث يعزى مباشرة لاجمال العامل حين فصل استعمال ادوات السلامة او الوقاية التي زود بها بقصد استعمالها او كانت قد صدرت اليه او امر باستعمالها الا في حالة الوفاة .

مجلس النواب

٢ - إذا أصيب عامل مستخدم (يفتح الدال) في أي عمل محدد في الذيل الثاني لهذا الفصل بوصفه مرضاً مهيناً تعتبر إصابته ضرراً جسمانياً ناشئاً عن حادث حسب المعنى المقصود من هذه المادة ويعتبر المرض أنه نشأ عن استخدامه ، ما لم يبرهن صاحب العمل على خلاف ذلك .

٣ - لا تسمع أية دعوى يرفعها عامل أمام محكمة مدنية يطالب فيها بتعويض عن ضرر جسماني إذا كان هذا العامل قد قدم إلى المفوض أو إلى صاحب العمل طلباً بالتعويض وتم دفع التعويض إليه وفقاً لأحكام هذا الفصل .

المادة ١٧٥-أ - إذا نجم عن الضرر الجسماني وفاة العامل فيكون التعويض مساوياً لأجر المتوفى عن أجر ألف يوم من أيام العمل على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض خمسمائة وخمسين ديناراً وأن لا يقل عن أربعماية دينار أردني .

ب - إذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز مؤقت يستحق العامل أجره عن يوم إصابته بالضرر الجسماني وإذا تجاوزت مدة العجز الثلاثة أيام يحق له الحصول على تعويض يومي يساوي نصف معدل أجره اليومي وبحسب التعويض اعتباراً من اليوم التالي لإصابته وذلك عن كل يوم من أيام عجزه الثابت بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية الأولية إلى أن يتم شفاؤه .

ج - إذا نشأ عن الضرر عجز دائم كلي ، يستحق العامل تعويضاً يساوي أجره عن ألف ومئتي يوم من أيام العمل على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض السبعماية دينار أردني وأن لا يقل عن خمسمائة دينار أردني .

د - إذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز دائم ولكنه جزئي ، يدفع صاحب العمل التعويض وفقاً لنسبة مئوية من مبلغ التعويض المقرر لحالة العجز الكلي حسبما أصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب .

٥ - إذا نتج عن الحادث ذاته أكثر من ضرر جسماني واحد للعامل ، يستحق التعويض على كل ضرر من هذه الأضرار وفق الأسس السابقة على أن لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه مقدار التعويض الذي يدفع في حالة العجز الدائم الكلي .

المادة ١٧٦- توزيع التعويض :

يوزع التعويض المستحق في حالة وفاة العامل بين أفراد عائلته ، حسب النسب المحددة في الذيل الثالث لهذا الفصل .

المادة ١٧٧- حظر تحويل التعويض أو رهته أو حجز عليه :  
لا يجوز بأية حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون أو الحجز عليه أو إحتالته إلى أي شخص بخلاف العامل أو من يعوله وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز الادعاء بتقصا التعويض المذكور .

المادة ١٧٨- الأشعارات والادعاءات :

أ - لا يقبل المفوض أي ادعاء بالتعويض عن أي حادث ما لم يقدم إليه خلال ستة من تاريخ وقوعه أو من تاريخ وفاة العامل للمفوض قبول أي ادعاء بالتعويض خلال خمس سنوات أخرى ويفصل فيه بالرغم من عدم الادعاء في الوقت المحدد إذا اقتنع بأن التخلف عن تقديم الادعاء كان ناشئاً عن معقرة مشروعة .  
وفي حالة الإصابة بمرض تطبق عليه أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧٤) السابقة فيعتبر أنه قد نشأ في أول يوم من الأيام التي تغيب فيها العامل غياباً مستمراً عن عمله نتيجة لهذا المرض .

ب - يجب أن يذكر في كل ادعاء اسم الشخص المصاب وعنوانه وأن يبين فيه سبب الضرر الجسماني والتاريخ الذي وقع فيه الحادث وأن يبلغ إلى صاحب العمل أو إلى أي من أصحاب العمل أو إلى أي شخص مسؤول لدى صاحب العمل عن إدارة أي فرع من فروع الحرفة أو المهنة التي كان العامل المصاب مستخدماً فيها .

ج - يبلغ الادعاء بمقتضى هذه المادة إما بتسليمه إلى محل إقامة الشخص الواجب تبليغه إليه أو إلى مكتب من مكاتبه أو محل عمله أو بارساله بالبريد المسجل إلى عنوان أي منهما .

المادة ١٧٩- صلاحية تكليف أصحاب الأعمال بتقديم بيانات تتعلق بالحوادث المميتة :

أ - إذا علم المفوض من أي مصدر بأن عاملاً قد توفي من جراء حادث بسبب العمل أو أثناء القيام به عليه إرسال اشعار بالبريد المسجل إلى صاحب العمل يكلفه فيه بتقديم بيان حسب النموذج الخاص يوضح فيه الظروف التي أحاطت بوفاة العامل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه وما إذا كان ملزماً بدفع تعويض عن الوفاة أو غير ملزم بدفعه وفقاً لوجهة نظره .

ب - إذا سلم صاحب العمل بمضمون الاشعار أنه ملزم بدفع تعويض وجب عليه أن يدفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه الاشعار .

ج - إذا لم يسلم صاحب العمل بمضمون الاشعار وجب عليه أن يوضح في بيانه خلال ثلاثين يوماً الأسباب التي تدعوه إلى التصل من هذا الالتزام .

د - إذا اتصل صاحب العمل من الالتزام بالتعويض يجوز للمفوض بعد اجراء البحوث التي يستصوب اجراءها أن يحجز العامل أو أي من أفراد عائلته أن كان مريضاً أن له الحق في رفع ادعاء بالتعويض أو أن يبلغه أية معلومات أخرى .

المادة ١٨٠ - يستحق العامل التعويض عن اصابات العمل اذا اصيب بضرر جسماني في احدى الحالات التالية :

أ - من جراء اغفال صاحب العمل صيانة اي ممر او ابنية او آلات او اجهزة ذات علاقة بمهنته او حرفته او تستعمل في حرفته او مهنته صيانة جيدة لخطر منها او من جراء اغفال اي شخص ( في خدمة صاحب العمل ) او كل اليه مهمة القيام بابقاء الممر او المباني او الآلات او الاجهزة بخالة جيدة لخطر منها . او

ب - من جراء اهمال اي شخص ( في خدمة صاحب العمل ) او كل اليه مهمة المراقبة حينما كان يضطلع بها . او

ج - من جراء تصرف اي شخص ( في خدمة صاحب العمل ) كان العامل حين اصابته بالضرر الجسماني ملزماً بالامثال لاداره او تعليماته ونشأ الضرر الجسماني بسبب ذلك . او

د - من جراء اي فعل او اهمال من اي شخص ( في خدمة صاحب العمل ) قام به تنفيذاً لحكم اية مادة من نظام وضعه صاحب العمل او اطاعة لتعليمات خاصة اصدرها شخص فوضه صاحب العمل صلاحية اصداها .

ففي تلك الحالات تقبل الدعوى التي يرفعها العامل او اي من افراد عائلته المتوفى مطالباً بالتعويض عن الضرر الجسماني لمجرد ان العامل كان حين اصابته يشتغل لدى صاحب العمل او في خدمته .

المادة ١٨١ - اصابة العامل بنتيجة اهماله الجسيم .

اذا نشأت اصابة العامل بنتيجة اهمال جسيم ارتكبه خلافاً للتعليمات الكتابية المعلقة في مكان العمل فلا يعتبر صاحب العمل مسؤولاً .

المادة ١٨٢ - التعاقب على التنازل :

يقع باطلا اي اتفاق سواء ابرم قبل بدء العمل بهذا القانون ام بعده يتنازل بموجبه عامل عن اي حق في التعويض المقرر بموجب احكام هذا الفصل من القانون .

١٨٣ - سجل الاصابات :

يترتب على مدير المؤسسة ان يعد سجلاً تدرج فيه اسماء العمال على حسب تواريخ اخطائهم بالعمل . انما الاجر اليومي او الاسبوعي او الشهري لكل منهم ويكون فيه ما يقع من اصابات العمال وامراض بمجرد علم مدير المؤسسة بها .

## الفصل الثاني

## في امراض المهنة

المادة ١٨٤ - مرض المهنة هو المرض ( الذي يثبت بتقرير طبي ) انه ناجم مباشرة عن ممارسة اي مهنة تؤثر بطبيعتها على صحة العامل ، وتحدد انواع هذه المهن والامراض الناشئة عن ممارستها بجدول ملحق بهذا القانون وللوزير تعديله عند الاقتضاء .

المادة ١٨٥ - كل عامل يصاب بأحد الامراض المهنية المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون يكون له اوليائه ( بعد وفاته ) الحق في الحصول على تعويض يعادل تعويض المصابين باصابات العمل المبينة في الفصل السابق وسائر حقوقهم سواء نشأ عن المرض عجز كلي او جزئي او ادى الى الوفاة .

المادة ١٨٦ - لا يلزم صاحب العمل بالتعويض اذا ثبت ان العامل قد اهمل او خالف التعليمات المعلقة المتعلقة بوقاية وسلامة العمال او خالف الاوامر الصريحة التي يصدرها رئيسه ويشرف على تنفيذها في حدود سلطته . او اهمل استعمال وقاية يعلم انها لازمة لسلامته .

المادة ١٨٧ - يظل صاحب العمل مسؤولاً عن التعويض خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة العامل - الا اذا ظهرت اعراض المرض خلالها - سواء اكان بلا عمل ام كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها مثل هذا المرض .

المادة ١٨٨ - أ - اذا كان العامل قد اشتغل خلال السنة السابقة لظهور اعراض المرض عليه لدى اثنين او اكثر من اصحاب العمل ، الزموا جميعاً بالتعويض المستحق لمن يستحقونه بعد وفاته كل نسبة المدة التي قضاها العامل في خدمته الا اذا اثبت احدهم بالبينة ان الاصابة لم تنشأ عن العمل لديه .

ب - المستحقون للتعويض مطالبة من يختارون من اصحاب العمل المذكورين او شركة التأمين وللنافع الرجوع على الآخرين كل بقدر مسؤوليته .

المادة ١٨٩ - على العامل المصاب بمرض من الامراض المهنية ابلاغ صاحب العمل خلال اسبوع من حدوث الاصابة بكتاب مسجل مرفقاً بشهادة طبية لنوع المرض ولصاحب العمل اذا شاء التحقق من ذلك وطلب معاملة المصاب معدياً .

المادة ١٩٠ - اجتناء من وقوع التبليغ المشار اليه في المادة السابقة او من تاريخ علم صاحب العمل بأي طريق آخر بالمرض يكون للعامل الحق في العلاج الطبي وفقاً للأحكام المتعلقة باصابات العمل .



المادة ١٩١ - لا يسمع الادعاء بامراض المهنة - ضد صاحب العمل - الا اذا قدم خلال سنة من تاريخ انتهاء العمل.

## الباب السادس

في التوفيق وقضاء العمل وفي الاضراب والاغلاق

### الفصل الاول

في التوفيق وقضاء العمل

المادة ١٩٢ - لاغراض هذا الباب :

تعني عبارة ( نزاع عمالي ) : اي خلاف ينشأ بين صاحب عمل وبين اكثر من عامل اذا كان متصلاً بالامور التالية :

( دفع الاجور - ساعات العمل الاضافية - العطل والاجازات بأنواعها - نقل العامل من مكان الى آخر - الترفيعات - التقدم في الخدمة - مقر العمل - الفصل او الطرد - اصابات العمل وامراض المهنة - الاثراء غير المشروع في نطاق العقد ) وغير ذلك مما له علاقة بالاستخدام او علمه او بشروط او احوال العمل فيما يتعارض مع الشروط المقررة في العقد او نظام العمل الداخلي او قانون العمل والانظمة والقرارات الصادرة بموجبه .

المادة ١٩٣ - لاغراض هذه المادة يكون للكلمات والمباريات التالية المعاني المخصصة لها :

أ - ( اضراب ) توقف افراد او مجموعة من العمال عن العمل بسبب نزاع عمالي .

ب - ( الاغلاق المحظورة ) اغلاق المحل الذي يستخدم فيه العمال او وقف العمل فيه اورفض صاحب العمل الاستمرار في استخدام اتي عدد من الأشخاص المستخمين لديه بسبب نزاع عمالي .

ج - ( خدمة المصلحة العامة ) اية خدمة من خدمات المرافق العامة او المصالح العامة التالية : خدمات الصحة والكهرباء والماء والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي .

د - ( خدمة قسم في مؤسسة يوكمل اليه امر صيانة سلامة المؤسسة او العمال المشغلين فيها اثناء العمل .

هـ - ( اية خدمة اخرى من خدمات المصالح العامة التي يحددها مجلس الوزراء باعلان في الجريدة الرسمية )

د - ( محكمة العمل ) الهيئة القضائية المختصة بالبت في منازعات وقضايا العمل والمولفة تبعاً لاحكام هذا الفصل .

هـ - ( القرار ) كل حكم مؤقت او نهائي بالتسوية تصدره محاكم العمل بشأن اي نزاع عمالي .

و - ( التسوية ) كل حل يتوصل اليها نتيجة لاجراءات التوفيق او قرار محكمة العمل .

ز - ( القابة المسجلة ) كل قابة مسجلة وفقاً للشروط المقررة في هذا القانون .

المادة ١٩٤ - يسمي الوزير من موظفي الوزارة مندوبين للتوفيق يضطلعون بمهمة الوساطة في تسوية المنازعات العمالية .

المادة ١٩٥ - على مندوب التوفيق اذا نشب نزاع عمالي ( او كان يتوقع حدوثه ) ان يباشر باجراء المفاوضة بين الطرفين بغية حسمه والتوصل الى تسوية او اتفاق يرضي طرفي النزاع يحتفظ بنسخة خطية عنه ويودع اخرى للوزارة .

المادة ١٩٦ - اذا لم يتوصل مندوب التوفيق الى تسوية بعد التحقيق بالتعاون مع اللجان الاستشارية المشتركة في المؤسسة ( ان وجدت ) وجب عليه خلال اسبوعين من تاريخ بدء اجراءات التحقيق رفع تقرير الى الوزارة بواقع الحال مع بيان مطالبته في هذا الشأن .

المادة ١٩٧ - اذا لم تتم تسوية نزاع عمالي بنتيجة المفاوضات فشلت اجراءات التوفيق يحيل الوزير النزاع الى محكمة العمل .

المادة ١٩٨ - ١ - تشكل في المملكة خمس محاكم عمل على النحو التالي :-

١ - محكمة عمل في عمان تكون دائرة اختصاصها محافظتي عمان والبلقاء .

٢ - محكمة عمل في القدس تكون دائرة اختصاصها محافظتي القدس والخليل .

٣ - محكمة عمل في نابلس تكون دائرة اختصاصها محافظة نابلس .

٤ - محكمة عمل في اربد تكون دائرة اختصاصها محافظة اربد .

٥ - محكمة عمل في العقبة تكون دائرة اختصاصها محافظتي معان والكرك .

ب - تمارس هذه المحاكم القضاء في الامور الجزائية والمدنية الناشئة عن مخالفة احكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٩٩ - تشكل محكمة العمل بقرا من الوزير على النحو التالي :-

١ - قاضي من الدرجة الثالثة فاعل يعينه المجلس القضائي ( رئيساً )

محكمة العمل

٢ - أحد موظفي دائرة العمل في الوزارة يعينه الوزير لانتقل درجة عن الخامسة (عضوا)

٣ - عضو تسمية نقابات اصحاب الاعمال او منظماتهم .

٤ - عضو تسمية نقابات العمال او اتحاداتها .

المادة ٢٠٠ - يؤدي اعضاء محكمة العمل قبل ممارسة مهامهم القسم التالي امام رئيس محكمة التمييز .  
( اقسم بالله العظيم ان امارس مهام وظيفتي بأمانة ونجدة واخلص وان احترم القانون ) .

المادة ٢٠١ - أ - تصدر محكمة العمل قراراتها بأكثرية الاصوات وفي حالة تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

ب - تكون قرارات محكمة العمل قطعية وتنفذ كالأحكام الصادرة عن المحاكم النظامية .  
خلافا لما ورد في الفقرة السابقة :

ج - اذا اشتمل الحكم على نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تطوي على اهمية عامة جاز لرئيس محكمة التمييز منع الفرقاء اذا تميز الحكم وفق الاسس المقررة في قانون اصول المحاكمات القطعية .

المادة ٢٠٢ - تعفى سائر الدعاوى المرفوعة الى محكمة العمل من الطوابع والرسوم باستثناء الطوابع المترتبة على الوكالات .

المادة ٢٠٣ - يحدد بنظام تأليف قلم المحكمة ومكافآت اعضائها والشروط الاضافية المطاوب توفرها في الاعضاء وسائر التفاصيل المالية والادارية الاخرى .

المادة ٢٠٤ - أ - يكون لمحكمة العمل صفة المحكمة النظامية على ان تراعى بتبسيط الاصول واختصار الاجراءات وسرعة البت بحيث لا تستغرق مدة النظر في اية قضية لديها اربعة اسابيع من تاريخ تقديمها .

ب - يكون من اختصاص رئيس محكمة العمل ادارة جلسات المحاكم والاضطلاع بشؤون المحكمة الداخلية .

#### الفصل الثاني

##### في الاضراب والاعلاق

المادة ٢٠٥ - لا يجوز لاي صاحب عمل خلال اجراءات التوفيق ورفع النزاع للمحكمة ان يقوم بأي من التدابير التالية :-

أ - تغيير شروط العقد التي كانت تسري على العمال قبل الشروع في اجراءات التوفيق .

ب - فصل اي عامل لاي سبب باستثناء الاسباب المنصوص عليها في البنود ( أ.ب.ج.د.هـ ) من المادة ٤٦ السابقة قبل الحصول على اذن كتابي من مندوب التوفيق .

المادة ٢٠٦ - أ - يحظر ( وتحت طائلة العقوبة ) الشروع في الاضراب او الاستمرار فيه او التحريض عليه بالقول او العمل او بالكتابة او بأي وسيلة مادية او معنوية وذلك اثناء فترة التوفيق او تدخل اية هيئة اخرى تعين بمقتضى هذا القانون لنقض النزاع .

ب - على العمال قبل الشروع في الاضراب بخمسة عشر يوماً على الاقل اخطار صاحب العمل والوزارة بأسباب اللجوء للاضراب .

المادة ٢٠٧ - يحظر على صاحب العمل اللجوء الى الاعلاق المحظور او الاستمرار فيه او العمل على تعصيده او التحريض عليه بالقول او العمل او بالكتابة او بأي طريق مادي او معنوي ويعاقب المخالف باحدى العقوبات المقررة في القانون .

المادة ٢٠٨ - بالاضافة للعقوبات التي قد تترتب على صاحب العمل بمقتضى المادة ( ٢٠٧ ) السابقة فالعمال الذين يحضرون لمزاولة العمل ويعلم عليهم ذلك بسبب الاعلاق المحظور الحق في نقاضي كامل اجرهم عن ايام الاعلاق .

المادة ٢٠٩ - كل تسوية او مصالحة او اتفاق تبرم امام مندوب التوفيق او محكمة العمل تكون نافذة وغير قابلة للطعن كأنها احكام قطعية صادرة عن محكمة مختصة .

#### الباب السابع

##### في نقابات العمال

##### الفصل الاول

##### في تأسيس النقابات

المادة ٢١٠ - لاصحاب العمل والعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهن او صناعات او حرف مماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا فيما بينهم نقابة عامة .

المادة ٢١١ - تلخص أهداف وغايات النقابة فيما يلي :

أ - رعاية مصالح المهنة العامة المشتركة بين اصحاب العمل والعمال والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ب - الدفاع عن هذه المصالح أمام المراجع المختصة واقامة الدعاوى وملاحقتها .

ج - توثيق عرى التعاون وأواصر الاخاء بين أصحاب العمل والعمال والسعي لاقامة العلاقات الانسانية الخيرة بين طرفي الانتاج .

د - الاهتمام برفع المستوى المادي والفني والصحي والاجتماعي والثقافي لاجضاء النقابة .

المادة ٢١٢- للعامل حق الخيار او عدمه في الانسحاب للنقابة .

المادة ٢١٣- تحدد المهن التي يحق لممارستها تأسيس نقابات لهم ، كما تعين المهن المشابهة او المتماثلة او المرتبطة ببعضها بانتاج واحد يقرره من الوزير بعد التشاور مع الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد أصحاب العمل او اتحاداتهم ( ان وجدت ) .

المادة ٢١٤- لا يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة في المملكة للمهنة الواحدة او المهن المتماثلة او المرتبطة ببعضها ببعض او المشتركة في انتاج واحد ويكون مركزها العاصمة ويجوز عند الاقتضاء تحديد مركز النقابة في بلدة اخرى بموافقة الوزير .

المادة ٢١٥- لا يجوز لاي شخص الانسحاب الى أكثر من نقابة في آن واحد .

المادة ٢١٦- تكون للنقابة المؤسسة طبقا لاحكام هذا الباب شخصية معنوية لها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق اغراضها وانشاء صناديق ادخار وتكوين جمعيات تعاونية ونواد رياضية وثقافية وابرار اتفاق للتأمين الاجتماعي وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية وتنظيم ذلك في نظامها الداخلي .

المادة ٢١٧- تؤسس النقابة بطلب ثلاثين عاملا على الاقل من ممارسي المهنة الواحدة او المهن المشابهة او المرتبطة ببعضها او المشتركة في انتاج واحد .

المادة ٢١٨- يشترط في طالب الانسحاب الى النقابة ما يلي :

أ - أردني الجنسية .

ب - أتم السادسة عشر من العمر .

ج - ممارسة المهنة بأي شكل من أشكال الممارسة .

المادة ٢١٩- على الهيئة التأسيسية للنقابة ان تودع للوزارة ( خلال خمسة عشر يوما ) من تاريخ اقرار نظامها الداخلي :

أ - نسختين من النظام الداخلي للنقابة موقعتين من الاعضاء المؤسسين .

ب - نسختين عن محضر الجلسة التي تقرر فيها انشاء النقابة وتصديق نظامها .

ج - كشفا بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية وضفة كل منهم وصته وسجلته ومحل اقامته .

د - كشفا بأسماء أعضاء النقابة مبنيا فيه اسم ومن ومحل اقامة كل منهم .

المادة ٢٢٠- يتولى ايداع المستندات المذكورة مندوب مفوض من الهيئة التأسيسية للنقابة وتحرر الجهة المختصة في الوزارة محضرا بالايدياع وتعطى نسخة عنه للمندوب .

المادة ٢٢١- يحظر على النقابة مباشرة اعمالها الا بعد تسجيلها وتسجيل كل تعديل يجري على نظامها الداخلي .

المادة ٢٢٢- على الوزير ابلاغ الهيئة التأسيسية للنقابة عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ محضر ايداع الطلب واذا لم تقم الهيئة المذكورة بتدارك المخالفات ( خلال مدة يعينها الوزير ) يرد الطلب .

المادة ٢٢٣- تمارس النقابة اعمالها طبقا لنظامها الداخلي ( وفق احكام هذا القانون ) ويجب ان يشمل ما يلي :

أ - اسم النقابة ومقرها ومن يمثلها قانونا .

ب - الاغراض التي أسست من أجلها .

ج - شروط انتساب الاعضاء او انسحابهم وفصلهم .

د - بدل اشتراكات الاعضاء وحالات الأعفاء منها او التخفيض وشروطها .

هـ - تحديد عدد أعضاء اللجنة الادارية للنقابة وكيفية انتخابهم ومدة عضويتهم واختصاصهم وتوزيع أعمال اللجنة وشروط العضوية .

و - كيفية تشكيل فروع لها في المملكة .

ز - موارد النقابة وكيفية استثمارها والتصرف بها .

ح - القواعد المتعلقة بمسك حساباتها والتصديق على الميزانية السنوية والحساب الختامي وبيان بدء ونهاية السنة المالية .

ط - اسم المصرف الذي تتعامل معه النقابة .

ي - اختصاص الهيئة العامة للنقابة والقواعد المتعلقة بسير اعمالها .

ك - الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل نظامها الداخلي .

ل - تعيين الوجوه التي يجب ان تتفق فيها اموال النقابة وتعيين نائب الاتفاق على اوجه نشاطها .

م - الامور المحظورة على النقابة الاشتغال فيها او ممارستها بما في ذلك الامتناع عن اثارة التمرات الطائفية والاشتغال بالاعمال السياسية والدينية .

ن - تعيين اوقات اجتماعات الهيئة العامة والدعوة لها وطريقة الاقتراع فيها .

ج - تعيين اوقات اجتماعات اللجنة الادارية وعضاياتها .

ف - كيفية حل النقابة وتصديقها وتوزيع اموالها وممتلكاتها .

المادة ٢٢٤- الوزير ان يصدر نظاما داخليا عاما نموذجيا لتبين به النقابات عند وضع انظمتها الداخلية .

## الفصل الثاني

## الانتساب والفصل والاستقالة

المادة ٢٢٥- يقدم طلب الانتساب الى اللجنة الادارية للقابة مرفقا بجوية الطالب والاوراق الثبوتية الاخرى وفق اشتراطات الفصل السابق .

المادة ٢٢٦- لا يحق للجنة الادارية للقابة رفض طلب انتساب اي عامل مستكمل الشروط القانونية ويحق لمن يرفض طلبه ان يعترض الى الجهة المختصة في الوزارة التي تصدر قرارا قطعيا بذلك .

المادة ٢٢٧- يعتبر الطلب المقدم الى القابة مقبولا حكما . اذا اقتضى شهر على تقديمه ولم تصدر قرارا بشأنه .

المادة ٢٢٨- لا يجوز فصل أحد الأعضاء من القابة الا بعد موثله امام اللجنة الادارية وصدر قرار بأكثرية ثلثي الأعضاء وبعد اخطار العامل في محل اقامته بما نسب اليه بكتاب مسجل ، قبل موعد المحاكمة بأسبوع على الأقل فاذا تغيب بدون عذر مقبول او لم يقدم دفاعا جاز اصدار القرار ثم يبلغ اليه بكتاب مسجل خلال أسبوع من تاريخ صدوره وللعضو الموقوف الطعن بالقرار خلال مدة (٣٠) يوما من ايداع القرار لمكتب البريد .

المادة ٢٢٩- لا يجوز حل اللجنة الادارية للقابة او فصل اي عضو منها الا بقرار من الهيئة العامة .

المادة ٢٣٠- اذا تأخر عضو القابة عن تسديد اشتراكاته المستحقة ، ثلاثة أشهر متتالية ينذر من اللجنة الادارية فاذا لم يتم تسديدها خلال شهر من تاريخ تبليغه بالانذار بالبريد المسجل يفصل عن القابة .

المادة ٢٣١- أ - كل عضو في القابة فقد أحد شروط الانتساب يفصل بقرار من اللجنة الادارية .

ب - يفصل كل من ارتكب عملا يخالف اهداف القابة او يخل بأحكام نظامها الداخلي .

المادة ٢٣٢- يحق لكل عضو ان يستقيل من القابة بطلب يقدم الى رئيس اللجنة الادارية وتسقط حقوقه ويعفى من أية التزامات قبلها من تاريخ استقالته .

## الفصل الثالث

## في ادارة القابة

المادة ٢٣٣- يدير القابة لجنة ادارية ( يشار لما فيها بعد باللجنة ) مؤلفة من ٧-١٥ عضواً .

المادة ٢٣٤- يشترط في عضو اللجنة ان يكون :

١ - قد اتم الثالثة والعشرين من عمره .

٢ - قد مارس المهنة او كان عضواً لمدة ٥ سنوات متتالية في قابة عمالية .

٣ - غير محكوم بجناية او جنحة شائنة .

٤ - مستوفياً للشروط المبينة في النظام الداخلي للقابة .

المادة ٢٣٥- تعدد في النظام الداخلي الشروط الاضافية الواجب توفرها في اعضاء اللجان الادارية للقابات .

المادة ٢٣٦- ينتخب اعضاء اللجنة لمدة سنتين .

المادة ٢٣٧- يجتمع المؤسسون خلال شهر من تاريخ استكمال اجراءات تأسيس وتسجيل القابة وفق احكام هذا القانون لانتخاب اعضاء اللجنة .

المادة ٢٣٨- ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم بالاقتراع السري رئيساً واميناً للسر واميناً للصندوق ونائبين لكل منهما وتتم عملية الانتخاب في اول اجتماع يعقده اعضاء اللجنة ويعرف رئيس اللجنة (بالنقيب) .

المادة ٢٣٩- تبلغ نتائج الانتخاب وتوزيع الوظائف وكل تعديل يجر عليها للوزير خلال اسبوع من تاريخ اجرائه .

المادة ٢٤٠- يناط باللجنة ادارة اموال القابة والقيام بكل ما يحقق غاياتها واهدافها وكل ما لم يرد عليه نص انه من اختصاص الهيئة العامة .

المادة ٢٤١- تكون اجتماعات اللجنة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء وتصدر القرارات بأكثرية الاصوات وعند تساوي يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

المادة ٢٤٢- تمثل اللجنة القابة امام السلطات والمؤسسات والاشخاص ولها تفويض رئيسها او غيره من الاعضاء بتمثيلها بصورة عامة او في امور خاصة .

المادة ٢٤٣- اللجنة مسؤولة عن مسك دفاتر القابة وحفظ سجلاتها واراقها بصورة خاصة على الشكل المحدد في النظام الداخلي وعليها ان تحمك بصورة خاصة الدفاتر والسجلات التالية :

أ - سجل اعضاء القابة ويدون فيه اسم كل عضو وعنوانه وجنسيته وتاريخ ميلاده وانتسابه وفصله وانسحابه من القابة .

ب - سجل للقرارات يحتوي على محاضر جلسات اللجنة والهيئة العامة .

ج - دفاتر حسابية مرقمة للصفحات تفيد فيها الواردات والنفقات .

المادة ٢٤٤- رئيس اللجنة وأعضاؤها مسؤولون أمام الهيئة العامة ويتحملون ( بالتضامن والتكافل ) مسؤولية الاضرار التي تلحق بالقابة من جراء تصرفاتهم ، والهيئة العامة ان تطرح الثقة بهم او بأحدهم وفق النظام الداخلي بطلب تخمس الاعضاء المسجلين .



كما يكون الأشخاص المفوضين مباشرة اجراء تأسيس النقابة مسؤولين عن الاضرار التي تلحق بالمؤسسين بالإضافة الى الملاحقة الجزائية .

المادة ٢٤٥- يكون رئيس اللجنة واعضاؤها مسؤولين ادارياً عن مهامهم فاذا لم يحضروا القيام بها فلوزير ان ينذرهم كتابياً فاذا استمر التقصير خلال شهر بعد الانذار للوزير ان يوصي الهيئة العامة بمحل اللجنة وان يدعوها لاجراء انتخابات جديدة خلال شهر من تاريخ حلها . ولا يجوز لمن تيين للوزير انه كان سبياً في حل اللجنة ان يرشح نفسه للانتخابات الجديدة .

المادة ٢٤٦- للمفتشين الاطلاع على سجلات النقابة في مركزها واجراء التحقيقات حول المخالفات بتكليف من المدير او بطلب احد اعضاء اللجنة .

المادة ٢٤٧- لا يجوز للجنة ان تعقد قرصاً ما أو أن تلي دعوات للزيارات او مؤتمرات خارجية او ان تقبل هبات منقولة او غير منقولة الا بموافقة الهيئة العامة .

#### الفصل الرابع

##### الهيئة العامة

المادة ٢٤٨- أ - تتألف الهيئة العامة للنقابة ( التي ليس لها مكاتب او فروع ) من الاعضاء المسجلين اما النقابة ( التي لها مكاتب او فروع ) فتتألف هيئتها العامة من اللجنة او اللجان للمكاتب او الفروع الذين يختارهم طبقاً للنظام الداخلي للنقابة .

ب - تعتبر الهيئة العامة السلطة العليا في النقابة وتسري قراراتها على جميع الاعضاء المنتسبين .

المادة ٢٤٩- تجتمع الهيئة العامة بدعوة رئيس النقابة اجتماعاً عادياً مرة في السنة خلال الشهرين الأخيرين من السنة المالية للنقابة وللرئيس بقرار من اللجنة أن يدعوها الى اجتماعات استثنائية وتدعى الهيئة العامة للاجتماع اذا طلب ذلك كتابة خمس الاعضاء على الاقل على ان يتم خلال اسبوع من تاريخ الطلب .

المادة ٢٥٠- تكون اجتماعات الهيئة العامة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء واذا لم يكتمل هذا النصاب يدعى الاعضاء الى اجتماع آخر يعقد بعد الاجتماع الاول بفترة لا تتجاوز ثلاثة اسابيع ، ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

المادة ٢٥١- أ - يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس النقابة او نائبه ( وفي حالة غيابهما ) يختار اللجنة رئيساً للجلسة .  
ب - لا يجوز للهيئة العامة ان تبحث الا الامور المدرجة على جدول الاعمال المجد للجنة ويبلغ قبل الدعوة للاجتماع ويجوز أن تضاف اليه القضايا التي يطلب عرضها على الهيئة العامة خمس الاعضاء بكتاب يقدم الى اللجنة قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة بخمسة أيام على الاقل .

المادة ٢٥٢- على اللجنة ان تقدم الى الهيئة العامة تقريراً سنوياً عن اعمالها وعن الوضع المالي للنقابة وعليها ان تتخذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥٣- تتخذ قرارات الهيئة العامة بأكثرية اصوات الحاضرين اما القرارات المتعلقة بتعديل النظام الداخلي او بحل النقابة فلا تكون قانونية الا بموافقة ثلثي الاعضاء على الاقل .

المادة ٢٥٤- يسبق كل اجتماع للهيئة العامة اشعار خطي يرسل الى الوزير والمحافظة قبل الموعد المحدد بسبعة أيام على الاقل لايفاد مندوب عنهما لحضور الاجتماع .

#### الفصل الخامس

##### في الاتحاد العام والاتحادات المهنية

المادة ٢٥٥- يحق لنقابات اصحاب العمل والعمال في المملكة ( مجتمعة او على وجه الاستقلال ) ان تؤلف اتحاداً واحداً ويشترط ان يشترك فيه اكثر من نصف النقابات القائمة .

المادة ٢٥٦- يحق لنقابات مهنة واحدة او مهن متشابهة او متماثلة او مرتبطة ببعضها بان تاج واحد ان تؤلف اتحاداً مهنياً فيما بينهم ويشترط في ذلك ان يشترك فيه اكثر من نصف النقابات القائمة في المهنة او المهن المذكورة .

المادة ٢٥٧- يحق لاتحادات اصحاب العمل والعمال ان تشكل اتحاداً عاماً واحداً لكل من نقابات اصحاب العمل او العمال في المملكة شريطة ان يكون مقره في العاصمة .

المادة ٢٥٨- أ - يقبل طلب تأسيس الاتحاد العام الى الوزارة موقفاً من رؤساء اللجان المعنية ومرفقاً به خمس نسخ من مشروع النظام الداخلي للاتحاد تحمل احدى توقيع المستعدين وللوزير منح الترخيص او رفضه .

ب - يكون قرار الرفض قابلاً للطعن لدى مجلس الوزراء ويكون قراره نهائياً .

المادة ٢٥٩- يذكر في قرار الترخيص اسم الاتحاد وغاياته ومركزه ونطاق عمله مع الاشارة الى التصديق على نظامه الداخلي وللوزير قبل تصديقه ان يكلف الطالبين باجراء التعديلات وفقاً لاحكام القانون ، وبعد التصديق لا يجوز تعديل النظام الا بموافقة جديدة واذا لم يصدر قرار الترخيص خلال ثلاثة اشهر من تقديم الطلب يعتبر مقبولا .

المادة ٢٦٠- تتمتع الاتحادات النقابات ( المؤسسة وفقاً لاحكام هذا الفصل ) بالشخصية المعنوية كتاباً نقابة عمالية عامة .

المادة ٢٦١- تجلبد اصول تأسيس الاتحادات النقابية ولجانها وكيفية تمثيل النقابات فيها والانضمام اليها والانسحاب منها وغير ذلك من الامور الخاصة بتعليمات من الوزير .

## الفصل السادس

## حل النقابات وتصفياتها

المادة ٢٦٢- يجوز حل النقابة اختيارياً وتصفي أموالها بقرار يصدر عن هيئتها العامة طبقاً لنظامها الداخلي وموافقة ثلثي أعضائها المسجلين على الأقل ويجب إشعار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحل.

المادة ٢٦٣- يحق للوزير أن يطلب إلى محكمة البداية الحكم بحل النقابة في إحدى الحالات التالية :

- ١ - إذا وقعت منها مخالفة لأحد الأحكام الواردة في هذا القانون رغم سبق إنذارها كتابة بإزالة سبب المخالفة ومضى شهر على هذا الإنذار دون إزالة السبب .
- ٢ - إذا أصدرت النقابة قراراً أو أقرت على عمل من شأنه ارتكاب إحدى المخالفات أو الجرائم التالية :

- أ - التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته وإزدرائه أو تحييد أو ترويع المذاهب الهدامة والتي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في المملكة .
- ب - ترك العمل أو الامتناع عنه بقصد الإضراب أو الاعتصاب أو التظاهر أو التحريض عليها والاشتراك بها .
- ج - استعمال أو التحريض على استعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التناير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في :

- ١ - العمل .
- ٢ - الاستخدام .
- ٣ - الامتناع عن استخدام أي شخص .
- ٤ - الاشتراك في جمعية من الجمعيات أو في نقابة من النقابات .

المادة ٢٦٤-أ- يجوز استئناف قرار محكمة البداية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كان وجاهياً أو من تاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الواجهة إلى محكمة الاستئناف ويكون قرارها قطعياً .

ب- إذا حلت النقابة تودع أموالها في المصرف أو الصندوق المعين بالنظام الداخلي إلى أن تشكل نقابة جديدة في المهنة نفسها فإذا لم تشكل نقابة جديدة للمهنة خلال سنتين من تاريخ حل النقابة الأولى فنصرف هذه الأموال ( بقرار من الوزير ) في الوجوه النافعة للعمال .

## الفصل السابع

## أحكام عامة تتعلق بالنقابات

المادة ٢٦٥- لا يجوز أن يتعرض أعضاء اللجان للتناير الكيدية أو التعصية من قبل أصحاب العمل بسبب

الاعمال المشروعة التي يقومون بها تنفيذاً للأهداف القانونية المحددة للنشاط النقابي .

المادة ٢٦٦- يحق لأعضاء اللجان الذين تتوفر فيهم خبرات خاصة التفرغ للعمل النقابي بأجر .

المادة ٢٦٧- لا تمنح إجازات التفرغ لأكثر من نقابي واحد في مؤسسة أو شركة أو لدى صاحب عمل واحد .

المادة ٢٦٨- يحدد الوزير شروط وأوضاع التفرغ النقابي والأمور المالية والإدارية المتعلقة بذلك .

المادة ٢٦٩- يحظر على أي صاحب عمل أن يعلق استخدام أي عامل على شرط عدم انتسابه لنقابة أو التنازل عن عضويته فيها أو أن يعمل على فصل عامل ( أو يحذف بحقوقيه بطريقة أخرى ) بسبب انتسابه لعضويتها أو لمساهمته في نشاطها في غير أوقات العمل .

المادة ٢٧٠- لا تعتبر نقابة العمال أنها هيئة غير مشروعة لمجرد الزعم أن غاية من غاياتها تهدف إلى تقييد حرية التجارة .

المادة ٢٧١- يجوز للنقابات أو اتحاداتها الانتساب إلى الاتحادات العمالية العربية والدولية بموافقة الوزير . تنفيذاً لأغراض هذا الباب يعين الوزير مسجلاً للنقابات بنات به الواجبات الوارد ذكرها في هذا الباب .

## الباب الثامن

## العقوبات

المادة ٢٧٢- ما لم يرد نص على عقوبة أشد في أي قانون آخر ، يعاقب كل من ارتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون :

- أ - بالحبس من أسبوع حتى ستة أشهر أو بالغرامة من ٥ - ٥٠٠ ديناراً أردنياً .
- ب - تضاعف العقوبة في حالة التكرار .
- ج - تجمع العقوبات حتماً في حالة تعدد الجرائم أو تعدد المجني عليهم .
- د - يعتبر الشروع في ارتكاب الجريمة أو محاولته جرماً تاماً .
- هـ - يقضي بالالتزامات المدنية والتعويض وفقاً لأحكام هذا القانون أن كان له مقتضى .

## الباب التاسع

## في الأحكام الانتقالية والختامية

المادة ٢٧٣- تستمر الهيئات والمحاكم الصناعية المؤلفة وفقاً لأحكام قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ بالنظر في القضايا المحالة إليها وذلك حتى يتم تأليف الهيئات ومحاكم العمل المنصوص

عليها في هذا القانون وصدور الانظمة والقرارات المتعلقة بها على ان يتم ذلك خلال ستة اشهر اعتبارا من نفاذه

المادة ٢٧٤- تنفيذا لاغراض هذا القانون يجري وضع ملاك جديد لدائرة العمل يضطلع بالصلاحيات المقررة في هذا القانون كما توزع على الاجهزة الاختصاصات والمسؤوليات التي يرتبها تطبيق احكام هذا القانون خلال ستة اشهر اعتبارا من تاريخ نفاذه .

المادة ٢٧٥-١- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

٢- للوزير اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧٦- تستمر اتحادات وتقابات العمال القائمة قبل نفاذ هذا القانون في ممارسة نشاطها الى ان توفق نظمها مع الاحكام الواردة فيه على ان يتم ذلك خلال ستة اشهر اعتبارا من تاريخ نفاذه .

المادة ٢٧٧- تحل النقابات التي لم توفق اوضاعها وفق احكام هذا القانون وتؤول اموالها الى الوزارة وفق احكام المادة ( ٢٦٢ ب ) .

المادة ٢٧٨- يلغى هذا القانون :

أ - قانون العمل رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ مع كافة تعديلاته على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاه نافذة الى ان تستبدل بأنظمة اخرى وفق احكام هذا القانون .

ب- اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٧٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الجدول الاول

قائمة النسب المئوية للعجز الناشيء عن اصابات العمل

النسبة المئوية لفقدان	الضرر الجسماني
المقدرة على الكسب	
٨٠	فقد اللسان التام
٧٠	استئصال الفك السفلي بمرتكبه
٤٠	استئصال جزء من الفك السفلي
	فقد مادة عظمية من الجمجمة تشمل على جميع
	كثافتها : -
٤٠	سطح لا يقل عن ٦ سنتيمترات مربعة
٢٠	سطح يتراوح بين ٣ و ٦ سنتيمترات مربعة
١٠	سطح اقل من ٣ سنتيمترات مربعة
٧٠	فقدان اللراع الايمن من الكوع او فوقه
٦٠	فقدان اللراع الايسر من الكوع او فوقه
٦٠	فقدان اللراع الايمن الى ما تحت الكوع
٦٠	فقدان الرجل لغاية الركبة او فوقها
٥٠	فقدان اللراع الايسر دون المرفق
٥٠	فقدان الرجل دون الركبة
٥٠	الفقدان الكلي للنائم للمسمع
٣٠	فقدان عين واحدة
٤٥	فقدان القنم بمرتكبه
٦٠	فقد كف واحد اليدين
٥٠	فقد كف واحد اليدين
٢٥	فقدان ابهام اليد
٢٠	فقدان جميع اصابع رجل واحدة
١٠	فقدان سلامة واحدة من سلاسل الابهام
١٠	فقدان السبابية
١٠	فقدان ابهام الرجل
٥٠	فقدان اصبع غير السبابية
٢٠	فقدان سلامة اي اصبع باستثناء الابهام والسبابية

الجدول الثاني  
« قائمة بالامراض المهنية »

وصف المرض	وصف العملية
١ - مرض الجمرة الخبيثة	معالجة الصوف او الشعر او شعر الخنزير او الجلود الخنازير ( السلوخ ) او الجلود او الحيوانات .
٢ - التسمم بالزئبق او ملحقاته	معالجة الزئبق او مستحضراته او مركباته .
٣ - التسمم بالاسبست	معالجة او تصنيع الاسبست او المواد التي تحتوي عليه .
٤ - أ - التسمم بالبيزين ومشتقاته وملحقاته	معالجة البيزين او اي من مشتقاته او القيام بأية عملية تجري خلال صنعه او تنطوي على استعماله .
ب - التسمم جايرو البيزين او بامينو البيزين او مشتقاتها ( تريبتولين انيلين ) وغيرهما او ملحقاتها	معالجة النرو. البيزين او امينو البيزين او اي من مشتقاتها او القيام بأية عملية من عمليات صنعها او تنطوي على استعمالها .
٥ - التسمم بكميونيون البايكلايد او ملحقاته	أية عملية تنطوي على استعمال كمبيونيون البايكلايد او مستحضراته او مركباته .
٦ - اصابة عيون عمال الزجاج بالماء الازرق	أية عملية من عمليات الزجاج تنطوي على التعرض لوهج الزجاج الملأب .
٧ - اصابة العيون بالماء الازرق نتيجة التعرض لاشعة المعدن المصهور او المحمي للدرجة الاحمرار في اثناء صنع الحديد او الفولاذ بما في ذلك اعادة تحمية الحديد او الفولاذ وبرمه .	أية عملية تنطوي عادة على التعرض للاشعة المنبعثة من المعدن المصهور او المحمي للدرجة الاحمرار في اثناء صنع الحديد او الفولاذ بما في ذلك اعادة تحمية الحديد او الفولاذ وبرمه .
٨ - التقرح بالكروم او ملحقاته	أية عملية تنطوي على استعمال حامض الكروميك او الايكروميت او الالمنيوم ( الشادر ) او البوتاسيوم او الصوديوم او مستحضراتها .
٩ - مرض الهواء المضغوط او ملحقاته	أية عملية تجري في الهواء المضغوط .
١٠ - مرض التهاب الجلد ( ديرماتيس ) الناشئ عن الغبار او الدوائيل .	

وصف المرض

١١ - أ - السرطان الظهاري او تقرح الجلد الناشئ عن الزيت او القار او القطران او الجمر او الزيت المعدني والبرافين او اي منتج مركب من اية مادة من هذه المواد او راسبها	وصف العملية
ب - تقرح قرنية العين الخارجي الناشئ عن الزيت او القار او القطران او الجمر او الزيت المعدني او البرافين او اي منتج مركب من اية مادة من هذه المواد او راسبها	وصف العملية
١٢ - التسمم بالفلورين	أية عملية تنطوي على استعمال الفلورين او مستحضراته او مركباته .
١٣ - مرض البقاوة	العناية بأي حيوان من فصيلة الخيل مصاب بمرض البقاوة ومعالجة بقية ذلك الحيوان .
١٤ - التسمم بالرصاص او ملحقاته	معالجة الرصاص او مستحضراته او مركباته .
١٥ - التسمم بالزئبق	أية عملية تنطوي على استعمال الزئبق او مستحضراته او مركباته .
١٦ - التسمم بالمنغنيز	معالجة المنغنيز او المواد التي تحتوي على المنغنيز
١٧ - التسمم بالفوسفور او ملحقاته	أية عملية تنطوي على استعمال الفوسفور او مستحضراته او مركباته .
١٨ - تثريب الرئة ( سيليكوسيز )	أية عملية يستشق فيها ثاني اكسيد السليكون استعمال الآلات التفراية .
١٩ - تشنج عمال التفريغ	أية عملية تجري في سياق صنع التراكوريلين او التراكوريلين او الديكلوريلين او الاثيلين او تنطوي على استعمال اي منها
٢٠ - التسمم بتراكوريلين او ترايكوريلين او دايكلوريلين او الاثيلين او ملحقاتها	



## الحلول الثالث

جدول بين توزيع التعويض الواجب دفعه الى أفراد عائلة العامل المتوفى

درجــة القرابــة

توزيع التعويض

١ - اذا ترك الشخص المتوفي خلفه  
ارملة او ارمل وأولاده

أ - للارملة او الارمل وولد واحد او شخص واحد آخر من خلفه ذوي استحقاق (٦٠) في المائة للارملة او الارمل و (٤٠) في المائة للولد او الشخص الآخر من خلفه ذو الاستحقاق .

ب - للارملة او الارمل ولولدين شخصين آخرين من خلفه ذوي الاستحقاق (٦٠) في المائة للارملة او الارمل و (٢٠) في المائة لكل ولد منهما ولكل من خلفه ذوي الاستحقاق .

ج - للارمل او الارملة وأكثر من ولدين أو غيرهم من خلفه من ذوي الاستحقاق (٥٠) في المائة للارملة او الارمل و (٥٠) في المائة للاولاد او غيرهم من خلفه ذوي الاستحقاق تقسم بينهم بالتساوي .

١ - للولد الواحد او لشخص آخر من خلفه ذوي الاستحقاق ١٠٠ في المائة .

ب - لاكثر من ولد واحد او غيرهم من ذوي الاستحقاق يقسم مبلغ التعويض بينهم بالتساوي .

٢ - اذا لم يترك الشخص المتوفى خلفه ارملة او ارمل ولكن ترك ولداً او أكثر او غيرهم من خلفه ذوي الاستحقاق

- ٥ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على رفض مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١ ؟  
الجميع : موافقون .

وهذا نص المشروع كما رفضه المجلس وكما سيرفع لمجلس الأعيان مرفوضاً .

## الاسباب الموجبة

في العدد رقم ٢٣٣٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧١ صدر القانون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ وبلدات للعدد من الجريدة الرسمية صدر قانون العمل المؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ وبه انقي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ مع كافة تعديلاته بما في ذلك التعديل المشار اليه .

ولما كانت علاقات العمال بارياب العمل ذات صلة وثيقة بالوضع الصناعي والتجاري العام الملمين يفترض لهما الثبات والاستقرار ولما كان بقاء ارباب العمل في وضع قلق تجاه حقوق العمال لمدة تبلغ خمسة عشر سنة فان المصلحة الاقتصادية المذكورة توجب حسم الامر بسرعة بحيث يستطيع العامل ومعه رب العمل معرفة مركزه القانوني والمالي تجاه الآخر والوصول الى هذه النتيجة فقد وجد تقصير مدة مرور الزمن على القضايا العمالية - مأسوة بما هو عليه الوضع في القانون التجاري - بحيث يمنع سماع الدعاوى بعد انقضاء الفترة المذكورة . وتحققا لهذه الغاية فانه يتعين تعديل المادة (٢٠٢) من قانون العمل المؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ على النحو الوارد في المشروع اعلاه .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-  
المادة ٢٠٢ :

أ - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا تسمع الدعاوى باجور الساعات الإضافية وبديل الاجازات والعطل الرسمية بعد مرور ثلاثة اشهر على نشوء هذا الحق ويسري هذا الحكم على الدعاوى المقامة قبل نفاذ هذا القانون ولم تقترن بحكم قطعي .

ب - تعفى سائر الدعاوى المرفوعة الى محكمة العدل من الطوايع والرسم باستثناء الطوايع المترتبة على الوكالات .

أعمال اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٣/١/١٩٧٢ البند (٤).	<p>بقي ما جاء في المادة (٢٠١) من القانون الاصل ويستأخر عنه بما يلي :-</p> <p>١ - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا يسمع للمعوى باجور الساعات الاعيانية وبند الاجازات والعمل الرسمية بعد مرور ثلاثة اشهر على نشوء هذا الحق ويسري هذا الحكم على المعادى القائمة قبل نفاذ هذا القانون ولم تقم بحكم قطعي</p> <p>ب - تبقى سائر المعادى المرفوعة الى محكمة العمل من الطواع والرسم واستثناء الطواع المترتبة على لو كالات .</p>	<p>تبقى سائر المعادى المرفوعة الى محكمة العمل من الطواع والرسم باستثناء الطواع المترتبة على لو كالات .</p>

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون العمل رقم (٢١٧) لسنة ١٩٧١

### ٨ - مقررات اللجنة الادارية

السيد الرئيس

ثاني الآن لبند الثامن من جدول الأعمال وهو مقررات اللجنة الادارية فارجو من المقرر السيد محمد الحاج عبدالله التفضل للمنصة لتلاوة قرارات اللجنة الادارية . (١)

#### قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور السادة المقرر والاعضاء : محمد الحاج عبد الله ، محمد المنور الحديدي ويصل الجازي ، علي الرعي ، سعود القاضي ، نعيم التل ، جلال القلاب .

ونظرت في الاوراق والشكاوي الواردة وقررت ما يلي :-

١ ( الشكاوي رقم (١) المقدمة من السيد جمال سعد الدين والمتضمنة البضائع الموجودة في سوريا . توصي اللجنة بعرضها على المجلس للمناقشة وعلى ضوئها يقرر المجلس ما يراه مناسباً .

٢ ( الشكاوي رقم (٢) المقدمة من السيد يوسف عبد الرحيم محمد الزعيم والمتضمنة اصدار جواز سفر له . توصي اللجنة باحالتها على معالي وزير الداخلية ليرى ما يراه مناسباً بحسب ما تسمح القوانين واللائحة المرعية واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٣ ( الشكاوي رقم (٣) المقدمة من السيد حسن عوده العريايوي والمتضمنة بشأن موضوع الحياضي العامة فالاشراك بها . توصي اللجنة باحالتها على دولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً وايضال ذوي العلاقة الى حقوقهم على ضوء القانون والنظام والتخطيط المعمول به لدى الامانة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٤ ( الشكاوي رقم (٤) المقدمة من السيد سالم محمد حجازي والمتضمنة غصب ملكه . توصي اللجنة بان يجاب المشتكي بمر اجعة القضاء صاحب الاختصاص باعتبار الموضوع يتعلق بحقوق شخصية القانون النظامي .

٥ ( الشكاوي رقم (٥) المقدمة من السيد فواز محمود محمد حسن ربابعة بحال الى دولة رئيس مجلس الاعيان بوصفه رئيس مجلس الامة الاردني حسب العنوان المعنونة بها .

٦ ( الشكاوي رقم (٦) المقدمة من موظفي بلدية اريحا النازحين الى الضفة الشرقية منهم سامي عويضة ورفقاء والمتضمنة الاستغناء عن خدماتهم توصي اللجنة باحالتها الى معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وانصافهم واعلام المجلس الكريم بذلك .

٧ ( الشكاوي رقم (٨) المقدمة من السيد رسمي خليل حسن ناجي ابو الفيلات والمتضمنة اعادته الى عمله أو نقله لوزارة اخرى . توصي اللجنة باحالتها الى دولة رئيس الوزراء للامر بانصافه اسوة بغيره واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٨ ( الشكاوي رقم (٩) المقدمة من السيد موسى حسين العوايشة والمتضمنة طلب احقاق حق غدر شقيقه المرحوم عبد الحسين العوايشة . توصي اللجنة باحالتها الى مجلس النواب لمناقشته بدلا من تحويله للحكومة طالما وقد ابرز المستدعي وثائق من لشدن الحكومة اللبنانية . توضح وقوع واتهام هذه الجريمة .

٩ ( الشكاوي رقم (١٠) المقدمة من موظفي وزارة المالية/ الجمارك منهم عطا الله حجازين ورفقاء والمتضمنة تعديل نظام قطع علاوة السلاء عن الولد الذي يبلغ التساينة عشرة بدلا من الرابعة عشرة . توصي اللجنة باحالتها الى دولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

محكمة العدل

١٠ الشكوى رقم (١١) ورقم (١٣) المقدمة من مختار كفر اسد والمقدمة من مجلس قروي المنصورة ومخاتير ووجوه المنصورة والمنظمة منع دائرة الحراج دخول مواشيهم الى اراضي الدولة المحاطة بقراهم . توصي اللجنة باحالة هذه الشكاوي الى وزير الزراعة لاتخاذ الاجراءات المشار اليها في شكواهم .

١١ الشكوى رقم (١٢) المقدمة من محمد مسلم سقا الله ورفقاه والمنظمة دفع مبالغ من المال الى وكلاء لشركة التكنيك الانشائية وعدم اتمام بنائهم من قبل الشركة المذكورة . توصي اللجنة دعوة ممثلي هذه الشركة والبحث معهم حول مضمون هذه الشكوى وبعد الاستماع الى اقوالهم واتخاذ القرار المناسب للمجلس الكريم .

١٢ الشكوى رقم (١٤) المقدمة من السيد سليمان عربيات ووقفاه والمنظمة الطلب من مجلس الوزراء العالي تعديل قانون ضريبة المسققات واصدار عفو عن الغرامات السابقة واعطاء المكلفين مهلة لكي يقوموا بتسديد كافة الضرائب المستحقة . توصي اللجنة بان تحيل هذه الشكوى للمجلس الكريم لمناقشتها نظرا لاهميتها ومن ثم يتخذ القرار على ضوء الحقيقة والواقع .

١٣ الشكوى رقم (١٥) المقدمة من السيد ممنوح محمد عبد الهادي والمنظمة طلب تعويض عن خدماته في سلطة المصادر الطبيعية . توصي اللجنة باحالة هذه الشكوى على سلطة المصادر الطبيعية للتكرم بالامر لانصاف المستدعي بقدر ما يسمح بذلك القانون والنظام واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١٤ الشكوى رقم (١٦) المقدمة من اهل قرية تبنة غنم السيد عيسى الاحمد ووقفاه والمنظمة منع مواشيهم من الخروج من داخل القرية . توصي

اللجنة باحالة هذه الشكوى على معالي وزير الزراعة لاتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على هذه الثروة الحيوانية من جهة والحفاظ على الاشجار الحرجية من جهة اخرى بحيث يزداد عدد الطوافين فيها لمدة محدودة . وهي وجود الكلاء المواشي اينما كانت تلك المواشي واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١٥ الشكوى رقم (١٧) المقدمة من مختار واهالي حي وادي سرور والمنظمة بشأن بعض المطالب من امانة العاصمة . توصي اللجنة باحالة هذه الشكوى على المجلس الكريم للمناقشة بها وبساقاتها في انحاء مختلف من العاصمة ولستين خلت لانه لا يجوز باي حال من الاحوال استمرارية اعمال هذه الاحياء لانها تشكل جزءا كبيرا من العاصمة رغما عن كونه حق مكتسب لكل مواطن قام ويقوم بدفع الضريبة المتحققة عليه نظيرا لذلك .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

#### اللجنة الادارية

السيد المقرر : ( متاهيا )

هناك شكوى على معالي امين العاصمة والاخرى الممارستها في المسجل .. اذا سمحتم اتلو على حضراتكم الشكاوى .

السيد ابو العز نائب معان :

الحقيقة بعد استعراض قرارات اللجنة الادارية المحترمة وما تحتويه من كثرة طلبات الشباب لاعادتهم للخدمة او ان اشهد هم دولة الرئيس الكريم والوزراء المحترمين ان يتكرموا بالمطالبة على هؤلاء الشباب لاعادتهم للخدمة للاستفادة من خدماتهم .

السيد العوران نائب الطفيلة

يوصني رئيس هذه اللجنة اشكر الاخوان على عاطفتهم لكنهم استعجلوا ... استعجلوا في مواقفهم هذا الحديث وهذا النقاش ضروري ارجوهم ان ينتظروا الاجابة من الحكومة ، وعلى ضوء الاجابة يتكرموا بالمناقشة .

السيد ابو العز نائب معان

هناك اخوان ما قدموا شكواي .

السيد المقرر

الحقيقة لم تقدم طلبات اللجنة الادارية بالنسبة لما قالوه الاخوان وانما هي قرارات خاصة .

السيد العظم نائب معان

بالنسبة للشكوى رقم (٨) هذه الشكوى مع مجموعة من الشباب تقدموا بطلب اعادة استخدامهم ويفاجئون بين الحين والآخر او يسوما بعد يوم بالصحف بان هناك جواز استخدام لعدد من زملائهم اما وقد عاد عدد من هؤلاء الذين اخرجوا يوما ما وهم يشعرون انهم ظلموا او ان هناك اجحافا قد وقع عليهم ، ارجو دولة الرئيس والحكومة الرشيدة الموقرة ان تنظر اليهم بعين العطف والرعاية سواء الى وزاراتهم او الى اية وزارة اخرى وهم اجدر واحق من غيرهم من الذين يعنون حديثا طالما وليس عليهم شيء يمكن ان يضمنهم في اعمالهم التي مرت في قضية فصلهم .

اصوات : ( ثنية )

السيد الرئيس

ارجو دولة الرئيس الانهاء بهذا الموضوع .

واضرب لكم مثلا على قسم كبير من الاخوان الاعزاء على نفوسنا وعلى نفس دولة الرئيس الكريم وهو على رأسنا ... مثلا هالي بك الحصانة يعقوب معمر لابل يعقوب عويس محمد الخطيب ومحمد الدباس والجنيد وغيرهم ... لحظة ياسيدي .. كما اشكر من الاعماق جلالة الملك المعظم وحكومته الرشيدة عن الافراج عن الاخ بهجت المحسن مشكورين . كما وارجو الحكومة الموقرة وعلى رأسها دولة الاخ الكريم على العمل على رفع الاقامة الجبرية عن اخ عزيز لنا وحبيب الى قلوبنا وبطل الكرامة الذي رفع راية العرب كاملة وهو الاخ مشهور حليته والسلام عابكم .

— ضجه —

الشيخ الجازي نائب بلو الجنوب

ما عليه اقامه ولا عليه اي شيء كان هذا مش حل كويس منك من وين هذا الكلام مين قال لك هذا ...

السيد ابو العز نائب معان

الي قال لي الشيخ هارون بن جازي .

— ضجه —

السيد الحشيان نائب السلط

سبق لي في جلسة النقطة ان لفت نظر دولة الرئيس الى الشباب الجامعيين والشباب الذين خرجوا ظلما امثال الاشخاص الذين ذكرهم ، ... وهذه قضايا ادارية يا ابو بشار يجب ان تبحث في مجال القضايا الادارية وهذه الاشياء مهمة عندنا وفي نظرنا فالذي ارجوه من دولة الرئيس ان يمد النظر في قضايا الشباب الذين خرجوا ظلما وتمسقا ويعيدوهم للعمل اللائق بهم هذا كل ما نطلبه من دولة الرئيس .





(ب)

السيد الرئيس :

أرجو من المقرر تلاوة قرار اللجنة الإدارية رقم (٢) .

السيد المقرر :

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٢/٧ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران ، وحضور السادة المقرر والاعضاء محمد الحاج عبدالله ، محمد المنور الحديدي ، محمد طاهر الكيلاني ، سعود القاضي ، علي الرعي ، فيصل الجازي .

ونظرت في الاوراق والشكاوى الواردة وقررت ما يلي :-

١ - الشكوى رقم (١٨) المقدمة من السيد موسى محمد خليل الشعلان والمتضمنة عدم حصوله على بطاقة اعاشة . توصي اللجنة بحالة هذه الشكوى الى معالي رئيس لجنة النزاهة والوزارية للاجابة على طلبه .

٢ - الشكوى رقم (١٩) المقدمة من السيد حسين العملي الدلقموني والمتضمنة التحقيق مع لجنة بلدية اربد بشأن التعيينات والعزل بين الموظفين . توصي اللجنة بحالة هذه الشكوى على معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٣ - الشكوى رقم (٢٠) المقدمة من السيد أحمد عبد الرحمن القبالي والمتضمنة حول اخذ

سبيل ولديه عبد الرحمن أحمد وأخيه محمد من السجن العسكري . توصي اللجنة بحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء الافخم بوصفه الحاكم العسكري العام للنظر فيها واجراء ما يراه مناسباً واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٤ - الشكوى رقم (٢١) المقدمة من الرابطة الاردنية المقيمين في الخليج العربي والمتضمنة بتجديد جوازات سفرهم . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالتها لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واجراء ما يراه مناسباً واعلام المجلس بذلك .

٥ - الشكوى رقم (٢٢) المقدمة من الحاج مفلح حسين قاسم المجالي والمتضمنة تأمين كادر جديد لموظفي الجمارك الغير المصنفين . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالتها لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً واعلام المجلس بالنتيجة .

٦ - الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من أصحاب مصانع الاحذية البلاستيكية والكتانية والمطاطية ، والمتضمنة منع سياراتهم من توزيع المنتجات على عملائها في مختلف أنحاء المملكة . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالتها لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً واعلام المجلس بالنتيجة .

٧ - الشكوى رقم (٢٤) المقدمة من السيد يوسف لطفي والمتضمنة استيلاء الجيش على أرضه لضخمها لقاعدة الحصين الجوية . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالتها لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها ، واجابة المجلس بالنتيجة .

السيد الرئيس :

بالنسبة للجلسة القادمة أعينها يوم الاربعاء القادم لبحث الاوضاع الاقتصادية وغلاء الاسعار ، هل يوافق المجلس على هذا الموعد ؟

الجميع : موافقون .

٩ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١)

السيد الرئيس :

أرجو من السيد رزق البطاينة مقرر لجنة الشؤون الخارجية تلاوة قرار اللجنة رقم (١) .

السيد المقرر :

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقموني وحضور السادة المقرر والاعضاء : رزق البطاينة ، سائب العكشه ، سليمان القضاة ، مفلح عودة الله ، عمران المعايطة ، عبد الباقي جمو ، فيصل الجازي ، نعيم التل ، بشاره غصيب ، موسى ابو الراغب ، يوسف العظم . وحضور نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ومساعدته .

وبعد دراسة القانون المؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ قانون ملحق بقانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ . قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

٨ - الشكوى رقم (٢٦) المقدمة من السيد ابراهيم عبد الله الصوالحة والمتضمنة توقيفه عن عمله بمشاريع اشغال محافظة العاصمة . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالتها على معالي أمين العاصمة للنظر فيها بقدر ما تسمح له الانظمة المعمول بها ، واعلام المجلس بذلك .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة الادارية رقم (٢) ؟

الجميع : موافقون .

\*\*\*\*\*

السيد أبو الراغب نائب عمان :

معالي الرئيس ،

أقترح أن تعين جلسة لدراسة الاوضاع التموينية والغلاء القاحش في هذا البلد في هذا اليوم بالذات لا يوجد في أي محل تجاري في عمان لا بالمفرق ولا بالجملة كيلو سكر واحد .

لذلك نرجو من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة وتعيين جلسة خاصة لدراسة هذا الموضوع . أصوات : ( موافقة ) ٥

السيد الرئيس :

أقترح تشكيل لجنة لصياغة الرد على البرقيات من السادة : الدكتور الرمادي ، يوسف العظم ، فضل الدلقموني وخالد الحاج حسن فهسل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس

يطلب القانون رقم ٦٢ لسنة ٧١ ومرفقة الاتفاقية للموافقة عليها .

( فتل المقرر القانون مادة مادة ووافق المجلس  
على كل مادة منه وعليه بمجموعه ، كما وافق المجلس  
على الاتفاقية . وهذا نص القانون والاتفاقية كما وافق  
عليها المجلس وكما سيرسلا الى مجلس الأعيان ) .

قانون مؤقت رقم ( ٦٢ ) لسنة ١٩٧١

قانون ملحق بقانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول

في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية المعدلة للملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية واندوستريا نفثي زغرب ( اينا ) للتنقيب عن البترول في المملكة صالحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## اتفاقية ملحق

عقدت هذه الاتفاقية في عمان - المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الموافق الثلاثين من شهر حزيران عام ١٩٧١ م بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فريق اول وبين سلطة المصادر الطبيعية في الاردن والمؤسسات التي تتفرع عنها او تنتقل حقوقها اليها ( والمشار اليها فيما يلي بـ « السلطة » ) وشركة اينا - اندستريا نفثي - زغرب والمشار اليها فيما يلي بـ ( اينا ) فريق ثاني .

يوافق الفريقان على ما يلي :

١ - ان هذه الاتفاقية والمسماه فيما يلي ( بالاتفاقية الملحق ) هي اتفاقية مكملة للاتفاقية المعقودة بتاريخ ٨/٣/١٩٦٨ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية وشركة اينا اندستريا نفثي - زغرب والمشار اليها فيما يلي بـ ( الاتفاقية ) وتشكل هذه الاتفاقية الملحق بعد سريان مفعولها جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة اعلاه .

٢ - اعتبارا من تاريخ نفاذ مفعول هذه الاتفاقية الملحق ولغاية الفترة الباقية للاتفاقية توافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جهة والسلطة واينا من الجهة الاخرى على توسيع المنطقة الاصلية الممنوحة للسلطة ولاينا بمساحة اضافية تبلغ ( ١٨٠٠ ) كيلو متر مربع وذلك لغايات العمليات المتحصرة على التنقيب والاستثمار وبموجب الشروط والمدد المنصوص عليها في الاتفاقية وهذه الغاية يضاف جزء ثاني الى الملحق

( أ ) من الاتفاقية يتضمن الوصف التالي لحدود المساحة الاضافية هذه :

شمال	شرق
٣١٥١	٣٦٤٣
٣٢٠٠	٣٦٤٣
٣٢٠٠	٣٧٣٠
٣١٣٨	٣٧٣٠
٣١٣٣	٣٧١٦
٣١٥١	٣٧١٦

٣ - من المتفق عليه والمفهوم بين فريقتي هذه الاتفاقية ان اينا سيزيد نفقاتها التي تقتضيها شروط الاتفاقية وذلك بما يعادل ويتناسب مع المساحة المضاعفة الى المنطقة الاصلية ويشترط في ذلك :

أ - ان يعتبر مبلغ النفقات الاضافية هذه استمرارا للمبلغ الاصل المنصوص عليه في الفقرة ( ٢ ) من البند الخامس من الاتفاقية .

ب - ان يترك لاينا الخيار المطلق لاتفاق المبلغ الاضافي المذكور لغايات الاتفاقية وفي اي مكان داخل كامل المنطقة التي تضم المنطقة الاصلية والمساحة الاضافية .

يسري مفعول الاتفاقية الملحق اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية وذلك بعد تصديقها من قبل الحكومة .

واشهادا على ذلك قام الفريقان المعينان بترقيم هذه الاتفاقية في التاريخ المبين في البداية اعلاه .

بالنيابة عن سلطة المصادر الطبيعية نائب الرئيس بالوكالة	اينا اندستريا نفثي / زغرب المدير العام	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية رئيس الوزراء - رئيس سلطة المصادر الطبيعية
--	--	---

مجلس النواب



### ١٠ - قرار لجنة التوجيه الوطني والسياحة والمغتربين رقم (١)

السيد الرئيس :

ليفضل النائب السيد محمد الحاج عبد الله مقرر لجنة التوجيه الوطني والسياحة والمغتربين لتلاوة قرار اللجنة رقم (١) :

السيد المقرر :

#### قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت لجنة التوجيه الوطني والسياحة والمغتربين برئاسة عطوفة السيد فرح ابو جابر وحضور المقرر السيد محمد الحاج عبد الله والعضو معالي السيد مفلح عودة الله وبحضور معالي وزير النقل والسياحة وعطوفة محافظ العاصمة وعطوفة مدير الآثار :  
وفضلت بموضوع الشكاوى المقدمة من قبل مؤسسة بشارات السياحة بموضوع تأجير سيارات للسائحين والحالة عليها من قبل معالي رئيس المجلس وبعد دراسة هذه الشكاوى والاطلاع على قانون النقل على الطرق .

قررت اللجنة توصية المجلس الكريم احالة هذه الشكاوى الى الحكومة للنظر بامكانية تعديل قانون النقل على الطرق بما يساعد على سد هذه الثغرة لما له من اثر مفيد على تنشيط السياحة وتلبية رغبة السائحين اسوة بما هو معمول به في بعض الاقطار التي تهتم بالسياحة مع مراعاة حقوق العاملين بالنقل .

لجنة التوجيه الوطني والسياحة والمغتربين

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

### ١١ - احالة مشاريع القوانين والاتفاقيات الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة

أ - ب

السيد الرئيس :

ورد للمجلس مشروع الاتفاقية لتنظيم العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية بين جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية .

ومشروع اتفاقية تبادل المعونة في تسليم المجرمين والوسائل الجزائية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية .

وهي من اختصاص لجنة الشؤون الخارجية فهل يوافق المجلس على احالتها اليها ؟

الجميع : موافقون .

ج - د

السيد الرئيس :

كما ورد للمجلس مشروع قانون معدل لقانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٧٢ ، ومشروع قانون المؤسسة المالية لاموال الايتام لسنة ١٩٧٢ .

وهما من اختصاص اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على احالتها اليها ؟

الجميع : موافقون .

### ١٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

كما اتفقنا موعد جلستنا القادمة الاربعاء في ١٩٧٢/٣/١ الساعة الحادية عشرة لبحث الوضع لاقصادي والتوطين والغلاء وارتفاع الاسعار فهل

يرافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

انتهت اجنات جلسة اليوم وارتفع الجلسة .

( وانتهت الجلسة )

رئيس مجلس النواب

دامل عريقات

امين عام مجلس الامة

هاني فبر

#### تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الامة : الاستاذ هاني خير .
- ٢ - اعد ويوزع بامر بتبليغ هذا العدد : مساعدا امين عام مجلس الامة : السيدان خليل عصفور وعدلان بعيون ومنظم الضبط وسكرتير اللجان السيد لاطم مرزوقي ومنظم الضبط السيد مأمون ابو عزام .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المحلة : السيد لدير عطيات .

وقائع العدد

(6)

- ١ - برقية المجلس الى سيادة الشيخ مجيب الرحمن .  
٢ - « « « « معالي رئيس مجلس النواب اللبناني .  
٣ - نداء « « « « مجالس النواب والشعب والشورى في البلاد العربية ومكتبير الأمم المتحدة .

( ۱ )

سيادة الشيخ مجيب الرحمن الالفخم - دكا

ان المذابح التي تقع ضد البهاريين في دكا ، تعتبر وصمة في جبين الانسانية والاخوة الاسلامية التي تربط الشعب المسلم الواحد ، لا للذب اقترافه ، وانما الى اعانته بالوحدة التي يدعو لها الاسلام .  
اننا نفيه الى ان التاريخ لا يرحم ، وان ذبح الاخ لايخيه لا يستفيد منه الا العدو .  
نرجو تدخلكم اوقف المذبحة الرهيبة وانقاذ الارباء بالحق والعدل والحكم الحازم .

رئيس مجلس النواب الاردني  
كامل عريقات

(۲)

معالي رئيس مجلس النواب اللبناني الالفم - بيروت

لقد حرر في قفوسنا جميعاً ، وأكم كل قلب في الأردن المرباط ان يعتدي العدو الصهيوني على لبنان الشقيق ، لاننا نعتبر العدوان على اي بلد عربي عدوان علينا ، اننا في الوقت الذي نشجب فيه العدوان ، نقدم تمازيينا الى الشعب اللبناني الشقيق وإلى اسر الشهداء ، ونُدعو الأمة العربية كلها ان تقف الى جانب لبنان في محنته ، وان تعرف حقيقة الوضع فيه وفي الأردن المرباط على خط النار في وجه الغاصبين ، ليواجه الجميع بوحي وقوة الانتظار التي تواجه امتنا في هذه الظروف الدقيقة .

رئيس مجلس النواب الاردني  
كامل هريقات

( ۳ )

نيويورك	سكرتير الأمم المتحدة
المغرب	رئيس مجلس النواب المغربي
تونس	« « الامانة التونسية
دمشق	« « الشعب السوري
الكويت	« « الامانة الكويتي
القاهرة	« « الشعب المصري
بيروت	« « النواب اللبناني
ابو ظبي	« « الشورى الاستشاري

ان الانتخابات البلدية المزعم اجراؤها في ظل الاحتلال الصهيوني العسكري في الضفة الغربية تكريس للاحتلال الاسرائيلي العسكري الذي اعتبرته هيئة الأمم المتحدة مخالفا ليثاقها . اننا ننبه الى ان مثل هذا الاجراء يتناقض مع اسبسط المبادئ الديمقراطية ويعتبر خرقا ، فاضحا ، لوثيقة حقوق الانسان ، وهذا النزاع لرغبات السكان ، معتمدا على قوة الحديد والثار . اننا نشجب مثل هذا العمل العدواني ونعتبر كل اجراء يتم في هذا المجال غير ملازم وغير شرعي لانه اجراء غير قانوني وغير عادل ولانه يخالف في اصله وموضوعه للقانون الاردني من ناحية ولاتفاقية جنيف وميثاق الأمم المتحدة وجميع القوانين الدولية الأخرى .

رئيس مجلس النواب الاردني  
كامل عريقات